

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية أصول الدين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسم الكتاب والسنة

. قسنطينة .

تخصص الحديث وعلومه

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال
جامعه الصحيح
. أهميته وآثاره النقدية .

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في الحديث وعلومه

إشراف الأستاذ الدكتور:

صالح عومار .

إعداد الطالبة:

جهاد نغموشي .

أعضاء المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د صالح عومار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مقررا

السنة الجامعية: 1437هـ/1438هـ-2016م/2017م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأمير

الاسلامية

شكر وتقدير

أحمد الله جلَّ وعلا على نعمه العظيمة وآلائه الجليلة؛ فلولا فضله وامتنانه علي ما رفعني
قلما ولا كتبت حرفاً، فاللهم لك الحمد أولاً وآخراً، حمداً يليق بجلال وجهك وعظيم
سلطانك .

و أزجي شكري وامتناني إلى فضيلة المشرف ، أستاذي وشيخي الفاضل :أد. أبو أيوب
صالح عومار ، فهو صاحب فكرة البحث و خطوطه العريضة.والذي قرأ البحث كلمة كلمة
، معقبا ومصححا وموجها ، والذي لم يبخل علي بشيء ، طلبته فيما يخص البحث أو ما لا
ينقصه، فجزاه الله خيرا ورفع قدره وزاد علمه وحلمه وتواضعا.

وأقدم فائق الشكر والتقدير إلى فضيلة الشيخ الدكتور أبو بكر كافي ، فله عليّ في
هذا البحث فضل كبير، فلعمري كانت توجيهاته مصابيح تنير لي زوايا البحث المظلمة،
وتمدني بنفس جديد أكمل به السير ، فأسأل الله أن ينقّس عنه كرب الدنيا والآخرة
ويتم له نوره ، ويزيده علما وفضلا .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر أستاذي الأول في علوم الحديث، الأستاذ فائق
بوزيك ، فتح الله له أبواب رحمته ورزقه من واسع فضله ، فلم تر عيناى مثله جدا و
مثابرة في العمل، ولا مثله حبا وشغفا بالعلم.

دون أن أنسى فضيلة الوالد الشيخ الدكتور حميد قوفوي، فما أنا إلا خراسه ونبته، وما
نهلته إلا من معين علمه ولا أحسسته بقدر العلم إلا في درسه ، فجزاه الله خيرا وبارك
فيه . وأختتم بالشكر والعرفان إلى جامعتي الغالية جامعة الأمير عبد القادر ، جعلها الله
منازرة للعلم والمهدي .

إهداء

إلى حبيبة قلبي وأعظم منة من الله عليّ؛ الفاضلة الطاهرة العظيمة.... أمي

إلى سر التوفيق وبر الأمان وعنوان الحنان؛ الغالي الكريم الفاضل.... أبي

أدامكما الله تاجاً فوق رأسي ومتعكما بالصحة والعافية

إلى أجمل قصة في عمري وعنوان السعادة والمناة، العزيز المكرم.... زوجي

إلى مهجة القلب وريحانة العمر و أمل الغد، حبيبي وولدي.... أسامة

جعلكما الله خير عون لي على طاعتهم وحفظكما من كل مكروه.

إلى رفيقة الدرب و عنوان الأخوة ورمز الوفاء، أختي في الله.... إلهام

إلى أختي وسندي الحبيبة الغالية.... عفاف

إلى أختي وابنتي وصديقتي الحبيبة... إخلاص

إلى أخي وصديق طفولتي ورفيق دراستي، العزيز الغالي شمس الدين

إلى أخي الحبيب آخر العنقود وأجمل حبة فيه.... محمد

حفظكم الله ورعاكم جميعاً

حفظ القرآن

جامعة الأميرة
عبد القادر
العلوم الإسلامية

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الحمد لله حمدا يليق بجلاله، القائل في محكم تنزيله ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٧ - ١٨]، والصلاة والسلام على من اختاره الله لنبوته واصطفاه على سائر خلقه، وعلى آله وصحبه الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وانتقاهم للذود عن دينه، أما بعد:

فإنّ مما امتنّ الله به على هذه الأمة امتنانا لا يستقيم معه نكران؛ رجالا تعانق همهم الجوزاء، أنار الله بصائرهم بنور الإيمان، اجتباهم لخدمة الوحيين وانتدبهم لهذه المهمة النبيلة، فلم يألوا في ذلك جهدا، ولم يحابوا في سبيل نصرته قريبا ولا حبيبا ولا ذا قرين، إنهم رجال الحديث وطالبوا سنة المختار، المقتفون للهدى والآثار، قومٌ اعتزلوا الدنيا وملذاتها وأفنوا أعمارهم في البحث والجمع وتدوين الأسفار، ثم راحوا يمحّصون الناقل والمنقول ليخلصوا إلى انتقاء ما صحّ من الأخبار، ويكشفون الزيف وينقون عن سنّة النبي . صلى الله عليه وآله الأبرار .

نعم؛ لقد قد كان همّ المحدثين الأول جمع وتدوين كلّ الأخبار، وهو هدفٌ مرحلي دفعهم لذلك خوفهم من ضياع السنّة، ثم اتّجهت جهودهم إلى ما يسمى بالانتقاء، هذا المصطلح الذي كثر تداوله وشاع منذ القرون الأولى، بل تزامن مع عملية الجمع نفسها، لم يحضّ بالشرح والتعريف ولا خصّص بالتأليف، حتى من طرف الخطيب البغدادي الذي أكثر من استعماله في تصانيفه، والذي تعدّدت وكثرت تواليّفه، لم يخصّه بشيءٍ من التّصنيف إلا ما ذكره في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" تحت عنوان: "باب: القول في انتقاء الحديث وانتخابه لمن عجز عن كتبه على الوجه واستيعابه" ومع ذلك لم يوفّه حقّه من الإيضاح والبيان، ولعل ذلك مما تركه الأول للآخر، والله المستعان وعليه التكلان.

ثم إنّ مسألة الانتقاء مسألة ذات شقين؛ الشق الأول: ذو علاقة بجانب الرواية الشفوية، والشق الآخر: ذو علاقة بالرواية الكتابية أي التّصنيف، وهذا ما سأتولى بيانه في البحث بإذن الله، غير أنّ التركيز سيكون على الشقّ الثاني، وذلك باعتبار أنّ موضوع البحث الأساس هو أعظم مصنّف في السنّة النبوية ألا وهو صحيح الإمام البخاري، ولعل أهم ميزة لهذا المصنّف الجليل أن صاحبه ألفه على الانتقاء، حيث بالغ في تصنيفه وضيّق على نفسه فسلك أضيق المسالك في اختيار وانتقاء

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

مصنّفه، حتى بلغ به هذا المبلغ العظيم الذي أوجب له الخلود في جنّة الدنيا، ونسأل الله لصاحبه الخلود في جنة الآخرة.

عنوان البحث: منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

إشكالية البحث :

القضية الأساس التي يصبو اليها البحث لمعالجتها، وكشف حقيقتها ومعالمها، هي ذلك المسلك الذي انتهجه أهل الحديث عموماً والإمام البخاري خصوصاً في نخل حديث الرواة وتمييزه، خاصة المتكلم فيهم بضعف أو تدليس أو اختلاط أو بدعة... بحيث استطاع تمييز صحيح حديثهم من سقيمهم، فأودع الأول جامعه المسند الصحيح.

هذا المسلك الذي اصطلح عليه باسم الانتقاء، فما هي حقيقته؟ وما هي معالمه ومقاصده عند المحدثين عموماً، وعند الإمام البخاري خصوصاً؟.

ثم ما مدى مطابقتها ما قيل عن تحري الإمام البخاري للصحة في كتابه لواقع الجامع الصحيح؟. وما هو مسلكه في انتقاء أحاديث الرواة المتكلم فيهم؟ وما هي أهم القرائن التي اعتمدها في انتقاء مروياتهم وتصحيحها؟.

وما أهمية معرفة منهج الإمام البخاري في الانتقاء في فهم صنيعه في الجامع الصحيح، وكذا في ردّ الشبهات الموجهة إليه؟.

وما آثار هذا المنهج على رواية ومرويات الجامع الصحيح؟.

حدود البحث ومصطلحاته:

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري: أعني به طريقة الإمام البخاري في اختيار أحاديث جامعه الصحيح.

الأهمية والآثار النقدية: أعني بها ما الذي يفيدنا معرفة منهج الانتقاء عند البخاري؟ وما هي انعكاسات هذا المنهج على المسائل النقدية المتعلقة بالجامع الصحيح؟.

أسباب البحث ودوافعه:

. هذا الموضوع كان من اقتراح المشرف الدكتور صالح عومار . حفظه الله . وقد وافق رغبة في نفسي ، ذلك أنني منذ أن درستُ في مادة العلل عند شيخنا الفاضل الدكتور حميد قوفي . حفظه الله . مسألة أنّ الثقة قد يخطأ والضعيف قد يصيب، وأنّ عمل المحدثين هو بيان صواب الثقة من خطئه، وصواب الضعيف من خطئه، والانتقاء من صحيح حديث الراوي بناءً على القرائن المحتفة بالرواية، ومع أن هذه القاعدة قد استقر صدقها في قلبي إلا أنّ معالمها لم تتضح عندي فابتغيت مزيد فهم بالبحث في هذا الموضوع، وقد اخترتُ الإمام البخاري نموذجاً لأنه كما ذكرتُ آنفاً ألزم الناس لهذا النهج القويم والمسلك الرشيد، وهو إمام هذا الفنّ، ومن أراد الإجابة النموذجية فلن يجدها عند غير من أخذ العلامة الكاملة بتنقيط أئمة الأمة جميعاً.

والسبب الثاني: ما كثر من لَعَطٍ حول تخريج البخاري في صحيحه لأحاديث بعض الضعفاء أو المتكلم فيهم، مع أنّه قال: "كُلُّ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ لَا أُرْوِي عَنْهُ، وَلَا أَكْتُبُ حَدِيثَهُ" بل وأكد خادم الصحيح الحافظ ابن حجر . رحمه الله . هذا المبدأ في صنيع البخاري في غير ما موضع فقال في أحاديث سعيد بن أبي عروبة التي أخرجها البخاري والتي حدّث بها سعيد بعد اختلاطه؛ قال: "فإذا أخرج البخاري من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه" (الهدى، ص406)، وقال عن ذكر البخاري لأحاديث عبد الله بن صالح كاتب الليث في صحيحه: "إنّ الذي يُورده من أحاديثه صحيحٌ عنده قد انتقاه من حديثه" (الهدى، ص415)، إلى غير ذلك من النصوص التي تشهد لدقّة منهجه، ومع ذلك لم تحرس ألسنة الحاقدين المكابرين، فأردتُ أن أنظّم إلى صفوف المدافعين عن الصحيح خصوصاً، وعن منهج المحدثين عموماً.

. وسببٌ ثالث: هو أنني رأيتُ في الدراسات التي اهتمت ببيان منهج البخاري إغفالاً لمسألة طريقتة في انتقاء أحاديثه، أو أهمّ إذا تكلموا عنها عمّوا، أو كانت جزئيةً جانبية من دراستهم، أو غلب عليهم التنظير أكثر من التطبيق، فأردتُ الكتابة في الموضوع بتفصيل، وبطريقة تجمع بين التنظير والتطبيق والله الموفق إلى سواء السبيل .

أهداف البحث:

أرمي بهذا البحث إلى ما يلي:

- . محاولة إعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن منهج الانتقاء عند المحدثين.
- . بيان إبداع الإمام البخاري في تأليف جامعه الصحيح من خلال ما يأتي من الأهداف .
- . توضيح منهج الإمام البخاري في انتقاء أحاديث صحيحه.
- . التأكيد على مسألة حيازة أحاديث الجامع الصحيح المراتب الأولى من الصحة، لاعتبارات كثيرة أتولى بيانها بإذن الله في هذه الرسالة .
- . إزالة اللبس حول مسألة تخريج البخاري لأحاديث بعض المتكلم فيهم في صحيحه، وبيان كيف قام بانتقاء أحاديث هذا الضرب من الرواة.
- . الدفاع عن منهج المحدثين الأصيل والفريد وبيان أنه أفضل المناهج على الإطلاق وأسمى ما توصل إليه البحث العلمي سواءً الإسلامي أو الغربي من دقة لا مثيل لها وتحري لا نظير له .
- هذه كانت أهداف البحث التي سطرتها قبل البدء به، ولا أدعي أنني وفيتها حقها ولا أنني استقصيتها، ولكن حوثها، وحاولت بما تيسر لي أن أبين بعضها.

أهمية البحث:

- ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يرتبط به من علوم الحديث: فهو ذو صلة بعلم العلل الذي يُعدُّ من أغمض وأدقِّ علوم الحديث؛ ويظهر ذلك في تبيان قرائن التصحيح عند الإمام البخاري التي اعتمدها في انتقائه لمرويات جامعه الصحيح. وذو صلة بعلم مصطلح الحديث؛ كونه ناقش بعض المسائل الحديثية المتعلقة به. وبعلم الرواية؛ كونه سيتولى الكشف عن إحدى طرق الرواية التي استعملها المحدثون كطريقة في التحمل والآداء.
- ويعلم مناهج المحدثين كونه يتولى بيان منهج أحد أشهر مصنِّفات السنَّة النبوية، بل وأعظمها قدرا، وأغمضها مسلكا.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

والحقيقة أنني كنتُ إلى زمنٍ قريبٍ - قُبيل اختيار الموضوع - غيرَ مُدركةٍ لأهمية البحث في مناهج المحدثين، بل كنتُ أعيبُ هذا التوجُّه في الدراسات الأكاديمية، وأرى فيه مشغلة عن حقيقة العلم وعن قيمة تلك الكتب أصلاً، فلما خُضتُ غمار هذا البحث، تبَّين لي حاجة المكتبة الإسلامية لهذا النوع من التصنيف خاصة المتعلقة بكتب السُنَّة الأخرى - عدا الصحيحين -، بل تبَّين لي أنَّ هذه البحوث من شأنها أن تُثري بقية العلوم وتُوقفنا على دقائق ومسالك في منهج نقاد الحديث، ربما فاتت الأولين ممن جمعوا لنا هذه العلوم جزاهم الله خيراً.

الدراسات السابقة:

وسوف أطيل في هذا العنصر، كونه المسؤول عن بيان اختلاف عملي في هذه الرسالة عن بقية الدراسات التي اعتبرها كثيرة وأخذت نصيباً وافراً من وقتي للنظر فيها، وهي كالتالي:

أما الدراسات المتعلقة بمنهج الانتقاء فهي:

. بحث بعنوان: "الانتخاب عند المحدثين أثره وأهميته" للدكتور محمد عبد الله حياني، وهو بحث مطول (65 صفحة) منشور بمجلة جامعة أم القرى العدد السابع، وقد أفدتُ كثيراً من هذا البحث في الفصل الأول من بحثي، ذلك أنَّ الباحث تناول تعريف الانتخاب في اللغة والاصطلاح، وجعل الانتخاب على قسمين: انتخاب سماع، وانتخاب رواية، وتعرض إلى مفردات كلا القسمين ثم تكلم عن أثر الانتخاب في الحديث المنتخب وفي درجة المنتخب والمنتخب عليه وانتهى إلى الكلام عن تاريخه وأهميته، فسَهَّلَ جهده هذا الوقوف على العديد من النصوص التي أحتاجها، والجزئيات التي تُخدم بحثي، إلا أنَّ الباحث ركَّز كثيراً بل كان غالبُ بحثه في الكلام على "انتخاب السماع" الذي لا يقوم به إلا الحافظ حيث يعيَّنه طلبه المجلس للانتخاب من حديث الشيخ، وهذا النوع هو الغالب على إطلاقات لفظ الانتخاب عند المحدثين، أما انتخاب الرواية الذي يقوم به كلُّ طالبٍ للحديث لنفسه عند التحديث أو التَّصنيف فلم يُسهب في الكلام عنه، وهذا النوع أكثرُ التصاقاً بموضوع بحثي، لذا كانت إضافتي على بحثه في بسط الكلام عن هذا القسم، خاصة لما خصصتُ بعض كتب السُنَّة بالدراسة.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

. رسالة دكتوراه للطالب محمد زهير عبد الله المحمد بعنوان "انتقاء الشيوخ عند المحدثين حتى نهاية القرن الثاني الهجري وأثره في الحكم على الرواية" بجامعة اليرموك بالأردن سنة 2005م، و قصدَ الباحثُ بانتقاء الشيوخ تحيُّر المحدث لشيوعه؛ بحيث لا يحدث إلا عن ثقة، وقد تعرَّض الباحث في رسالته إلى بيان هذا المنهج ونشأته والأسباب الداعية للانتقاء، ثم أحصى المحدثين الذين وصفوا بانتقاء شيوخهم، ثم تطرَّق إلى ضعفاء شيوخ الموصوفين بالانتقاء، وأسباب الرواية عنهم، ثم تكلم عن أثر الانتقاء في الحكم على الرواية، وصلة بحثه ببحتي أنه تعرَّض في الفصل الأول إلى بيان العلاقة بين انتخاب الحديث وانتقاء الشيوخ، وأيضاً تحدَّث في الفصل الثاني من الباب الثاني عن أسباب رواية الموصوفين بالانتقاء عن بعض الضعفاء وذكر منها "انتقاء المحدثين حديث الضعيف"، إذن فالبحث وإن كان ظاهره يوافق ظاهر بحثي إلا أنَّ الحقيقة أنه يكاد يفارقه كُليَّةً في المقصد والمنهج.

أما الدراسات المتعلقة بصحيح الإمام البخاري والتي لها علاقة ببحتي فهي كالآتي:

. كتاب منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: وأصله رسالة ماجستير للدكتور أبوبكر كافي . حفظه الله . بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، ويعدُّ هذا الكتاب من أهمِّ الكتب التي استفدتُ منها في هذا البحث، كونه يعدُّ أوَّل دراسة متعلقة بالجانب النقدي عند الإمام البخاري، وهو زاخرٌ بالتقول والنماذج التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن منهج الإمام البخاري في الصحيح، والفرق بين بحثي وهذا الكتاب هو في المقصد؛ فتركيز المؤلف كان على منهج التصحيح والتعليل، بينما ركَّزت في بحثي على منهج الانتقاء بالتحديد وهو جزء من منهج البخاري في التصحيح.

. رسالة دكتوراه بعنوان "الإمام محمد بن إسماعيل البخاري منهجه في الصحيح، وضوابط التصحيح على شرطه" للدكتور محمد بنكيران، وهي رسالة في جامعة محمد الخامس بالرباط، نُوقِشت عام 2001م، وهي قيِّمة في بابها، تناولت منهج الإمام البخاري بالتفصيل من الناحيتين النقدية والفقهية، لكن للأسف فاتني الإفادة التامة منها، لأنهم يمنعون تصوير الرسائل، غير أنني

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وجدتُ الكثير مما أحْتاجه من هذا البحث في مقالٍ للمؤلفِ لخص فيه محتوى الرسالة وهو بعنوان "لماذا قبل المسلمون صحيح الإمام البخاري" نشرته مجلة بصائر الرباط سنة 2005م، وقد أشار المؤلف إلى مسألة الانتقاء في عدة مواضع، نقلتُ عنه بعضها وكذلك أوردتُ بعض النماذج التي ذكرها.

- كتاب **منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة . الشيعة نموذجا** . وأصله رسالة ماجستير للباحثة كريمة سوداني بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، وقد اقتصرَت الباحثة على قسم واحدٍ من أقسام جرح رواة الجامع؛ ألا وهو الجرح بالبدعة، ثم خصت نوعا من أنواع البدع وهو التشيع، فبحثها دقيق جدا، غير أنها وصلت إلى نتائج جيدة في بحثها وأشارت في مواضع قليلة إلى مسألة انتقاء البخاري من أحاديث المبتدعة.

- **منهج الإمام البخاري في الرواية عن رمي بالبدعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح** " وهي رسالة ماجستير للباحثة أندونيسيا بنت خالد حسون، جامعة أم القرى، حوت الرسالة قسما نظريا، أصلت فيه للبدعة ولمنهج البخاري في الرواية عن المبتدعة، ثم قسما تطبيقيا جمعت كل من رمي ببدعة في الجامع الصحيح، وبحثت في ثبوت البدعة أو نفيها عن الراوي، ثم تذكر جميع مروياته في الجامع الصحيح، وقد استفدتُ من دراستها من ناحية استيعابها للأقوال في الراوي وكذلك في جمعها لمروياته، فسَهلت لي النظر في طريقة البخاري في انتقاء مروياتهم، وقد أشارت الباحثة إلى مسألة الانتقاء في بعض الأمثلة التي أوردتها لكنها قليلة.

- **روايات المدلسين في صحيح البخاري**: والكتاب أصله رسالة دكتوراه للدكتور عواد الخلف، بجامعة القرويين بالمغرب، نوقشت سنة 2001م، وقد قام الباحث فيه بما يلي - والتلخيص للباحث نفسه - :

- . حصر كل الرواة الذين وُصفوا بالتدليس في صحيح البخاري و بيّن من قال فيهم ذلك .
- . ذكر كل مدلس له رواية في صحيح البخاري، وذكره الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

. تكلم على روايات المدلسين من أصحاب الطبقة الثالثة فما دونها بما يفيد تصريحهم بالسماع في صحيح البخاري أو خارجه، أو بذكر اعتبار يحمل عنعنهم على الاتصال، وقد ذكر جملة من الضوابط والاعتبارات التي تحمل عنعنة المدلس على الاتصال .

— عند تقسيمه لأحاديث الراوي المدلس إلى أحاديث عنعن فيها، فإنه يذكر في القسم الأول كل الأحاديث التي صرح فيها بالسماع بألفاظ ك (سمعتُ) و (حدثني) و (حدثنا) و (أخبرني) و (أخبرنا) و (سألتُهُ) ونحوها مما يؤكد سماعه .

وقد استفدتُ من الضوابط التي جمعها؛ ففيها بعض طرق البخاري في انتقاء أحاديث المدلس، كما استفدتُ من جمعه لمرويات الراوي، لأستطيع من خلالها النظر في طريقة الإمام البخاري في الانتقاء.

— شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين والرد عليها: وهي رسالة ماجستير للباحث أكرم نمراوي بجامعة مالايا، كوالالمبور، نوقشت سنة 2013م، وقد حوى بحثه جانباً نظرياً يتعلق بالرواة المختلطين في الصحيحين، وحكم مروياتهم، وجانباً تطبيقياً يتعلق بدراسة نموذج من هؤلاء الرواة وهو سعيد بن إياس الجري، كما جمع الشبهات المتعلقة بهذه المسألة وتولى الردَّ عنها، وقد كان أساس ردِّه على هذه الشبهات تأكيدُه على مسألة قيام منهج الشيخين على الانتقاء من مرويات المختلطين، وهذا مما أفدته منه سواءً في منهج البخاري في انتقاء أحاديث المختلطين، أو في الفصل الرابع حينما تكلمتُ عن أهمية منهج الانتقاء في الردَّ على الشبهات الموجهة للصحيحين، كما استفدتُ من جمعه للرواة المختلطين وذكره لمروياتهم.

هذه أهم الدراسات التي لها علاقة ببحثي، وخلاصة القول فيها أن كل دراسة خُصَّت بجانب من جوانب منهج البخاري في الصحيح، ولا شك من وجود تقاطع بين دراستي وهذه الدراسات، ولكن الإضافة كانت في منهج الدراسة، ومحاولة التفصيل في بعض الجزئيات التي لم يفضَّلوا فيها، والأهم هو في تركيزي على مسألة الانتقاء عند الإمام البخاري، والتوسُّع فيها وجمع شتاتها الذي كان متفرقا في هذه الدراسات وفي غيرها، وكذلك في النماذج التي درستُها، فهي في الغالب نماذج لم تُدرس من قبل.

المنهج المتبع في البحث:

اعتمدت في هذا البحث على عدة مناهج، وهي كالآتي:

. **المنهج الوصفي:** وذلك في بيان مفهوم ونشأة منهج الانتقاء، وكذلك في بيان معالم هذا المنهج في

صحيح البخاري، وفي وصف مناهج المحدثين في مصنفاتهم التي تناولتها في الفصل الأول.

. **المنهج الاستقرائي:** واستعملته في عدة مواضع من البحث، مثل تتبُّع إطلاقات الأئمة لمصطلح

الانتقاء، وفي تتبُّع أصح الأسانيد في صحيح البخاري وإحصائها، وفي تتبُّع مرويات عبد الله بن عمر

في صحيح البخاري، وكذلك في تتبُّع مرويات بعض من تُكلم فيه، إلى غير ذلك من المواضع

المختلفة.

. **المنهج الاستنباطي:** وذلك في استنباط منهج البخاري في انتقاء المرويات، وكذلك في استخلاص

أهمية هذا المنهج وأثره على رواة ومرويات الجامع الصحيح.

. **المنهج التحليلي:** وذلك في تحليل أقوال العلماء وآرائهم في المسائل العلمية المدروسة في هذا

البحث.

منهجية البحث:

أما طريق العمل في هذه الرسالة فهي كالآتي:

أحاول في كل مبحث أن أجمع له المادة النظرية المتعلقة به، وأتطلَّب نصوص العلماء وأقوالهم التي

تخدم المبحث، خاصة إذا كان فيها تنصيصٌ صريحٌ بمنهج البخاري في الجزئية المدروسة.

وإن كانت ثمة من مسائل لها علاقة بالموضوع، وأرى أنها تحتاج إلى مزيدٍ تحريرٍ أو جمعٍ أو ترتيبٍ،

فأحاول القيام بذلك .

ثم أنتقل إلى الدراسة التطبيقية في مرويات الجامع الصحيح، وطريقتي في إيراد النماذج تختلف

باختلاف موضوع الدراسة، فإذا كان الأمر متعلقاً بالجانب الإسنادي في هذه المرويات فإني أوردتها

بإسنادها ومنتها، وأتكلَّم عن طرق الرواية بما يخدم الموضوع، أما إذا كان الأمر متعلقاً بمتون الروايات

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فأكتفي بإيراد متن الحديث مع راويه من الصحابة، ثم أعلّق بما يناسب الغرض الذي من أجله سُقت الرواية.

تخريج الحديث:

غالب الأحاديث التي أوردتها في الرسالة هي في الجامع الصحيح للإمام البخاري، لذا أقتصرت على العزو إليه بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والصفحة، وإذا كان إيراد الحديث متعلقاً بمسألة إسنادية فإني أعزوه إلى مصادره الأخرى ولا أتعدّي الكتب الستة والمسند. وبعض الأحاديث التي أوردتها من كتب السنة الأخرى - وهي قليلة -، يكون أصلها في الصحيحين ولم أسقها لأجل الاستدلال، فأكتفي بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والصفحة.

ترجمة الأعلام:

أترجم للعلم إذا كان له أهمية في البحث وذلك بكونه متكلاً أو متكلاً عنه، ويكون غير مشهور عند أصحاب التخصص، فأترجم له بذكر اسمه وكنيته، وبعض أقوال العلماء فيه، وسنة وفاته، معتمدة في ذلك على تهذيب الكمال للمزي، كونه جمع أغلب ما يتعلق بالرواة، ولأن المترجم له في الغالب لا يكون محل دراسة نقدية تُعنى ببيان منزلته في الجرح والتعديل أو لها علاقة بتصحيح الحديث أو تضعيفه.

توثيق المعلومات

اقتصرت في الهامش على ذكر اسم المؤلف. وأذكره باسم الشهرة. والكتاب، و الجزء والصفحة، وإذا اعتمدت على أكثر من طبعة، وحصل معي هذا في كتابين؛ وهما: شرح علل الترمذي: اعتمدت على تحقيق: نور الدين عتر في أغلب المواضع، وفي مواضع على تحقيق همام سعيد، لذا إذا ذكرت الكتاب أذكر معه اسم المحقق .

أيضاً في كتاب فتح المغيث للسخاوي، اعتمدت على تحقيق علي حسن علي في كل المواضع، إلا في موضع واحد وجدت إضافة في الطبعة التي حققها عبد الكريم الخضير، فأخذت منها، لذا سأشير إلى المحقق في هذا الموضع فقط.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

أما معلومات النشر فتركبتها لقائمة المصادر والمراجع، التي رتبها ترتيباً أبجدياً حسب اسم شهرة المؤلف، فأذكر اسم الشهرة، ثم الاسم الكامل للمؤلف، ثم كتبه التي اعتمدها أيضاً مرتبة ترتيباً أبجدياً، وأذكر معها المحقق ودار النشر والبلد، ثم الطبعة وسنة النشر، إن وُجدت هذه المعلومات.

الفهارس:

ختمتُ البحث بمجموعة من الفهارس العلمية وهي:

فهرس الآيات: أذكر الآية بالرسم العثماني ورقمها والسورة والصفحة، مرتبة حسب ورودها في المصحف الشريف.

فهرس الأحاديث والآثار: أذكر طرف الحديث، والراوي والصفحة، مرتبة ترتيباً أبجدياً.

فهرس الأعلام: أذكر اسم العلم والصفحة، مرتبين ترتيباً أبجدياً.

ثم ختمت بفهرس للموضوعات.

مصادر ومراجع البحث:

إضافة إلى ما ذكرته في الدراسات السابقة والتي اعتمدتُ عليها في جوانب عديدة، أذكر أهم المصادر التي اعتمدت عليها وهي:

- كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر، خاصة مقدمته الماتعة هدي الساري، فهي أساس كل الدراسات التي عنت بيان منهج الإمام البخاري والدفاع عنه خاصة في الفصل الذي عنوانه ب "في سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مرتبة على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات أو الاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه".

فهو ذو صلة مباشرة ببحث، واستفادتي منه تظهر فيما نقلت عنه في مواضعه من هذا البحث.

- بحوث مؤتمر الدفاع عن الصحيحين الذي عقدته الجامعة الأردنية سنة 2010م، وعلى رأس هذه البحوث بحث فضيلة المشرف الدكتور صالح عومار. حفظه الله. بعنوان: مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث، ودفعُ شُبُهاتٍ عنه، وهذا البحث منه كانت فكرة موضوع الدراسة منه استفدت

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

هيكله البحث وخطته، وأما بقية البحوث فقد استفدت منها في مواضع مختلفة من البحث باعتبار كثرتها واختلاف الجوانب التي تناولتها هذه البحوث في صحيح البخاري.

- كتب المصطلح خاصة النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر.

ولا شك أن أهم مصدر لي في هذا البحث هو الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري فمنه مادة استدلال.

صعوبات البحث:

الصعوبات التي واجهتني في الفصلين الأولين خاصة الفصل الثاني هي: قلة المادة النظرية التي تخص منهج البخاري في الانتقاء، فقد أعياني تطلب نصوص العلماء الدالة على موضوع بحثي في كتب المصطلح أو في الشروحات، مما جعلني أغلب الجانب التطبيقي فيها.

أما في الفصل الثالث فتمثل الصعوبات في كثرة الدراسات المتعلقة به، فبقدر استفادتي منها بقدر ما أتعبني النظر فيها، وحيّرني وجه الإضافة عليها وكيف أدّرس بطريقة مغايرة لها.

خطة البحث:

تضمّن هذا البحث مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: كان بعنوان الانتقاء عند المحدثين، معالمة وعنايتهم به، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في مفهوم الانتقاء.

المبحث الثاني: في نشأة الانتقاء.

المبحث الثالث: في مقاصد الانتخاب ومعالمة

المبحث الرابع: فخصّصته للكلام عن مناهج أصحاب المصنّفات الشهيرة في انتقاء كتبهم، بدءاً

بالموطأ ثم سنن أبي داود ثم سنن النسائي، وختاماً سنن الترمذي.

الفصل الثاني: وكان بعنوان: منهج البخاري في انتقاء مرويات الجامع الصحيح، وقد تضمن خمسة

مباحث .

المبحث الأول كان عن مسألة انتقاء البخاري لأصح الأسانيد.

المبحث الثاني: عن انتقاء البخاري مرويات أوثق أصحاب الشيخ.

المبحث الثالث: عن انتقاء البخاري الأحاديث المشهورة وتجنُّبه الغرائب

المبحث الرابع: عن انتقاء البخاري مسانيد أشهر أئمة الأمصار.

المبحث الخامس: عن انتقاء البخاري الأسانيد العالية.

الفصل الثالث: بعنوان انتقاء الإمام البخاري من أحاديث المتكلم فيهم، وتضمَّن أربعة مباحث:

المبحث الأول: عن انتقاء البخاري من أحاديث المبتدعة

المبحث الثاني: عن انتقاء البخاري من أحاديث المدلسين.

المبحث الثالث: عن انتقاء البخاري من أحاديث المختلطين.

المبحث الرابع: عن انتقاء البخاري من أحاديث الضعفاء.

الفصل الرابع: أهمية منهج الانتقاء عند البخاري وآثاره النقدية على الجامع الصحيح، ويتضمن أربعة

مباحث وهي :

المبحث الأول: عن أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيع الإمام البخاري في الصحيح.

المبحث الثاني: أهمية منهج الانتقاء في دفع الشبهات عن الصحيح .

المبحث الثالث: عن أثر منهج الانتقاء على رواة الجامع الصحيح.

المبحث الرابع: عن أثر منهج الانتقاء على مرويات الجامع الصحيح .

ثم خاتمة ضمَّنتها أهم نتائج البحث وبعض التوصيات.

"هذا وليعذر الواقف على الخطأ فيه، فنتائج الأفكار على اختلاف القرائح لا تتناهى، وإنما ينفق كل

أحدٍ على قدر سعته، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها، ورحم الله من وقف على سهو أو خطأ

فأصلحه، عاذراً لا عاذلاً، ومنيلاً لا نائلاً، فليس المبرراً من الخطل إلا من وقى الله وعصم، وقد قيل

الكتاب كالمكلف لا يسلم من المؤاخذة، ولا يرتفع عنه القلم، والله يقرنه بالتوفيق، ويُرشد فيه إلى

أصح طريق، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب" (صبح الأعشى، 1/36).

الفصل الأول: الانتقاء عند المحدثين؛ معالمه وعنايتهم به.

ويتضمن المباحث الآتية:

_ المبحث الأول: مفهوم الانتقاء.

_ المبحث الثاني: نشأة الانتقاء.

_ المبحث الثالث: مقاصد الانتقاء ومعالمه.

_ المبحث الرابع: منهج الانتقاء عند أصحاب المصنفات الحديثية

الشميرة.

المبحث الأول : مفهوم الانتقاء .

سأعرضُ في هذا المبحث إلى التعريف اللغوي لكُلِّ من لفظي الانتقاء والانتخاب وكذلك استعمال المحدثين لهاتين اللفظتين، وأخيرا التعريف الاصطلاحي لهما، وذلك باعتبار أنهما وردتا على لسان المحدثين في كثير من الأحيان على سبيل الترادف، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

المطلب الأول : التعريف اللغوي .

أولا : الانتقاء لغة :

الانتقاء: كلمة ترجع إلى الأصل الثلاثي " نقى " .

قال ابن فارس: " (نقى) النون والقاف والحرف المعتلُّ أصلٌ يدلُّ على نظافةٍ وخلوص، منه نَقَيْتُ الشيءَ: خَلَصْتُهُ ممَّا يشوبُه تنقيَةً، وكذلك يقال: انتَقَيْتُ الشيءَ كأنَّكَ أَخَذْتَ أَفْضَلَهُ وَأَخْلَصْتَهُ. والنُّقَاوَةُ: أَفْضَلُ مَا انتَقَيْتَ مِنْ شَيْءٍ. والنَّقَاةُ: الرَّدِيُّ فيما يقال، كأنَّه الذي انتَقَيْ فطُرِحَ وقال بعضهم: نَقَاةٌ كُلُّ شَيْءٍ: رَدِيهِ إِلَّا التَّمْرَ، فَإِنَّ نَقَاةَ خِيَارِهِ"¹

وقال الجوهري " نقاوة الشيء خياره..... والتنقية التنظيف، والانتقاء: الاختيار، والتنقي: التخير "²

وقال ابن منظور " النُّقَاوَةُ أَفْضَلُ مَا انتَقَيْتَ مِنْ الشَّيْءِ، نَقَيْتُ الشَّيْءَ بِالْكَسْرِ يَنْقَى نَقَاوَةً بِالْفَتْحِ وَنَقَاءً فَهُوَ نَقِيٌّ: أَي نَظِيفٌ وَالْجَمْعُ نِقَاءٌ وَنُقُوءٌ -الأخيرة نادرة-، وَأَنْقَاهُ وَنَقَّاهُ وَانْتَقَاهُ اخْتَارَهُ"³

وعليه فإنَّ الانتقاء في اللغة يدورُ معناه حولَ اختيار الجيد وطرحِ الرديءِ، لهذا قال الحافظ ابن حجر في شرحه قول المرأة عن زوجها في حديث أم زرع " لا سمين فينتقى "⁴، قال: " ومعنى يُنتقى ليس له نقي يُستخرج والنقى المخ، يقال: نقوتُ العظمَ وانتقيتهُ إذا استخرجتُ محَّه، وقد كُثِرَ استعماله في ا

¹ ابن فارس : معجم مقاييس اللغة، 465/5

² الجوهري : الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، 364/7.

³ ابن منظور: لسان العرب، 4532/6.

⁴ رواه البخاري : الجامع الصحيح، كتاب: النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، رقم 5189، ص933، وفي رواية " فينتقل "

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ختيار الجيّد من الرّديء" ¹.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

¹ ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري، 259/9.

ثانيا : تعريف الانتخاب لغة :

الانتخاب في اللغة يرجع إلى الأصل (نخب) .

قال ابن فارس : "النون والحاء والباء كلمة تدلُّ على تَعْظُم، يقال أحدهما على خيار شيء، والآخر على ثَقْبٍ وَهَزْمٍ في شيء. فالأول التُّخْبَةُ: خيارُ الشَّيءِ وَتُخْبَتُهُ. وانتخبته، وهو مُتَخَبٌ أي مختار"¹

وقال الجوهري : "والانتخاب: الانتزاع. والانتخاب: الاختيار."²

قال ابن منظور: "انتخب الشيء اختارَه، والتُّخْبَةُ ما اختاره منه، وتُخْبَةُ القَوْمِ وَتُخْبَتُهُم خيارُهُم ويقال جاء في نُحْبٍ أصحابه أي في خيارهم والانتخاب: الانتزاع، والانتخاب: الاختيار والانتقاء"³.

وعليه فإنَّ لفظ الانتخاب في اللغة يدلُّ على اختيار الأفضل في أحد معانيه، فهو بهذا يشترك مع لفظ الانتقاء في معنى الاختيار .

وقد اختلف في كون اللَّفْظَيْن مترادفين أم لا، فرأى بعض الباحثين أنَّ الانتقاء والانتخاب بمعنى واحد وهو الاختيار، حيث قال "كما يلاحظ أنَّ الاختيار لا يكون إلا بانتزاع واحد من اثنين فأكثر، أو قِلَّة من كثرة"⁴، بينما يرى باحث آخر أنَّ الانتخاب يفارق الانتقاء في وجه من الوجوه، حيث قال " وإذا اعتبرنا أنَّ للانتخاب أصلين يدلُّ أحدهما على خيار الأشياء، والآخر يدلُّ على ثقبٍ وهزم وهو ما أشاروا إليه بالانتزاع، فالانتزاع لا يكون إلا بعد كسرٍ أو شقٍّ، أو تحطيم، فإنَّ هذا المعنى ينبئ عن

¹ ابن فارس : المصدر السابق، 408/5.

² الجوهري : المصدر السابق، 244/2.

³ ابن منظور: المصدر السابق، 4373/6.

⁴ محمد عبد الله حياي: مقال الانتخاب عند المحدثين أثره وأهميته، ص17.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

النتيجة والأثر في الشيء، فالانتخاب يشترك مع الانتقاء في الأصل الأول له، ويفترق عنه في الثاني، لأنّ الانتقاء لا يلزم منه الكسرُ والتحطيم¹

ويظهر أنّ لهذا الرأي قوة، وأيّاً يكن الرأي الراجح فاللفظان يشتركان في معنى الاختيار، وقد ذكرها بعض اللغويين على سبيل الترادف مما يبرر لنا الاستعمال الاصطلاحي للفظين في سياق واحد كما سيأتي إن شاء الله .

¹ محمد الزهير عبد الله المحمد : انتقاء الشيوخ عند المحدثين حتى نهاية القرن الثاني هجري، وأثره في الحكم على الرواية، ص18.

المطلب الثاني : استعمال المحدثين للفظي الانتقاء والانتخاب.

قبل الكلام على المعنى الاصطلاحي للانتقاء أو الانتخاب، لا بأس أن نعرِّج على بعض النصوص التي تبيِّن استعمال المحدثين لهاتين اللَّفْظَتَيْن معاً، قصِّدَ بِيانِ المعنى المراد من كلام المحدثين، وقد وقفتُ على جملة من النصوص أذكرها تَباعاً:

- قال ابن عدي: « عبيد العجل الحسين بن محمد بن حاتم أبو عبد الله : كان موصوفاً بحُسن الانتخاب؛ يكتُبُ الحفاظ بانتقائه »¹.

- وروى الخطيب البغدادي عن مأمون المصري الحافظ² قال : « خرجنا مع أبي عبد الرحمن يعني أحمد بن شعيب النسوي³ إلى طرسوس⁴ سنة الفداء⁵، واجتمع جماعة من مشايخ الإسلام، واجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد بن حنبل ومحمد بن إبراهيم مربع وأبو الآذان ومشيخة غيرهم، فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ فأجمعوا على أبي عبد الرحمن النَّسوي وكتبوا كلُّهم بانتخابه »⁶.

- قال الحافظ ابن حجر: " وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح؛ أنَّ إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدثُ به ليحدثَ به ويُعرض عما سواه "⁷.

¹ الخطيب البغدادي : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 157/2.

² هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن داود، كما في تحقيق بشار عواد لتهذيب الكمال، 334/1.

³ يعني الإمام النسائي، يقال نسوي ونسائي نسبة إلى مدينة " نسا"، وهي مدينة تقع في جمهورية تركمانستان، كانت قديماً تتبع

إقليم خراسان الذي كان يضمُّ أجزاء واسعة من أفغانستان وتركمانستان وشرق إيران .ويكيبيديا

⁴ طرسوس هي الآن مدينة تركية تقع جنوب البلاد على ساحل البحر الأبيض المتوسط، قال ياقوت الحموي " قيل إن مدينة

طرسوس أحدثها سليمان كان خادماً للرشيد في سنة نيف وتسعين ومائة قاله أحمد بن محمد الهمداني وهي مدينة بثغور الشام بين

أنطاكية وحلب وبلاد الروم" معجم البلدان، 28/4.

⁵ يعني الفداء بين المسلمين والروم سنة 241 للهجرة، حيث فدى المتوكل أسرى المسلمين الذين عند الروم، انظر ابن الأثير :

الكامل في التاريخ، 150/6.

⁶ الخطيب البغدادي : المصدر السابق، 156/2.

⁷ ابن حجر : هدي الساري، ص391.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وجاءت في رواية أخرى عند الحافظ أيضا بلفظ الانتخاب، وهي "وقال محمد بن أبي حاتم: سمعتُ البخاري يقول: كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبُ من كتابه، نسحَ تلك الأحاديث لنفسه وقال هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"¹

ومما يُستأنس به في هذا الباب أيضا قولُ ابن المبارك: "ما انتخبْتُ على عالم قطُّ إلا ندمت". وجاء في لفظ عنه: "ما جاء من منتقى خيرٍ قط"²

- قال الخطيب البغدادي " إذا كان المحدثُ مكثرا وفي الراوية متعسرا؛ فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه وينتخبه، فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره"³، وقال أيضا: "من لم تعلُ في المعرفة درجته، ولا كملت لانتخاب الحديث آله؛ فينبغي أن يستعين ببعض حُفَظٍ وقتَه على انتقاء ما له غرض في سماعه وكتبه"⁴.

- وروى الخطيب بإسناده إلى سليمان بن موسى⁵: "قال يجلس إلى العالم ثلاثة: رجلٌ يكتب كل ما يسمع، ورجل لا يكتبُ ويسمع؛ فذلك يقال له جليسُ العالم، ورجلٌ ينتقي وهو خيرهم"⁶

وفي رواية عند الخطيب أيضا بإسناد آخر إلى سليمان بن موسى قال: "يجالس العلماء ثلاثة: رجلٌ يسمعُ ولا يكتبُ ولا يحفظُ؛ فذاك لا شيء، ورجلٌ يكتب كلَّ شيءٍ سمعه؛ فذلك الحاطبُ؛ ورجلٌ يسمع العلم فيتخيرُه ويكتبُ فذاك العالم"⁷

وللخطيب نصوص عديدة غير هذه .

¹ ابن حجر : المصدر السابق، ص482.

² السخاوي : فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 300/3.

³ الخطيب : المصدر السابق، 155/2.

⁴ الخطيب : المصدر نفسه، 156/2.

⁵ هو القرشي الأموي، فقيه أهل الشام في زمانه، أعلم أهل الشام بعد مكحول، قال عنه دحيم: ثقة، توفي سنة 115هـ،

انظر: المزي: تهذيب الكمال، 92/12-97.

⁶ الخطيب : المصدر السابق، 155/2.

⁷ الخطيب : المصدر نفسه، 155/2.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- قال ابن الصلاح: " فإن ضاقت به الحال عن الاستيعاب، وأحوج إلى الانتقاء والانتخاب، تولى ذلك بنفسه إن كان أهلاً مميّزاً، عارفاً بما يصلح للانتقاء والاختيار، وإن كان قاصراً عن ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له، وقد كان جماعة من الحفاظ متصدّين للانتقاء على الشيوخ، والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم"¹

- قال الحفاظ ابن حجر " وأما الإمام أحمد، فقد صنّف أبو موسى المدني جزءاً كبيراً ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أن أحمد انتقى مسنده... وهذا يدل على أنه انتخبه"².

فتبين من خلال النصوص السابقة أنّ المحدثين يستعملون هذه الألفاظ: الانتقاء والانتخاب والاختيار علي سبيل الترادف مما يؤكد العلاقة الكبيرة بين المصطلحات الحديثية و دلالتها اللغوية .

¹ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص249.

² ابن حجر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 1/447.

المطلب الثالث: تعريف الانتقاء اصطلاحاً .

لم تتطرق كتب المصطلح إلى تعريف لفظ الانتقاء أو الانتخاب، بل بعضها لم تذكره أصلاً، وأوّل من رأته ذكره هو الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل، حيث جعل أحد أبواب كتابه بعنوان "الانتخاب" ولم يذكر في هذا الباب سوى مقولة واحدة أسندها إلى أبي عبد الرحمن، قال: "سمعت أبي يقول- وذكر أهل الكوفة- فقال: «ليس فيهم من يُحسِن، هذا ابن أبي ليلى عندهم، ما حدّثونا عنه بشيء فيه خير، قدّم عليه ثابت البناي من عندنا قدّمة، فجاء عنه بكل شيء حسن»¹.

ثم الخطيب البغدادي، وهو من أشاع هذا المصطلح في كتبه خاصة في تاريخ بغداد، كما عقد باباً في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بعنوان "باب القول في انتقاء الحديث وانتخابه لمن عجز عن كتبه على الوجه واستيعابه"² وهو وإن كان تناوله بشيء من التفصيل، وحاول إعطاء صورة واضحة عن الانتقاء والانتخاب غير أنه لم يتعرّض لتعريفه، ربما لشيوعه في عصره فلم ير داعياً لتعريفه .

أما الحافظ ابن الصلاح فقد ذكره في باب آداب طالب العلم، وذلك في سياق حثّه لطالب العلم على أن لا ينشغل بتكثير الشيوخ لمجرد الكثرة، وأكثر ما ذكره عن الانتقاء إنما استقاه من كلام الخطيب .

وتتابع العلماء بعد ابن الصلاح عن الكلام عن الانتخاب في باب آداب الطالب ولم يُفصّلوا، وأكثرهم ممن شرح كتاب ابن الصلاح أو نظمه أو اختصره .

أمّا الحافظ ابن حجر فما وقفتُ على كلامٍ له في كتبه عن هذا المصطلح، حتى في نكته على كتاب ابن الصلاح لم يصل إلى هذا النوع - النوع الثامن والعشرين - وإنما انتهى عند النوع الثاني والعشرين .

¹ الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص604. و لعل وجه ايراد المصنّف هذا القول تحت باب الانتخاب هو في قوله " بكل شيء حسن"، و لعله يقصد به كل شيء غريب، دلّ على هذا ما جاء عند المصنّف نفسه: باب من كره أن يروي أحسن ما عنده ثم تكلم عن كراهية المحدثين للغرائب، وانتقاء الغرائب إحدى مقاصد الانتخاب عند المحدثين كما سيأتي، و الله أعلم .

² الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي، 2/155.

غير أنني وجدتُ كلاماً للبقاعي عن الانتقاء يُشبه التعريف حيث قال شارحاً لكلام ابن الصّلاح السابق: "فإنّه إذا لم يكن في الاستكثارِ فائدة، لم يتأتَّ الانتقاء، فإنَّ الانتقاء هو اختيارٌ من هو أكثرُ فائدةً، والغرضُ أنّه لا فائدة ولا قصدَ إلا مجرد الصّيت¹".

وإن كان هذا التعريف غيرُ مكتمل الأركان (كما هي عادة المصنّفين في ذلك العصر من صناعة الحدود والمعرّفات المنطقية) لكنّه يصلح أن يكون تعريفاً .

وبقي المصطلح على حاله لم يُعرّف تعريفاً دقيقاً حتى عصرنا الحاضر، حيثُ حاول بعض الباحثين والمحقّقين تعريفه استناداً إلى المعطيات الواردة في كتب المصطلح أو كتب الرجال والتاريخ.

وهذه بعض التعريفات للباحثين للمعاصرين أسوقها هنا :

عرّف الدكتور محمد زهير الانتخاب - أو الانتقاء - بقوله " قيام حافظ باختيار أحاديث معيّنة من شيخ معيّن أو كتاب معيّن لنفسه أو لغيره ثم يتّم تحملها سماعاً أو عرضاً"².

وعرّفه الدكتور الشرايري³ رحمه الله بقوله " اختيار أحاديث معينة من أحاديث شيخ معيّن من أجل أن يتحملها عنه سماعاً أو عرضاً، أو من أجل أن يرويها عنه"⁴.

وعرّفه الدكتور الخميسي بقوله: " اختيار الطالب لبعض أحاديث الشيخ ليسمعها ويكتبها عنه"⁵.

وعرّفه الدكتور عامر صبري بقوله: " الانتخاب معناه الاختيار والانتقاء، وهو أن يعهد إلى عالمٍ موصوفٍ بحسن الانتخاب ليختار أحاديث شيخ أو أحاديث كتاب، وتكون هذه الأحاديث ذات صفة معينة كأن تكون عالية الإسناد أو تكون من الغرائب أو الأفراد وبعد الانتهاء من الانتخاب

¹ البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية، 361/2.

² محمد محمد زهير: انتقاء الشيوخ، ص30.

³ توفي بعد أشهر من كتابة هذه الأسطر، رحمه الله عليه.

⁴ منصور محمود الشرايري : نظرية الاعتبار عند المحدثين، ص197.

⁵ عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي : معجم علوم الحديث النبوي، ص53.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

تملى على الشيخ صاحب الرواية بحضور الطلبة أو يقوم الشيخ بروايتها، ثم تروى بأحد طرق الأداء المعروفة¹.

وقال الدكتور حاتم العوني: "والانتخاب أو الانتقاء هو أن يتطوَّع أن يُكَلَّف أحد النقاد بالاطلاع على أصول أحد المحدثين المكثرين من الروايات والسماع، ليختار منها الأحاديث الفوائد من الغرائب والأفراد والزيادات في المتون أو الأسانيد"².

أما الدكتور حيَّاتي فقد جعل الانتخاب قسامين؛ انتخاب سماع وانتخاب رواية، وعرَّف كلا النوعين بتعريف تصويري لعملية الانتقاء التي يقوم بها المحدث.

فأما انتخاب السماع فقد عرَّفه بقوله: "هو أن يعهد المحدثون أو طلاب الحديث في مجلس من مجالس الحديث، إلى حافظ من الحفاظ ليقوم لهم بالانتخاب من أحاديث شيخ المجلس؛ الذي عُقد المجلس من أجل السماع منه، فيقوم ذلك الحافظ بالإمساك بأصل الشيخ ثم ينظر في أحاديث الكتاب ويختار منها الأحاديث الصالحة للحجية غالباً - حسب نظر المنتخب - وخاصة منها الأفراد والأسانيد العالية، فيملئها المنتخب على الحضور في المجلس مع كتابته هو لها أيضاً أم لا، وبعد الانتهاء من الإملاء يتحملونها عن الشيخ في نفس المجلس أو في مجلس آخر، فهذا وجه وهناك وجه آخر وهو أن يُعلم المنتخب الشيخ بكل حديث ينتخبه أولاً بأول فيقوم الشيخ عندئذ بإملائه على أهل المجلس، وسواء انتخب الحافظ للجماعة أو لنفسه بانفراد مع الشيخ"³.

أما انتخاب الرواية فعرفه بقوله "أن يتحمل المحدث عن شيخه أحاديث متعددة، ذات أنواع مختلفة ومراتب متفاوتة، ثم عندما يجلس للرواية عن الشيخ أو يصنّف ما تحمله عنه فإنه عندئذ لا يحدث ولا

¹ الخطيب البغدادي: المنتخب من كتاب الزهد والرقائق، ص22.

² حاتم بن عارف العوني: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس - دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، ص790.

³ حيَّاتي: الانتخاب عند المحدثين، ص18.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

يصنّف جميع ما سمعه منه وإنما ينتقي من أحاديثه ما هو صالح للرواية عنده، أعمُّ من كونه فردا أو مشهورا أو عاليا أو نازلا "1.

لكنَّ القيدَ الذي أضافه الدكتور في نهاية تعريف انتخاب الرواية، قد لا يصلح؛ ذلك أنَّ الذي يتصدى للتأليف أو الرواية بعد الانتقاء قد يتخير أيضا الأسانيد العالية أو المشهورة أو الغرائب أيضا حسب قصد المؤلف .

وقال باحث آخر "الانتقاء في الغالب يعني اختيار شيوخ ثقات للرواية عنهم، واختيار أوثق مروياتهم، ولا مانع أن ينتقي أحاديث عن شيوخه الضعاف مما يوافقون فيه الثقات"2.

ولعل هذا القول هو الأقرب لمقصود البحث لا كتعريف اصطلاحى و إنما كتفصيل لصور الانتقاء عند الإمام البخاري خاصة، إذ هذا هو صنيع أصحاب المصنّفات المنتقاة خاصة الشيخين كما سيوضح البحث .

وبعض الباحثين دقق أكثر في الكلام عن منهج الانتقاء عند الأئمة النقاد، متجاوزا تلك الصورة التي نُقلت لنا عن عملية انتخاب الأحاديث كطريقة في التحمل أو الأداء عند المحدثين؛ إلى بيان حالها كمنهج سار عليه الأئمة النقاد في مصنفاتهم، ومن ذلك ما قرره الدكتور عبد العزيز الدخان حيث قال " ومن أجل ذلك كثر في منهجهم الانتقاء ؛ يعمدون إلى حديث الراوي، فيأخذون منه ما غلب على ظنهم أو ترجح لديهم أنه أصاب فيه ولم يخطئ، ويتركون من حديثه ما يرون لم يضبطه، وهذا كثير في تصرفاتهم"3.

أيضا جاء في كلام الدكتور ماهر الفحل ما يلي " وفي كل الأحوال فإنَّ التفرد بحدِّ ذاته لا يصلح ضابطا لردِّ الروايات، حتى في حالة تفرُّد الضعيف، لا يحكم على جميع ما تفرَّد به بالردِّ المطلق، بل

¹ حيايى : المرجع السابق، ص18.

² محمود أحمد يعقوب رشيد : مقال انتقاء المرويات أو الانتخاب عند المحدثين، ص181.

³ عبد العزيز صغير الدخان : مقال علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، ص180.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

إنَّ النِّقَادَ يستخرجون من أفراده ما يعلمون بالقرائن والمرجحات عدم خطئه فيه، وهو ما نسّميه بعملية الانتقاء¹.

وقال الدكتور أبو بكر كافي أيضا " وهذا المنهج يُعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء، أي أن حديث الضعيف لا يرُدُّ جملة ولا يقبل جملة. وإنما يقبل ما صح من حديثه فقط. كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويُرد ما أخطأ فيه².
وهذه التعاريف تخصُّ جانباً من جوانب الانتقاء عند المحدثين، وهي أقرب إلى تعريف عملية التصحيح والتضعيف بناءً على قرائن وملابسات الرواية .

وبعد التأمل في استعمالات النقاد لمصلحة الانتقاء وكلام هؤلاء الباحثين نخلص إلى أنَّ معنى الانتقاء "هو اختيار المحدث بعض أحاديث الراوي لجودتها، أو لغرابتها، من أجل أن يتحملها عنه سماعاً أو عرضاً أو من أجل أن يرويها عنه مشافهة أو في مصنّف، وهو جزءٌ من العملية النقدية "

¹ ماهر ياسين الفحل : بحوث في المصطلح، ص326.

² أبو بكر كافي : منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث و تعليها من خلال الجامع الصحيح، ص144.

المبحث الثاني : نشأة الانتقاء عند المحدثين .

المطلب الأول : جذور منهج الانتقاء

إذا بحثنا عن جذور منهج الانتقاء وجدناه يعود في أصله إلى القرآن الكريم، وذلك في قول الله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ ۗ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۗ ﴾ الزمر: ١٧ - ١٨، فقد أسند أبو نعيم إلى الشعبي أنه كان يقول " فخذ من كل شيء أحسنه "، ثم تلا ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ ۗ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۗ ﴾ ثم نقل أبو نعيم قول أحمد بن شيبان¹ : هذا رخصة في الانتخاب² .

وكذلك في قوله تعالى ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ الحجرات: ٦ فأمر الله عزوجل بالتبين والتثبت في قبول الأخبار، وهذا هو أساس الانتقاء وذلك في عدم تصديق المرء كل ما سمع، خاصة إذا لاح له ما يشكك في الخبر كفسق الراوي مثلا .

أما في السنة النبوية فيعود منهج الانتقاء إلى ما رواه مسلم في مقدمة الصحيح : قال النبي ﷺ " كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع"³

قال الحاكم رحمه الله "وقد صرح هذا الخبر بالتنبيه لمعرفة الصحيح من السقيم، وتجنب روايات المجرحين إذا عرف المحدث وجه الجرح فيه"⁴ .

وقال الإمام النووي معقبا على الحديث السابق وغيره من الآثار التي ساقها الإمام مسلم " وأما معنى الأحاديث والآثار التي في الباب ففيها الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب، لإخباره بما لم يكن، وقد تقدم أن

¹ هو أبو عبد المؤمن الرملي، المحدث الكبير، وثقه الحاكم، وقال ابن حبان بخطأ، توفي سنة 268هـ، الذهبي: السير، 12/346.

² أبو نعيم الأصبهاني : حلية الأولياء، 4/314.

³ مسلم : مقدمة الصحيح، رقم 7، ص 49.

⁴ الحاكم : المدخل إلى الصحيح، ص 109.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

مذهب أهل الحق أنّ الكذب : الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، ولا يشترط فيه التعمد، لكن التعمد شرط في كونه إثماً¹، فهو داخل في العملية النقدية كما سبق البيان.

وكما عهدنا من الصحابة رضوان الله عليهم الامتثال لما جاء في الكتاب والسنة، فقد كان منهمجهم الانتقاء في سائر ما يقولون وما يسمعون، ومن ذلك تحرج الكثير منهم من التحديث بأحاديث رسول الله ﷺ، فقد جاءت الأخبار عنهم تُنبئ عن شدة توقيهم في هذا الشأن ؛ ومن ذلك ما قاله البراء بن عازب رضي الله عنه " ما كلُّ الحديث سمعناه عن سول الله ﷺ كان يحدثنا أصحابنا"²

وعن عائشة بنت سعد عن أبيها رضي الله عنهما أنه قال : " ما يعني من الحديث عن النبي ﷺ أن لا أكون أكثر أصحابه حديثاً ولكي أكره أن يتقولا علي"³.

وبعض الصحابة لا يكاد يحدث عن رسول الله ﷺ بحديث خشية الوقوع في الكذب، فيلحقه الوعيد الذي جاء في حديث " من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"⁴

قال الحاكم رحمه الله: "هذه التّقيّة التي ذكرناها عن الصحابة والتابعين وأتباعهم كل ذلك لِيُمَيِّزُوا بين الصحيح والسقيم فيسلموا من التحديث"⁵.

بل كان بعضهم إذا حدّث عن رسول الله ﷺ خاف وفزع، ومن ذلك ما كان يحدث مع ابن مسعود رضي الله عنه؛ فقد روى ابن ماجة وغيره عن عمرو بن ميمون، قال: " ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، قال: فما سمعته يقول لشيء قطُّ قال رسول الله ﷺ، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ، قال: فنكس " قال: " فنظرتُ إليه، فهو قائم محلّلة أزرار قميصه، قد

¹ النووي : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 1/75.

² الحاكم : معرفة علوم الحديث، ص52

³ الحاكم : المصدر نفسه، ص106.

⁴ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم 110، ص78.

⁵ الحاكم : المصدر السابق، ص106.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

اغرورت عيناه، وانتفخت أوداجه" قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو شبيها بذلك¹

ومع كل هذه الحيلة والخشية التي كانت عند صحابة رسول الله ﷺ كان عمر رضي الله عنه يمنعهم من التحديث ويشدد عليهم وربما استحلفهم أو طلب شاهدا كما في خبره مع أبي موسى في حديث الاستئذان²، وليس ذلك تهمه لهم وإنما احتياطا لحديث رسول الله وتوقيا للكذب عنه.

قال ابن حبان: "لم يكن عمر بن الخطاب - وقد فعل - يتهم الصحابة بالتقول على النبي ﷺ ولا ردّهم عن تبليغ ما سمعوا من رسول الله ﷺ وقد علم أنه ﷺ قال: "ليبلغ الشاهد منكم الغائب"³، وأنه لا يحلُّ لهم كتمان ما سمعوا من رسول الله ﷺ ولكنّه علم ما يكون بعده من التقول على رسول الله ﷺ لأنه عليه السلام قال: "إن الله - تبارك وتعالى - نزل الحق على لسان عمر وقلبه"⁴، وقال: "أن يكون في هذه الأمة محدثون فعمر منهم"⁵ فعمر من الثقات المتقين الذين شهدوا الوحي والتنزيل، فأنكر عليهم كثرة الرواية عن النبي ﷺ لئلا يجترأ من بعدهم ممن ليس في الإسلام محلُّهم فيكثر الرواية فيزل فيها أو يقول متعمدا عليه ﷺ لنوال الدنيا"⁶.
ومما يدلُّ على انتقاء الصحابة في التحديث:

¹ ابن ماجه : السنن، كتاب السنة، باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ رقم 23، ص64.

² انظر : البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثا، رقم 6245، ص1087.

البخاري : المصدر نفسه، كتاب العلم، باب: قول النبي ﷺ "زُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"، رقم 67، ص71.³

⁴ عند أبي داود: السنن، كتاب الخراج والفقيه والأمانة، باب: في صفايا رسول الله ﷺ، رقم 4، 580/2962، وابن ماجه

: السنن، كتاب السنة، باب: فضائل عمر ﷺ، رقم 108، ص79؛ عن أبي ذر: "إن الله وضع الحق على لسان عمر يقول به"

وأخرجه الترمذي: السنن، كتاب المناقب، باب: في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ، رقم 4014، ص1217، من حديث ابن عمر

بلفظ أن رسول الله ﷺ قال "إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه"

⁵ رواه البخاري بلفظ "إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون وإنه إن كان في أمّتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب رقم

3469، ص616.

⁶ ابن حبان: المجروحين، 36/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ما رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال " حفظتُ من رسول الله وعاءين، فأما أحدهما فبثتُهُ،
وأما الآخر فلوثتُهُ لقطع هذا البلعوم"¹

وكذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه " ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان
لبعضهم فتنة."²

وبعد الفتنة زاد أمر الثبوت عندهم في التحديث والسماع، وذلك ما جاء في قول ابن عباس رضي
الله عنه " إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا،
فلما ركب الناس الصعب والدُّلُول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"³

أما السلف رضوان الله عليهم من التابعين وأتباعهم فعلى النهج سائرون، فإنهم وإن كان الحديث قد
فشا في عصرهم ومجالس التحديث قد كثرت عندهم، غير أنهم لم يفارقوا منهج الانتقاء في السماع
والرواية جميعاً.

فَعُنُوا كثيراً بانتقاء الرجال، والتفتيش عن أحوالهم وأكثر من عُرف بهذا ابن سيرين فإنه كان يقول "
إنَّ هذا الحديث دين، فليُنظر الرجل عمن يأخذ دينه"⁴

"وقال يعقوب بن شيبه : قلت ليجي بن معين : تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما
كان ابن سيرين ينتقيهم ؟ فقال برأسه، أي : لا، قال يعقوب : وسمعت علي بن المديني يقول : كان
ممن ينظر في الحديث ويفتّش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أوّل منه، محمد بن سيرين، ثم كان أيوب،
وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن . قلت لعلي : فمالك بن أنس ؟ فقال
أخبرني سفيان بن عيينة قال : ما كان أشد انتقاء مالك الرجال"⁵

¹ ابن سعد : الطبقات الكبرى، 362/2.

² مسلم : مقدمة الصحيح، رقم 14، ص 49.

³ مسلم : المصدر نفسه، رقم 21، ص 50.

⁴ مسلم : المصدر نفسه، رقم 26، ص 51.

⁵ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت : همام سعيد، 361/1 .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال ابن حبان : "وكان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة"¹.

كما عُتوا بانتقاء المرويات فيما يسمعون ويحدثون ومن أقوالهم في هذا الشأن ما يلي :

قال سليمان بن موسى "يجلس إلى العالم ثلاثة: رجلٌ يكتب كل ما سمع، ورجلٌ لا يكتب ويسمع؛ فذلك يقال له جليس العالم، ورجلٌ ينتقي وهو خيرهم"².

وقال ابن مهدي: "لا يكون الرجل إماماً يُقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع"³.

قال الإمام الشافعي : " قيل لمالك عند ابن عيينة أحاديث ليست عندك، فقال : "إذا أحدث الناس بكل ما سمعت، إنِّي إذا أحمق -وفي رواية- إنِّي أريد أن أضلهم إذن"⁴.

¹ ابن حبان : الثقات، 459/7.

² الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي، 155/2.

³ مسلم : مقدمة الصحيح، رقم 12، ص 49.

⁴ القاضي عياض : ترتيب المدارك، 74/1 .

المطلب الثاني : بداية الانتقاء على الشيوخ.

إنّ عملية الانتقاء بمعناها الاصطلاحي بدأت مبكراً¹، ومن أوائل من تكلم عنها هو الإمام ابن المبارك (ت181هـ) في قوله " ما انتخبْتُ على عالم قط إلا ندمت "².

وُروي أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ) أنّه انتخب على ابن جرير الضبي (ت188هـ)، فقد روى الخطيب بإسناده إلى عبد الرحمن بن محمد قال حدثنا يوماً سليمان بن حرب بأحاديث عن جرير الضبي، فقلت له : أين كتبت يا أبا أيوب عن جرير الضبي الرازي ؟ قال بمكة أنا وعبد الرحمن - بن مهدي - و شاذان، أخرج إلينا جرير كتاباً فدفعه إلى عبد الرحمن وإلى شاذان، فهذه الأحاديث انتقاؤهما³

لكنّ الكلام عن الانتخاب بالصورة التي تقدم بيانها من النظر في أصول المحدث والتعليم على بعض أحاديثه للتحديث بها، كثر تداولها في القرنين الثالث والرابع، وقد جاء الكلام عنه على لسان الكثير من أئمة الحديث المعروفين ومن ذلك :

ما قاله ابن معين (ت233هـ) " صاحب الانتخاب يندم "⁴، أي الذي يختار من حديث الشيخ ولا يستوعب، ثم إذا احتاج إلى بعض حديث الشيخ لم يجده لحقّه الندم.

وتكلم عنه الإمام أحمد والنسائي والبخاري وأبوزرعة الرازي وأبوحاتم الرازي وغيرهم، وهذا نصُّ أورده الخطيب عن الانتخاب يجمع أسماء جمع من المحدثين؛ أسند الخطيب إلى أبي العباس السراج قال :

¹ انظر : حياي : الانتخاب عند المحدثين، ص66.

² الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي، 156/2.

³ الخطيب : تاريخ بغداد، 184/4.

⁴ الخطيب : المصدر السابق، 187/2.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

رأيتُ على هذا الحديث في كتاب قتيبة ستَّ علامات منها علامة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المدني وأبي بكر بن أبي شيبة وغيرهم¹.

يقصدُ أنَّ جميع هؤلاء المحدثين انتخبوا حديث قتيبة، عن الليث، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، "أنَّ النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غزوة تبوك"².

ومن ذلك أيضا ما جاء عن الإمام أحمد في انتقائه من حديث سعيد بن سويد، "قال أبو القاسم البغوي: كان من كبار الحفاظ - يعني سعيد بن سويد -، وكان أحمد بن حنبل ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله يختلفان إليه فيسمعان منه"³.

وكذلك ما روي عن الإمام البخاري "قال محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاري يقول: كان إسماعيل ابن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"⁴

أما أبو زرعة فُرويت عنه أخبار كثيرة في الانتخاب منها: ما قاله إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم المخزومي: "كان سعيد الجرمي إذا قدم بغداد نزل على أبي وكان أبوزرعة الرازي يجيء كل يوم ينتقي عليه ومعه نصف رغيف"⁵.

¹ الخطيب: المصدر نفسه، 2/158.

² حديث قتيبة رواه الترمذي في السنن، كتاب السفر، باب: ما جاء في الجمع بين الصلاتين في السفر، رقم 561، ص 383، وهو حديث استغربه النقاد لكن ليس بهذا الإسناد الذي ساقه الخطيب ولا بهذا المتن، وإنما هو عن الليث عن يزيد بن حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ، أما هذا الإسناد وهذا المتن الذي ذكره الخطيب فهو المشهور الصحيح عن الليث، وليس هو الذي وضع عليه النقاد علاماتهم كما هو ظاهر قول الحاكم "فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجبا من إسناده وامتته" معرفة علوم الحديث، ص 120، فلا أدري إن كان الوهم من الخطيب أم لا؟ والله أعلم.

³ المزني: تهذيب الكمال، 12/250.

⁴ ابن حجر: هدي الساري، ص 482.

⁵ المزني: المصدر السابق، 11/46..

أما أبو حاتم فقد روى ابنه عبد الرحمن في مقدمة الجرح والتعديل قصة في انتخابه للحديث مع أبي زرعة وجاء فيها " عن عبد الرحمن - يعني ابن أبي حاتم - سمعتُ أبي يقول : كنتُ أتولَّى الانتخاب على أبي الوليد وكنت لا انتخب ما سمعت من أبي الوليد قديماً"¹.

إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التي تدلُّ على شيوع الانتخاب في القرن الثالث . وكذلك الشأن في القرن الرابع الهجري، وأكثر من عُرف بانتخابه على الشيوخ هو الإمام أبو الحسن الدارقطني (385هـ)، قال الخطيب البغدادي "وأما أبو الحسن الدارقطني فكان انتخابه يشتمل على النوعين من الصحاح والمشاهير والغرائب والمناكير، ويرى أنَّ ذلك أجمع للفائدة وأكثر للمنفعة"² وكتبه وأخبره في الانتخاب كثيرة .

¹ ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، 1/334.

² الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي، 2/157، وهذا النص يؤكد أنَّ الانتخاب إما أن يكون للصحاح أو للغرائب.

المطلب الثالث : بداية التأليف على الانتقاء.

أما إذا تكلمنا عن الانتقاء كمنهج لأصحاب المصنّفات الحديثية ؛ فيمكن القول أنّ بدايته كانت مع الإمام مالك في منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد يكون الوحيد في هذا القرن الذي ألف على الانتقاء، أما قبل ذلك فقد كانت السمة الغالبة على تدوين السنة هي الجمع والاستيعاب دون انتقاء للصحيح من السقيم، قال الدكتور إبراهيم اللاحم "كان هدفهم -رحمهم الله- هدف مرحلي، وهم معذرون في ذلك، كان هدفهم أولاً الجمع خشية ضياع السنة ... ويستثنى من كتب القرن الثاني كتاب الموطأ لمالك... فكان ينتقى -رحمه الله تعالى- فخرج كتابه الموطأ كتاباً منتقى في عصر لم يكن هناك انتقاء للسنة النبوية، إنما كانت مرحلة الجمع"¹.

أما في القرن الثالث للهجرة وهو القرن الذهبي للسنة فقد عمد المصنّفون إلى تأليف الكتب المنتقاة خاصة الذين جمعوا الحديث على الأبواب الفقهية، فقد حرصوا على جمع الأحاديث الصحيحة، بخلاف أصحاب المسانيد الذين كان غرضهم جمع أحاديث كل صحابي على حدة، وهذا رأي ابن الصلاح حيث قال: "كُتِبَ المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها، والركون إلى ما يُورد فيها مطلقاً، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر، وأشباهاها، فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به. فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم"².

¹ إبراهيم اللاحم : شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، - بتصرف يسير-، من مجموعة أشرطة، ص48.

² ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص38.

غير أنّ الحافظ ابن حجر لم يسلم لابن الصلاح في هذا الحكم المطلق على المسانيد، وتعبه قائلاً " وهذا ظاهر من أصل الوضع بلا شك، لكن جماعة من المصنّفين في كل من الصنّفين خالف أصل موضوعه فانحط وارتفع، فإن بعض من صنّف على الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة بل والباطلة إما للذهول عن ضعفها وإما لقلّة معرفة بالنقد، وبعض من صنّف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه. كما زوينا عن إسحاق بن راهويه أنه انتقى في مسنده أصح ما وجد من حديث كل صحابي، إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق، فإنه يخرجها، ونحى بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك، وكذلك صنع أبو بكر البزار قريباً من ذلك، وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع من مسنده، فيخرج الإسناد الذي فيه مقال ويذكر علته، ويعتذر عن تخرجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه.

وأما الإمام أحمد، فقد صنّف أبو موسى المدني جزءاً كبيراً¹ ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أن أحمد انتقى مسنده وأنه كله صحيح عنده وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان أبو موسى قد ينازع في بعض ذلك، لكنه لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديثاً وأتقن رجالاً من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه. ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها²، وروى أبو موسى في هذا الكتاب من طريق حنبل بن إسحاق قال: جمعنا أحمد أنا وابناه عبد الله وصالح وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه، وإلا فليس بحجة³. فهذا صريح فيما قلناه إنه انتقاه ولو وقعت فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة، فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوى، لأن هذه الأمور نسبية بل هذا كاف فيما قلناه أنه لم يكتف بمطلق جمع حديث كل صحابي⁴ انتهى.

¹ مطبوع باسم خصائص مسند أحمد وليس فيه إلا 21 صفحة

² ابن حجر: النكت، 73/1.

³ محمد بن عمر المدني: خصائص مسند أحمد، ص13. بلفظ مختلف قليلاً.

⁴ ابن حجر: المصدر السابق، 447/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فخرجنا من هذا النص الطويل للحافظ بأن مسانيد أحمد وابن راهويه وبقي بن مخلد والبرار كلهم صنّفوا على الانتقاء، ناهيك عن الكتب الخمسة التي هي محل اتفاق بين الأئمة أنها كتب منتقاة .
قال الشوكاني في نيل الأوطار عن مسند الإمام أحمد "وقد حقّق الحفظ نفي الوضع عن جميع أحاديثه وأنه أحسن انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها كالموطأ والسنن الأربع وليست الأحاديث الزائدة فيه على الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي"¹.

كما صرح غير واحد من المصنّفين أنه انتقى أحاديث كتابه، ومن ذلك ما قاله الإمام مسلم "صنّفت هذا من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة"².

وقال الإمام البخاري "خرّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث"³

وقال أبو داود : " كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث ؛ انتخبت منها ما ضمّنته هذا الكتاب "⁴

وكذلك بعض من سمى كتابه الصحيح، كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، فإنّ كتبهم تُعتبر من الكتب المنتقاة ؛ فأما صحيح ابن خزيمة فقال عنه ابن الصلاح " ثم إنّ الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنّفات المعتمدة... ويكفي كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة "⁵.

وقال الذهبي في ترجمته لابن خزيمة " وقد كان هذا الإمام جهبذا بصيرا بالرجال ... ثم ذكر عنه أنه قال : " لست أحتج بشهر بن حوشب ولا بحرير بن عثمان ولا بعبد الله بن عمرو، ولا ببقية، ولا

¹ الشوكاني : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، 1/22.

² الخطيب : تاريخ بغداد، 15/121.

³ ابن حجر : الهدى، ص7.

⁴ الذهبي : السير، 13/209 .

⁵ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص21.

بمقاتل بن حيان ... ثم سمي خلقا من الرواة الذين حصل في الاحتجاج بروايتهم خلاف بين الأئمة مما يدل على شدة تحري ابن خزيمة وتوقيه في الرواية في صحيحه رحمه الله¹.

وأما ابن حبان فقد أَلَّفَ صحيحه أيضا على الانتقاء، دَلَّ على ذلك ما قاله في مقدمة صحيحه قال: "ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخٍ من إسبجَاب² إلى الإسكندرية، ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخاً أقلَّ أو أكثر، ولعلَّ معوّل كتابنا هذا يكون على نحوٍ من عشرين شيخاً ممن أردنا السنن عليهم واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم على الشرائط التي وصفناها"³

وقال السخاوي " قال الحازمي : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وقال ابن كثير : قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرک بكثير وأنظف أسانيدا ومتونا"⁴

ويدخل في جملة الكتب المنتقاة الكتب المسماة بالمنتقى⁵ : كالمنتقى لابن الجارود 307هـ، قال الكتاني : " أي المختار من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ في الأحكام وهو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة في مجلد لطيف وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمائة وتتبع فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير"⁶، وقد التزم الصحة في كتابه، قال الذهبي " لم ينزل فيه عن درجة الحسن، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد"⁷.

¹ الذهبي : المصدر السابق، 37/14.

² اسبجَاب أو «أسبجَاب» مدينة تقع في إقليم يحمل الاسم نفسه، وتقع إلى الشمال من مدينة طشقند - عاصمة أوزبكستان - إلى الشرق من نهر سيحون (سير دزّيا)، وهي مدينة سيرام الحالية، التي هي على نهر «أريس» أو «بدم»، وهو رافدٌ من روافد «سيحون» اليمنى، وهي تقع الآن في جمهورية كازاخستان. انظر: بلدان الخلافة الشرقية (ص/527)، المسلمون في الاتحاد السوفييتي (2/497) نقلا عن محمد محمدي النورستاني، معاقل العلم والعلماء: «بُسْت» مدينة العظماء، ص52. و قد رجعت إلى المراجع المذكورة لكن اعتمدت تلخيصه لأنه جيد.

³ ابن حبان : الصحيح بترتيب ابن بلبان، 152/1.

⁴ السخاوي : فتح المغيث، 56/1.

⁵ انظر: أبوجميل الحسن العلمي : أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، ص 11-15.

⁶ الكتاني : الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص21.

⁷ الذهبي : المصدر السابق، 14/239.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

والمنتقى لقاسم بن أصبغ (340 هـ) واسمه المنتقى في الآثار قال الكتاني " وهو على نحو كتاب المنتقى لابن الجارود، وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات، فألفه على أبواب كتابه بأحاديث خرَّجها عن شيوخه، قال أبو محمد ابن حزم: وهو خيرُ انتقاء منه.¹"

وكذلك الصحيح المنتقى لابن السكن (353 هـ) ويُسمَّى بالسنن الصحاح المأثورة عن رسول الله قال الكتاني: " لكنه كتاب محذوف الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما تحتاج إليه من الأحكام، ضمَّته ما صحَّ عنده من السنن المأثورة، قال " وما ذكرته في كتابي هذا مجملاً مما أجمعوا على صحته²"

ومما يمكن أن يلحق بالكتب المنتقاة- التي لا تعتمد على المصنَّفات التي قبلها اعتماداً تاماً - كتاب الصحاح المختارة للضياء المقدسي (643 هـ)، واسمه الكامل الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين، وقد التزم مُصنِّفها الصحة، وصحَّح أحاديث كثيرة لم يُسبق إليها وأقرَّه عليها النقاد.

قال العراقي: " وممن صحَّح أيضاً من المعاصرين له - يعني لابن الصلاح - الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتاباً سماه «المختارة»، التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها فيما أعلم³."

قال شيخ الاسلام ابن تيمية " بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في "مختارته" خيرٌ من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث⁴"

¹ الكتاني : المصدر السابق، ص21.

² الكتاني : المصدر نفسه، ص21، قال الدكتور عبد الله السعد: " قال أبو عاصم: ما ذكره الكتاني من كون صحاح ابن السكن (محذوف الأسانيد) قول غريب، ولعل هذا وهمٌ منه رحمه الله. ثم هو عزا بعض كلامه عن الصحاح إلى شفاء السُّقام للسبكي، فلا أدري هل هذا القول منه أو من السبكي؟!، والظاهر من تخریجات الأئمة وعزومهم لصحيحه أنه مسندٌ، والله أعلم، التعريف بصحيح

ابن السكن للشيخ عبد الله السعد، الألوكة <http://majles.alukah.net/t11491>

³ العراقي : التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص24.

⁴ ابن تيمية : مجموع الفتاوى، 426/22.

المبحث الثالث : مقاصد الانتقاء ومعالمه.

سأطرق في هذا المبحث إلى الأمور الآتية :

- صفة المنتخب : أي ما الذي يلزم المحدث الذي يقوم بعملية الانتخاب.

- مقاصد الانتقاء أي أنواع الأحاديث التي ينتقيها الحفاظ .

- ومعالم الانتقاء أي مظاهره التي تدلُّ على أنَّ المحدث انتقى أحاديثه .

المطلب الأول : صفة المنتخب ومقاصد الانتخاب.

أولاً : صفة المنتخب

إنَّ الذي يتصدى لعملية الانتخاب، لا بُدَّ أن يكون ناقدًا عارفاً تتوفر فيه الشروط التي تؤهِّله لهذه العملية النقدية الدقيقة، وقد كان كبار المحدثين يختارون من بينهم من يرونه يصلح لهذه المهمة فيختار لهم من أصل الشيخ، ويكتب البقية بانتخابه .

وكذلك الشأن بالنسبة لمن ينتقي لنفسه من أجل الرواية أو التَّصنيف ؛ لا بُدَّ وأن يكون بصيراً ناقدًا وإلا رغب الطلاب عن أحاديثه وذهب عناؤه أدراج الرياح .

أما إذا لم يستطع الطالب أن يميِّز حديث الشيخ وينتقي منه، فلا عليه أن يستعين بغيره من الحفاظ لينتقي له، أو يكتب الحديث على الاستيعاب دون الانتقاء، لأنَّ الانتقاء جزء من العملية النقدية لا يستطيعها كل محدِّث. قال الخطيب البغدادي " من لم تعلُّ في المعرفة درجته ولا كملت لانتخاب الحديث آله، فينبغي أن يستعين ببعض الحفاظ على انتقاء ما له غرض في سماعه وكتبه " ¹

¹ الخطيب البغدادي : الجامع لأخلاق الراوي، 2/156.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال ابن الصلاح " فإن ضاقت به الحال عن الاستيعاب، وأحوج إلى الانتقاء والانتخاب تولى ذلك بنفسه إن كان أهلاً مميزاً، عارفاً بما يصلح للانتقاء والاختيار، وإن كان قاصراً عن ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له، وقد كان جماعة من الحفاظ متصددين للانتقاء على الشيوخ والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم"¹ .

وممن عُرف بحسن الانتقاء الإمام النسائي كما تقدّم في قصة ذهابهم إلى طرسوس، وأبو زرعة الرازي فقد قال أبو يعلى الموصلي " كتبنا بانتخابه بواسطة ستة آلاف حديث"²

وغيرهم كثير وكلهم أئمة حفاظ، قال الدكتور حياني " تتبعتُ تسعا وعشرين منتخبا كلهم وصفوا بالحفظ وقوة الضبط والمعرفة والدراية .."³ ثم ذكر أسماء من عُرفوا بالانتخاب على الشيوخ⁴، ومنهم عبد الرحمن بن مهدي و الإمام أحمد و ابن أبي الفوارس و غيرهم .

ثانيا : مقاصد الانتقاء .

اختلفت مقاصد الأئمة في انتخاب الأحاديث وصفة الأحاديث التي ينتقونها، لكنهم عادة ما ينتقون الأفراد والغرائب، أو العوالي أو الصحاح المشاهير، وفي بعض الأحيان ينتقون غرائب الشيخ التي تُعدُّ من مناكيره من أجل معرفتها ونقدها وبيان حالها .

1 - أما انتقاؤهم غرائب الشيخ وأفراده، فأمرٌ تشرّبُ له أعناق المحدثين خاصة إذا كان المنتخب عليه أكثرًا في الرواية، ممن يُجمع حديثه، إذ أنهم يقفون على أفراده التي جُهد نفسه في تحريها وقد لا توجد عند غيره، ولا تقدر مثل هذه الغرائب في الشيخ بل هي دليل الحفظ والإتقان، كما قال الذهبي " الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتمائه بعلم الأثر،

¹ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص249.

² الذهبي : السير، 70/13.

³ حياني : الانتخاب عند المحدثين، ص 23.

⁴ حياني : المرجع نفسه، ص24-30.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها¹
- 2- وأما اتقاؤهم للعوالي، فنهمة المحدثين في ذلك؛ إذ العلوُّ في الإسناد قرب من النبي ﷺ، وهو كما قال الإمام أحمد " طلب الإسناد العالي سنة عمَّن سلف²، فكان من أوجه الانتقاء عند المحدثين تحري العالي من الأسانيد خاصة إذا كان رجال الإسناد أئمة ثقاتا، فذاك منتهى آمال المنتخبين .
- 3- وأما الصحاح من الأحاديث فهو الأمر الذي لا ينبغي للمحدث أن ينشغل عنه بغيره، بل هو غاية مقاصدهم وأسمائها، قال ابن المبارك " لنا في صحيح الحديث شغلٌ عن سقيم³
- ذلك أنه " وإن تعددت المعاني التي لأجلها كان الأئمة ينتقون الأحاديث، فكأن المعنى الأصيل الذي عناه المحدثون - عليهم رحمة الله تعالى - في الانتقاء هو ما أفصح عنه مسلمٌ في "مقدمة صحيحه" من أن ضبطَ القليلِ من هذا الشأن، وإتقانه، أيسرُ على المرءِ من مُعَالَجَةِ الكثيرِ منه. وأنَّ القصدَ إلى الصحيحِ القليلِ من الأحاديثِ أولى من الزيادة من السقيمِ الكثيرِ"⁴.
- ويجمع هذه المقاصد كلها قول الخطيب البغدادي " ينبغي للمنتخب أن يقصد تحيُّر الأسانيد العالية والطرق الواضحة والأحاديث الصحيحة والروايات المستقيمة، ولا يذهب وقته في الترهات من تتبع الأباطيل والموضوعات وتطلب الغرائب والمنكرات"⁵
- 4- أما الأحاديث الغريبة المنكرة فالأصل أن لا يتتبعها المحدث ولا ينشغل بها كما سبق في كلام الخطيب، إلا أن بعض المحدثين غنوا بانتخابها للحاجة العلمية ولأنه بتمييزها تتبين الطرق الصحيحة.
- بل ذهب الدكتور حمزة المليباري إلى أن مقصد المحدثين من الانتخاب كان انتخاب غرائب الشيخ ومناكيره، حيث قال "والجدير بالذكر أن أكثر النقاد لا ينتخبون من الأصول إلا الأحاديث الغريبة

¹ الذهبي : ميزان الاعتدال،، 3 / 140.

² الخطيب البغدادي : الجامع لأخلاق الراوي، 1 / 123.

³ الخطيب : المصدر نفسه، 2 / 159.

⁴ أبو إسحاق الحويني : المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة، تصنيف وانتقاء أحمد بن عطية الوكيل - والكلام له، 1 / 18.

⁵ الخطيب : المصدر السابق، 2 / 159.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

والروايات المنكرة كما أوضحه الخطيب¹، إذ إنهم يريدون به لفت الانتباه إلى غرابتها ونكارتها، ومن هنا أصبح الانتخاب عملاً علمياً يتصل بالنقد، ولا يقدر عليه إلا النقاد الجهابذة، يقول ابن معين: "دفع إليّ ابن وهب كتابين عن معاوية بن صالح خمسمائة أو ستمائة حديث فانتقيت منها شرارها ورددت عليه الكتابين، قيل له: لم أخذت شرارها؟ قد كنت سمعتها من إنسان قبله؟ قال: لا، ولكن لم يكن لي بها يومئذ معرفة"²، فالانتخاب شيء وكتابة الحديث على وجهه شيء آخر³.

لكنّ حصر الدكتور للانتخاب في نوع واحد، وهو الأحاديث المنكرة أمرٌ يدفعه الواقع، نعم فعل ذلك بعض المحدثين وذلك فيما رواه ابن عدي قال "وسئل يحيى: يُكتب حديث عدي بن الفضل؟ قال: لا، ولا كرامة، سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: عدي بن الفضل لم يقبل الناس حديثه، سمعت ابن حماد يقول: ذهبنا مع عبيد العجلي إلى ابن ورد إما محمد وإما يحيى، فجعل ينتقي لنا غرائب، وردّ عن عدي بن الفضل أحاديث غرائب، قال فقلت له أو قيل له: إيش ينتقي لنا أحاديث عدي بن الفضل وهو متروك الحديث؟ فقال إنما أنتقيه لأنه متروك"⁴.

لكن استدلاله بقصة ابن معين لا يستقيم، وإنما فعل ابن معين ذلك لأنه كان حينئذ لم يتأهل بعد للانتخاب وفي كلام ابن معين ما يدل على ذلك، فقد قال "ولكن لم يكن لي بها يومئذ معرفة"، وهذا ما فهمه السخاوي من القصة حيث قال "وإلا فمتى لم يكن عارفاً وتولى الانتخاب بنفسه أخلّ كما وقع لابن معين في ابتداء أمره مما حكاه عن نفسه"⁵.

¹ يقصد قول الخطيب "إنّ انتقاء عمر بن جعفر البصري يصلح ليهودي قد أسلم، ومن ذلك أنّ عمر كان معظم انتخابه

الأحاديث المشهورة والروايات المعروفة، خلاف ما يتخيره أكثر النقاد من كتب الغرائب والأفراد"، المصدر السابق، 157/2

² الخطيب: المصدر نفسه، 156/2.

³ المليباري: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها، ص 144.

⁴ ابن عدي: الكامل في الضعفاء، 375/5.

⁵ السخاوي: فتح المغيث، 302/3.

المطلب الثاني: معالم الانتقاء .

وأقصد بالمعالم: الأمور التي تدلُّ على أنَّ المحدث كان ينتقي أثناء التحمل أو الأداء أو التصنيف، وهي وإن كانت كثيرة وربما تظهر أكثر عند التفصيل في منهج كل محدث أو مصنف، إلا أنني سأذكر أهمَّ ما ظهر لي من المعالم والدلائل العامة للانتقاء والتي تكاد تكون مشتركة بين المحدثين .

1- استبعاد الأحاديث الضعيفة و المرويات الواهية :

إذ الحرِّيُّ بالمحدث أن لا ينشغل بالروايات الضعيفة، خاصة الذي يتأهل لتصنيف كتاب للناس فصد العمل به، كما هو ظاهر صنيع أصحاب أصول الإسلام - وإن كان فيها شيئاً من الضعيف فمما بيَّنه المصنّف أو صحَّ عنده أو سها عنه -

ومثال ذلك ما روي عن غير واحد من المحدثين أنه كان يضرب على الأحاديث الضعيفة في كتابه بعد النظر أو العرض على كبار المحدثين فقد روى عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه أنه كان يضرب على الأحاديث التي لا يرتضيها، قال الحافظ ابن حجر " ويؤيّد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها " ¹.

وكذلك فعل الإمام مسلم حيث قال عليه رحمة الله: " عرضتُ كتابي هذا على أبي زرعة، فكل ما أشار عليّ في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته " ²

2- ترك رواية المجروحين :

وهذا هو الأصل في الاحتياط للرواية، أن يُستبعد حديث المجروح خاصة إذا روى ما يُستنكر أو ما يخالف فيه الثقات وإلا فمن الانتقاء أيضاً قبول ما صح من رواية المجروح، وقد كان هذا منهج كثير من المحدثين أنهم لا يروون إلا عن الثقات ¹.

¹ ابن حجر : النكت، 448/1.

² ابن حجر : هدي الساري، 347.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ويطلق عليه المحدثون أيضا لفظ **الانتقاء**، قال علي بن المديني: سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: كنا ننتقي حديث داود بن حصين².

وكان البخاري رحمه الله يقول: " ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيته"³

ومن الأمثلة التي تدلُّ على استعماله كمنهج في الانتقاء والانتخاب؛ ما رواه عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: كنا نختلف إلى بهز بن أسد أنا ويحيى بن معين، وعلي- بن المديني-، وكان الذي ينتقي علي- ابن المديني-، وكان جُزج يُخرج إلينا حديثه في غناديق⁴ وكراريس، فأخرج يوما عُنداقا وكراسة في أولها: عن حماد بن سلمة، وفي آخرها: **عن عبد الله بن جعفر**، فلما رأى يحيى بن معين الفضل تطاول ولحَّته، فعرفتُ ما يريد، فنكستُ رأسي حتى مرَّ الرجل، فلما انقضى حديث حماد قال يحيى: يا أبا الحسن، تجاوزها تجاوزها، فوضع العُنداق أو الكراسة من يده، فأخذ شيئا آخر ينظر فيه، قال أبي: ولحقتني من ذلك حشمة، فلما قُمنَّا أقبلتُ على يحيى بن معين فقلت: يا أبا زكريا أين الرجل وما كان يضربنا أن نكتب منها خمسة أحاديث أو ستة؟ فقال: ما كنتُ أكتب من حديثه شيئا بعد أن ثبتت حاله⁵.

فيحيى بن معين طلب من علي بن المديني أن يتجاوز حديث أبيه - عبد الله بن جعفر- لأنه يعلم ضعفه، ولم يمنعه من ذلك جلالته ولده ولا مقامه منه.

¹ انظر: زهير المحمد: انتقاء الشيوخ، فقد جمع أسماء المحدثين الذين كانوا لا يروون إلا عن الثقات، ص 106-183.

² ابن أبي حاتم: المرح والتعديل، 408/3

³ ابن حجر: هدي الساري، ص 452

⁴ الغناديق أو القنادق و مفردها قنداق عرَّفها في اللسان بقوله القنداق صحيفة الحساب، وقد بحث الدكتور عبد الله كنون عن أصل هذه الكلمة فوجد أنَّ الصواب أنها كانت تطلق و يقصد بها الصحيفة التي تلوى و تلف كالأنبوبة و الجعبة، انظر بحثه بعنوان: القنداق و ألفاظ أخرى، نشر مركز الدراسات و الأبحاث و إحياء التراث، المملكة المغربية، و هذا رابطته على الموقع.

<http://www.almakaz.ma/Article.aspx?C=6061>

⁵ العقبلي: الضعفاء الكبير، 239/2.

3- النقل من المرويات والشيوخ.

ومما يدلُّ على أنَّ المصنّف انتقى أحاديثه أن تكون عددُ مروياته أقلَّ بكثيرٍ من محفوظاته، وكذلك عددُ شيوخه الذين روى عنهم أقلُّ بكثيرٍ من عدد شيوخه الذين سمع منهم و تحمّل عنهم، فهذا يعني أنه اختار أجود ما عنده وروى عن أوثق شيوخه - إلا أن يكون له مقصدٌ آخر من التأليف كانتقاء الغرائب وما إلى ذلك -

وهذا شأنُ أكثر المصنّفين على الانتقاء، فهذا الإمام البخاري يقول: " أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظُ مائتي ألفِ حديثٍ غير صحيح " ¹.

ثمَّ لم يرو في كتابه إلا سبعة آلاف ومائتان أو ثلاثمائة على خلاف في ذلك ².

والإمام مسلم يقول أيضا: " صنّفتُ هذا الصحيح من ثلاثمائة ألفِ حديثٍ " ³ وعدد أحاديثه لا تتجاوز الثمانية آلاف على الأكثر ⁴.

وكذلك الإمام أحمد قال عن مسنده " انتقيته من سبعمائة ألفِ حديثٍ " ⁵، وفي المسند ثلاثون ألف حديث.

وهذا ابن حبان يقول " ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخٍ من إسبجَاب إلى الإسكندرية، ولو نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخاً أقلَّ أو أكثر، ولعلَّ معوّل كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخاً ممن أردنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم على الشرائط التي وصفناها " ⁶

¹ الخطيب: تاريخ بغداد، 2/340.

² ذكر ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم أنَّ عدد أحاديث البخاري بالمكرر سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً ص 102، أما ابن حجر فوصل عدّه إلى سبعة آلاف وثلاثة مئة وسبعة وتسعون حديثاً، المهدي، ص 468.

³ الخطيب: المصدر السابق، 15/121.

⁴ السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 1/111.

⁵ أبو موسى المدني: خصائص مسند أحمد، ص 13.

⁶ ابن حبان: الصحيح، 1/152.

فهذا مما يؤكد أنّ أئمة الحديث لم يرووا إلا أقلّ القليل مما تحمّلوه.

4 - طول المكث في التأليف .

وشأن من يتصدى لتأليف كتاب ينفع به الأمة ويعود عليه بالأجر والذكر الحسن، أن يتأني في تأليفه ولا يستعجل، فينظر ويدقق ويعيد، وبذلك يخرج كتابه نقياً صالحاً، وهذا كان صنيع الأئمة فما منهم من أحدٍ إلا وقضى زمناً طويلاً في تنقيح مصنّفه، فهذا الإمام مالك يقول عنه تلميذه الأوزاعي - رحمه الله - " عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً، فقال : كتاب ألفته في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً، ما أقلّ ما تفقهون فيه " ¹

وهذا الإمام البخاري بقي في تصنيف كتابه ست عشرة سنة، فقد ذكر الخطيب البغدادي قول البخاري: " صنّفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة، خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله " ².

وكذلك فعل الإمام مسلم، فقد قال أحمد بن مسلمة: " كنتُ مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشرة ألف حديث " ³

وكذلك أبو داود بقي مدة طويلة في تأليفه كما سيأتي في موضعه إن شاء الله .

¹ ابن عبد البر : الاستدكار، 1/13.

² الخطيب : المصدر السابق، 2/14.

³ الذهبي : السير، 12/567.

المبحث الرابع : منهج الانتقاء عند أصحاب المصنفات الحديثية الشهيرة.

بعدما ذكرتُ اعتناء المحدثين بانتقاء كتبهم، رأيتُ من المناسب أن أخصَّ أصحاب الدواوين الشهيرة بالحديث والبيان لطريقتهم في انتقاء الأحاديث عند تصنيفهم، وعليه فسأتطرق في هذا المبحث إلى الكلام عن منهج الانتقاء عند الإمام مالك في الموطأ، وعند أصحاب السنن الثلاثة: أبي داود والنسائي والترمذي، وكان ينبغي الكلام أيضاً عن منهج الإمام مسلم في انتقاء صحيحه، فهو أولى بذلك من غيره، لكن ظهر لي أنَّ هذا يحتاج إلى بحث مفصّل يوازي بحث منهج الانتقاء عند الإمام البخاري، إذ لا تكاد تجد سمة أو معلماً للانتقاء عند البخاري إلا وجدت مثله عند مسلم، فمنهجهما متقارب جداً، وكثير من المسائل التي سأحدث عنها في هذا البحث إنما تخص منهج الشيخين كليهما، لذا تجاوزته، أما السنن الأربعة فتركت منها سنن ابن ماجه، لأنَّ منهج الانتقاء عنده غير واضح¹، وعنايته كانت بالتبويب الفقهي أكثر من انتقاء الرواة والمرويات، والله أعلم.

المطلب الأول : منهج الانتقاء عند الإمام مالك في الموطأ .

يُعتبر الإمام مالك من أوائل من سلك منهج النقد والتفتيش والتحري في السماع والرواية والتصنيف جميعاً، فهو كما قال الحافظ ابن حجر " بحق رأس المتقنين وكبير المتشبتين"² وقال عنه ابن حبان . رحمه الله . : "كان أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمّن ليس بثقة في الحديث ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك "³ .

صنّف الإمام الموطأ فكان أنموذجاً فريداً في عصره، مميّزاً عن كل الموطآت والمصنفات قبله ولعل أبرز ما ميّز هذا الكتاب هو أتباع الإمام فيه منهج الانتقاء، ويتجلى هذا المنهج فيما يأتي :

¹ ولعله عُني بانتقاء الغرائب على خلاف ما ينتقيه غيره من الأحاديث المشهورة والصحيحة والعالية، وقد أفادني بهذا الدكتور بوبكر كافي حفظه الله .

² ابن حجر : تقريب التهذيب، ص516.

³ ابن حبان : الثقات، 459/7.

أولاً : انتقاء الإمام مالك الرواة :

لم يكن دأبُ الإمام مالك التحديثَ عن كلِّ أحدٍ، وإنما كان الاختيار مسلَّكه، قال معن بن عيسى: " قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله، كيف لم تكتب عن الناس وقد أدركتهم متوافرين ؟ فقال : أدركتهم متوافرين ولكن لا أكتب إلا عن رجلٍ يعرف ما يخرج من رأسه " ¹.

فكان . رحمه الله . لا يقبل من الرجال إلا من توفرت فيه شروط الرواية، وشرطه في الرجال عالٍ جدًّا، قال . رحمه الله . " إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ، فما أخذت عنهم شيئاً وإنَّ أحدهم لو أوثمن على بيت مالٍ لكان أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن" ².

ثم فصل . رحمه الله . في أسباب الجرح فقال " لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سواهم؛ لا يؤخذ من سفیه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعوا إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يُتَّهم على حديث رسول الله ﷺ، ولا من شيخ له فضلٌ وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به" ³.

وقد شهد له الأئمة بنقاوة رجاله، فقال أبو حاتم : " ومالك نقي الحديث، نقي الرجال" ⁴، بل عدَّه بعضهم من المتشددین في هذا الباب، قال ابن عيينة : " رحم الله مالكا، ما كان أشد انتقاده للرجال" ⁵، وقال أحمد بن صالح " ما أعلم أحدا تنقبا للرجال والعلماء من مالك" ⁶.

¹ الخطيب البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ص190.

² ابن عبد البر : الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص45 .

³ ابن عبد البر : المصدر نفسه، ص46.

⁴ ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، 1/17.

⁵ ابن عبد البر : المصدر نفسه، ص52.

⁶ السيوطي : إسعاف المبطأ برجال الموطأ، ص10.

ثانيا : انتقاء الإمام مالك للأحاديث :

مما استفاض عن الإمام مالك أنه مكث مدة طويلة في تأليف الموطأ، قال الأوزاعي . رحمه الله . " عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوما، فقال : كتاب ألفته في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوما، ما أقل ما تفقهون فيه " ¹.

لقد بقي الإمام طوال هذه المدة ينظر ويتفحص كتابه وكان في كل مرة يحذف أحاديثا منه لأسباب يراها، " ذكر ابن الهباب : أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منه في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويخبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت خمسمائة، وقال الكيا الهراسي في تعليقه في الأصول أنّ موطأ مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث، ثم لم يزل ينتقي حتى رجع إلى سبعمائة " ².

ولكن في هذه الأقوال شيء من المبالغة، لذلك نفى الأعظمي في تحقيقه للموطأ صحة هذه الأخبار التي تُضخّم عدد أحاديث الموطأ، بل بعد دراسة للموطآت قال " أنّ الفرق في أحاديث الموطآت المعروفة لا يزيد على سبعين حديثا، وهذا يدلّ على أنّ الإمام مالك . رحمه الله . قد اختار الأحاديث التي انتخبها لوضعها في الموطأ بعناية فائقة، وممرّ السنين لم يحذف منها إلا الشيء اليسير " ³

والحاصل أنه وإن لم تثبت الأخبار التي تذكر الاختلاف الكبير بين موطآت الإمام مالك، غير أنّه صحّ الخبر في حذف الإمام مالك لبعض أحاديث الموطأ انتقاءً، قال الكندهلوي : " فإنه رضي الله عنه كان ينتقيه ويختبره عاما فعاما، فلذلك ترى الاختلاف في النسخ، من الزيادة والنقص " ⁴.

¹ ابن عبد البر : الاستذكار، 13/1.

² السيوطي : تنوير الحوالك، ص6.

³ الأعظمي : مقدمة تحقيق الموطأ، ص112.

⁴ الكندهلوي : أوجز المسالك إلى موطأ مالك، ص99.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فلم يكن . رحمه الله . يحدث بكل ما سمع، قال الإمام الشافعي: " قيل لمالك عند ابن عيينة أحاديث ليست عندك، فقال: "إذا أحدث الناس بكل ما سمعت، إني إذا أحمق وفي رواية إني أريد أن أضلهم إذن" ¹، بل كان من منهجه أنه إذا شك في الحديث طرحه كَلَّه كما قال الإمام الشافعي ²

ومن منهجه الانتقائي للأحاديث أيضاً؛ تركه لأحاديث ليس عليها العمل وإن كانت صحيحة في نفسها، ليس رداً للرواية بالعمل وإنما لأسباب أخرى كما قال المعلمي . رحمه الله . " كان مالك . رحمه الله . يدين باتِّباع الأحاديث الصحيحة، إلا أنه ربما توقف عن الأخذ بحديث ويقول ليس عليه العمل عندنا وهو يرى أن ذلك يدل على أن الحديث منسوخ أو نحو ذلك" ³.

ومن أمثلة ذلك ما رواه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه: أنَّ عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد، فسجدنا معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى، فتهيأ الناس للسجود، فقال: على رسلكم إنَّ الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء، فلم يسجد ومنعهم أن يسجدوا، قال مالك: " ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد" ⁴.

ثالثاً: مظاهر الانتقاء في الموطأ.

1. قلة شيوخ الإمام مالك في الموطأ : على الرغم من استقرار الإمام مالك في المدينة النبوية وهي دارٌ تجمع الناس في مواسم الحج والعمرة وكثرة من التقى بهم الإمام من العلماء، إلا أنَّ شدة احتياطه وشرطه القوي في الرجال جعله يتقلل جداً من الرواية عنهم، فلم يرو في الموطأ عن أكثر من عشرة ومائة شخص ⁵، على الرغم من كثرة شيوخه، حيث روى عن أكثر من ثمان مئة شيخ ⁶.

¹ القاضي عياض : ترتيب المدارك، 1/74.

² ابن عبد البر : الانتقاء، ص55.

³ المعلمي : الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، ص23.

⁴ مالك : الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، رقم : 495، ص185.

⁵ الأعظمي : المصدر السابق، ص28.

⁶ نذير حمدان : الموطآت، ص54.

2. قلّة مروياته: على الرغم من أنّ الإمام مالك رحمه الله لم يكن ممن له نَهَمٌ في كثرة الرواية، حيث كان رحمه الله يقول: "ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما هي نورٌ يقذفه الله في قلب من يشاء"¹، إلا أنه تحمّل روايات كثيرة وكان واسع الرواية، وقد جاءت أخبارٌ كثيرة تدلُّ على كثرة مروياته، منها ما روي عنه أنه قال "كتبْتُ بيدي مئة ألف حديث"²، وقال أحمد بن صالح: "نظرتُ في أصول كُتُب مالك، فإذا شبَّهه باثني عشر ألف حديث"³.

ومع كُُلِّ هذه المرويات إلا أنّهُ لم يرو في الموطأ إلا القليل مما تحمله، وذلك لشدة انتقائه؛ قال أبو حاتم لابن معين: مالك قلَّ حديثه، فقال: بكثرة تمييزه"⁴.

وقلّة المرويات نتيجة طبيعية لاصطفاء حديث الموطأ "وليس الإقلال في الرواية مظهراً لعدم الاهتمام بها والعزوف عنها، أو عدم استيعابها، وإنما هو النقد الدقيق والانتقاء الشديد والتحرّي الواضح الذي كان منهج الإمام مالك في الأخذ والتحُمُّل"⁵.

3. علُوُّ أسانيدِهِ: تحرّى الإمام مالك في أحاديثه المرفوعة أعلى الأسانيد، فمثلاً أحاديث: "ابن عمر. رضي الله عنه. يرويها عن نافع عن ابن عمر أو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر... وأما حديث عائشة. رضي الله عنها. عن النبي ﷺ. فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عروة، أو عن القاسم عن عائشة... وأما حديث أبي هريرة. رضي الله عنه. عن النبي ﷺ. فيرويه غالباً عن أبي الزناد عن الأعرج عنه، أو عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عنه... وأما حديث أنس. رضي الله عنه. عن النبي ﷺ. فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن أنس أو عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس.."⁶

¹ القاضي عياض: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص 217.

² القاضي عياض: ترتيب المدارك، ص 55.

³ القاضي عياض: المصدر نفسه، ص 55.

⁴ القاضي عياض: المصدر نفسه، ص 73.

⁵ نذير حمدان: المصدر نفسه، 316/ 317.

⁶ طاهر الأزهر خديري: المدخل إلى الموطأ، ص 137-139، وانظر: الدهلوي: المسوى شرح الموطأ، 1/ 33-37.

وليس غُلُوًّا فحسب وإنما غُلُوٌّ وصحة، قال الدهلوي " أخرج مالك بهذه الأسانيد قريبا من خمسمائة حديث، وتلك الأحاديث أقواها في مشارق الأرض ومغاربها"¹

4 . انتقاؤه المشهور وتجنبه الغريب : كان الإمام يحرص على رواية المشهور من الأحاديث ويتحاشى الغريب منها، فقد قال له بعض أصحابه " إنَّ فلانا يحدثُ بالغريب، فقال مالك : من الغريب نَفَرٌ"²، وقال له بعض من رأى كتابه : ليس في كتابك حديث غريب، فقال سررتني"³.

ومن ابتعاده عن الفخر والإغراب أنه " أدرك عائشة ابنة طلحة بن عبيد الله وهي تابعة، فلم يأخذ عنها، فقيل له في ذلك، فقال : رأيت فيها ضعفا، فلو روى عنها لزد في عواليه، ولكان بينه وبين عائشة أم المؤمنين . رضي الله عنها . راو بواسطة واحدة"⁴

وكان . رحمه الله يقول " شرُّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس"⁵ ولم تكن هذه مجرد مقولةٍ قالها، وإنما قد طبقها عمليا في موطنه، فقد روى حديث " السفر قطعة من العذاب"⁶ رواه عن سُمَيِّ مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة . رضي الله عنه . " قال ابن عبد البر : هذا حديث انفرد به مالك عن سمي، لا يصح لغيره عنه، وانفرد به سمي أيضا فلا يحفظ عن غيره"⁷، وهو حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم⁸ وغيرهما، غير أنّ الإمام مالك لما بلغه أنه تفرّد بهذا الحديث كره ذلك، فقد روى عبد الملك بن الماجشون عن مالك قال : ما بال أهل العراق يسألوني

¹ الدهلوي : المصدر السابق ، 34/1.

² القاضي عياض : ترتيب المدارك،ص74.

³ القاضي عياض : المصدر نفسه،ص103.

⁴ ابن عاشور : كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ص27.

⁵ ابن رجب : شرح العلل، ت: همام سعيد،67/2.

⁶ هذا المثال ذكره : متعب بن خلف السلمي، أفراد الثقات بين القبول والرد، 134-139.

⁷ ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،،16/278.

⁸ رواه البخاري: الجامع الصحيح، كتاب: المحصر وجزاء الصيد، باب: السفر قطعة من العذاب، رقم 1804،ص332، ومسلم:

كتاب الإمارة،باب:السفر قطعة من العذاب،رقم 4938،ص910 .

عن حديث " السفر قطعة من العذاب " قيل له : لم يروه أحد غيرك فقال : لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما حدثتُ به " ¹، قال ابن حجر " وكان مالك ربما أرسله لذلك " ².

5 . انتقاؤه أصول أحاديث الأحكام : إنَّ الأحاديث المرفوعة التي أودعها الإمام مالك موطأه، تُعتبر مدار أحاديث الفقه الإسلامي، وهذا ما توضَّحه النصوص الآتية ³ :

قال الشافعي وذكر الأحكام والسنن، فقال " العلم . يعني الحديث . يدور على ثلاثة ؛ مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة والليث بن سعد " ⁴، وذكر الشافعي أحاديث الأحكام فقال " تدور على أربع مائة ونيف أو خمسمائة " ⁵.

وقال البويطي: "سمعتُ الشافعي يقول أصول الأحكام نيف وخمسمائة حديث، كلُّها عند مالك إلا ثلاثين حديثاً، وكلُّها عند ابن عيينة إلا ستَّة أحاديث " ⁶.

فهذه شهادة الإمام الشافعي في الزمن الأول، وهو ذات القول الذي أيَّده إمام من القرن الثامن بعد أن دُوِّنت دواوين السنة وأُلِّفت تواليف الفقه وغيره، قال ابن القيم . رحمه الله . " أصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث، وفرشُها وتفصيلها نحو أربعة آلاف حديث " ⁷

فبراعة الإمام مالك هي في انتقائه للأحاديث القليلة التي هي مدار الأحكام، وقد أشار إلى هذا الشيخُ ولي الله الدهلوي فقال : " ومن تتبَّع مذاهبهم ورزق الإنصاف من نفسه علم لا محالة أنَّ الموطأ عدَّة مذهب مالك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبي

¹ ابن عبد البر : المصدر السابق ، 278/16.

² ابن حجر : الفتح، 729/3.

³ انظر الأعظمي : مقدمة الموطأ، ص55.

⁴ القاضي عياض : ترتيب المدارك، ص35.

⁵ الغافقي :مسند الموطأ، ص110.

⁶ الخليلي : الإرشاد، ص194.

⁷ ابن القيم : إعلام الموقعين، 571/3.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

حنيفة وصاحبيه ونبراسه، وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون، وهو منها بمنزلة الدوحة من الغصون¹

وهذه أمثلة لبعض الأحاديث التي رواها الإمام مالك وتعتبر أصولاً في أبوابها :

- روى مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فأيقظ عمر لصلاة الصبح فقال عمر نعم، ولا حظاً في الإسلام لمن ترك الصلاة، فصلّى عمر، وجرحه يثعبُ² دماً³.

قال ابن عبد البر "ومعنى يثعبُ ينفجر، وانثعب: انفجر، وثعب الماء: فجره؛ قاله صاحب العين، وحديث عمر هذا هو أصل هذا الباب عند العلماء، فيمن لا يرقأ دمه ولا ينقطع رعاfe، أنه لا بُدَّ له من الصلاة في وقتها إذا أيقين أنه لا ينقطع قبل خروج الوقت³."

- ومثال ذلك أيضاً ما رواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : " خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنّا بالبيداء أو بذات الجيش: انقطع عقدٌ لي، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله ﷺ وبالناس وليسوا على ماءٍ وليس معهم ماء، قالت عائشة: فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماءٍ وليس معهم ماء، وقالت عائشة: فعاتبني أبو بكر فقال: ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنُ بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رأس رسول الله ﷺ على فخذي، فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء،

¹ الدهلوي : المسوى، ص63.

² مالك : الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب: الطهارة، باب: العمل في الرُعاف، رقم 87، ص58.

³ ابن عبد البر : الاستذكار، 234/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فأنزل الله تبارك وتعالى آية التيمم فتيمموا، فقال أسيد بن حضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته" ¹

قال أبو عمر "وليس في الموطأ حديثٌ مرفوعٌ في التيمم غير هذا، وهو أصلُ التيمُّم إلا أنه ليس فيه رتبة التيمُّم وكيفيته" ².

6 - انتقاؤه لفقهِه الموطأ : لقد انتقى الإمام مالك فقه الموطأ كما انتقى رواته ومروياته، وهذا ما وضَّحه الإمام ولي الله الدهلوي قائلاً : " مبنى فقه الإمام مالك على حديث الرسول ﷺ . أولاً؛ مسنداً كان أو مرسل ثقات، وبعده على قضايا عمر، وبعده على فتاوى ابن عمر، وبعده ذلك على فتاوى سائر الصحابة وفقهاء المدينة" ³، ثم علَّل وجه انتقائه لهؤلاء قائلاً :

" أمَّا اختياره لقضايا عمر فلأنَّ رأيه كان موافقاً للوحي والتنزيل غالباً وأما اختياره لعمل ابن عمر فلأنَّ أكابر الصحابة شهدوا له بالاستقامة، وتفوقه على سائر الصحابة الذين بقوا بعد الفتنة في هذا الأمر وأما اختياره لأقوال التابعين عن أهل المدينة فلأنها - أي المدينة - كانت روح البلاد وقلب الأمصار وكان العلماء يأتونها زماناً بعد زمان" ⁴

رابعا: الآثار النقدية للانتقاء في الموطأ:

1- أثر الانتقاء على الرواة : إنَّ أتباع الإمام مالك لذلك النهج القويم في نقد الرجال وانتقائهم، كان له الأثر الواضح في علو شأن من روى عنهم عند الحفاظ والنقاد، وهذه شهادات بعض أئمة هذا الشأن عن ثقة شيوخ مالك :

¹ مالك : الموطأ، كتاب: الطهارة، باب: في التيمم، رقم 125، ص 69. ورواه البخاري: التيمم، باب: بياض، رقم 334، ص 122،

ومسلم: الجامع الصحيح، كتاب: الحيض، باب: التيمم، رقم 814، ص 199.

² ابن عبد البر : المصدر السابق، 303/1.

³ ابن عبد البر: المصدر نفسه، ص 31.

⁴ الدهلوي : المصدر السابق ، ص 32-33 .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

قال الإمام أحمد . رحمه الله . " كلُّ من روى عنه مالك فهو ثقة " ¹ ، وسئل عن راوٍ فقال " يزينُ أمره عندي أنَّ مالك قد روى عنه " ²

وقال ابن عدي . رحمه الله . " وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدَّث عنه مالك، فإنَّ مالكا لا يروي إلا عن ثقة " ³ .

وقال أبو سعيد الأعرابي ⁴ . رحمه الله .: " كان يحيى بن معين يوثِّق الرجل لرواية مالك عنه، وسئل عن غير واحدٍ فقال : ثقة، روى عنه مالك " ⁵ .

وقال أبو حاتم الرازي في داود بن حصين الأموي ⁶ " وليس بالقوي، ولولا أنَّ مالكا روى عنه لترك حديثه " ⁷ . وقال ابن حجر . رحمه الله . في أحد الرواة " قد اعتمده مالك مع شدة نقده " ⁸ .

وقد ظهر بتتبُّع العلماء لرجال الموطأ أنَّ الإمام لم يرو عن الرواة الضعفاء أبداً إلا ما كان من روايته عن عبد الكريم بن أبي المخارق ⁹ ، فقد روى له ثلاثة أحاديث انتقاها عنه لموافقة الثقات فيها، فهي من صحيح حديثه، قال ابن عبد البر " أما الأحاديث التي ذكرها عن مالك، فصحاحٌ مشهورة جاءت من طرق ثابتة " ¹⁰ .

¹ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت: همام سعيد، 160/1.

² السيوطي : إسعاف المطأ، ص11.

³ ابن عدي : الكامل في الضعفاء، 125/1.

⁴ هو أحمد بن محمد بن زياد، البصري الصوفي، الحافظ شيخ الإسلام، توفي سنة 340هـ، انظر: الذهبي: السير، 407/15-412.

⁵ السيوطي : المصدر السابق، ص11.

⁶ هو أبو سليمان المدني: وثقه يحيى بن معين، وضعف في روايته عن عكرمة، توفي سنة 135هـ، المزي: تهذيب الكمال، 382/8.

⁷ ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، 408/3.

⁸ ابن حجر : التمييز في تلخيص تحريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير، 1774/4.

⁹ هو أبو أمية البصري، يقال له : طارق المعلم، ضعّفه يحيى بن معين وأيوب وغيرهما، أُثم بالإرجاء، انظر: المزي: المصدر السابق ،

265-259/18.

¹⁰ ابن عبد البر : التمهيد، 67/20.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال النسائي: " لا نعلم مالكا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله¹ فإنه روى عنه حديثا، وعن عمرو بن أبي عمرو²، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر³، وهو أصلح من عمرو، ولا نعلم مالكا حدث عن أحد يُترك حديثه، إلا عن عبد الكريم أبي أمية"⁴.

وهذا بيان حال من ذكرهم النسائي: أما عاصم بن عبيد الله فهو ضعيف، ضعفه مالك نفسه، فقال "عجبت من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال وهو يحدث عن عاصم بن عبيد الله"⁵.

وأما رواية مالك عنه فلعلها في غير الموطأ، فلم يذكره السيوطي في رجال الموطأ، بل قال ابن خزيمة في صحيحه " روى عنه مالك خبرا في غير الموطأ"⁶

وأما عمرو بن أبي عمرو فهو ممن اختلف فيه النقاد ولعل مالكا على توثيقه، بل إن رواية مالك عنه توثيق له كما قال أبو أحمد ابن عدي " وهو عندي لا بأس به لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق"⁷، ثم إنّه لم يرو عنه إلا حديثا واحدا، وقال أبو داود: حديثين⁸.
وأما شريك بن أبي نمر فقد وثقه النسائي نفسه⁹.

وعليه فإن مالك لم يرو في الموطأ عن ضعيف متفق على ضعفه إلا عبد الكريم بن أبي المخارق.

¹ هو العدوي المدني، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من تابعي أهل المدينة، ضعفه ابن مهدي وأحمد وغيرهما، وقال البخاري: منكر الحديث، توفي في أول خلافة بني العباس، انظر: المزي: المصدر السابق، 13/500-506.

² هو أبو عثمان المدني، اسمه ميسرة، وثقه أبو زرعة، وضعفه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم وأحمد: ليس به بأس، انظر: المزي: المصدر نفسه، 22/168-177.

³ هو شريك بن عبد الله القرشي، أبو عبد الله المدني، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، توفي بعد سنة 140هـ، انظر: المزي: المصدر نفسه، 12/475-477.

⁴ ابن رجب: المصدر السابق، 1/160.

⁵ المزي: المصدر السابق، 13/502.

⁶ ابن خزيمة: الصحيح، 3/247.

⁷ ابن عدي: الكامل في الضفاء، 5/116.

⁸ المزي: المصدر السابق، 22/170.

⁹ السيوطي: إسعاف المبطأ، ص46.

2. أثر منهج الانتقاء على مرويات مالك

لقد ارتفع نجم أحاديث مالك عالياً، وبلغت أحاديثه مرتبة عالية، حتى قال الإمام الشافعي " إذا جاءك الحديث عن مالك فشدّ به يدك " ¹.

وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول " لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحدا " ².

وقال يحيى بن معين " ما في القوم أصحُّ حديثاً من مالك، يعني بالقوم الثوري والأوزاعي " ³.

وسئل الإمام الإمام البخاري . رحمه الله . عن أصح الأسانيد فقال : مالك عن نافع عن ابن عمر ⁴ قال القاضي عياض : ويليه في الصحة : مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه، ثم مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة " ⁵.

وقال ابن عبد البر رحمه الله " من اقتصر على حديث مالك - رحمه الله - فقد كُفي تعب التفتيش والبحث ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم، لأنَّ مالكا قد انتقد وانتقى، وخلَّص ولم يرو إلا عن ثقة وحجة " ⁶.

قال السيوطي " وقال بعض العلماء أنَّ البخاري إذا وجد حديثاً يُؤثَّر عن مالك لا يعدل به إلى غيره، حتى أنَّه يروي في الصحيح عن عبد الله بن محمد بن أسماء بن جويرية عن مالك " ⁷.

وشرحها ابن عاشور في كشف المغطى، فقال " يعني يتكلَّف الوصول إلى حديث مالك، ولو من سندٍ بعيد " ¹، ولعل السيوطي قصد ببعض العلماء قول شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله . وهو:

¹ ابن عبد البر : الانتقاء، ص55.

² ابن عبد البر : المصدر نفسه، ص58.

³ ابن عبد البر : المصدر نفسه، ص58.

⁴ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث ، ص16.

⁵ القاضي عياض : ترتيب المدارك، ص66.

⁶ ابن عبد البر : التمهيد، 60/1.

⁷ السيوطي : تنوير الحوالك، ص8 .

" هذه كُتِبَ الصحيح التي أجلُّ ما فيها كتاب البخاري: أول ما يستفتح الباب بحديث مالك وإن كان في الباب شيء من حديث مالك لا يقدم على حديثه غيره، ونحن نعلم أنّ الناس ضربوا أكباد الإبل في طلب العلم فلم يجدوا عالماً أعلم من مالك في وقته "2

3 - أثر الانتقاء على منزلة الكتاب :

كان لانتقاء الإمام مالك موطأه أثراً واضحاً في تلقي كتابه بالقبول و اعتباره من أصح الكتب، فقد تواترت أقوال العلماء بالثناء على هذا المصنّف الجليل، وها هي أسوقها تباعاً

قال الإمام الشافعي . رحمه الله . " ما على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك "3
وحسبه بهذه المنزلة فخراً، وقد عدَّ بذلك أول من ألّف في الصحيح، قال الحافظ مغلطاي " أول من صنّف في الصحيح مالك "4، وقال الحافظ ابن حجر " كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده "5، وقال السيوطي " فالصواب إطلاق أنّ الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء "6، وقال الدهلوي " تبيّنت أنّه لا يوجد الآن كتاب ما في الفقه أقوى من موطأ الإمام مالك، لأنّ الكتب تتفاضل فيما بينها، إما من جهة فضل المصنّف، أو من جهة التزام الصحة، أو من جهة شهرة أحاديثها، أو من جهة القبول لها عند عامة المسلمين، أو من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة ونحوها، وهذه الأمور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال "7

¹ ابن عاشور : كشف المغطى، ص30.

² ابن تيمية : مجموع الفتاوى، 20/325.

³ القاضي عياض : ترتيب المدارك، 1/101.

⁴ السيوطي : تنوير الحوالك، ص8.

⁵ السيوطي : المصدر نفسه، ص8.

⁶ السيوطي : المصدر نفسه، ص8.

⁷ الدهلوي : المسوى، ص18.

المطلب الثاني: منهج الانتقاء عند الإمام أبي داود في كتابه السنن .

أولاً: عناية أبي داود بالانتقاء

يُعتبر الإمام أبو داود . رحمه الله . أكثر أصحاب السنن انتقاءً لأحاديث كتابه أحاديث كتابه¹، ذلك أنه كان ممن رحل وحفظ وجمع الروايات الكثيرة، ثم لما صنّف سننه تقلّل وتفنّن ولم يرو إلا ما رآه حجة؛ يقيم المرء به دينه ويتقرب به إلى مولاه جل وعلا، ودليل ذلك ما رواه أبو بكر بن داسة عن أبي داود قال "كُتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمّنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرتُ فيها الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما فيه وهن شديد بيّنته"²

فهو قد انتخب كما قال، ولم يرو إلا أجود الأحاديث وأنظفها.

ومما يدلُّ أيضاً على أنّ المصنّف عُني بتهديب كتابه أنّه ألّفه في وقت مبكّر، ثم مكث يحدث به الناس، ويراجعه ويضيف ويحذف، ويعرضه على الأئمة مدّة تقارب الأربعين سنة.

"أما كونه ألّفه في وقت مبكّر فيدلُّنا على ذلك ما ذكره مترجمو أبي داود من أنّ المؤلّف روى كتابه السنن ببغداد ونقله عنه أهلها، ويقال: إنّه صنّفه قديماً وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه، والإمام أحمد متوفى سنة 241هـ. وقد يمكّننا هذا النصُّ أن نفهم أنّه ألّف الكتاب قبل أن يأتي بغداد، ولعلّه ألّفه في طرسوس، لأنه جاء في أخباره أنه ألّف المسند بطرسوس، ومكث في ذلك مدة طويلة يبذل جهده في الاختيار والانتقاء والتبويب والترتيب"³.

¹ ولا يعني هذا أن أحاديثه أصح من أحاديث باقي السنن، ولا أنّ شرطه أقوى، غير أنّ ملامح الانتقاء عنده أوضح .

² الذهبي : السير، 13 / 209.

³ محمد لطفي الصباغ : أبو داود حياته وسننه، ص288.

ثانيا : مظاهر الانتقاء في سنن أبي داود

1- انتقاؤه أصح ما في الباب :

قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة "فإنكم سألتكم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن؛ أهي أصح ما عرفت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم فاعلموا أنه كذلك كله"¹.

غير أنه استدرك وبيّن أن فيه ما هو دون الصحيح فقال: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديدٌ فقد بيّنته، ومنه مالا يصحُّ سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض"²

وعليه فأحاديثه ليست على درجة واحدة من الصحّة، وهي في الغالب لا تخرج عن دائرة القبول، إلا ما بيّن هو شدّة ضعفه ونكارتة، قال الإمام الخطابي . رحمه الله . "فأما السقيم منه فعلى طبقات : شرّها الموضوع ثم المقلوب؛ أعني ما قلب إسناده، ثم المجهول، وكتاب أبي داود خليٌّ منها، بريء من جملة وجوهها، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها، لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره، فإنه لا يألوا أن يُبيّن أمره ويذكر علته ويخرج من عهدته."³

2. انتقاؤه رجال كتابه :

سيرا من الإمام أبي داود على منهج الأئمة النقاد في تفحص أحوال الرجال والتنقيب عن أخبارهم، اعتنى أبو داود بانتقاء رواة أحاديث كتابه، فقد قال في رسالته إلى أهل مكة " وليس في كتاب السنن الذي صنّفته عن رجلٍ متروك الحديث شيء"⁴، وهذا شرط واسع قد يشمل طبقات كثيرة من

¹ أبو داود : رسالة إلى أهل مكة، ص24.

² أبو داود : المصدر نفسه، ص27 . 28.

³ الخطابي : معالم السنن، ص6

⁴ أبو داود : المصدر السابق، ص26

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الضعفاء، وواقع الكتاب على خلاف هذا إلا أن يكون قصد معنى آخر، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عن أبي داود " فإنه لا يروي إلا عن ثقة عنده " ¹ .

وقال ابن القطان " فإن قيل : فإنَّ أبا داود لا يروي إلا عن ثقة، قيل : هذا لم نجد عنه نصاً، وإنما وجدناه عنه توقُّفاً في الأخذ يُوهم ذلك ... فعُدَّ هذا منه غايةً في انتقاء الرجال، والتوقفي في الأخذ " ²

3 . انتقاؤه أصول السنن وتفصّيه لها : إنَّ قصد أبي داود الأول بلا خلاف كان تحري أحاديث الأحكام وجمع أصولها ³ ومحاولة تفصّيتها، حيث قال في رسالته لأهل مكة " فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرَّجته، فاعلم أنه حديث واهٍ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق لأنه يكبر على المتعلّم، ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري " ⁴

ويقصد بالاستقصاء تفصّي جميع السنن التي تُروى عنه ﷺ

وقال أيضا " وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الأحاديث أصولها " ⁵

ولم تكن هذه مجرد دعوى لا دليل عليها، وإنما شهد له بذلك علماء الأمة سلفا وخلفا وأقروا بميزته فضل السَّبِق، قال الإمام الخطابي . رحمه الله . " وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمّهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدّما سبقه إليه ولا متأخرا لحقه فيه " ⁶ .

وأما عن تفصّيه لها فقال أيضا : " فأما السنن المحضّة فلم يقصد واحدٌ منهم جمعها واستيفائها، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها، من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على

¹ ابن حجر : تهذيب التهذيب، 2/297.

² ابن القطان الفاسي : بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، 5/39-40.

³ انظر معوض بن بلال العوي : أبوداود السجستاني وأثره في علم الحديث، ص 174 . 177

⁴ أبو داود : رسالة إلى أهل مكة ، ص 27.

⁵ أبو داود : المصدر نفسه، ص 27.

⁶ الخطابي : المصدر السابق، ص 8.

حسب ما اتَّفَق لأبي داود "1.

وقال عبد الحميد الخطيب " وقد عُني أبو داود العناية كلها بأحاديث الأحكام التي تدور عليها رحي الشريعة الإسلامية، وقد عمَد إلى ما كتبه عن رسول الله ﷺ وهو قَدْرٌ كبير، فانتخب منه ما وافق عنايته، ثم ضمَّنه كتابه"2

فهل صحيحٌ أنَّ أبا داود استقصى جميع أحاديث الأحكام؟3

اختلفت آراء العلماء في موافقة هذه الدعوى أو تفنيدها، فنجد مثلاً الرافعي4 يقول: " لا حاجة إلى تتبُّع الأحاديث على تفرُّقها وانتشارها، ولكن يكفي أن يكون له أصل مصحَّح وقعت العناية فيه بجمع أحاديث الأحكام كسنن أبي داود"5 فهو بهذا يؤكِّد هذه الدعوى.

بينما يعترض عليها النووي قائلاً " لا يصحُّ التمثيل بسنن أبي داود، فإنَّه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام، ولا معظمه وذلك ظاهرٌ بل معرفته ضرورية لمن له أدنى اطلاع، وكم في صحيحي البخاري ومسلم من حديث حُكْمي ليس في سنن أبي داود"6.

لكن للإمام النووي قولٌ آخر يناقض كلامه السابق حيث قال الشيخ ولي الدين العراقي " لا نسلم ما ذكره من أنَّ أبا داود لم يستوعب معظم أحاديث الأحكام، فالحق أنه ذكر معظمها، وما لم يذكره منها فهو يسيرٌ بالنسبة إلى ما ذكره، وقد صرح بذلك النووي نفسه في شرح أبي داود، فقال: "

1 الخطابي : : معالم السنن ص7.

2 عبد الحميد الخطيب : مقدمة تحقيق السنن، ص10.

3 ينظر: عبد الله بن سالم البصري : ختم سنن الإمام أبي داود، ص 73- 75، والنورستاني : المدخل إلى سنن أبي داود، ص112-

115 .

4 هو عبد الكريم بن محمد، أبو القاسم القزويني الشافعي، إمام الفقه والحديث والأصول، قال عنه ابن الصلاح: أظن أني لم أر في بلاد العجم مثله، توفي سنة 623هـ، انظر: السبكي: طبقات الشافعية، 281/8-284.

5 الرافعي : الشرح الكبير، 12 / 416.

6 النووي : روضة الطالبين وعمدة المفتين، 11/95.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ينبغي للمتشاغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه، مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتناؤه بتهديه¹

إذن فالواقع يشهد أن أبا داود لم يذكر جميع أحاديث الأحكام وإنما ذكر معظمها، ثم إنّه بالنظر إلى مجموع كلامه، يعلم أنه لم يقصد جمع كل أحاديث الأحكام وإنما تحرى جمع أصولها²، فإنه قال في الرسالة "ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح لأنّه يكبر، وإنما أردت قرب منفعته"³.

4. انتقاؤه المشهور وتجنبه الغريب : ولا غرابة في ذلك فقد علمنا أن من منهج الأئمة النفور من الغريب، قال أبو داود "الأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث"⁴.

5. انتقاؤه متون الأحاديث : كان من منهج الإمام رحمه الله تحيّر ألفاظ المتون بما يناسب الاستدلال الفقهي إذ أن مقصده الأول كما رأينا سابقاً فقهياً، قال - رحمه الله - "فمن أحب أن يميّز هذه

¹ النووي : شرح أبي داود، مخطوط لم يطبع إلى الآن، وتوجد نسخة منه في مكتبة حكيم أولي علي باشا بإستانبول، برقم (14)[200]، الفهرس الشامل للتراث المخطوط / الحديث، 2 / 992. عن : ختم السنن، ص 75 .

² انظر : النورستاني : المصدر السابق، ص 114 .

³ أبو داود : رسالة إلى أهل مكة، ص 24.

⁴ أبو داود : المصدر نفسه، ص 29.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الأحاديث مع الألفاظ فرما يجيء حديث من طريق، وهو عند العامة من طريق الأئمة الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلبت اللفظة التي تكون لها معانٍ كثيرة¹

ثالثاً: أثر منهج الانتقاء على كتاب السنن:

لقد كان لاعتناء الإمام أبي داود بانتقاء أحاديث كتابه واضح الأثر، سواءً على منزلة الكتاب أو المصنّف، فأما أثره على مكانة المؤلف فلا يبعد أن يكون كتاب السنن هو سبب شهرة الإمام وتخليد اسمه دون كثير من حفاظ الإسلام، ولي على هذا القول شواهد منها:

- ما قاله محمد بن إسحاق الصاغاني² وإبراهيم بن إسحاق الحربي : لما صنّف أبو داود كتابه السنن " أُلين لأبي داود الحديث، كما أُلين لداود الحديد"³

- وقال محمد بن مخلد⁴: "لما صنّف أبو داود السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه، وأقرّ له أهل زمانه بالحفظ فيه"⁵.

وغيرها من الأقوال الكثيرة التي تشهد لإمامة أبي داود لكني تحيّرت هذين القولين لمناسبتهما للغرض. أما أثره على الكتاب فحسبُه أن يكون أحد الكتب الستة التي هي أهمُّ دواوين السنة على الإطلاق، بل وثالثها؛ فمنزلته تأتي بعد الصحيحين مباشرة على قول، بل أطلق عليه بعضُهم اسم الصحيح،

¹ أبو داود : المصدر السابق، ص32. كما أنه أحياناً يسوق الحديث من عدة طرق من أجل زيادة في لفظه. أفدته من الطالبة إلهام عطوي أثناء إعدادها لرسالة الماجستير بعنوان الموقوفات في سنن أبي داود، دراسة حديثة فقهية .

² هو أبو بكر الصاغاني، نزيل بغداد، أحد الثقات الحفاظ الرحالين، قال النسائي: ثقة، وقال الدارقطني: ثقة وفوق الثقة، توفي سنة 270 هـ، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 24/396-398.

³ الذهبي : سير أعلام النبلاء، 13/213.

⁴ هو ابن حفص، أبو عبد الله الدوري، ثم البغدادي، من المكثرين من التصنيف، كان موصوفاً بالعلم والصلاح والصدق، قال الدارقطني: ثقة مأمون، توفي سنة 331 هـ، الذهبي: المصدر نفسه، 29/237-238.

⁵ الذهبي : المصدر نفسه، 13 / 213.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

قال السُّبكي في طبقاته: "وهما من دواوين الإسلام . أي سنن أبي داود وسنن الترمذي - والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليهما، لا سيما سنن أبي داود"¹ .

ولم يقف الأمر عند هذا فحسب، بل منهم من فاضل بينه وبين الصحيحين أو أحدهما، قال محمد لطفي الصباغ "وقد أقام عددٌ من العلماء موازنة بين سنن أبي داود وصحيح مسلم، وذكروا أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف، ومنهم من رجَّح عمل هذا، ومنهم من رجَّح عمل ذاك، والذي يهتني من هذه الموازنة أنَّ طائفةً من العلماء ترى أنَّ سنن أبي داود في درجة تُقارب درجة الصحيحين أو تفوقها"² .

وهذا الإمام الخطابي يُبيِّن جانباً من تميُّز سنن أبي داود على الصحيحين فيقول "واعلموا رحمكم الله أنَّ كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريف لم يصنَّف في علم الدين كتاب مثله، وقد رُزق القبول من الناس كافة، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكلِّ فيه ورد ومنه شربٌ وعليه معوّل أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض ؛ فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السُّبكِ والانتقاد، إلا أنَّ كتاب أبي داود أحسنُ رصفاً وأكثرُ فقهاً، وكتاب أبي عيسى أيضاً كتاب حَسَن، واللَّه يغفرُ لجماعتهم ويُحسن على جميل النية فيما سعوا له مشوبتهم برحمته"³ .

وقريبٌ من هذا الثناء الحسن قول ابن القيم . رحمه الله . في مدح سنن أبي داود وبيان أنه كتابٌ منتقى حيث قال "لما كان كتاب السنن لأبي داود رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصَّه الله به، بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فالإيه يتحاكم المنصفون، وبحكمه

¹ السبكي : طبقات الشافعية، 5/188.

² محمد لطفي الصباغ : أبو داود، حياته وسننه، ص300.

³ الخطابي : معالم السنن، ص6.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، وأطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء"¹.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

¹ ابن القيم : تهذيب السنن، ص94.

المطلب الثالث: منهج الانتقاء عند الإمام النسائي في كتابه السنن الصغرى.

يُعتبر كتاب السنن للنسائي من الكتب المنتقاة التي تحرى أصحابها الصحّة ونقاوة الرجال، وهو الأمر الذي أكّده نُقاد الحديث وحُفاظه سلفًا وخلفًا .

لقد ألّف الإمام النَّسَائِيُّ سننه الكبرى وهو كتاب لا يقلُّ منزلة عن دواوين السنة المعتمَرة ثم انتخب منه السنن الصغرى¹ وهو ما يُعرف بالمتجني، وفي رواية لابن الأثير في أول جامع الأصول له " أنَّ أميرًا سأل أبا عبد الرحمن عن سننه، أصحح كلُّه؟، قال لا، قال: فاكذب لنا منه الصحيح، فجرد المتجني"²، وهذه الرواية وإن طعن في صحَّتها البعض، غير أنَّها تُفيدنا في أنَّ الصغرى مجتباة أو منتقاة من الكبرى، وهو أمر قد استفاض، ولعلِّي في هذه الأسطر أبين مظاهر أو دلائل الانتقاء عند الإمام النسائي . رحمه الله . في سننه الصغرى . المتجني .

أولاً : مظاهر الانتقاء في سنن النسائي

1- تحريه في الرجال وتشدده في الجرح .

قال الإمام النسائي: " لما عَزَمْتُ على جمع السنن استخرتُ الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوَقَعَت الحِيرة على تركهم، فنزلتُ في جملة من الحديث كنت أعلوا فيها عنهم"³ فهذا يدلُّ أنَّ النَّسَائِيَّ تحرى في انتقاء رجال السنن ولم يرو عن كلِّ أحد.

ليس هذا فحسب بل إنَّه كان من المتشدِّدين في الجرح دلَّ على هذا قول ابن طاهر : " سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن رجل من الرواة فوثَّقه، فقلتُ له: إنَّ النَّسَائِيَّ

ضعَّفه، فقال " يا بُني إنَّ له في الرجال شرطا أشدَّ من شرط البخاري ومسلم "¹.

¹ و قد اختلف فيمن انتخب السنن الصغرى هل هو النسائي أو تلميذه ابن السني وليس هذا موضع بسطه.

² ابن الأثير : جامع الأصول، 1/197.

³ المقدسي : شروط الأئمة الستة ص 26 .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

لهذا فقد أعرض عن بعض الرواة الذين أخرج لهم الشيخان جرحاً لهم، ولما أورد الذهبي كلام ابن طاهر هذا في تاريخ الإسلام له، قال: صدق، فإنه لئن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم².

وقال أبو بكر البرقاني³: "هذه أسماء رجال تكلم فيهم النسائي ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما"⁴، ولعل من أبرز الرواة الذين أعرض عنهم النسائي من رجال الصحيحين "إسماعيل بن أبي أويس الذي هو ابن أخت الإمام مالك، وهو أحد شيوخ البخاري ومسلم، فهذا الراوي متكلم فيه، وقد اجتهد البخاري ومسلم فأخرجوا من حديثه ما انتقياه، وأما النسائي - رحمه الله - فإنه أعرض عن حديث هذا الراوي. بل إننا لنجد الدارقطني - رحمه الله - أفرد مصنفًا جمع فيه أسماء الرواة الذين ضعّفهم النسائي، وأخرج لهم الشيخان في صحيحيهما"⁵.

فلتشدده هذا عدّ شرطه أقوى من شرط بقية أصحاب السنن، قال ابن رجب بعد أن تحدّث عن شرط الترمذي: "وأبو داود قريب من الترمذي، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه، وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، وعمّن فحش خطؤه وكثر"⁶.

وقال الحافظ ابن حجر "فكم من رجلٍ أخرج له أبو داود والترمذي تجنّب النسائي إخراج حديثه، بل تجنّب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين"⁷.

2. انتقاؤه أصح ما في الباب : كان من منهج النسائي - رحمه الله - في كتابه السنن "الحرص على إخراج الحديث الصحيح في الباب الواحد إذا وجدته، فإن لم يجد أخرج بعض الأحاديث الضعيفة

¹ المقدسي : المصدر نفسه، ص 18 .

² السخاوي : بغية الراغب المتمني في حتم النسائي، ص 25.

³ هو أحمد بن محمد الخوارزمي، الشافعي الحافظ الثبت، قال الخطيب: "كان البرقاني ثقة ورعا ثبتاً فهما، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفاً بالفقه له حظٌّ من علم العربية، كثير الحديث" توفي سنة: 425هـ، انظر: الذهبي: السير، 466-464/17.

⁴ ابن حجر : النكت، 483/1.

⁵ سعد بن عبد الله آل حميد، مناهج المحدثين، ص 244.

⁶ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت: همام سعيد، 58/2.

⁷ ابن حجر : المصدر السابق، 1 / 482.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

التي يرى رؤاها المضعفين ممن لم يُجمع الأئمة على ضعفهم وترك أحاديثهم، ولربما وجد النسائي في الباب حديثا صحيحا، وأخرج معه بعض الأحاديث الضعيفة، والسبب في ذلك كون ذلك الحديث الضعيف تضمن زيادة لم ترد في الحديث الصحيح¹.

وقال الدكتور فاروق حمادة "فإذا تتبعناها . أي السنن . وجدنا أنه يتوخى إخراج أقوى ما في الباب من الأحاديث"² ولعلمهم استفادوا هذا من الإمام السخاوي حيث أشار إلى أن النسائي يخرج أو ينص على أصح ما في الباب قال . رحمه الله . " ولأصح ما في الباب كقوله عقب حديث عبد الله بن عكيم³ : كتب إلينا رسول الله ﷺ أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب"⁴ ، أصح ما في هذا الباب في جلود الميتة إذا دُبغت حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة"⁵.

3 . تركه العلو في الإسناد من أجل صحة الحديث.

كان النسائي يبحث عن نظافة الإسناد وصحته أكثر مما يبحث عن العالي والنازل⁶ ، فقد سبق ذكر قول الإمام النسائي " فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلوا فيها عنهم " وحقا كان هذا صنيعه في سننه حتى تعجب الأئمة من تركه بعض العوالي التي كانت لذة المحدثين ومشتهاهم، فقد نُقل عن أبي

¹ سعد الحميد : المرجع السابق، ص244.

² فاروق حمادة : مقدمة تحقيق عمل اليوم والليلة للنسائي، ص47.

³ هو أبو معبد الكوفي، اختلف في سماعه من النبي، قال الخطيب: سكن الكوفة وقدم المدائن في حياة حذيفة وكان ثقة،

انظر: المزي: تهذيب الكمال، 317/15

⁴ النسائي : السنن، كتاب الفرع والعتيرة، باب: ما يدبغ به جلود الميتة، رقم 7، 175/4251، ولفظه في المطبوع كالأتي:

"كتب رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى جهينة أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب"، وراه أبو داود في السنن، رقم

6، 213/4127، والترمذي: السنن، رقم1826، ص706، وابن ماجه: السنن، رقم 3613، ص627.

⁵ السخاوي : المصدر السابق، ص77.

⁶ فاروق حمادة : المصدر السابق، ص58.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

طالب الحافظ أنه قال: "من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدّث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة"¹.

لهذا فقد وُجد له أحاديث نازلة جدا وصلت إلى العشاريات أي بينه وبين النبي ﷺ عشرة وسائط، فقد روى النسائي حديثا عشاريا، ثم قال بعده " ما أعرف إسنادا أطول من هذا "².

ثانيا : أثر منهج الانتقاء على سنن النسائي :

1 . اعتباره من الصحاح : إنّ انتقاء النسائي لأحاديث ورجال كتابه السنن، جعل الكثير من العلماء يعدّونه في مصافّ الصحاح، فقد أطلق عليه اسم صحيح النسائي جمع من العلماء³ وهم:

أبو علي ابن السكن في خطبة كتاب (السنن المأثورة الصحاح) : قال ما ملخصه " إنّ أول من نصب نفسه لطلب الصحيح : البخاري وتابعه مسلم، وأبو داود والنسائي "⁴

وقال الحافظ أبو طاهر السلفي: " هو أي السنن لأبي داود أحد الكتب الخمسة التي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب، والمخالفون لهم كالمختلفين عنهم بدار الحرب، فكلُّ من ردَّ ما صحَّ من قول الرسول ﷺ ولم يتلقه بالقبول فقد غوى، إذ كان عليه السلام لا ينطق عن الهوى "⁵.

وهذه العبارة أصرح في مرادنا من قوله في المقدمة المذكورة قبل ذلك عن كتاب أبي داود، قال: "وهو أحدُ الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحلِّ والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث، الأعلام النبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها "⁶.

¹ ابن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الستة، ص27.

² النسائي : المصدر السابق، ح 996، 171/2.

³ السخاوي : القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحرر، ص19-21.

⁴ نقله السخاوي في القول المعتبر، ص19، فالكتاب مفقود ولا يوجد مخطوطا ولا مطبوعا .

⁵ ابن طاهر السلفي: مقدمته على شرح معالم السنن للخطابي، ص357.

⁶ نقله عنه العراقي في التقييد والإيضاح، ص62.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال أبو عبد الله الحافظ ابن منده " الذين خرَّجوا الصحيح وميّزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة : فذكر النسائي فيهم"¹.

وقال أبو يعلى الخليلي في ترجمة بعض الرواة " سمع من ابن السنِّي صحيح النسائي "².

وقال أبو الحسن المعافري " إذا نظرتَ إلى ما يُخرجه أهل الحديث، فما خرَّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرَّجه غيره "³.

وسمى الدارقطني وغيره كتابه المجتبي صحيحا، "كذا أطلق على كتاب النسائي الصحة أبو أحمد بن عدي وأبو علي النيسابوري وعبد الغني بن سعيد وأبو عبد الله الحاكم، وأبو بكر الخطيب وغيرهم من الحفاظ"⁴، ولو أردنا سرد مقالاتهم لطال الأمر .

ومن صرح بذلك مصنّفه، فقد قال ابن الأحرر نقلا عنه ما معناه " كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول إلا أنّه لم تبين علته، والمنتخب منه المسمى المجتبي صحيحٌ كلُّه "⁵.

2. ثقة رجاله : ومن انتقاء النسائي وشدة تحريه استنتج التهانوي نتيجة هامة حيث قال في كتابه قواعد في علوم الحديث : "وكذا من حدّث عنه النسائي فهو ثقة، وتُقيّد هذه القاعدة في حالة عدم تضعيفه هو له، وقال أيضا وكذا من أخرج له النسائي في المجتبي وسكت عنه فهو حجة"⁶.

وسبقه إلى هذا القول الإمام الذهبي حيث قال في ترجمة أحمد بن نفيّل الكوفي " شيخ للنسائي، لا يُعرف، لكن النسائي نظيف الشيوخ وقد قال : لا بأس به "¹

¹ ابن منده : فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن - المعروف بشروط الأئمة -، ص42.

² الخليلي : الإرشاد، 2/768.

³ ابن حجر : النكت، 1/484

⁴ انظر ابن حجر : المصدر نفسه، 1/481.

⁵ ابن حجر : المصدر نفسه، 1/481

⁶ التهانوي : قواعد في علوم الحديث، ص188 و73.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقبلهما الخطيب البغدادي إذ قال في ترجمة أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن الدمشقي " .وقد حدّث عنه من الأئمة أبو عبد الرحمن النسائي، وحسبك به" ² .

3. تقديمه على بقية كتب السنن: ذكر ابن منده أنّ شرط النسائي وأبو داود واحد ³، غير أن واقع الكتابين يبين أن شرط النسائي أقوى لأسباب كثيرة منها ⁴ :

1. ما ذكره بعض العلماء من أنّ النسائي أعلم وأعرف بالحديث وعلله من أبي داود.

2. إنّ شرط النسائي أقوى من شرط أبي داود في قول عامة المحققين من أهل الحديث، قال ابن رجب بعد أن تحدّث عن شرط الترمذي " وأبو داود قريبٌ من الترمذي، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه، وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يُخرج لمن يغلب عليه الوهم، وعمن فحش خطؤه وكثر" ⁵.

3. ثبت عن النسائي أنه تحقّظ في الرواية عن قوم من الضعفاء منهم عبد الله بن لهيعة وأمثاله، في حين نجد أن أبا داود روى له، بل إن مسلماً روى له وأمثاله في المتابعات .

4. أنّ عدد الضعفاء الذين روى عنهم النسائي أقل من الضعفاء الذين روى عنهم أبو داود .

¹ الذهبي : المغني في الضعفاء، 1/ 61.

² الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد، 4/ 242. وكلا القولين (قول الذهبي والخطيب استفدتهما من دراسة الدكتور قاسم علي سعد " منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل، 1/ 50.

³ ابن منده : شروط الأئمة، ص 71.

⁴ انظر : النورستاني: المدخل إلى سنن الإمام النسائي - باختصار-، ص 98-99.

⁵ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت: همام سعيد، 2/ 58.

4. اعتباره أقلُّ الكتب حديثًا ضعيفا بعد الصحيحين : قال السخاوي . رحمه الله . " وبالجملة فإن كتاب النسائي أقلُّ الكتب السُّنة بعد الصحيحين حديثًا ضعيفا"¹، وهو قول شيخه الحافظ بن حجر . رحمه الله .²

5. علُو شأن الكتاب : لقد حلَّ كتابُ النسائي محلَّ إعجاب العلماء وأثنى عليه الأئمة والنقاد أيَّما ثناء، ودونك بعض أقوالهم:

قال أبو جعفر ابن الزبير " أولى ما أرشد إليه: ما اتَّفَق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعا ولم يتأخر عنها رتبة وقد اختلفت مقاصدهم فيها وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جميلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلَّها"³.

قال ابن الأَمر . أحد رواة السنن الكبرى . " سمعت عبد الرحيم المكي وكان شيخا من مشايخ مكة من رواة الحديث المتقدمين، يقول "مصنَّف النسائي أشرفُ المصنِّفات كلَّها، وما وُضع في الإسلام مثله"⁴ .

وقال السخاوي: " ولعمري فكتابه بديع لمن تدبَّره، وتفهُم موضوعه وكرَّره، وكم من جواهر اشتمل عليها، وأزاهر انتعشت الأرواح بالدخول إليها"⁵.

وقال أيضا: " من التصانيف الجليلة المشتملة على التصاريف النبيلة، المدرج في كتب الإسلام وُحِب الدواوين العظام، الكتاب الحسن الواضح الجلي، الملقَّب بالسُّنن للنسائي، فإنه بفنونه زاحم إمام الصنعة أبا عبد الله البخاري في تدقيق الاستنباط ..."¹

¹ السخاوي : بغية الراغب، ص 90 .

² ابن حجر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 1/ 484 .

³ السيوطي : تدريب الراوي، 1/ 186-187 .

⁴ السخاوي : القول المعتر، ص 22 .

⁵ السخاوي : بغية الراغب، ص 45 .

6- علوّ شأن مؤلفه: وحسبنا في هذا الأمر هذا النقلُ الجامع عن الحافظ ابن حجر حيث قال: "زوّينا بالإسناد الصحيح عن أبي عبد الرحمن النسائي وهو شيخ أبي علي النيسابوري أنه قال: " ما في هذه الكتب كلّها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل والنسائي، لا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من مثل النسائي غايةً في الوصف مع شدّة تحرّيه وتوقّيه وتثبّته في نقد الرجال، وتقدّمه في ذلك على أهل عصره، حتى قدّمه قومٌ من الحدّاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج، وقدّمه الدارقطني وغيره في ذلك وغيره على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح"².

¹ السخاوي : المصدر نفسه، ص26.

² ابن حجر : هدي الساري، ص11.

المطلب الرابع : منهج الانتقاء عند الإمام الترمذي في كتابه الجامع.

أولاً : بيان أن جامع الترمذي كتابٌ منتقى .

إنَّ أهمَّ ما تميَّزت به الكتب الستة أنها أُلِّفت على الانتقاء¹، لا على الاستيعاب والسرد كالمسانيد وغيرها من كتب السُّنة، إلا أنَّ ميزة الانتقاء هذه تختلف من مصنّف إلى آخر، فإنّه وإن راعى الشيخان والنسائي وأبو داود انتقاء الأصح والرواية عن الأوثق، إلا أنَّ الترمذي نَحج نَحجا آخر جعل ميزة الانتقاء غير ظاهرة في كتابه كما هي عند البقية، فهولا شك كتاب منتقى لكن ما هي مظاهر الانتقاء فيه؟ .

لقد أَلَّف الترمذي كتابه الجامع وجمع فيه بَيْن أغراض المصنِّفين من فقه وتعليل وجرح وتعديل وما إلى ذلك، قال الشاه ولي الله الدهلوي "وكان أوسعهم علما عندي وأنفعهم تصنيفا، وأشهرهم ذكرا، رجال أربعة متقاربون في العصر (فذكر الشيخين وأبا داود) ورابعهم أبو عيسى الترمذي : وكأنه استحسّن طريقة الشيخين، حيث بيّنا وما أجمعا، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فجمع كتابا جامعا، واختصر طرق الحديث اختصارا لطيفا، فذكر واحدا وأوماً إلى ما عداه، وبيّن أمر كل حديثٍ من أنه صحيح أو حسنٌ أو ضعيف أو منكر، وبيّن وجه الضعيف ليكون الطالب على بصيرة، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه ..."².

لقد حوى كتاب الترمذي علوما شتى، بعضها لم يُسبق إليها، ثم سطرَّ قواعد وأحكاما في آخر كتابه وسماه كتاب العلل، ولعل هذه الرسالة القصيرة تعدُّ من أول ما صنّف في علم الحديث، قال ابن العربي في شرحه على الترمذي " وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوةً مقطّعة، ونفاسةً منزعّة

¹ انظر : محمد بن عمر بازمول : الكتب الستة مصطلحا ومزايا، ص5، انظر هذا الموقع

<https://old.uqu.edu.sa/files2/tiny-mce/plugins/filemanager/files/4052784/filesave1/alkutobalsetah.pdf>

² الدهلوي : الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص55.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وعُدوبةً مشرب، وفيه أربعة عشر علماً فهو قد صَنَّفَ وأَسَدَ وصَحَّحَ وأَسَقَمَ، وعدَّدَ الطُّرُقَ وجَرَّحَ وعدَّلَ وأَسَمَى وأَكْنَى ووصل وقطع وأوضح المعمول به والمتروك...¹

إلا أن طريقته في إيراد الأحاديث، وروايته للضعيف وإدخاله الضعفاء في كتابه هي التي جعلته محلَّ انتقادٍ، وبدا وكأنه كتابٌ غير منتقى، فإن أقسام الحديث عند الترمذي كالآتي²:

القسم الأول : ما وافق فيه البخاري ومسلما أو أحدهما فهذا في غاية الصحة .

القسم الثاني : ما كان على شرط الثلاثة الآخرين . أبي داود والنسائي وابن ماجه . يُخرج فيه الحسن وما قاربه .

والقسم الثالث : أخرج فيه دليل المذهب المخالف، وأبان عن علته ولم يغفله .

والقسم الرابع : أبان هو عنه وقال " ما أخرجتُ في كتابي إلا حديثاً قد عمل به الفقهاء "

قال أبو الفضل المقدسي : " وهو شرطٌ واسع، فإنه على هذا الأصل كلُّ حديثٍ احتجَّ به محتجُّ أو عمل بموجبه عاملٌ أخرجته، سواء صحَّ طريقته أو لم يصحَّ، وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى في تصنيفه وتكلم على كلِّ حديثٍ بما يقتضيه"³.

وقال الحازمي : " وفي الحقيقة شرطُ الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لأنَّ الحديث إذا كان ضعيفاً، أو مطلَّعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبيِّنُ ضعفه وينبئه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكونُ اعتماده على ما صحَّ عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتملٌ على هذا الفنِّ، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود"⁴.

¹ ابن العربي : عارضة الأحوذى بشرح سنن الترمذي، 5/1.

² انظر : المقدسي : شروط الأئمة الستة، ص21.

³ المقدسي : المصدر نفسه ، ص21.

⁴ الحازمي : شروط الأئمة الخمسة، ص57.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- أما الانتقاد الثاني الذي وُجِّه إلى كتاب الترمذي، هو إخراج حديث من أئهِم بالكذب، وهذا ما بيّن زيفه ابن رجب . رحمه الله . فقال: " اعلم أن الترمذي رحمه الله خرّج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن - وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف - والحديث الغريب، كما سيأتي، والغرائب التي خرّجها فيها بعض المناكير - ولا سيما في كتاب الفضائل - ولكنه بيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرّج عن متّهم بالكذب متّفق على اتّهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متّهم .. نعم قد يُخرج عن سيئ الحفظ، وعمّن غلب على حديثه الوهم، ويبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخرّيج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة وغيره"¹

- وثالث هذه الانتقادات، هو اتّهام الترمذي بالتساهل في التصحيح، قال الذهبي: " قلت: " جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونفّسه في التضعيف رخو"².

كما اتّهمه في عدّة مواضع بالتساهل في التصحيح، قال الذهبي في ترجمة كثير بن عبد الله " ولهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي"³.

وردّ عليه العراقي قائلاً " وما نقله عن العلماء من أنّهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد، وما زال الناس يعتمدون على تصحيحه"⁴.

وقد أرجع الدكتور نور الدين عتر اتّهام الترمذي بالتساهل للأسباب التالية: اختلاف نسخ الجامع،

¹ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت: همام سعيد، 2/ 56

² الذهبي : السير، 13/ 277.

³ الذهبي : ميزان الاعتدال، 3/ 407.

⁴ نقله نور الدين عتر : الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص 241.

والغفلة عن اصطلاح الترمذي، واختلاف الاجتهاد بين العلماء في رتبة الراوي أو الحديث¹ ومن الانتقادات عليه أيضا إخراجها للأحاديث الموضوعية في كتابه، فقد ذكر له ابن الجوزي في الموضوعات ثلاثة وعشرين حديثا، وتساهل ابن الجوزي في هذا الباب ليس يخفى، وقد ألف السيوطي رسالة في الرد على ابن الجوزي سمّاها القول الحسن في الذب عن السنن².

وقال الحافظ سراج الدين القزويني الحنفي: "إنّ في الترمذي ثلاثة أحاديث موضوعة، لكن المحدثين لم يسلموا حكم وضعه، نعم قبلوا ضعفها أشدّ الضعف"³.

وهو ما نفاه المباركفوري أيضا قائلا "الأحاديث الضعاف موجودة في جامع الترمذي، وقد بيّن الترمذي نفسه ضعفها، وأبان علّتها، وأمّا وجود الموضوع فيه فكلا ثم كلا"⁴

فالآن وبعد أن عرضنا أوجه الانتقاد على كتاب الترمذي والرد عنها، فما هي أوجه الانتقاء عنده؟ أو ما هي دلائله؟

ثانيا: دلائل الانتقاء في جامع الترمذي.

يمكن أن نقسّم دلائل انتقاء الترمذي لكتابه إلى قسمين: دلائل خارجية. أي خارجة عن أصل الكتاب، ودلائل داخلية. أي من داخل الكتاب.

1-الدلائل الخارجية:

أ-عرضه كتابه على أهل العلم وموافقتهم له، قال الترمذي . رحمه الله . " صَنَّفْتُ هَذَا الْكِتَابَ، فَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ فَرَضُوا بِهِ، وَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ وَخَرَسَانَ فَرَضُوا بِهِ، وَمَنْ كَانَ فِي

¹ نور الدين عتر: المصدر السابق، ص270.

² انظر: السيوطي: تدريب الراوي، 30/1.

³ الكشميري: العرف الشذي في شرح الترمذي، 32/1.

⁴ المباركفوري: تحفة الأhoodي بشرح جامع الترمذي، 367/1.

بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم " ¹.

فكيف لكتاب يرتضيه علماء الأمصار في ذلك الزمان، ولا يكون نقياً، ثم إن هذا صنيع شيوخه من قبل الذين صنفوا الكتب المنتقاة، فقد فعل هذا البخاري ومسلم وغيرهما كما تقدّم.

ب - تسميته صحيحاً : كغيره من الأصول الستة أطلق العلماء عليه اسم الصحة، وعلى مرّ العصور بقي الرأي هو الرأي، قال بدر الدين بن جماعة 733هـ : " وأطلق الخطيبُ اسم الصحيح على كتاب الترمذي والنسائي، وقال الحافظ السلفي بعد ذكر الكتب الخمسة: اتَّفَقَ على صحَّتها علماء الشرق والغرب ولعلَّ مراده معظم ما سوى الصحيحين لأنَّ فيه ما قد صرَّحوا بأنه ضعيف أو منكر، وصرَّح أبو داود والترمذي بانقسام كتابيهما إلى صحيح وحسن وضعيف " ².

وقال المباركفوري : " وقد أطلق الحاكم عليه اسم الجامع الصحيح، وأطلق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح كما في التدريب، فإن قلت كيف أطلق على جامع الترمذي الجامع الصحيح واسم الصحيح وفيه الأحاديث الضعيفة أيضاً ؟ قلت: أكثر أحاديث جامع الترمذي صحيحة قابلة للاحتجاج، وأحاديثه الضعيفة قليلة بالنسبة إليها، فقليل له الجامع الصحيح على التغليب، كما قيل للكتب الستة... الصحاح الستة، مع أنَّ في السنن الأربعة أقساماً من الأحاديث الصحاح والحسان والضعاف، فتسميتها بالصحاح الستة بطريق التغليب " ³

قال الزركشي في نكته على ابن الصلاح : " تسمية هذه الكتب صحاحاً : إما باعتبار الأغلب، لأنَّ غالبها الصحاح والحسان، وهي ملحقة بالصحاح، والضعيف منها ربما التحق بالحسن، فإطلاق الصحة عليها من باب التغليب " ⁴.

¹ الذهبي : السير، 13/275.

² ابن جماعة المنهل الروي، ص 37.

³ المباركفوري : المصدر السابق، 1/368.

⁴ الزركشي : النكت على مقدمة ابن الصلاح، 1/379.

ج . ثناء أهل العلم عليه وتفضيله :

نال كتاب الترمذي الثناء الحسن من العلماء بل فضَّله بعضهم على سائر دواوين الإسلام حتى على الصحيحين في بعض الجوانب ؛ قال أبو إسماعيل الهروي " هو عندي أنفع من الصحيحين، لأنَّ كلَّ أحدٍ يَصِلُ للفائدة منه وهما لا يصل إليهما منهما إلا العالمُ المتبحِّر " ¹.

وقال الدهلوي في بستان المحدثين " وخلف تآليف -أي الترمذي - وأفضلها جامعه الذي يترجَّح على سائر كتب الحديث من وجوه ... " ².

وقال ابن الأثير في جامع الأصول: " كتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل وفي آخره كتاب العلل، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها " ³

وقال الذهبي: " في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل " ⁴.

2- الدلائل الداخلية

إنَّ الترمذي ينتقي لكتابه، لكن لا كانتقاء البخاري ومن نحى نحوه بأن ينتقي الأصح والأجود والأعلى .. وإنما هو انتقاء يناسب الغرض الذي لأجله ساق الحديث، فلربما انتقى الضعيف دون الصحيح وهو لا يعزب عنه، وذلك للأغراض الآتية :

¹ المقدسي : شروط الأئمة الستة، ص24.

² الدهلوي : بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين، ص84.

³ ابن الأثير : جامع الأصول، 1/193.

⁴ الذهبي : المصدر السابق، 13/275.

1- قال المباركفوري في بيان عادات الترمذي في كتابه: فمنها أنه يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صحَّ الطريق إليه، وأخرج حديثه في الكتب الصحاح، فيُورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول، إلا أنَّ الحكم صحيح، ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان وفلان ويَعُدُّ جماعة منهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه كذا في قوت المغتذي، قلت في اختيار الترمذي هذا الصنيع فوائد: منها أن يطلع الناس على هذا الحديث المشهور، ومنها إظهار ما في سنده من علة، ومنها بيان لما في هذا الحديث من زيادة أو شيء آخر...¹

2- وقال أيضا " ومنها- أي من عاداته - أنه يعقد بابا ويُورد فيه حديثا اختلف في رفعه ووقفه ويكون في الباب حديث مرفوع صحيح لم يختلف في رفعه ووقفه، فلا يورده فيه، بل يشير إليه وكذلك يورد الحديث الصحيح فيه بل يشير إليه بعد قوله وفي الباب، فأما صنيعة الأول فقيل في توجيهه أنه اخرج المختلف فيه واستشهد بما لم يختلف فيه، لأن الاستشهاد لا يحسن بالمختلف فيه، وأما صنيعة الثاني: فلينبه على الحديث الضعيف، ويبين ما فيه من الكلام ويستشهد بالصحيح"²

¹ المباركفوري: تحفة الأحوذى، 386/1.

² المباركفوري: المصدر نفسه، 389/1.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول:

- أن الانتقاء هو عملية نقدية ظهرت في زمن مبكر كطريقة للتحمل ثم استقرت كمنهج في التصنيف.

- أن للانتقاء عند المحدثين مقاصد مختلفة تدور حول الصحة والشهرة والعلو، أو الغرابة، أو النكارة.
- وأن له معالم ودلائل تدل عليه، تدور غالبا حول استبعاد حديث الجرح، وطرح الرويات الضعيفة، والتأني في التصنيف والتقلُّل من الشيوخ والمرويات.

- أن مقصد المحدثين من الانتقاء إما انتقاء الأفراد والغرائب، أو انتقاء العوالي أو الصحاح المشاهير، وفي بعض الأحيان ينتقون غرائب الشيخ التي تُعدُّ من مناكيره من أجل معرفتها ونقدها وبيان حالها .
- أن أصحاب المصنفات الحديثية المشهورة اعتنوا بانتقاء كتبهم، سواءً من ناحية الرواة أو المرويات.

الفصل الثاني: منهج البخاري في انتقاء مروياته الجامع الصحيح.

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: انتقاء البخاري أصح الأسانيد الواردة عن الصحابة.

المبحث الثاني: انتقاء البخاري مروياته أوثق أصحاب الشيخ.

المبحث الثالث: انتقاء البخاري الأحاديث المشهورة وتجنبه الغرائب .

المبحث الرابع : انتقاء البخاري مسانيد أشهر أئمة الأمصار.

المبحث الخامس : انتقاء البخاري الأسانيد العالية .

المبحث السادس : انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب

المبحث الأول: انتقاء البخاري أصح الأسانيد الواردة عن الصحابة.

عُني المحدثون منذ وقت مبكر جداً بمعرفة أصح الأسانيد التي سيقَّت بها الأحاديث، فقد جاءت روايات تُقَصُّ من أخبارهم أنهم كانوا يجلسون، ويسأل بعضهم بعضاً أيُّ الأسانيد أصح؟، فيُدلي كلُّ برأيه، ومن ذلك ما رواه الحاكم عن حجاج الشاعر قال: "اجتمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني في جماعة، فتذكروا أجود الأسانيد، فقال رجلٌ منهم: أجود الأسانيد: شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر أخي أم سلمة عن أم سلمة، فقال علي بن المديني: أجود الأسانيد: ابن عون عن محمد عن عبيدة عن علي، وقال أبو عبد الله: الزهري عن سالم عن أبيه، وقال يحيى: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله..."¹.

ومما يلاحظ في تعيينهم لأصح الأسانيد أنهم لم يتفقوا على إسناد واحد، وإنما نصَّ كلُّ واحد منهم على ما توفَّر عنده من أحوال الرواة أو ما أدى إليه اجتهاده أو لغير ذلك من الأسباب².

غير أنَّ بعض أهل العلم اعترض على إطلاق القول بأصحِّة إسناد معين، قال ابن الصلاح: "ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق، على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك، فاضطربت أقوالهم"³.

وليس هو اضطراب وإنما اختلاف سائغ له أسبابه التي ذكرها العلماء قبل ابن الصلاح وبعده.

وقد أحسن الحاكم . رحمه الله . حينما قيَّد إطلاق الأصحِّية على صحابي معيَّن أو بلدٍ معيَّن، فذكر أصح الأسانيد المروية عن المكثرين من الصحابة والخلفاء الراشدين . عدا عثمان رضي الله عنه .

¹ الحاكم : معرفة علوم الحديث ، 54/1.

² وقد جمع الباحث محمد زهير الحمد هذه الاختلافات وأسبابها، في بحثه المنشور في المجلة الأردنية والموسوم بـ "القول المفيد فيما وصف بأصح الأسانيد" وهو بحث جيد في بابهِ ملِّم فيه الباحث أطراف الموضوع وجمع متفرقاتها. ثم وقفتُ بعد الانتهاء من البحث وتجاوزته إلى غيره على رسالة علمية من جزئين بعنوان أصح الأسانيد للباحثة رحاب رفعت فوزي، ولم أستفد منها كثيراً لأنني أنجزت البحث بطريقة مختلفة.

³ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص15.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وأصحَّ أسانيد البلدان، ومع ذلك فقد نازعه الحافظ ابن حجر في بعض ما ذكر ووافقه في الأغلب منهم، خاصة وأنَّ أكثر من رجحهم الحاكم قد نص عليهم النقاد قبله¹.

والمتتبع للجامع الصحيح للإمام البخاري يلحظ أنه من عاداته أن يختار من الإسناد ما هو موصوف بأصحَّ الأسانيد².

واعتمادا على ما ذكره الأئمة، حاولتُ جمع هذه الأسانيد المنصوص عليها، وعدتُ ما للبخاري من أحاديث سيقت بأصحَّ الأسانيد، مستعينة في ذلك بتحفة الأشراف للمزي . رحمه الله . وأجزل له الثواب، فقد جمع أطراف الكتب الستة مع كتاب الشمائل للترمذي وعمل اليوم والليلة للنسائي .

واكتفيتُ في إحصائي للأحاديث بتتبع الإسناد المنصوص عليه فقط، دون بقیة الإسناد الذي فيه شيخ البخاري وطبقة أو اثنين بعده، ولو اعتبرتُ أول الإسناد لكان العدد أكثر مما ذكرت، كما أنني اكتفيتُ بعدَّ أصحَّ الأسانيد المنسوبة إلى صحابي معين، ولم أعتدُّ بالأسانيد الموقوفة على التابعين أو الأسانيد التي لم يُذكر فيها الصحابي، كإسناد الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة³ مثلا.

¹ وانظر في هذا الباب أيضا : أمين القضاة : مدرسة الحديث في البصرة، ص 474-484.

² الهاشمي : عادات الإمام البخاري في صحيحه، ص 67.

³ ذكره الحاكم في أصحَّ أسانيد الشاميين، المصدر السابق، 56/1.

الدراسة التطبيقية :

أولاً : أصح الأسانيد التي رويت عن عائشة . رضي الله عنه . في صحيح البخاري ¹ .

1 - الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة . رضي الله عنها ² .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة ³ 354 حديثاً، أخرج البخاري منها 139 حديثاً .

2- عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه . القاسم بن محمد . عن عائشة . رضي الله عنها ⁴ .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 60 حديثاً، أخرج البخاري منها 21 حديثاً .

3 . عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة . رضي الله عنها ⁵ .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 8 أحاديث، أخرج البخاري منها 3 أحاديث .

4 - هشام بن عروة عن أبيه . عروة بن الزبير . عن عائشة . رضي الله عنها ⁶ .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 591 حديثاً، أخرج البخاري منها 202 حديثاً .

الخلاصة : أخرج البخاري عن عائشة . رضي الله عنها . بأصح الأسانيد 365 حديثاً .

¹ اكتفيث بأربع أسانيد منصوص عليها، وقد أضافت الباحثة رحاب رفعت فوزي في رسالتها أصح الأسانيد إسنادين وردا كسؤال لوكيع ولم أجد من نص صراحة على اعتبارها من أصح الأسانيد، والنص الذي ذكرته الباحثة ليس صريحاً في إفادة ذلك، وهما : أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة وسفيان عن منصور عن الأسود عن عائشة، انظر: 37/1.

² هذا الإسناد رجحه الحاكم، انظر : معرفة علوم الحديث : 55/1، وهذا الإسناد وبقية الأسانيد الآتية، يُنظر في مواضعها من كتاب تحفة الأشراف للمزي.

³ قلت الكتب الستة لأنها الأغلب، وإلا فأحياناً يعزوا المزي إلى الشمائل للترمذي، أو عمل اليوم والليلة للنسائي.

⁴ أسنده الخطيب البغدادي إلى يحيى بن معين حيث قال " ليس إسناد أثبت من هذا"، انظر : الكفاية، ص426.

⁵ رجحه الحاكم وأسنده إلى يحيى بن معين، انظر: المصدر السابق، 55/1.

⁶ نسبه الحافظ ابن حجر إلى أحمد بن سعيد الدارمي، النكت على ابن الصلاح، 249/1 والقصّة رواها الخطيب في الجامع، 2/

ثانياً: أصح الأسانيد التي رويت عن أبي هريرة . رضي الله عنه . في صحيح البخاري .

1- الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . رضي الله عنه .¹

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 274 حديثاً، أخرج البخاري منها 111 حديثاً.

2 - يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة . رضي الله عنه .²

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة بهذا الإسناد 80 حديثاً، أخرج البخاري منها 22 حديثاً.

3 - معمر عن همام عن أبي هريرة . رضي الله عنه .³

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة بهذا الإسناد 124 حديثاً، أخرج البخاري منها 45 حديثاً.

4- مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . رضي الله عنه .⁴

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة بهذا الإسناد 65 حديثاً، أخرج البخاري منها 53 حديثاً.

5- حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . رضي الله عنه .⁵

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة بهذا الإسناد 15 حديثاً، أخرج البخاري منها 5 أحاديث.

الخلاصة: أخرج البخاري لأبي هريرة بأصح الأسانيد 236 حديثاً.

¹ رجحه الحاكم : المصدر السابق، 55/1.

² أسنده الحاكم : المصدر نفسه، 54/1، والخطيب إلى سليمان بن داود الشاذكوني : الكفاية، ص 427.

³ رجَّحه الحاكم في أصحَّ أسانيد اليمانيين : المصدر نفسه، 55/1، وأسند رواية في ذلك .

⁴ أسنده الحاكم إلى البخاري، 53/1.

⁵ أسنده الخطيب إلى علي بن المديني، "وقال أنه لم يختلف فيه"، المصدر السابق، ص 427.

ثالثاً: أصح الأسانيد عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما .

1- مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر¹ .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 82 حديثاً، أخرج البخاري منها 70 حديثاً .

2 - الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنه² .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 222 حديثاً، أخرج البخاري منها 92 حديثاً .

3- أيوب عن نافع عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنه³ .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 90 حديثاً، أخرج البخاري منها 31 حديثاً .

4 - يحيى بن سعيد عن عميد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنه⁴ .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 85 حديثاً، أخرج البخاري منها 39 حديثاً .

الخلاصة : أخرج البخاري عن عبد الله بن عمر بأصح الأسانيد 232 حديثاً.

¹ أسنده الحاكم إلى البخاري : معرفة علوم الحديث، 53/1، والخطيب إلى البخاري، الكفاية ص 427 وإلى ابن بكير ص 428.

² أسنده الحاكم إلى أحمد بن حنبل، وإلى إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المصدر نفسه، 54/1 .

³ قال ابن حجر : " ورؤينا في الجامع للخطيب ... وأسند إلى البرّار سألت أحمد بن حنبل : أيّ الأسانيد أثبت؟ قال: أيوب عن نافع عن ابن عمر . رضي الله عنهما" النكت، 253/1.

⁴ نسبه ابن حجر إلى أبي حاتم الرازي وإلى أحمد بن حنبل دون ذكر يحيى بن سعيد، المصدر نفسه، 252/1.

رابعاً: أصح الأسانيد عن أنس بن مالك . رضي الله عنه .

أ : عن الزهري عن أنس .

1- مالك عن الزهري عن أنس . رضي الله عنه .¹

رُوي بهذا الإسناد في الكتب الستة 5 أحاديث أخرجها البخاري كلها .

2 - سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس . رضي الله عنه .²

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 8 أحاديث أخرج البخاري منها حديثاً واحداً.

3 - معمر عن الزهري عن أنس . رضي الله عنه .³

رُوي بهذا الإسناد في الكتب الستة 14 حديثاً أخرج البخاري منها 3 أحاديث.

ب : عن قتادة بن دعامة السدوسي عن أنس . رضي الله عنه .

1 - شعبة عن قتادة عن أنس . رضي الله عنه .⁴

رُوي بهذا الإسناد في الكتب الستة 58 حديثاً أخرج البخاري منها 36 حديثاً .

2 - هشام عن قتادة عن أنس . رضي الله عنه .⁵

¹ رَجَّحه الحاكم : المصدر السابق: 55/1.

² قال أحمد شاكر : " وهذان الأخيران زدتهما أنا، فابن عيينة ومعمر ليسا بأقل من مالك في الضبط والإتقان عن الزهري "

الباعث الحديث، ص21.

³ ذكره أحمد شاكر وهو الذي أشار إليه في العزو الآنف .

⁴ رجَّحه الحافظ ابن حجر، قال . رحمه الله . " وهذا الذي ذكره الحاكم قد ينازع في بعضه ولا سيما في أسانيد أنس . رضي الله عنه، فإنَّ قتادة وثابت البناني أقعد وأسعد بحديثه من الزهري، ولهما من الرواة جماعة، فأثبت أصحاب ثابت البناني حماد بن زيد، وأثبت أصحاب قتادة شعبة وقيل غيره " المصدر السابق، 1 / 259.

⁵ ذكره أحمد شاكر ولم أجده عند غيره، المصدر السابق، ص20.

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 39 حديثا، أخرج البخاري منها 21 حديثا .

ج: عن ثابت البناني عن أنس . رضي الله عنه .

1 - حماد بن زيد عن ثابت عن أنس . رضي الله عنه ¹ .

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 21 حديثا، أخرج البخاري منها 19 حديثا .

2- حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس . رضي الله عنه . 83 حديثا، لم يخرج البخاري منها شيئا ² .

الخلاصة : أخرج البخاري عن أنس . رضي الله عنه . بأصح الأسانيد 85 حديثا .

خامسا:أصح الأسانيد التي رويت عن أبي موسى الأشعري . رضي الله عنه .

1 - شعبة عن عمرو بن مرة عن أبيه مرة عن أبي موسى الأشعري . رضي الله عنه ³ .

روي له في الكتب الستة رواية واحدة، أخرجها البخاري .

الخلاصة: أخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري بأصح الأسانيد حديثا واحدا .

سادسا:أصح الأسانيد التي رويت عن عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . في صحيح البخاري .

1- الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب . رضي الله عنه ⁴ .

رُوي بهذا الإسناد في الكتب الستة 4 أحاديث، أخرجها البخاري كلها .

2 - سالم عن أبيه . عبد الله بن عمر . عن عمر . رضي الله عنه ¹ .

¹ رجحه الحافظ ابن حجر،النكت 259/1.

² ولم يخرج البخاري عن حماد بن سلمة إلا في المتابعات،لموقف له منه،بينما اعتمده مسلم.

³ أسنده الخطيب إلى وكيع بن الجراح،الكفاية : ص428 .

⁴نسبه ابن حجر إلى الإمام النسائي، المصدر نفسه، 1 / 251.

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 18 حديثا، أخرج البخاري منها 6 أحاديث .

3- مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر . رضي الله عنه .²

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة حديثا، أخرج البخاري منها حديثا واحدا.

4- أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر . رضي الله عنه .³

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة حديثا، أخرج البخاري منها حديثان.

5- عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر . رضي الله عنه .⁴

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة حديثا، أخرج البخاري منها 4 أحاديث.

الخلاصة : أخرج البخاري عن عمر . رضي الله عنه . بأصح الأسانيد 17 حديثا.

سابعا:أصح الأسانيد عن جابر بن عبد الله الأنصاري في صحيح البخاري :

1 - سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله . رضي الله عنه .⁵

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 25 حديثا، أخرج البخاري منها 18 حديثا.

¹ رجه الحاكم وزاد فيه الزهري، معرفة علوم الحديث، 55/1.

² ذكره أحمد شاكر ؛ قال رحمه الله " ويزاد عليهما عندي : ما سيأتي في أصح الأسانيد عن ابن عمر، وهي أربعة أسانيد، لأنه إذا كان الإسناد إلى ابن عمر من أصح الأسانيد، ثم روى عن أبيه، كان ما يرويه داخلا في أصح الأسانيد أيضا " الباعث الخ، ص20

³ ذكره أحمد شاكر، المصدر نفسه 20.

⁴ ذكره أحمد شاكر، المصدر نفسه، ص20.

⁵ رجه الحاكم في أصح أحاديث المكين، المصدر السابق:55/1.

ثامنا: أصح الأسانيد عن عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما .

1- الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما .¹

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 27 حديثا، أخرج البخاري منها 17 حديثا.

تاسعا: أصح الأسانيد عن عبد الله بن مسعود . رضي الله عنه . في صحيح البخاري .

1 - الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود . رضي الله عنه .²

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 23 حديثا، أخرج البخاري منها 9 أحاديث .

2 - منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مسعود . رضي الله عنه .³

روي بهذا الإسناد في الكتب الستة 11 حديثا، أخرج البخاري منها 5 أحاديث .

الخلاصة : أخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود . رضي الله عنه . بأصح الأسانيد 14 حديثا.

عاشرا: أصح الأسانيد عن عقبة بن عامر الجهني . رضي الله عنه . وهو أصح أسانيد المصريين

1 - الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر الجهني . رضي الله عنه .⁴

أخرج البخاري منها 7 أحاديث وحديثين عن أبي أيوب عن يزيد به، وحديث عن زيد بن أبي أنيسة

به .

¹ نسبه الحافظ ابن حجر إلى النسائي، النكت، 251/1.

² أسنده الحاكم إلى يحيى بن معين، المصدر السابق، 54/1.

³ رجحه الحاكم وزاد فيه سفيان الثوري، المصدر نفسه 55/1، وأسنده الخطيب إلى الفضيل بن عياض وإلى ابن المبارك: الكفاية، ص

427، وهو الذي زاد سفيان، نسبه الحافظ ابن حجر إلى العجلي ووكيع، المصدر السابق، 252/1.

⁴ رجحه الحاكم في أصح أسانيد المصريين، المصدر السابق، 56/1.

حادي عشر: أصح الأسانيد التي رُويت عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . في صحيح البخاري.

1 - إسناد علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه ¹ .

روي له في الكتب الستة 9 أحاديث، أخرج البخاري منها حديثان.

2- إسناد محمد بن سيرين عن عبدة السلماني عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه ² .

روي له في الكتب الستة 8 أحاديث، أخرج البخاري منها حديثان.

3 . إسناد يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الحارث بن سويد عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه ³ .

روي له في الكتب الستة حديثان، أخرج البخاري منها حديثا واحدا.

الخلاصة : أخرج البخاري بأصح الأسانيد عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . 5 أحاديث.

خلاصة عامة ⁴ : أخرج البخاري بما وصف بأصح الأسانيد ما يقارب الألف حديث.

¹ أسنده الحاكم إلى ابن أبي شيبة: معرفة علوم الحديث، 53/1، والخطيب إلى عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 426، وزاد فيه الزهري .

² أسنده الحاكم إلى عمرو بن علي: المصدر نفسه، 54/1، وإلى علي بن المديني، ص 228، وزاد فيه ابن عون، وأسنده الخطيب إلى سليمان بن حرب وزاد فيه أيوب، المصدر نفسه، ص 397.

³ نسبه الحافظ ابن حجر إلى الإمام أحمد الذي قال " ليس بالكوفة أصحُّ من هذا الإسناد "، وروي عن يحيى بن معين نحوه، المصدر السابق، 254/1.

⁴ ولا أزعج استقراراً، وإنما جهد القاصر، فقد تكون هناك أسانيد لم أتنبه لها .

ما وصف بأصح الأسانيد ولم يُخرج منه البخاري شيئاً .

- 1 - إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق . رضي الله عنه ¹ .
- 2 - عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عمرو بن العاص . رضي الله عنه ² .
- 3 - علي بن الحسين بن علي عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص . رضي الله عنه ³ .
- 4- الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة بن الحصيب . رضي الله عنه ⁴ .
- 5- شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عامر أخي أم سلمة عن أم سلمة . رضي الله عنها ⁵ .
- 6 - الزهري عن السائب بن يزيد عن عمر ⁶ .

¹ ذكره الحاكم : معرفة علوم الحديث، 1/55.

² رجحه أحمد شاكر، الباعث الحثيث، ص 21. قال " وفي هذا الإسناد خلافاً معروفاً والحق أنه من أصح الأسانيد "

³ نسبه الحافظ ابن حجر إلى البزار، النكت، 1/360.

⁴ ذكره الحاكم في أصح أسانيد الخرسانيين، المصدر السابق، 1/56.

⁵ ذكره الحاكم : المصدر نفسه، 1/54.

⁶ قال ابن حزم عنه " أصح طريق في الدنيا عن عمر . رضي الله عنه . ذكره الحافظ ابن حجر : المصدر السابق، 1/261.

المبحث الثاني: انتقاء البخاري مرويات أوثق أصحاب الشيخ.

إنَّ معرفة طبقات أصحاب الشيخ ومراتبهم في الرواية عنه أمرٌ من الأهمية بمكان، فهو ذو صلة وثيقة بجرح الراوي وتعديله، كما أنَّه السبيلُ لمعرفة علَّة الحديث، فيه يكون الترجيح بين الروايات عند اختلاف الرواة¹، ومسألة انتقاء الإمام البخاري أوثق أصحاب الشيخ فرع عن الكلام عن شرطه، وعن انتقائه الطبقات الأولى من تلاميذ الشيوخ خاصة منهم الكثيرين، وهذه المسألة التي خاض فيها العلماء سلفاً وخلفاً وكانت خلاصة نظرهم في صنيع الإمام البخاري : أنه ينتقي حديث أوثق الأصحاب وأكثرهم حفظاً وأشدَّهم ملازمة، ولا ينزل عن هذه المرتبة إلا أحياناً ولأسباب قامت في نفسه، واقتضاها واقع الرواية الحديثية.

ولعل الحازمي . رحمه الله . يُعدُّ أبرز من تكلم عن هذا الأمر حيث قال "وذلك أنَّ مذهب من خرَّج الصحيح أن يعْتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجهم، وعن بعضهم مدخولٌ لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض وطريقه : معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم"².

ومن أشار إلى هذا أيضاً السيوطي . رحمه الله . حيث قال: "وذلك أنهم لا يكتفون . أي البخاري ومسلم . في التصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره، بل ينظرون في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلَّتْها، أو كونه في بلده ممارساً لحديثه"³.

وقال الشيخ طاهر الجزائري أيضاً: "وهنا أمرٌ ينبغي الانتباه له، وهو أنَّ بعض العلماء يظنُّون أنَّ صاحبي الصحيحين يكتفيان في التصحيح بمجرد النظر إلى حال الراوي في العدالة والضبط وعدم الإرسال من غير نظرٍ إلى غير ذلك، وليس الأمر كما يظنُّون، بل ينظرون مع ذلك إلى حال من روى عنه في

¹ انظر للمزيد: إبراهيم اللاحم : مقارنة المرويات، 512/1.

² الحازمي : شروط الأئمة الخمسة، ص56.

³ السيوطي : تدريب الراوي، 138/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

كثرة ملازمته له أو قَلْبَتِهَا، أو كونه من بلده ممارسا لحديثه أو غريبا عن بلدٍ من أخذ عنه، إلى غير ذلك من الأمور المهمة الغامضة التي لا يشعر بها إلا من أمعن النظر فيها مع البراعة في الحديث وأصوله"¹.

وقال أيضا عن صنيع الإمام البخاري في هذا الباب " وعُرف بالاستقراء من تصرّفه في الرجال الذين يخرج لهم أنه ينتقي أكثرهم صُحبة لشيخه وأعرفهم بحديثه، وإن أخرج من حديثٍ من لا يكون بهذه الصفة؛ فإنما يخرج في المتابعات، أو حيث تقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوي، فبمجموع ذلك وصف الأئمة كتابا قديما وحديثا بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث"².

وكلُّ مطالعٍ لصحيح البخاري، لا يعدم نماذج وأمثلة كثيرة لاعتماد البخاري حديث أوثق الأصحاب أو من عُرف بإتقان حديث شيخ من الشيوخ، فمثلا روى البخاري لسعيد بن أبي عروبة خمسة وأربعين حديثا كُلُّها عن شيخه قتادة، وهو من أوثق تلاميذه، قال أبو داود: " كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة"³.

وتقريبا لما سطره أهل العلم في هذا الباب رأيت التمثيل لكلامهم وذلك بدراسة أحد مسانيد الصحابة في صحيح البخاري بشيء من التفصيل، وقد وقع الاختيار على مسند عبد الله بن عمر⁴. رضي الله عنهما. فمتمت بتتبع أحاديثه مستعينة في ذلك بكتاب جامع مسانيد الصحابة في صحيح البخاري لمحمد فؤاد عبد الباقي. رحمه الله. الذي أعاد ترتيب أحاديث صحيح البخاري على المسانيد، حيث يذكر الحديث الواحد ويسوق له جميع ألفاظه بأسانيدها، فجردت جميع أحاديث عبد الله بن عمر وركّزت النظر على طبقة تلاميذ ابن عمر فأحصيت عددهم وما لكلِّ راوٍ من أحاديث، وكذلك فعلت في الطبقة التي تليها، وإذا لاحظت إكثاره عن بعض التلاميذ في طبقة بعدهما ذكرت ذلك، غير أنني اكتفيت هنا بالكلام عن أكثر عنهم البخاري اتقاء الطول، وبعد النظر

¹ طاهر الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر، 728/2.

² طاهر الجزائري: المصدر نفسه، 221/1.

³ ابن أبي حاتم: المصدر السابق، 65/4.

⁴ أشار علي بدراسته الدكتور أبو بكر كافي جزاه الله خيرا.

قمتُ بترجمة بسيطة لكلِّ راوٍ، مكتفيةً بموضع الشَّاهد من تنصيب الأئمة على مرتبة هذا الراوي في شيخه، أو على الأقلِّ بيان ما إذا كان ثقة ثبتاً أم لا، وهذه ملاحظاتي أسوقها تباعاً .

الدراسة التطبيقية لمسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما¹.

من خلال تتبُّعي لمسند عبد الله بن عمر في صحيح البخاري والذي يبلغ 279 حديثاً² - أي المتون - وربما قارب الألف بالمركر، لاحظت ما يلي:

أولاً : تلاميذ عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . في صحيح البخاري

يروى البخاري أحاديث ابن عمر عن جمع من أصحابه (أكثر من خمسين راويًا)، غير أنَّه أكثر عن ثلاثة منهم وهم : نافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن دينار، وهؤلاء الرواة الثلاثة هم أوثق أصحابه، على خلافٍ في التفضيل بينهم، ودليلُ ذلك ما رواه ابن أبي حاتم عن عثمان بن سعيد الدارمي قال " قلت: ليحيى بن معين: نافع أحب إليك عن ابن عمر أو سالم؟ فلم يفضِّل، قلتُ: فنافع أو عبد الله بن دينار؟ فقال: ثقات، ولم يفضِّل"³ وهذا تفصيلُ القول فيهم.

1. نافع مولى ابن عمر : وهو أكثرهم روايةً عن ابن عمر في صحيح البخاري، وبلغت أحاديثه 170 حديثاً، أي بنسبة 60.39 بالمائة من أحاديث ابن عمر، قال الخليلي : " نافع إمام من أئمة

¹ اكتفيْتُ بمسند عبد الله بن عمر كنموذج واحد لأنه من أكبر المسانيد، وتلاميذه كلُّ واحد منهم مدار برأسه وكذا تلاميذهم، مما يعطينا نماذج أخرى داخل النموذج الواحد، وقد استغرقت فيه وقتاً معتبراً، وإلا لأضفت نموذجاً آخر

² هذا ما انتهى إليه ترقيم أحاديث ابن عمر عند فؤاد عبد الباقي، غير أنه ذكر في ترجمة ابن عمر قبل سرده لأحاديثه أن عددها 251، ولا أدري سبب الاختلاف .

³ ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، 452/8.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

التابعين بالمدينة، إمام في العلم، متَّفَق عليه صحيح الرواية، منهم من يقدِّمه على سالم، ومنهم من يقاربه به، ولا يُعرف له خطأ في جميع ما رواه¹.

وحسبه فخراً أنَّ الإمام مالك كان يقول: "كنتُ إذا سمعت نافعاً يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمع من غيره"².

بل كان سالم يقدِّمه على نفسه وذلك فيما رواه ابن أبي حاتم أنه: "كان سالم ونافع واقفين، فسئل سالم عن شيء، فقال: سلوا نافعاً"³.

2 . سالم بن عبد الله : روى له البخاري عن أبيه **77** حديثاً أي بنسبة **27.59** بالمائة، قدَّمه النسائي على نافع حيث قال عُقَيْب حديث سالم عن ابن عمر "فيما سقت السماء والأهوار والعيون العشر"⁴ الحديث رواه نافع عن ابن عمر عن عمر قوله، واختلف سالم ونافع على ابن عمر في ثلاثة أحاديث هذا أحدها والثاني من باع عبدا وله مال، قال سالم: عن أبيه عن النبي ﷺ وقال نافع عن ابن عمر عن عمر قوله، وقال سالم عن أبيه عن النبي ﷺ "تخرج نار من قبل اليمن" وقال نافع عن ابن عمر عن كعب قوله، وسالم أجل من نافع وأنبل، وأحاديث نافع الثلاثة أولى بالصواب"⁵.

3 . عبد الله بن دينار : روى له البخاري **45** حديثاً، أي بنسبة **16.12** بالمائة من أحاديث ابن عمر، قال عنه الإمام أحمد: "عبد الله بن دينار ثقة مستقيم الحديث"⁶ وسواء ابن معين . كما سبق .

¹ ابن حجر : تهذيب التهذيب، 369/10.

² البخاري : التاريخ الكبير، 84/8.

³ ابن أبي حاتم: المصدر السابق، 452/8.

⁴ أخرجه البخاري:الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب:العشر فيما يسقى من ماء السماء، رقم 1483،ص286،النسائي في السنن كتاب الزكاة،باب:ما يُوجب العُشر وما يُوجب نصف العشر،رقم 5،41/2488، ورواه الترمذي،رقم 64،ص406،وابن ماجه ، رقم1817،ص330

⁵ النسائي: السنن الكبرى، رقم 2279، 31/3.

⁶ ابن حجر:المصدر السابق، 177/5.

بنافع وسالم، وقال الساجي " سئل عنه أحمد، فقال : "نافع أكبر منه، وهو ثبتٌ في نفسه، ولكن نافع أقوى منه"¹.

ولكلِّ راوٍ من هؤلاء الرواة تلاميذ، وأكثرُ من روى لهم البخاري هم كآلآتي :

أ: تلاميذ نافع²:

روى البخاري عن 30 راويا من تلاميذ نافع، غير أنه أكثر عن الرواة الآتي ذكرهم :

1 - عبيد الله بن عمر: روى له البخاري 72 حديثا، أي بنسبة 42.35 بالمائة من أحاديث نافع، قدّمه الإمام أحمد على غيره من أصحاب نافع، فعن أبي حاتم : " قال سألتُ أحمد بن حنبل عن مالك وعبيد الله وأيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية"³.

وعن عمر بن علي الفلاس قال: " ذكرتُ ليحيى بن سعيد قول عبد الرحمن بن مهدي: إنَّ مالكا في نافع أثبت من عبيد الله بن عمر، فغضب وقال: هو أثبت من عبيد الله؟"⁴.

وقال أحمد بن صالح: " ثقة ثبت مأمون ليس أحد أثبت في حديث نافع منه"⁵.

وعن عثمان بن سعيد الدارمي : قال: قلت ليحيى بن معين: مالك أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ فقال كلاهما ولم يفضل "⁶.

ولعبيد الله بن عمر تلاميذ أكثر عنهم البخاري وهم :

¹ ابن حجر: المصدر السابق، 177/5.

² ينظر للمزيد عن هذا رسالة الباحث مراد براهيمي : طبقات الرواة عن الإمام نافع وعلل حديثه، خاصة ص (103 . 110).

³ ابن أبي حاتم : المرح والتعديل، 326/5.

⁴ ابن أبي حاتم، المصدر نفسه، 326/5.

⁵ ابن حجر : المصدر السابق، 35/7.

⁶ ابن أبي حاتم : المصدر السابق، 326/5.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- يحيى بن سعيد القطان : روى عنه 39 حديثاً، وروايته عنه من أصح الأسانيد التي نصَّ عليها أبو حاتم الرازي¹ . وأحاديث يحيى بن سعيد رواها البخاري عن مسدد، وهو من أجل تلاميذه، ودليل ذلك قول : يحيى بن معين عن يحيى بن سعيد القطان "لو أتيت مسدداً فحدثته في بيته لكان يستأهل"² وقال أبو حاتم الرازي - في أحاديث مسدد عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر - : كأنها الدنانير، ثم قال: كأنك تسمعها من النبي ﷺ"³ .

- أبو أسامة حماد بن أسامة⁴ روى عنه 15 حديثاً، قال عنه الإمام أحمد "كان ثبته، ما كان أثبته لا يكادُ يخطئ"⁵ .

2 - مالك بن أنس : روى له البخاري 68⁶ حديثاً . أي بنسبة 40 بالمائة من أحاديث نافع، والإمام مالك قدّمه البخاري في نافع على غيره، فقال : "أصح الأسانيد : مالك عن نافع عن ابن عمر"⁷ وفضّله ابن معين في رواية⁸ ، وكذلك النسائي قال " أثبت أصحاب نافع مالك بن أنس .."⁹ وأكثر من يخرج عنهم البخاري من تلاميذ مالك هم:

¹ تقدم .

² ابن أبي حاتم : المصدر السابق، 8 / 438.

³ المزني : تهذيب الكمال، 27 / 447.

⁴ هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي، الكوفي، كان من النساك، ثقة حافظاً، قال أحمد: ثقة، كان أعلم الناس بأموال الناس وأخبار أهل الكوفة، توفي سنة 201هـ، انظر: المزني: المصدر نفسه، 7/ 217-221.

⁵ ابن أبي حاتم : المصدر السابق، 3 / 132.

⁶ ذكرت في مبحث أصح الأسانيد : أن البخاري روى بإسناد " مالك عن نافع عن ابن عمر " 70 حديثاً وكذلك وجدته من خلال تتبعي للإسناد في تحفة الأشراف، أما هنا فقد اعتمدت في عدّي على جامع مسانيد الصحابة لفؤاد عبد الباقي، ولعله اختلف مع المزني في عدّد حديث ما حديثين، والله أعلم .

⁷ تقدم

⁸ ابن أبي حاتم : المصدر السابق، 1 / 16.

⁹ النسائي : الطبقات، ص 53.

- عبد الله بن يوسف¹: قال البخاري " كان من أثبت الشاميين"، وقال ابن معين " ما بقي علي أدتم الأرض أحد أوثق في الموطأ من عبد الله بن يوسف التنيسي"، وقال ابن عدي " والبخاري مع شدة استقصائه اعتمد عليه في مالك وغيره"

-عبد الله بن مسلمة²: كان يحيى بن معين لا يقدم عليه في مالك أحدا، وقال الدارقطني: قال النسائي: " القعبي فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ " وقال الحاكم: سئل ابن المديني عنه فقال: "لا أقدم من رواة الموطأ أحدا على القعبي".

3. موسى بن عقبة³: روى له البخاري 33 حديثا، أي ما يعادل 19.41 بالمائة من أحاديث نافع، وهو وإن كان ثقة في نفسه لكنه دون من سبق ذكره من الرواة عن نافع، قال يحيى بن معين: " ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك وعبيد الله بن عمر"⁴، قال النسائي: " أثبت أصحاب نافع مالك بن أنس ثم أيوب ثم عبيد الله بن عمر ثم عمر بن نافع ثم يحيى بن سعيد ثم ابن عون ثم صالح بن كيسان ثم موسى بن عقبة ثم ابن جريج ثم كثير بن فرقد ثم الليث بن سعد ثم أصحابه على طبقاتهم"⁵.

4. أيوب السخيتاني: روى له البخاري 32 حديثا عن نافع أي بنسبة 18.22 بالمائة، قال سفيان بن عيينة: ومن كان أطلب لحديث نافع وأعلم به من أيوب"⁶

¹ انظر الأقوال التي سقتها عند المزي: المصدر السابق، 16/335.

² انظر هذه الأقوال عند ابن حجر: تهذيب التهذيب، 6/29.

³ القرشي الأسدي، أبو محمد المدني، كان عالما بالمغازي ومغازيه من أصحاب المغازي كما قال مالك، وثقه أحمد وغيره، توفي سنة 141هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 29/215-221.

⁴ المزي: المصدر نفسه، 29/121.

⁵ المزي: المصدر نفسه، 29/304.

⁶ ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 2/255.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وسئل علي بن المديني: "من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيوب وفضله، ومالك وإتقانه، وعبيد الله وحفظه"¹

وقال أبو داود: قلت لأحمد: تقدم أيوب على مالك؟ قال: نعم، قال وسمعت صاعقة يقول سمعت عليا يقول: أثبت الناس في نافع أيوب وعبيد الله زاد غير صاعقة عنه ومالك"².

- وغالبُ أحاديث أيوب عن حماد بن زيد وهو أوثق أصحابه³، قال يحيى بن معين: "ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد"⁴.

5 . جويرية بن أسماء⁵ : روى له البخاري 25 حديثا، أي بنسبة 14.7 بالمائة، وأغلب أحاديثه عن موسى بن إسماعيل .

6 . الليث بن سعد : روى له البخاري 19 حديثا، أي بنسبة 11.71 بالمائة، قال عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيى : أيوب أحبُّ إليك عن نافع أو عبيد الله ؟ قال : كلاهما، ولم يفضِّل، قلت : فعبد الله العمري، ما حاله في نافع ؟ قال : صالح، قلت : فالليث أعني ابن سعد، كيف حديثه عن نافع ؟ قال : صالح ثقة "⁶.

ب . تلاميذ سالم بن عبد الله :

روى البخاري عن **11 راويا** من تلاميذ سالم، لكنه أكثر عن :

¹ ابن أبي حاتم: المصدر السابق، 2/255.

² ابن حجر: المصدر السابق، 1/348.

³ انظر للمزيد : ابن رجب : شرح العليل، تحقيق : نور الدين عتر، 2/ 699.

⁴ ابن أبي حاتم : المصدر السابق، 1/ 181.

⁵ هو أبو أسماء البصري، قال أحمد : ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال يحيى بن معين: لا بأس به، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 5/172-174.

⁶ ابن معين : التاريخ، رواية الدارمي، 1/151.

1. الزهري : ويكاد يستوعب أحاديث سالم، روى عنه 58 حديثاً، أي ما يعادل 75.34 بالمائة من أحاديث سالم. قال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي : "أصح الأسانيد كلها : الزهري عن سالم عن أبيه"¹، وقاله الإمام أحمد أيضاً²، وتلاميذ الزهري عند البخاري، قد فصل الحازمي القول فيها³.

2. موسى بن عقبة: روى عنه 11 حديثاً أي بنسبة 14.28 بالمائة .

3. حنظلة بن أبي سفيان⁴ : روى عنه 4 أحاديث .

وهؤلاء الثلاثة هم أشهر أصحابه، ودليل ذلك هذه الرواية : " قيل لعلي بن المديني: كيف رواية حنظلة عن سالم ؟ فقال روايته عن سالم وادي، ورواية موسى بن عقبة عن سالم وادي، ورواية الزهري عن سالم كأنها أحاديث نافع، فقيل لعلي: هذا يدلُّ على أنَّ سالماً كثيراً الحديث ؟ قال: أجل "⁵

ج . تلاميذ عبد الله بن دينار:

روى البخاري عن 10 من تلاميذه منهم :

1 - مالك بن أنس : روى عنه 21 حديثاً، أي بنسبة 46.66 بالمائة .

2 - سفيان الثوري: روى عنه 12 حديثاً أي بنسبة 35.85 بالمائة .

¹ الحاكم : معرفة علوم الحديث، 55/1.

² الحاكم : المصدر نفسه، 56/1

³ الحازمي : شروط الأئمة الخمسة، ص 57-60، وانظر زياد سليم العبادي : مقال منهج الإمام البخاري في انتقائه لمرويات الزهري في الجامع الصحيح، دراسة تحليلية .

⁴ هو القرشي، الجمحي، كان وكيع يقول: ثقة ثقة، وكذلك قال أحمد، ووثقه بقية الأئمة، توفي سنة 151هـ، انظر: المزني: المصدر السابق، 443/7-447.

⁵ ابن حجر : تهذيب التهذيب، 53/3.

3- عبد العزيز بن مسلم¹ : روى عنه 10 أحاديث، أي بنسبة 22.22 بالمائة .

4 - سليمان بن بلال : روى عنه 7 أحاديث .

5 - عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار² : روى عنه 6 أحاديث .

6- سفيان بن عيينة : روى عنه 4 أحاديث .

7- إسماعيل بن جعفر³ : روى عنه 3 أحاديث .

8- شعبة بن الحجاج : روى عنه 3 أحاديث ..

وهؤلاء الرواة كلهم ثقات، بل هم أوثق الرواة عن عبد الله بن دينار، ويشهد لذلك قول البرديجي: " أحاديث عبد الله بن دينار صحاح من حديث شعبة، ومالك وسفيان الثوري"⁴.

وقال العقيلي: "روى شعبة والثوري ومالك وابن عيينة عن عبد الله بن دينار أحاديث متقاربة، عند شعبة عنه نحو عشرين حديثاً، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثاً وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثاً"⁵

وقال الحافظ ابن حجر " ومما انفرد به (أي عبد الله بن دينار) حديث شعب الإيمان رواه عنه ابنه

¹ هو القسطلي، أبو زيد المروزي ثم البصري، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة، توفي سنة 167هـ، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 18/202-204.

² القرشي، العدوي، قال يحيى بن معين: في حديثه عندي ضعف، وقال أبو حاتم: فيه لين، يكتب حديثه ولا يحتج به، انظر: المزي: المصدر نفسه، 17/208-209.

³ هو أبو إسحاق المدني، قارئ أهل المدينة، قال أحمد وأبو زرعة والنسائي: ثقة، توفي سنة 180هـ، انظر: المزي: المصدر نفسه، 3/56-60.

⁴ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت: العتر، 2/670.

⁵ العقيلي : الضعفاء، 2/247.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وسهيل وابن عجلان وابن الهاد، ولم يروه شعبة ولا الثوري ولا غيرهما من الأثبات¹.

وقال أيضا "وروى عنه الأثبات حديثه عن ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته"².

والذين رووا هذا الحديث هم: شعبة وسفيان بن عيينة كما عند البخاري، وسليمان بن بلال كما عند مسلم (2856)، ومالك وعبيد الله بن عمر كما عند النسائي (4626)، وقال الترمذي عقب روايته لهذا الحديث "لوددت أنَّ عبد الله بن دينار، حين حدَّث بهذا الحديث أذن لي، حتى كنتُ أقوم إليه فأقبل رأسه"³.

خلاصة:

بناءً على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أنَّ البخاري :

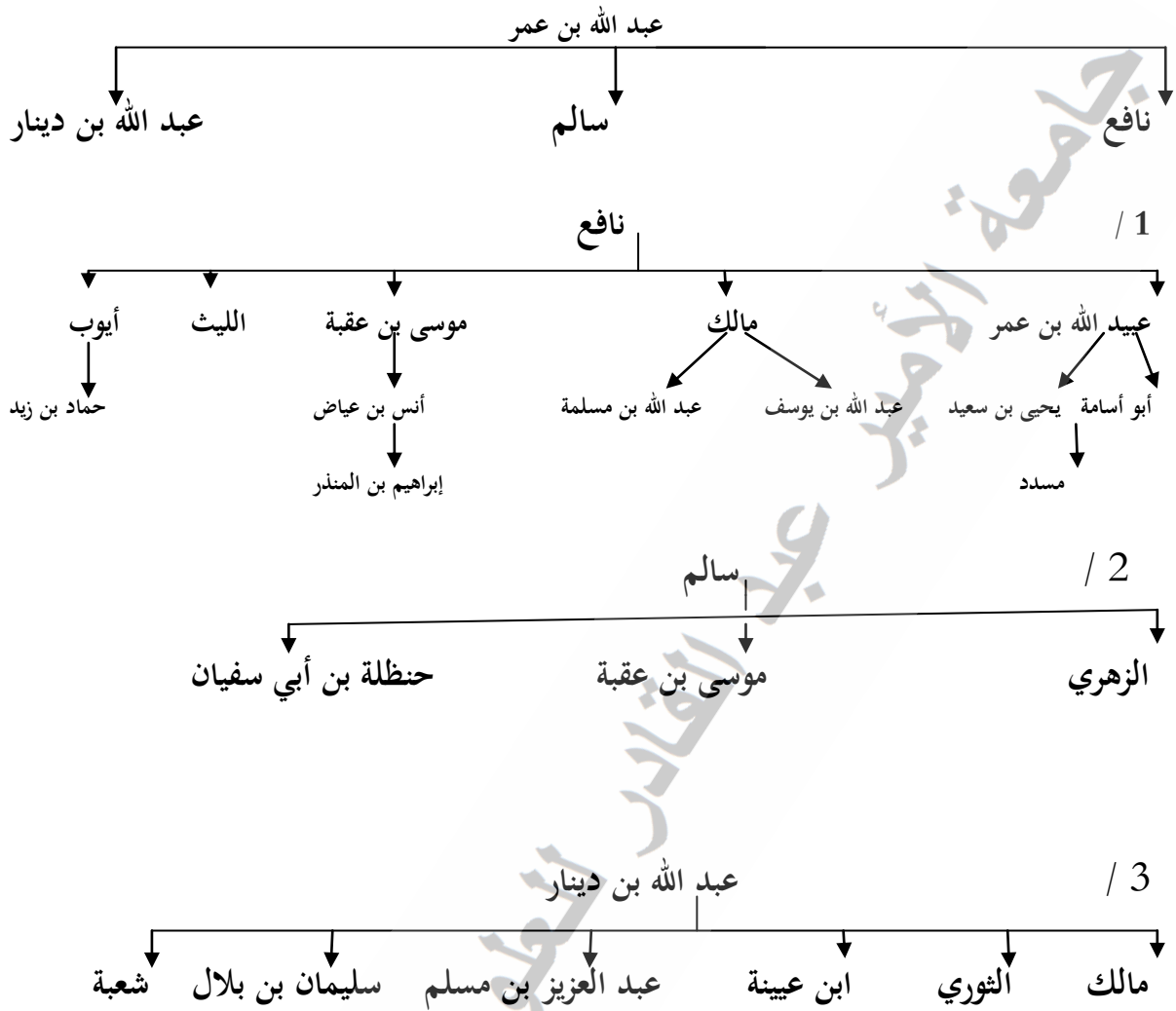
- . انتقى من تلاميذ ابن عمر أوثق أصحابه وهم نافع مولاة، وسالم ابنه، وعبد الله بن دينار .
 - . وانتقى من تلاميذ نافع أوثق أصحابه وهم : مالك وعبيد الله بن عمر وأيوب وموسى بن عقبة، والليث بن سعد وجويرية بن أسماء، وانتقى عن هؤلاء (تلاميذ نافع) ما رواه أوثق أصحابهم .
 - . وانتقى من تلاميذ سالم ما روى أوثق أصحابه : وأكثرهم الزهري، ثم موسى بن عقبة ثم حنظلة بن أبي سفيان .
 - . وانتقى من تلاميذ عبد الله بن دينار : ما رواه أوثق أصحابه وأكثرهم : مالك، وسفيان الثوري . . .
- ويمكن تمثيل ما سبق في شجرة توضيحية :

¹ ابن حجر : تهذيب التهذيب، 5/177.

² ابن حجر: المصدر نفسه، 5/177.

³ الترمذي : السنن، كتاب الولاء والهبة، باب: النهي عن بيع الولاء وهبته، رقم 2259، ص 800

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.



المبحث الثالث: انتقاء البخاري الأحاديث المشهورة وتجنبه الغرائب .

المطلب الأول: ضبط المفاهيم.

إنّ مما استفاض وعُلم من منهج نقاد الحديث تحبيذهم المشهور من الحديث وكراهيتهم للغريب، قال ابن رجب . رحمه الله . " وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمّون الغريب " ¹.

ونقل عن ابن المبارك أنّه قال " العلم هو الذي يجيئك من ههنا وههنا يعني المشهور " ²، وعن علي بن الحسين قال : " ليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن " ³

وروي عن الإمام مالك أنه قال " شر العلم الغريب وخير العلم الذي قد رواه الناس " ⁴.

وقال النضر بن محمد ⁵ : "أفضل العلم المشهور " ⁶.

بل كانت مفخرة الأئمة في مصنفاتهم رواية الأحاديث المشهورة، قال أبو داود في رسالته لأهل مكة " والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أنّ تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر أنّها مشاهير " ⁷.

وكثرت النقول عن السلف في ذمّ الغريب، فعن الإمام أحمد أنه قال: " شرّ الحديث الغرائب التي لا يُعمل بها ولا يُعتمد عليها " ⁸.

¹ ابن رجب : شرح العلق، ت: العتر، 406/1.

² ابن رجب: المصدر نفسه، 407/1.

³ ابن رجب: المصدر نفسه، 407/1.

⁴ الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي، 100/2.

⁵ هو القرشي العامري، أبو عبد الله المروري، قال ابن سعد: كان مقدما عندهم في العلم والفقه والعقل والفضل وكان صديقا لعبد الله ابن المبارك، توفي سنة 183هـ، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 403/29-404.

⁶ الخطيب: المصدر السابق، 100/2.

⁷ أبوداود : رسالة إلى أهل مكة، ص72.

⁸ الخطيب : الكفاية، ص 160.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وعنه أيضا قال: "تركوا العلم وأقبلوا على الغرائب ما أقلّ الفقه فيهم"¹، وعن إبراهيم النخعي قال: "كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث"².

وها هو الخطيب البغدادي . رحمه الله . يتكلّم عن أهل زمانه معاتبا إيّاهم فيقول "وأكثرُ طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كُتُب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السّهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتّى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوقاً عنه مطّرحاً، وذلك كلّهُ لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلّهم، ونقصان علمهم بالتمييز وزهدهم في تعلّمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين"³.

وبعد هذا النقل عن كراهية السلف للغريب وحثّهم وتفضيلهم للحديث المشهور، وجب التساؤل : ما هو الغريب الذي كانوا يذمّون ؟ وما حدُّ المشهور الذي حُتُّوا عليه؟.

أولاً : معنى المشهور.

لم يأت في كتب المصطلح تعريف خاص بالمشهور وإنما غاية ما يذكرونه : ذكر أقسامه والتمثيل لكلّ قسم منها بأحاديث، فهذا الحاكم يقسّم المشهور⁴ باعتبار ثبوته إلى ما هو مخرّج في الصحيح وما ليس بمخرّج في الصحيح، ويمثّل للأول بحديث " إنما الأعمال " وللثاني بحديث " طلب العلم فريضة "، وباعتبار تداوله إلى المشهور على ألسنة العامة، والمشهور بين المحدثين خاصة، أما ابن الصلاح فقد حاكاه في تقسيمه، ولم يذكر تعريفاً، بل قال: " والمشهور معروف"⁵.

¹ الخطيب: الكفاية، ص160.

² الخطيب: المصدر نفسه، ص159 .

³ الخطيب: المصدر نفسه، ص159-160.

⁴ انظر : الحاكم : معرفة علوم الحديث، 1/92-93.

⁵ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص156.

وقد رأينا من التُّقول التي قدَّمنا بها أنَّ معنى المشهور يدور حول ما عُرف وظهر بين أهل العلم وتعدّدت طرقه، ويرى الدكتور سعيد المرِّي بعدَ بحثٍ عميقٍ متخصِّصٍ - جمع فيه بين الأقوال النظرية والنماذج التطبيقية - أنَّ الأقرب في تعريف المشهور أنَّه "ما رواه جماعة، فإن كان ذلك في جميع الطبقات كان مشهوراً مطلقاً، وإن كان في بعض طبقاته كان مشهوراً نسبياً"¹، هكذا قال، ثم ذكر أقسام الحديث المشهور وجعلها اثنين وهي :

- "المشهور المطلق : وهو المتن الذي يرويه جماعة عن صاحب المتن نفسه، فقد يكون حديثاً عن النبي ﷺ وقد يكون أثراً موقوفاً أو مقطوعاً"

- "المشهور النسبي : وهو المتن الذي يرويه جماعة عن راوٍ ليس هو صاحب المتن، بل هو أحد رواته " وهو الأكثر في كلام أهل العلم².

ثانياً : معنى الغريب .

الذي استقر عليه تعريف الغريب في كتب الاصطلاح أنَّ الحديث الغريب هو الذي يتفرَّد به راويه، فلا يشاركه فيه غيره، فهو بمعنى الفرد كما قال الحافظ ابن حجر³، وجعله قسمان : الغريب المطلق وهو الحديث الذي يُروى متنه بطريق واحد، والغريب النسبي: هو الغريب الذي ينفرد به راوٍ عن شيخه . أي يكون التفرُّد في أثناء السند .

وقد قام الباحث جواد حمام في كتابه التفرُّد باستقراءً لهذا المصطلح، ورأى أنَّ الراجح في تعريف الغريب هو " صورة مخصوصة من التفرُّد يستعملها الحفاظ كالتفرُّد بنسخة من السند لا تُعرف إلا بمتن

¹ محمد سعيد المرِّي : إعلال الغريب بالحديث المشهور، ص 23.

² محمد سعيد المرِّي: المرجع نفسه، ص 26.

³ ابن حجر : نزهة النظر في توضيح نية الفكر، ص 66.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

واحد، أو التفرد بزيادة لم يأت بها راوٍ آخر، أو نحو ذلك " قال : أما المتأخرين فأطلقوا الغريب على أي تفرد، ولو كان أصحَّ الصحيح"¹ .

أما الغريب الذي ذمَّه السلف فليس هو مطلق التفرد، وإنما كما قال الخطيب البغدادي : "والغرائب التي كره العلماء الاشتغال بها، وقطع الأوقات في طلبها إنما هي ما حكم أهل المعرفة ببطوله ؛ بكون رواته ممن يضع الحديث أو يدعي السماع، فأما ما استعرب لتفرد راويه به وهو من أهل الصدق والأمانة فذلك يلزم كتبه ويجب سماعه وحفظه"² .

وقال ابن رجب أيضا " وإنما كره أحمد تطُّب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة، وأما الطرق الصحيحة المحفوظة، فإنه كان يحثُّ على طلبها"³ .

¹ عبد الجواد حمام : التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله وردّه، ص 303.

² الخطيب : الجامع لأخلاق الراوي، 2/160.

³ ابن رجب : شرح العلل، ت: العتر، 1/ 441.

المطلب الثاني: عناية البخاري بالمشهور وتجنبه للغرائب .

"إنّ قضية انتقاء المشهور من الحديث كانت ملحظاً أساسياً تمت مراعاته بجِدٍّ من لدن أصحاب الكتب الستّة جميعهم، وكانت بالتالي من المرتكزات الأساسية لقبولها، ومعنى ذلك أن التلقي بالقبول للكتب الستّة يعود في جزء كبير منه إلى كونها ركّزت على الحديث المشهور المتداول والمعمول به وليس الغريب أو الشاذ أو المهجور، وقد دأب العلماء على اعتبار الاعتماد على الكتب الستّة عملاً منهجياً صائباً يُلزم به طلبة العلم بكل صرامة؛ لكيلا تنزل أقدامهم باعتماد غيرها من المصادر التي لم يراع فيها هذا الملحظ"¹.

أما صاحب الصحيح فهو أولى الناس بهذا المسلك، فلئن كان أبو داود يفتخر بشهرة أحاديث سننه وهي دون الصحيحين فمن باب أولى أن تكون أحاديث الصحيحين أكثر شهرة²، بل لقد قال مسلم . رحمه الله " إنما خرّجت ما أجمعوا عليه"³، أمّا الإمام البخاري فإنّه وإن لم يصرّح بهذا فالناظر في صنيعه يشهد له بذلك، فمن معالم شهرة أحاديثه⁴ ما يلي :

. تكراره للحديث في مواضع مختلفة:

ذكر الحافظ ابن حجر . رحمه الله . من أسباب التكرار عند البخاري "أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن جدّ الغرابة"⁵.

. كثرة طرقه :

قال مُلاًّ خاطر " .. ولا شكّ أنّ هذا يعطي الحديث قوّة بكثرة تلك الطُّرق، إذ بدلاً

¹ انظر : محمد بنكيران : تدوين السنة في القرون الثاني والثالث والرابع -بتصرف يسير-، ص32.

² انظر صالح عومار: مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث، ص26.

³ مسلم : مقدمة الصحيح، ص3.

⁴ انظر بعضها عند: سميرة قمرى: شهرة الحديث عند الشيخين، ص17-26.

⁵ ابن حجر : هدي الساري، ص15.

أن يكون للحديث سندٌ واحد له عدة طرق...¹

وقال الحافظ ابن حجر "نعم قد يكون في ذلك الجانب أيضا قوة من جهة أخرى وهو أن المتن الذي تعددت طرقه أقوى من المتن الذي ليس له إلا طريق واحد"².

. اشتهار أحاديث كتابه بين علماء عصره:

فقد عرض كتابه عليهم بعد أن فرغ منه فوافقوه عليها، قال الدهلوي " لكنَّ الشيخين لا يذكران إلا حديثا تناظر فيه مشايخهما، وأجمعوا على القول به، والتصحيح له، كما أشار مسلم حيث قال: "لم أذكر ههنا إلا ما أجمعوا عليه، ووجلُّ ما تفرَّد به المستدرِك كالموكا³ عليه، المخفي مكانه في زمن مشايخهما وإن اشتهر أمره من بعد"⁴.

ويذكر الدهلوي معنًى لشهرة أحاديث المصنفات الحديثية ومعالمها، فيقول " والشُّهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المحدثين قبل تدوينها، وبعد تدوينها :

فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رووها بطرق شتى، وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم .

وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه، وكشف مشكله وشرح غريبه وبيان إعرابه وتخرجه طرق أحاديثه واستنباط فقهها، والفحص عن أحوال رواها طبقة طبقة إلى يومنا هذا، حتى لا يبقى شيء مما يتعلَّق به غير مبحوثٍ عنه إلا ما شاء الله "⁵، ثم يقول بأنَّ هذه الشهرة إنما وُجدت تامة في الموطأ والصحيحين.

¹ خليل إبراهيم ملا خاطر : مكانة الصحيحين، ص171.

² ابن حجر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 1/365.

³ قال ابن منظور " وكى الوكاء كلُّ سَيْرٍ أو خيط يُشدُّ به فمُ السَّقَاء أو الوعاء...أوكَيْتُ السَّقَاءَ أوكيه إيكاء فهو مُوكَى وفي الحديث تحمى عن الدُّبَاء والمُرْفَتِ وعليكم بالموكى أي السَّقَاء المشدود الرأس " لسان العرب، 6/4911.

⁴ الدهلوي : حجة الله البالغة، 1/232.

⁵ الدهلوي: المصدر نفسه، 1/231.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

أما عن تجنُّب البخاري للغرائب التي جاء ذمُّها على لسان السلف وهي المناكير الباطلة؛ فأمرٌ لا ريب فهي تُناقض أصل وضع الكتاب وهو الصحة، فأما الغرائب التي هي بمعنى الأفراد فوجودها في الصحيحين قليل¹، حتى أنَّ الحاكم نُسب إليه القول بنفي وجودها في الصحيحين بناءً على الظاهر من كلامه²، إلا أنَّ الحافظ ابن حجر ردَّ عليه بقوله "وأما قوله إنَّ الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء، فليس كذلك، بل فيها قدر مائتي حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء مفرد"³، فرأى الشيخين في تفرد الثقة أنَّه مقبول في الأصل إلا إذا دلَّت القرائن على وهم ذلك الثقة، قال ابن رجب: "وهذا الكلام يدلُّ على أنَّ النكاره عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام أحمد قريب من ذلك... وأما تصرُّف الشيخين والأكثرين فيدلُّ على خلاف هذا"⁴

وقد يحكِّم بعض الأئمة حديث ما بالغرابة وليس كذلك، فرما وجد غيره طريقاً أو متابعة أخرى خفيت على من حكَّم بالغرابة، فليس هناك أحد أحاط بالعلم كافة، كما قال الشافعي " لا نعلم أحدا جمع السنن، فلم يذهب منها عليه شيء"⁵ وقال شيخ الإسلام " وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته، وأما إحاطة واحدٍ بجميع حديث رسول الله ﷺ فهذا لا يمكن ادِّعائه قط"⁶.

فمثلاً: أخرج البخاري حديث " كل معروف صدقة "⁷ عن علي بن عياش قال حدثنا أبو غسان قال حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ... الحديث، قال الدارقطني: "

¹ انظر: أبو بكر كافي: منهج الإمام البخاري في التصحيح والتعليل، ص 231.

² الحاكم: المدخل في أصول الحديث، ص 10.

³ ابن حجر: المصدر السابق، 1/368.

⁴ ابن رجب: شرح العليل، ت: العتر، 1/454-456.

⁵ الشافعي: الرسالة، فقرة 139، ص 128.

⁶ ابن تيمية: مجموع الفتاوى، 20/233.

⁷ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب: الأدب، باب: كلُّ معروف صدقة رقم 6021، ص 1055.

تفرّد به علي بن عياش عن أبي غسان¹ " وليس كذلك، حيث أنّ علي بن عياش لم يتفرد به، بل تابعه متابعاً تامّةً عن أبي غسان عثمان بن سعيد، أخرج هذه المتابعة ابن حبان في صحيحه عن محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعي قال حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد عن أبيه عن محمد بن مطرف به².

مثال على رواية البخاري للمشهور وتجنّبه للغريب³:

المتن الأول: مشهورٌ بهذا الإسناد: روى البخاري في صحيحه حديث " ما من عبد يموت له عند الله خيرٌ، يسرّه أن يرجع إلى الدنيا وأنّ له الدُّنيا وما فيها، إلاّ الشهيد لما يرى من فضل الشهادة فإنّه يسرّه أن يرجع إلى الدنيا فيفعل مرةً أخرى⁴ " من طريق أبي إسحاق الفزاري وإسماعيل بن جعفر وأبو خالد الأحمر وعبد الله بن المبارك وغيرهم عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

المتن الثاني : غريبٌ بهذا الإسناد: وهو ما رواه يحيى بن طلحة اليربوعي الكوفي عن أبي بكر بن عياش عن حميد الطويل عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ . " القتل في سبيل الله يكفّر كلّ خطيئة، فقال جبريل إلاّ الدّين، فقال النبي ﷺ . إلاّ الدّين⁵ "

ثم قال الترمذي عقب الحديث: " هذا حديثٌ غريب لا يُعرف من حديث أبي بكر إلا من حديث هذا الشيخ "

وأضاف . الترمذي . " وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه، وقال : أرى أنّه أراد حديث حميد عن أنس عن النبي ﷺ . أنّه قال : " ليس أحدٌ من أهل الجنّة يسرّه أن يرجع إلى الدنيا

¹ الدارقطني : أطراف الغرائب والأفراد، رقم 1708، 2/389.

² متعب بن خلف السلمي: أفراد الثّقات بين القبول والرّد- بتصرف -، ص46.

³ المثال أخذته من كتاب إعلال الغريب بالمشهور للمري، ص255.

⁴ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب: الحور العين و صِفَتِهِنَّ، رقم 2795، ص500.

⁵ الترمذي : السنن، كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في فضل الرّمي في سبيل الله، رقم 1737، ص685.

إلا الشهيد¹

فهذا مثلاً يوضّح كيف أنّ البخاري انتقى الحديث المشهور أي المعروف بإسناده عند أهل العلم والذي تعددت رواته عن حميد، فرواه في كتابه، وتجنّب الحديث الغريب بل وأعلّله بالمشهور .

ومن الأمثلة على تركه للغريب الذي هو بمعنى الفرد²:

- حديث " ليس المؤمن بالطعان واللعان ولا الفاحش ولا البذيء"³ هذا الحديث تفرّد به إسرائيل عن الأعمش دون سائر أصحابه، ولم يخرج به البخاري وليس تفرّد إسرائيل علّة تُوجب الردّ، وإنما هو مزيد التحري والاحتياط، قال الحاكم: " هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بهؤلاء الرواة عن آخرهم ثمّ لم يخرجاه، وأكثر ما يمكن أن يقال فيه: أنّه لا يوجد عند أصحاب الأعمش، وإسرائيل بن يونس السبيعي كبيرهم وسيدهم، وقد شارك الأعمش في جماعة من شيوخه، فلا يُنكر له التفرّد بهذا الحديث"⁴

بل من حرص البخاري على المشهور تركه الحديث لعدم شهرة الصحابي أو لعدم شهرة التابعي، أو حتى لقلّة أحاديث الراوي " وهذه الأوصاف تكون في الرواة الثقات غير قاذحة في أصل عدالتهم وضبطهم، لكن امتنع الشيخان عن إخراج حديثهم لتحريهم إخراج الصحيح، وقد صحّح البخاري بعضها خارج الجامع "⁵.

¹ يقصد الحديث السابق الذي رواه البخاري.

² هذا المثال أخذته من مقال بعنوان: دور الإمام الحاكم في كشف منهج الشيخين في تعليل الأحاديث من خلال المستدرک، لقاسم حاج محمد، ص8.

³ البخاري: الأدب المفرد، 1/16.

⁴ الحاكم: المستدرک، رقم 29، 1/57.

⁵ قاسم حاج محمد: المقال السابق، ص7. وعنده أمثلة عن كل وصف انظرها .

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية على انتقاء البخاري للأحاديث المشهورة.

مما يجدر التنبيه عليه قبل البدء في ذكر النماذج أن القول بأن أحاديث البخاري مشهورة لا يعني بالضرورة انتقاء التفرد بالحديث في كل طبقاته، بل التفرد كثيرا ما يقع في الطبقات المتقدمة مثل طبقة الصحابة والتابعين وهو أمر مألوف لا يستنكره الأئمة، قال الذهبي " .. فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له هذا حديث لا يتابع عليه؟" ¹.

وقال ابن القيم . رحمه الله . : " فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة ولم يروه غيره، وقبلة الأئمة كلهم فلم يرده أحد منهم ولا نعلم أحدا من أهل العلم قديما ولا حديثا قال: إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل، وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوالا لا يعرف لها قائل من الفقهاء، وقد تفرد الزهري بنحو ستين سنة لم يروها غيره وعملت بها الأمة ولم يردها بتفرد" ².

وكذلك الشأن في طبقة التابعين لا يستغرب تفردهم، وها هو الحاكم يذكر بعض تفردات أئمة التابعين فيقول " تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلا من التابعين، ولم يرو عنهم غيره، وذكرهم في هذا الموضع يكثر، وكذلك عمرو بن دينار قد تفرد بالرواية عن جماعة من التابعين، وكذلك يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو إسحاق السبيعي وهشام بن عروة وغيرهم، وذكرهم يكثر" ³.

هذا على خلاف الطبقات المتأخرة حيث اشتهرت الأحاديث وكثر الطلب، فصار التفرد مظنة الخطأ ومدعاة للريبة إلا في بعض الحالات، كأن يخص الشيخ بعض طلبته بمجلس أو تكون بينهما قرابة إلى غير ذلك من القرائن التي ذكرتها الدراسات النظرية لعلم العليل .

¹ الذهبي : ميزان الاعتدال، 140/3.

² ابن القيم : إغاثة اللهفان، 518/1.

³ الحاكم : معرفة علوم الحديث، 159/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ويوضِّح الدكتور حمزة المليباري أسباب التفرد في الطبقات الأولى وشهرته في الطبقات المتأخرة، فيقول "فإنَّ التفرد في الطبقات المتأخرة يثير التساؤل: كيف تفرد الراوي بحديثه وغيره حريص على سماعه وروايته، وأنه قد توافرت دواعي انتشار ذلك الحديث عن صاحبه، لا سيما حين يكون صاحب الحديث مدرسة في الحديث بخلاف طبيعة الطبقة المتقدمة بل كلِّما يكون الحديث مشهورا في الطبقة المتأخرة تكون عوامل الشهرة والانتشار أوفر، ووقوع تفرد بالحديث فيها يسترعي انتباه الناقد، بينما لا يكون الأمر كذلك في الطبقة المتقدمة فإنَّ عوامل الشهرة والتعدد فيها تكاد تكون منعدمة"¹.

إلى أن قال: " وتوضيح ذلك أنَّ رحلة المحدثين في سبيل طلب الحديث لم تكن آخذة في التوسُّع إلا بعد عصر التابعين، وأنَّ تبادل الأحاديث بين مصادر مختلفة ومراكز متباعدة لم يظهر إلا بعد توسُّع دائرة الرحلة التي تربط المدن والقرى، وتتيح لجميع فئات المحدثين فرص اللقاءات مع الشيوخ في نطاق واسع...."².

إذن فالسبب الرئيس في شهرة الحديث في الطبقات المتأخرة هو " الرحلة في طلب الحديث " وكثرة المشتغلين به، الحريصين على تلقَّيه .

وعليه فإن النماذج التي اخترتها من صحيح البخاري تختلف فيها طبقة الشهرة، فقد يشتهر الحديث في طبقة الصحابة وربما لا يشتهر إلا في طبقة شيوخ البخاري، وهي كالاتي:

¹ حمزة المليباري: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، -هامش -ص76.

² المليباري: المصدر نفسه، ص70.

الحديث الأول: قال الإمام البخاري رحمه الله : حدثنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ بُني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان¹.

تخريج الحديث :

أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب دُعَاؤُكُمْ إِيمَانَكُمْ، وأخرجه مسلم² والترمذي³ والنسائي⁴ وأحمد⁵.

رواة الحديث :

. الحديث رواه عبد الله بن عمر وتفرّد به، وقال الترمذي: "وفي الباب عن جرير بن عبد الله " ولم أقف عليه.

. رواه عن ابن عمر في هذه الرواية عكرمة بن خالد، وتابعه ستة آخرون وهم : نافع مولى ابن عمر عند البخاري في كتاب التفسير، وسعد بن عبيدة عند مسلم، وحبيب بن أبي ثابت عند النسائي، ومحمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عند مسلم أيضا وعند أحمد، ويزيد بن بشر عند أحمد وأبو سويد العبدي عند أحمد أيضا .

. رواه عن عكرمة حنظلة بن أبي سفيان فقط.

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب: دُعَاؤُكُمْ إِيمَانَكُمْ، رقم 8، ص60.

² مسلم : الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم 111، ص69.

³ الترمذي : السنن، كتاب الإيمان، باب: ما جاء "بني الإسلام على خمس"، رقم 2792، ص927.

⁴ النسائي : السنن، كتاب: الإيمان وشرائعه، باب: على كم بني الإسلام، رقم 5001، 107/8.

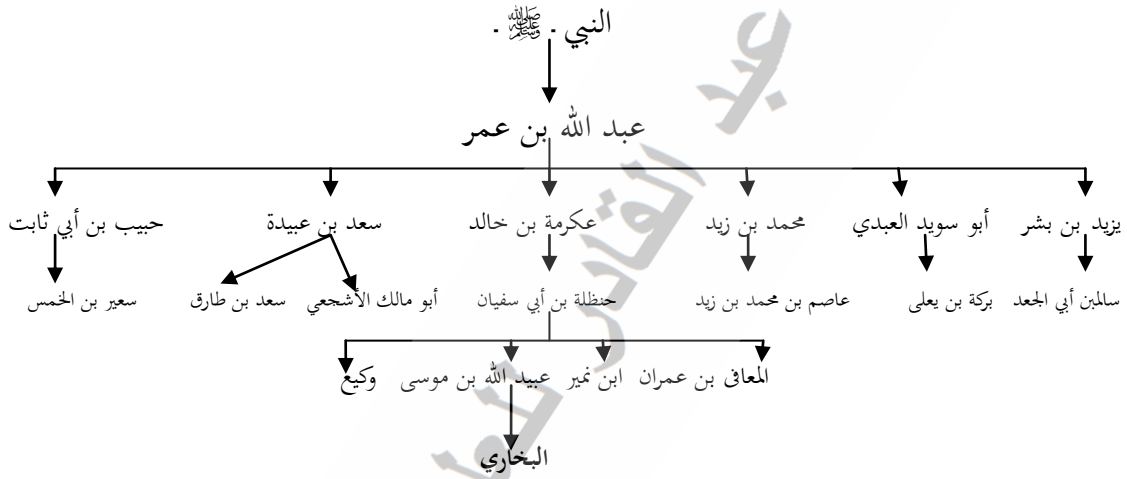
⁵ أحمد : المسند، رقم 4798، 417/8، رقم 5672، 484/9، رقم 6015، 213/10.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

. رواه عن حنظلة [واشتهر عنه أيضا] عبيد الله بن موسى وتابعه ابن نمير عند مسلم وأحمد، ووكيع عند الترمذي والمعاني بن عمران عند النسائي.

إذن الحديث اشتهر عن ابن عمر في طبقة التابعين .

وهذا رسم توضيحي لشجرة أسانيد هذا الحديث يوضح طبقات الشهرة.



الحديث الثاني :

قال الإمام البخاري رحمه الله : حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجمر قال رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد فتوضأ فقال إني سمعت النبي ﷺ يقول إن أمتي يدعون يوم القيامة غُرّاً مُحَجَّلِينَ من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يُطِيلَ عُزَّتَهُ فليفعل¹

تخريج الحديث :

الحديث رواه البخاري في كتاب الوضوء، ورواه مسلم² والنسائي³ وابن ماجه⁴ وأحمد⁵ .

رواة الحديث :

- راوي هذا الحديث هو أبو هريرة . رضي الله عنه . ورواه كثير من الصحابة غيره، ذكر الحافظ ابن حجر أن عددهم عشرة⁶، وقال العيني " قال بعض الشارحين : هذا الحديث رواه مع أبي هريرة سبعة من الصحابة . رضي الله عنهم . ذكرهم ابن منده في مستخرجه وهم : ابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري، وأبو أمامة الباهلي وأبو ذرّ الغفاري وعبد الله بن بسر المازني وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم، قلت : ورواه أيضا أبو الدرداء أخرجه أحمد والطبراني .."⁷ .

- رواه عن أبي هريرة نعيم الجمر وتابعه أربعة آخرون وهم : كعب وأبو حازم ومحمد بن زياد وعبد الرحمان بن يعقوب .

¹ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب: فضل الوضوء والغُرُّ المحجَّلون من آثار الوضوء، رقم 136، ص83.

² مسلم : الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم 578، 579، 580، ص161-162.

³ النسائي : السنن، كتاب الطهارة، باب: حلية الوضوء، رقم 1، 93/150.

⁴ ابن ماجه: السنن، كتاب الزهد، باب: صفة أمة محمد ﷺ، رقم 4282، ص748، وانظر رقم 4306.

⁵ أحمد : المسند، رقم 7993، 373/13، وانظر الأرقام: 9195، 9292.

⁶ ابن حجر : فتح الباري، 1/236.

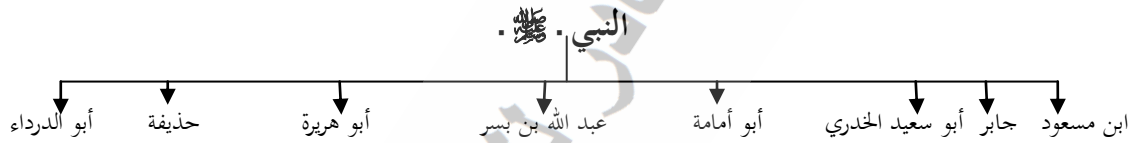
⁷ العيني : عمدة القاري، 2/374.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

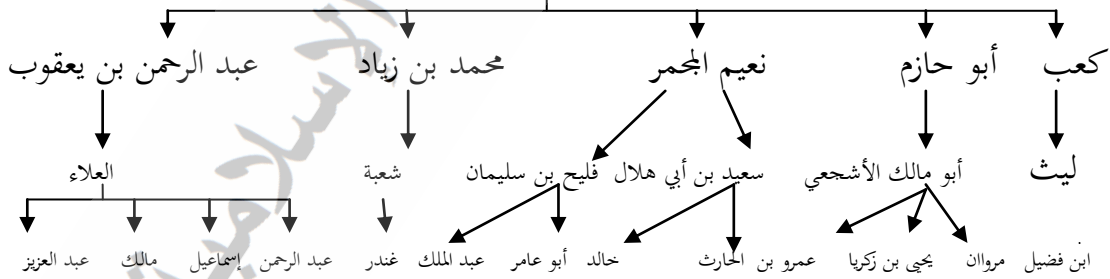
- رواه عن نعيم: سعيد بن أبي هلال وفليح بن سليمان وعمارة بن غزيرة .
- ورواه عن سعيد بن أبي هلال: خالد وعمرو بن الحارث، وعن فليح بن سليمان : أبو عامر وعبد الملك بن عمر، وعن عمر عمارة بن غزيرة سليمان بن بلال.
- كما رواه عن عبد الرحمن بن يعقوب ابنه العلاء واشتهر عنه أيضا، فرواه عنه عبد الرحمن بن إبراهيم عند أحمد، وإسماعيل عند مسلم، ومالك عند مسلم، والنسائي، وأبو داود، وعبد العزيز الدراوردي عند مسلم أيضا .

إذن فالحديث اشتهر في طبقة الصحابة، وفي طبقة التابعين أيضا.

وهذا توضيح طرق الحديث وطبقة الاشتهار :



أبو هريرة - رضي الله عنه .



الحديث الثالث

قال البخاري . رحمه الله .

حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال: تخلف عنا النبي ﷺ في سفرة سافرها، فأدركنا وقد أرهقتنا الصلاة ونحن نتوضأ، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: ويل للأعقاب من النار "مرتين أو ثلاثاً".¹

تخريج الحديث :

هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، وفي العلم أيضا عن مسدد² وفي الطهارة عن موسى بن إسماعيل³، وأخرجه مسلم⁴ وأبو داود⁵ وأحمد⁶ من طريق أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو، وأخرجه أيضا مسلم⁷ وابن ماجه⁸ والنسائي⁹ وأحمد¹⁰ من طرق أخرى .

رواة الحديث :

- هذا الحديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاص . رضي الله عنهما . ورواه غيره من الصحابة ومتن هذا الحديث من أشهر المتون، رواه البخاري أيضا عن أبي هريرة . رضي الله عنه .، أما بقية الصحابة الذين رووا هذا الحديث فقد ذكرهم العيني فقال " رواه جابر وأبو هريرة وعائشة وعبد الله بن عمرو

¹ البخاري الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: من رفع صوته بالعلم، رقم 60، ص 69.

² البخاري: المصدر نفسه، كتاب العلم، باب: من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه، رقم 96، ص 76.

³ البخاري: المصدر نفسه، كتاب الوضوء، باب: غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين، رقم 163، ص 86.

⁴ مسلم: الجامع الصحيح، كتاب: الطهارة، باب: غسل الرجلين بكاملهما، رقم 569، ص 160.

⁵ أبو داود : السنن، كتاب الطهارة، باب: في إسباغ الوضوء، رقم 97، 71/1.

⁶ أحمد: المسند، رقم 412/6809، 11.

⁷ مسلم: المصدر السابق، كتاب: الطهارة، باب: غسل الرجلين بكاملهما رقم 571، ص 160.

⁸ ابن ماجه : السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب: غسل العراقيب، رقم 450، ص 130.

⁹ النسائي: السنن، كتاب الطهارة، باب إيجاب غسل الرجلين، رقم 111، 77/1.

¹⁰ أحمد : المسند، رقم 511/6911، 11، رقم 6976، 558/11، ورقم 672/7103، 11.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي وخالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحيل بن حسنة وأبو أمامة وأبو بكر الصديق وأنس بن مالك ومحمد بن محمود وله صحبة وبعض الصحابة رضي الله عنهم¹، ثم فصل فذكر هذه الروايات وبيان مواضعها .

. رواه عن عبد الله بن عمرو يوسف بن ماهك وتابعه أبو يحيى الأعرج .

. ورواه عن يوسف بن ماهك أبو بشر، وعن أبي يحيى هلال بن يساف .

. رواه عن أبي بشر أبو عوانة - وعنه اشتهر - وتابعه شعبة كما عند أحمد، ورواه عن هلال بن يساف منصور - واشتهر عنه أيضا -

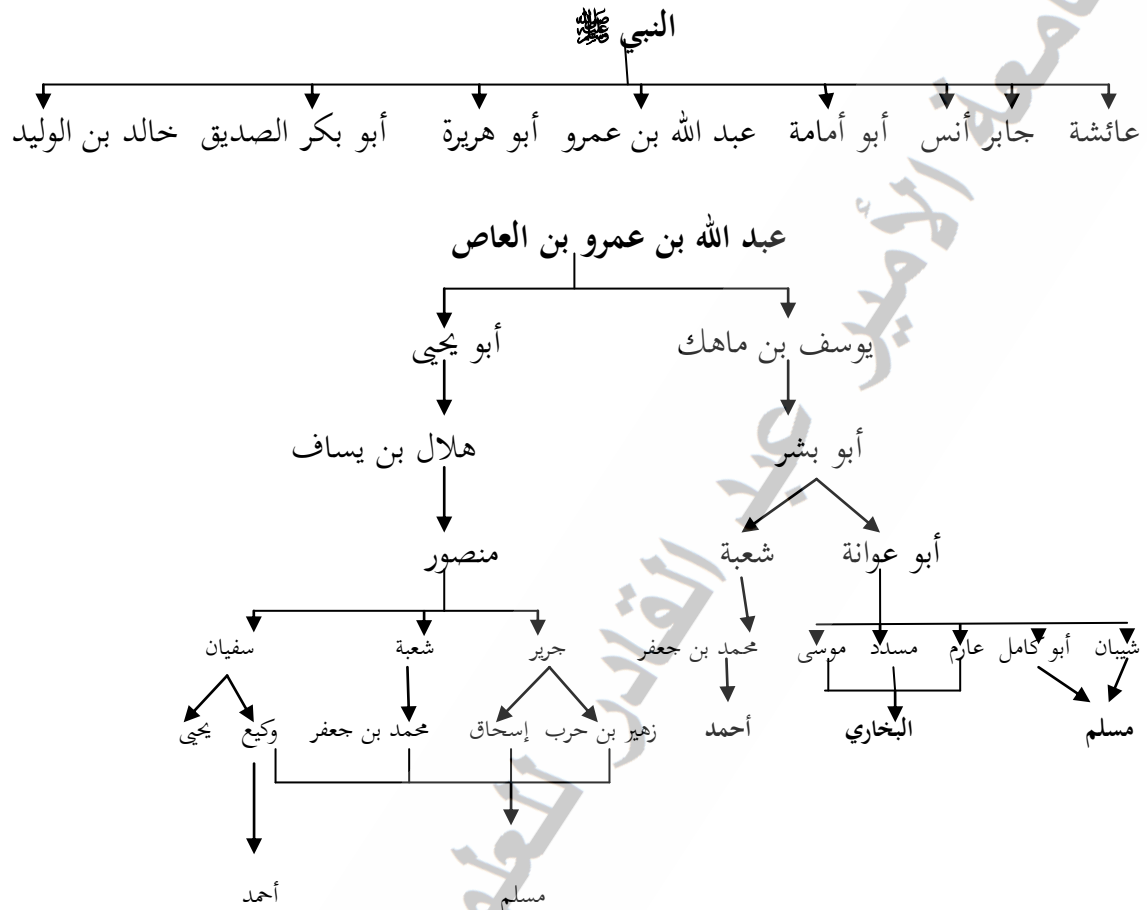
- رواه عن أبي عوانة مسدد وعمار بن الفضل ومسدد ثلاثتهم شيوخ البخاري، وأبو كامل الجحدري وشيبان بن فروخ كلاهما شيوخ مسلم.

- أما عن منصور فرواه جرير وشعبة وسفيان الثوري ثلاثتهم عند مسلم، وسفيان عند ابن ماجة وأبي داود وأحمد أيضا.

وهذا توضيح طرق هذا الحديث

¹ العيني : عمدة القاري، 2/359.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.



المبحث الرابع : انتقاء البخاري مسانيد أشهر أئمة الأمصار¹ .

إنّ مما امتن الله به على هذه الأمة أن جعل فيها أئمة يحتذى حذوهم في الفقه والعلم والدين، وطلب الإمامة في الدين أمر مرغوب شرعا، سأله إبراهيم عليه السلام من ربه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ الفرقان: ٧٤، وأثنى الله على بعض عباده بشرف الإمامة فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ السجدة: ٢٤

المطلب الأول: اهتمام المحدثين بمعرفة أئمة الأمصار.

ولقد كان اهتمام المسلمين بأمر الإمامة متقدما جدا منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم، حيث عُتوا بالكلام عن علماء الصحابة رضي الله عنهم، فعن يحيى بن سعيد أنّ عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . قال يوما "عُدُّوا الأئمة، فعدُّوا نحوا من خمسة، قال : أفمتروكُ الناس بغير أئمة؟" ² قال مسروق: " شامتُ أصحاب محمد ﷺ فوجدتُ علمهم انتهى إلى ستّة نفرٍ: منهم عمر وعلي وعبد الله وأبو الدرداء وأبي بن كعب وزيد بن ثابت، ثمّ شامتُ هؤلاء الستّة فوجدتُ علمهم انتهى إلى رجلين منهم؛ إلى علي وعبد الله" ³.

ثم لما تفرّق الصحابة في الأمصار والتفتّ حول كلّ صحابي جمعٌ من التلاميذ وطلاب العلم الشريف، عُيّت الأمة أيضا بأصحاب كل صحابي، فهذا الشعبي يقول " كان الفقهاء بعد أصحاب رسول الله - ﷺ - بالكوفة من أصحاب ابن مسعود هؤلاء: علقمة، وعبيدة، وشريح، ومسروق، وكان مسروق أعلم بالفتوى من شريح، وشريح أعلم بالقضاء، وكان عبيدة يوازيه. " ⁴.

وهكذا درج السلف من التابعين وأتباعهم على تعيين أئمتهم في كل مصر وفي كل عصر.

¹ هذا العنوان أخذته من مقال المشرف الدكتور صالح عومار بعنوان مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث ودفع شبهات عنه، ص 24.

² السيوطي : تدريب الراوي، 2/936.

³ ابن المديني : العلل، ص 42.

⁴ السيوطي : المصدر السابق، 2/937.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ولما تصدر العلماء للتأليف في علوم الحديث كان لهذا الموضوع نصيب من العناية، وعلى رأسهم الإمام علي بن المديني في كتابه العلل الذي قال "نظرْتُ فإذا الإسناد يدور على ستَّة؛ فأهل المدينة: ابن شهاب (ت124)، ولأهل مكة: عمرو بن دينار (ت126)، ولأهل البصرة: قتادة بن دِعامَة (ت117)، ويحيى بن أبي كثير (ت132)، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السَّبَّيعي (ت127)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت148).

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنَّف، فأهل المدينة: مالك بن أنس (ت179)، ومحمد بن إسحاق (ت152)، ومن أهل مكة: عبدالمكك بن جُريج (ت151)، وسفيان بن عيينة (ت198)، ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة (ت156)، وحماد بن سلمة (ت167)، وأبو عوانة (ت175)، وشعبة بن الحجاج (ت160)، ومعمَر بن راشد (ت154) ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري (ت161)، ومن أهل الشام: عبدالرحمن الأوزاعي (ت157) ومن أهل واسط: هُشَيْم بن بَشِير (ت183).

ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة، وعلم الاثني عشر إلى ستة:

إلى يحيى بن سعيد القطان (ت198)، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة (ت182)، ووكيع بن الجراح (ت197)، وعبدالله بن المبارك (ت181)، وعبدالرحمن بن المهدي (ت198) ويحيى بن آدم (ت203)¹.

فكان لهذا التفصيل من ابن المديني مزية علمية عن سائر ما قيل قبله، ذلك أنه اتقى إمام كل مصر انتقاءً دقيقاً وربما ذكر معه من يدانيه منزلة، ثم راعى التسلسل الزمني لهؤلاء الأئمة، فرسم بذلك صورة واضحة عن مسارات الرواية في الأمصار .

¹ ابن المديني : المصدر السابق، ص36-40 باختصار بسيط.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ثم أتى بعده من توسّع في هذا الباب فألّف ابن حبان كتابه مشاهير علماء الأمصار¹، فبدأ بمشاهير الصحابة في كل صقع ثم التابعين ثم أتباع التابعين، وذكر شيئاً من ذلك أيضاً في مقدمة كتابه المجروحين، لكنه خصّ أئمة الجرح والتعديل، ثم الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث ذكر فصلاً بعنوان معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم² حيث سرد أشهر أئمة الأمصار، ثم الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي بعنوان "معرفة الشيوخ الذين تدور الأسانيد عليهم"³ ولم يُفصّل، كذلك ابن رجب في شرح علل الترمذي أولى هذا الأمر عنايةً؛ فترجم لأعيان علماء الأمصار⁴، أما السيوطي في تدريب الراوي فقد حشد أقوالاً كثيرة عن السلف في تعيين من دارت عليهم الرواية تحت عنوان: معرفة الحُفَاط.

أما عن أهمية تعيين أئمة الأمصار فلا يظنُّ ظانٌّ أنّ هذا المبحث من علوم الحديث ليس ذا أهمية، أو أنه مجرد سردٍ وثناءٍ على الراوي بالإمامة، بل هو من أهم ركائز التعليل عند النقاد فإذا جاء حديث أهل البلد عن أحد مداراتها المشهورة كان أدعى للقبول، وإذا لم يأت من طريقه كان محلّ ريبة ومالت نفس الناقد إلى التوقُّف، ويشهد لهذا قول سليمان بن موسى: "إن جاءنا العلم من الحجاز عن الزهري قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه، وإن جاءنا من الجزيرة عن ميمون قبلناه، وإن جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه"⁵.

كما أنه بمعرفته يتمُّ الترجيح عند الاختلاف، ويعرف إغراب الراوي وتفردّه، ويستطيع الناقد تصور سلاسل الأسانيد وغير ذلك⁶.

¹ الكتاب مطبوع بتحقيق مرزوق علي إبراهيم.

² الحاكم : معرفة علوم الحديث، ص240.

³ الخطيب البغدادي:الجامع لأخلاق الراوي، 2/ 292.

⁴ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت : نور الدين عتر، 1/ 162-228.

⁵ أبو زرعة الدمشقي : التاريخ، ص249.

⁶ انظر : الوريكات : الوهم في روايات مختلفي الأمصار، ص 372، وهمام سعيد :مقدمة شرح علل الترمذي، 1/131.

المطلب الثاني: عناية البخاري بانتقاء أحاديث أئمة الأمصار.

لما كانت ميزة الكتب الستة هي الانتقاء، فقد انتقوا أحاديث هذا الضرب من المحدثين فكانت أغلب أحاديث الكتب الستة تدور على أئمة الأمصار¹، خاصة منهم الإمام البخاري. رحمه الله. فقد لاحظنا سابقا عند ذكرنا لانتقائه أصح الأسانيد وانتقائه أوثق الرواة عن الشيخ عدد الأحاديث الكثيرة التي رواها عن هؤلاء الأئمة، وتلك الأعداد التي ذكرناها بدون المكرر وتخص بعض تلاميذ ذلك الشيخ فقط². كما أنه قد قام بعضهم بإحصاء عدد أحاديث بعض الأئمة في صحيح البخاري، ويمكننا الاستفادة منهم، حيث:

توصّل كلٌّ من الدكتور أمين محمد القضاة والدكتور شرف محمود القضاة في بحثهما الموسوم بـ " قياس شرط البخاري " إلى ما يلي :

. عدد أحاديث الإمام نافع (وهو من أهم مدارات المدينة النبوية) في صحيح البخاري: 425 حديثاً³.

. عدد أحاديث الإمام الزهري (و إليه المنتهى في الرواية المدنية) في صحيح البخاري: 1513 حديثاً⁴.

. عدد أحاديث الإمام الأعمش (مدار أهل الكوفة) في صحيح البخاري: 407 أحاديث⁵.

. عدد أحاديث الإمام شعبة (مدار أهل البصرة) في صحيح البخاري: 792 حديثاً⁶.

. عدد أحاديث الإمام سفيان بن عيينة (مدار أهل مكة) في صحيح البخاري: 423 حديثاً⁷.

¹ ينظر تحفة الأشراف للمزي فهي مفيدة في هذا الباب.

² انظر المبحثين السابقين.

³ أمين القضاة، شرف القضاة: قياس شرط البخاري، ص: 6.

⁴ أمين القضاة، شرف القضاة المصدر نفسه، ص: 9.

⁵ أمين القضاة، شرف القضاة: المصدر نفسه، ص: 12.

⁶ أمين القضاة، شرف القضاة: المصدر نفسه، ص: 14.

⁷ أمين القضاة، شرف القضاة المصدر نفسه، ص: 17.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وأحصى بعضهم أحاديث أبي إسحاق السبيعي (مدار آخر لأهل البصرة) فوجدها 157 حديثا بالمكرر وبدون المكرر 59 حديثا¹.

وبلغت عددُ أحاديث الإمام مالك في صحيح البخاري 644 حديثا².

ثم إنَّ مجرّد النظر في مرويات البخاري دون إحصاء يلحظ أنّ اعتماده كان على أساطين الرواية ومداراتها في جميع الطبقات، "ففي طبقة التابعين، نجد أمثال = يحيى بن أبي كثير، وعمرو بن دينار، وسعيد بن المسيّب، وابن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وسليمان الأعمش .

وفي طبقة أتباعهم، نجد أمثال: سفيان بن عيينة، وعبيد الله بن عمر العمري، وحماد بن زيد، وأيوب السخيتاني، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، والليث بن سعد، وعبد الرحمن الأوزاعي .

وفي طبقة تبعهم، أي شيوخ الشيخين، نجد أمثال: أبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، وعلي بن عبد الله المدني، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد الله بن مسلمة القعني، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، ومحمد بن بشار بُندار، وأحمد بن حنبل، وقتيبة بن سعيد"³.

فتبيّن لنا بهذا أنّ الإمام أكثر عن هؤلاء الأئمة الذين دارت عليهم الرواية في مختلف الأزمان والأمكنة.

كما تبيّن من خلال النظر في مرويات هؤلاء المدارات في صحيح البخاري؛ أنّه عادة ما يراعي إخراج حديثهم عن أهل بلدهم، وهذه الميزة الإسنادية لها وزنها من الناحية النقدية⁴، هي ترتقي بالإسناد درجة عمّا إذا كان رواة الإسناد ثقاتا ولم يكونوا أهل بلدٍ واحد، فمعلوم أنّ " بلديّ الرّجل أعرف

¹ أحمد بن سعد آل غرم: أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة والمسند، ص 50.

² سعيد محمد حسن البخاري: مقال موطأ الإمام مالك واعتماد البخاري ومسلم على نسخ مكتوبة منه في الصحيحين، ص 7.

³ صالح عومار : مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث، بتصرف، ص 24.

⁴ ينظر : المليباري : عبقرية الإمام مسلم، ص 23.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

بالرجل" كما قال حماد بن زيد¹، وقد لاحظت هذا الملحظ أيضا في بحث "قياس شرط البخاري" فقد قام الباحثان بإحصاء عدد أحاديث تلاميذ كل إمام من الأئمة الخمسة الذين ذكروا، فإذا نظرت وجدت أن تلاميذ الطبقة الأولى الذين أكثر عنهم الإمام البخاري أغلبهم من بلد ذلك الإمام.

جمهورية الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

¹ الخطيب البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ص 123.

المطلب الثالث: نماذج من أحاديث عمرو بن دينار في صحيح البخاري¹.

ولمعرفة المزيد عن منهج الإمام البخاري في انتقاء أحاديث أئمة الأمصار، اخترت إماما منهم وهو عمرو بن دينار إمام أهل مكة، وتتبعْتُ بعض أحاديثه في صحيح البخاري ودَوَّنت بعض الملاحظات عن كيفية انتقاء البخاري لأحاديثه، وهي كالآتي :

الحديث الأول :

قال الإمام البخاري: حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني وهب بن منبه عن أخيه قال : سمعتُ أبا هريرة يقول: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب" تابعه معمر عن همام عن أبي هريرة².

تخريج الحديث :

أخرج هذا الحديث أيضا الترمذي³ عن قتيبة عن سفيان به، وأحمد⁴ عن سفيان به، ورواه النسائي⁵ في الكبرى عن إسحاق بن راهويه عن سفيان به وعن قتيبة عن سفيان به . و رواه أحمد⁶ بإسناد آخر عن أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، قال حدثني محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم عن أبي هريرة .

خصائص رواية البخاري :

ظهر لي . والله أعلم . أن البخاري انتقى هذه الرواية للأسباب الآتية:

. إسناده البخاري مسلسل بالثقات الكبار : علي بن المديني وسفيان بن عيينة وعمرو بن دينار .

¹ راعيتُ في انتقاء هذه النماذج ترتيبها في صحيح البخاري، أي بدأت بأوّل موضع روى فيه البخاري لعمرو بن دينار، وربما تركتُ بعضها وإن كانت متقدمة لعدم ظهور خصائصها الإسنادية عندي.

² البخاري : الجامع الصحيح، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، رقم 113، ص 79.

³ الترمذي : السنن، كتاب العلم، باب في الرخصة فيه، رقم 2859، ص 942، وفي كتاب المناقب، باب: مناقب أبي هريرة، رقم 4176، ص 1253.

⁴ أحمد: المسند، رقم 7389، 12/351.

⁵ النسائي : السنن الكبرى، كتاب العلم، باب: التحريض على حفظ الإيمان والعلم والتبليغ، رقم 5853، 3/434.

⁶ أحمد: المصدر السابق، رقم 15، 127/9231.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

. روى البخاري طريق عمرو بن دينار عن أوثق أصحابه وهو سفيان بن عيينة وهو مكّي مثله،
ودليل ذلك قول يحيى بن معين " ابن عيينة أكبرهم في عمرو بن دينار وأرواهم عنه " ¹ ،
. لم يروه البخاري من طريق مجاهد والمغيرة بن الحكم الذي ساقه الإمام أحمد ؛ لنزوله ولأنّ فيه عمرو
بن شعيب الذي لم يرو له البخاري شيئاً في صحيحه .
. رواه البخاري عن علي بن المدني دون سائر أصحاب سفيان لكونه من أوثق رواة، قال ابن
مهدي : " علي بن المدني أعلم الناس بحديث رسول الله - ﷺ - وخاصة بحديث ابن عيينة " ² .
ولاحظت أيضاً أن البخاري يكثر من الرواية لعلي بن المدني عن سفيان .

الحديث الثاني :

قال البخاري . رحمه الله .:

حدثنا عبد الله بن محمد قال سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني سعيد بن جبير قال : قلت لابن
عباس: إن نوحا البكالي يزعم أنّ موسى ليس بموسى بني إسرائيل .. " ³ .

تخريج الحديث :

أخرجه البخاري أيضاً عن الحميدي ⁴ وعن علي بن عبد الله ⁵ وعن قتيبة ⁶ كلهم عن سفيان به،
وأخرجه أيضاً بأسانيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس،

¹ ابن أبي حاتم : المرح والتعديل، 1/ 33 .

² الذهبي : سير أعلام النبلاء، 46/11.

³ البخاري : المصدر السابق، كتاب العلم، باب: ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، رقم
122، ص80.

⁴ البخاري: المصدر نفسه، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، رقم3278، ص577،

⁵ البخاري: المصدر نفسه كتاب الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى، رقم 3401، ص601.

⁶ البخاري: المصدر نفسه كتاب التفسير، باب قوله: " فلما جاوزا قال لفتاه ءاتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا " إلى قوله " عجبا " .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وأخرجه أيضا عن إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج أخبرني يعلى بن مسلم وعمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

و أخرجه مسلم¹ عن أربعة من شيوخه عن ابن عيينة به، وعن أبي اسحاق عن سعيد بن جبير وعن الزهري، وأخرجه أبو داود² أيضا عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير وكذلك رواه الترمذي³، ولهما رواية عن سفيان بن عمرو .

خصائص رواية البخاري:

. رجال الإسناد كلهم مكيون عدا شيخ البخاري عبد الله بن محمد المسندي، وكلهم أئمة ثقات.
. تلاميذ عمرو بن دينار وشيوخه عند البخاري كلهم مكيون ؛ فتلاميذه هم :سفيان بن عيينة وابن جريج وشيخه : سعيد بن جبير .

. أخرجه البخاري عن أوثق أصحاب عمرو بن دينار وهو سفيان .
. الحديث مشهور، اشتهر عند المكيين من رواية الحميدي عن سفيان وغيرها، وعند غير المكيين من رواية عبد الله بن محمد المسندي .

الحديث الثالث :

قال البخاري : حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو قال أخبرني كريب عن ابن عباس أن النبي ﷺ: " نام حتى نَفَخَ ثم صَلَّى، وربما قال اضطجع حتى نَفَخَ، ثم قام فصلى، ثم حدثنا

¹ مسلم : الجامع الصحيح، كتاب:الفضائل،باب:من فضائل الخضر عليه السلام،رقم6113،ص1099.

² أبو داود: السنن، كتاب السنة،باب في القدر،رقم4706،92/7.

³ الترمذي: السنن، كتاب:تفسير القرآن،باب:ومن سورة الكهف،،رقم3416،ص1067.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

به سفيان مرة بعد مرة عن عمرو عن كريب عن ابن عباس قال: بثُّ عند خالتي ميمونة ليلة، فقام النبي ﷺ من الليل فلما كان في بعض الليل قام النبي ﷺ فتوضأ من شئ¹ معلَّق.....² الحديث

تخريج الحديث

قال العيني: " بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره: أخرجه البخاري أيضا في الصلاة عن علي بن عبد الله عن سفيان³ وفي الصلاة أيضا عن عقبة عن داود بن عبد الرحمن⁴ كلاهما عن سفيان به وأخرجه مسلم⁵ في الصلاة عن ابن أبي عمر ومحمد بن حاتم كلاهما عن سفيان به وأخرجه الترمذي⁶ فيه عن قتبية به وقال: حسن صحيح، وأخرجه النسائي⁷ في الطهارة عن قتبية به، وأخرجه ابن ماجه⁸ فيه عن إبراهيم بن محمد الشافعي⁹ .

خصائص رواية البخاري:

. رجال إسناده مكيون، قال ابن حجر " والإستاد مكيون سوى علي وقد أقام بها مدة .. " ¹⁰ .. رواته أئمة ثقات، قال العيني " أن رجاله كلهم من فرسان الكتب الستة إلا علي بن المديني، فإن مسلما

¹ الشئ هي القرية، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 2/506.

² البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب: التخفيف في الوضوء، رقم 138، ص 83.

³ البخاري: المصدر نفسه، كتاب: الأذان، باب: وضوء الصبيان، رقم 859، ص 190.

⁴ لم أجد له وقد أخرجه البخاري في مواضع كثيرة غير هذه، انظر مثلا، رقم 726، 728، 699، 698، 697... وغيرها

⁵ مسلم: الجامع الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم 1790، ص 354.

⁶ الترمذي: السنن، كتاب الدعوات، باب: ماجاء ما يقول إذا قام من الليل إلى الصلاة، رقم 3716، ص 1146، والحديث ليس من الطريق الذي ذكره العيني وإنما من طريق آخر عن ابن عباس.

⁷ النسائي : السنن، كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: ذكر ما يستفتح به القيام، رقم 3، 210/1620، ولم أجد له في كتاب الطهارة.

⁸ ابن ماجه: السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، رقم 423، ص 126.

⁹ العيني : عمدة القاري، 2/ 386 - 387.

¹⁰ ابن حجر : فتح الباري، 1/239.

وابن ماجه لم يخرج له، ومنها أن كلهم مكيون ما خلا علي بن المديني، وابن عباس مكي أقام بالمدينة أيضا¹

الحديث الرابع :

قال البخاري: حدثنا أبو نعيم : حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس " أن النبي - ﷺ - وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد " قال أبو عبد الله : كان ابن عيينة يقول - أخيراً - : ((عن ابن عباس، عن ميمونة))² .

تخريج الحديث:

قال العيني : " أخرجه مسلم³ في الطهارة عن قتبية وأبي بكر بن أبي شيبه، والترمذي⁴ فيه عن ابن أبي عمر، والنسائي⁵ فيه عن يحيى بن موسى وابن ماجه⁶ فيه عن أبي بكر بن أبي شيبه؛ أربعتهم: عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء (هو جابر بن زيد) عن ابن عباس به، واللفظ : كنت أغتسل أنا والنبي من إناء واحد من الجنابة"⁷ .

خصائص رواية البخاري :

- الإسناد مسلسل بالثقات والفقهاء .

- الحديث مشهور رواه البصريون والكوفيون عن المكيين .

¹ العيني : المصدر السابق، 386/2.

² البخاري : المصدر السابق، كتاب الغسل، باب: الغسل بالصاع ونحوه، رقم 253، ص100.

³ مسلم: المصدر السابق، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، رقم 731، ص186.

⁴ الترمذي: المصدر السابق، كتاب: الطهارة، باب : في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد، رقم 62، ص239.

⁵ النسائي: السنن، كتاب الطهارة، باب: ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نساءه من إناء واحد، رقم 1، 129/236.

⁶ ابن ماجه: المصدر السابق، كتاب الطهارة وسننها، باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد، رقم 377، ص120.

⁷ العيني : المصدر السابق، 3/ 297.

- اختار البخاري الإسناد الأعلى بقدم سماع من روى عن أبي نعيم، قال ابن حجر: " وإنما رجح البخاري رواية أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين لأن من جملة المرجّحات عندهم قدم السماع لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ"¹

الحديث الخامس :

قال البخاري: حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار قال: " سألتنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت للعمرة، ولم يطّف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: قدم النبي فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة، وسألنا جابر بن عبد الله فقال لا يقربنها حتى يطوف بين الصفا والمروة"².

تخريج الحديث :

قال العيني: " ذكر تعدّد موضعه ومن أخرجه غيره : أخرجه البخاري ههنا وفي الحج عن الحميدي³ وفي الحج أيضا عن قتيبة⁴ وعلي بن عبد الله⁵، فرّقهم ثلاثتهم عن سفيان، وعن آدم عن شعبة⁶ وعن مكّي بن إبراهيم عن ابن جريج⁷، وأخرجه مسلم في الحج عن زهير بن حرب عن سفيان⁸، وعن يحيى بن يحيى وعن أبي الربيع الزهراني كلاهما عن حماد بن زيد⁹، وعن عبد الله بن حميد عن محمد بن بكر

¹ ابن حجر : الفتح ، 366/1.

² البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب : قول الله تعالى **صِدْقٌ صِدْقٌ صِدْقٌ** البقرة: ١٢٥، رقم 39، ص123.

³ البخاري : المصدر نفسه، كتاب العمرة، باب : متى يحلّ المَعْتَمِر؟، رقم 1793، ص330.

⁴ البخاري : المصدر نفسه، كتاب الحج، باب: صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين، رقم 1623، ص306.

⁵ البخاري : المصدر نفسه، كتاب الحج، باب: باب ماجاء في السعي بين الصفا والمروة، رقم 1645، ص309.

⁶ البخاري : المصدر نفسه، كتاب الحج، باب: من صلى ركعتي الطواف خلف المقام، رقم 1627، ص307.

⁷ البخاري : المصدر نفسه، كتاب الحج، باب ماجاء في السعي بين الصفا والمروة، رقم 1646، ص310.

⁸ مسلم : الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب: ما يلزم من أحرم بالحج، ثم قدم مكة من الطواف والسعي، رقم 2289، ص566.

⁹ مسلم : المصدر نفسه، الكتاب نفسه، الباب نفسه، رقم 2290، ص566.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

عن ابن جريج¹، وأخرج النسائي فيه عن قتيبة² ومحمد بن منصور³ وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الرحمن الزهري⁴ فرّقهم ثلاثتهم عن سفيان، وعن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة⁵، وأخرجه ابن ابن ماجه⁶ فيه عن علي بن محمد وعمرو بن عبد الله كلاهما عن وكيع⁷.

خصائص رواية البخاري:

- رواية هذا الإسناد كلهم مكيون، قال العيني: وفيه أن رواه الثلاثة مكيون ولا يدخل هذا الحديث في مسند جابر لأنه لم يرفعه إنما هو من مسند ابن عمر قاله خلف⁸.
- هذا الحديث مشهور رواه المكيون كما في هذا الإسناد، ورواه البصريون عنهم أيضا وغيرهم.
- رواه البخاري عن أوثق تلاميذ عمرو بن دينار وهو سفيان وعن أوثق تلاميذ سفيان وهو الحميدي.

¹ الحديث نفسه رقم 2290، جمع فيه مسلم بين الرواة جميعهم عن عمرو بن دينار عن ابن عمر.

² النسائي: السنن، كتاب مناسك الحج، باب: أين يصلي ركعتي الطواف، رقم 5، 235/2960.

³ النسائي: المصدر نفسه، كتاب مناسك الحج، باب: طواف من أهل بعمره، رقم 2930، 225/5.

⁴ لم أجده.

⁵ المصدر نفسه، كتاب مناسك الحج، باب: ذكر خروج النبي ﷺ إلى الصفا من الباب الذي يخرج منه، رقم 2966، 237/5.

⁶ ابن ماجه: السنن، كتاب المناسك، باب: الركعتين بعد الطواف، رقم 2959، ص 518.

⁷ العيني: عمدة القاري، 4/194.

⁸ العيني: المصدر نفسه، 4/194.

خلاصة :

- انتقى البخاري مسانيد أشهر أئمة الأمصار الذين دارت عليهم رواية الحديث في كل الطبقات، فأكثر عنهم .

- انتقى البخاري مرويات الأئمة وراعى في انتقائه أموراً نقدية لاحظت منها :

- أنه يخرج أحاديث الإمام عن أهل بلده فتجد أحاديثه مسلسلة بأهل المصر الواحد.

- يخرج للإمام عن أوثق أصحابه خاصة إذا كان من بلده .

- ومما لاحظته أيضاً في مرويات عمرو بن دينار في صحيح البخاري أنّ كثيراً منها عن ابن عباس أو تلاميذه، وفي هذا انتقاء لحديث الراوي عما يتقن من حديث شيوخه، قال البخاري "وقال صدقة: أخبرنا ابن عيينة، قال: ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن عباس، رضي الله عنهما، من عمرو. سمع ابن عباس، وسمع من أصحابه عنه، طاووس، وسعيد بن جبيرة، وعكرمة، وعطاء، وعمرو بن كيسان"¹

و هذه نماذج لأحاديث البصريين رواها البخاري في صحيحه² :

- قال البخاري : حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن قتادة عن أنس . رضي الله عنه . عن النبي ﷺ قال " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه "³.

- وقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام الدستوائي حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ : " يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن شعيرة من خير ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير "⁴

¹ البخاري : التاريخ الكبير، 6 / 328.

² ذكرها الدكتور أمين القضاة : مدرسة الحديث بالبصرة حتى القرن الثالث الهجري، ص479.

³ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم 13، ص61.

⁴ البخاري: المصدر نفسه، كتاب الإيمان، باب: زيادة الإيمان ونقصانه، رقم 44، ص65.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- وقال: حدثنا محمد هو ابن بشار حدثنا غندر هو محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ " إذا كان في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا ييزقن بين يديه، ولا عن يمينه ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى"¹.

- وقال: حدثنا أبو الوليد هو الطيالسي حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ " إني أعطي قريشا أتألفهم لأتألفهم حديثٌ عهدٌ بجاهلية"².

فهذه أسانيد مسلسلة بالأئمة الثقات الكبار من أهل البصرة، فكل واحد من رجال الإسناد هو إمام في زمانه ومدار الرواية عليه في عصره .

¹ البخاري: المصدر السابق، كتاب العمل في الصلاة، باب: ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة، رقم 1214، ص 241.

² البخاري: المصدر السابق، كتاب فرض الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفه قلوبهم وغيرهم من

الخمس، رقم 3146، ص 555.

المبحث الخامس: انتقاء البخاري الأسانيد العالية :

طلب الإسناد العالي سنّة الأنبياء والعلماء؛ فقد رحل موسى عليه السلام إلى الخضر طلباً للعلم وهو كليم الله لأنّ الله اختصّ الخضر بعلم لم يؤتته موسى، ورحل جابر بن عبد الله إلى مصر للعلوّ والتأكد من حديث واحد¹ ورحل غيره من الصحابة، قال الحاكم رحمه الله " وقد رحل في طلب الإسناد غير واحد من الصحابة " ²، وكذلك فعل التابعون بعدهم، فعن سعيد بن المسيب قال: "إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد " ³، وخرج الشعبي إلى مكة في ثلاثة أحاديث ذكرت له، فقال " لعلي ألقى رجلاً لقي النبي ﷺ " ⁴، وسئل الإمام أحمد عن الرجل يطلب الإسناد العالي فقال : " طلب الإسناد العالي سنّة عمّن سلف، لأنّ أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلّمون من عمر ويسمعون منه " ⁵ وهكذا درج المحدثون على هذه السنّة إلى عهد الأئمة المصنّفين، وبقيت إلى يومنا هذا لشرف القرب من رسول الله ﷺ .

والعلوّ في الإسناد معناه كما قال السخاوي هو " قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي، أو وفاته " ⁶ وهو أقسام خمسة أذكرها بإجمال ⁷ :

أولها : القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف وذلك من أجل أنواع العلو.

الثاني : القرب من إمام من أئمة الحديث .

¹ الرامهرمي : المحدث الفاضل، ص223.

² الحاكم : معرفة علوم الحديث، ص6.

³ الرامهرمي : المصدر السابق، ص223.

⁴ الرامهرمي : المصدر نفسه، ص223 .

⁵ الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي، 1/185.

⁶ السخاوي : فتح المغيث، 3/332.

⁷ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، باختصار، ص256-262.

الثالث : العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما، أو غيرها من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر بالموافقة والبدل والمساواة والمصافحة .

الرابع : العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي .

الخامس : العلو المستفاد من تقدم سماع الراوي.

والعلو أفضل من النزول عند أكثر المحدثين، وهو كما قال ابن طاهر: "من علو همة المحدث ونبل قدره"¹، على خلاف النزول الذي ذمّه القوم، فعن يحيى بن معين أنه قال "الحديث بنزول كالقرحة في الوجه"²، وقال علي بن المديني "النزول شؤم"³، وهذا محمول على إذا ما كان العلو من طريق نظيف وإلا فقد قال يحيى بن معين نفسه: "الحديث النزول عن ثبت خير من علو عن غير ثبت"⁴.

فقد يترجح النزول إذا كان فيه أوجه أخرى للتفضيل كما قال ابن الصلاح "فإنَّ النزول إذا تعيَّن دون العلو طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلو فهو مختار غير مردول"⁵

¹ ابن طاهر المقدسي :جزء العلو والنزول في الحديث،ص51.

² الخطيب :المصدر السابق، 1/185.

³ الخطيب :المصدر نفسه،186.

⁴ الخطيب :المصدر نفسه 187.

⁵ ابن الصلاح : المصدر السابق،ص264.

المطلب الأول: العلوُّ في صحيح البخاري.

حرص الأئمة المصنّفون على تحريّ العلوِّ في الإسناد، خاصة الإمام البخاري فهو صاحب القدر المعلى في هذا الباب، فقد حصل له من العلوِّ ما لم يحصل لغيره من الأئمة الستة، وذلك لأسباب منها : أنّه أكبر أصحاب الكتب الستّة سنّاً، فقد وُلد سنة 194 هـ، و بدأ السماع من أهل بلده في سنٍّ مبكّرة جداً، ورحل لطلب الحديث ولم يتجاوز السادسة عشر من عمره، قال الذهبي عن صحيح البخاري : "وهو أعلى الكتب الستّة سناً إلى النبي - ﷺ - في شيء كثير من الأحاديث، وذلك لأنّ أبا عبد الله أسنُّ الجماعة، وأقدمهم لُقياً للكبار، أخذ عن جماعة يروي الأئمة الخمسة عن رجلٍ عنهم"¹.

كما أنّ البخاري دخل أقطارا كثيرة لم يدخلها غيره، قال السبكي "و أكثر الحاكم من عدّ شيوخه - أي البخاري- وذكر البلاد التي دخلها، ثم قال "و إنما سمّيْتُ من كل ناحية جماعة من المتقدّمين ليستدلّ بذلك على عالى إسناده، فإنّ مسلم بن الحجاج لم يُدرِك أحدا ممن سمّيْتهم إلا أهل نيسابور"².

كلّ هذا مع شدة حرصه وجلالة قدره عند مشايخه فخصّوه بما لم يسمعه غيره، وقبل ذلك كلّه توفيقُ الله وفضله

هذا العلوُّ الذي حصل للإمام البخاري، حرص عليه في أحاديث جامعه الصحيح، فإنه كان يتحرى العلوِّ، كما قال الهاشمي في سياق ذكر عادات البخاري في صحيحه "ومن عاداته أنه يختار من الإسناد العوالي"³.

¹ الذهبي: السير، 401/12.

² السبكي : طبقات الشافعية، 214/2.

³ عبد الحق الهاشمي : عادات الإمام البخاري، ص 66-67.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ومن نصّ على هذا أيضا المعلمي اليماني حيث قال " أما قلة رواية البخاري عنه - يعني أحمد بن الحسين بن جنيدب الترمذي- فلأنه من أقرانه، والبخاري كغيره من الأئمة يتحرّى علوّ الإسناد، فلا يكاد يروي في الصحيح عمن هو أكبر منه بقليل فضلا عن أقرانه إلا ما أعوزه أن يجد عند من هو في طبقة كبار شيوخه"¹.

ومن الأدلة على تحري الإمام البخاري للعلو-والذي سيظهر لنا إن شاء الله في النماذج التطبيقية - ما يلي :

- إكثار الإمام البخاري من رواية حديث الزهري عن شعيب بن أبي حمزة، قال الإسماعيلي : " ولهذا اعتمد البخاري في كثير من حديث الزهري على شعيب، إذ كان من أحسن ما أدركه من الإسناد، وأقلّ من الرواية من طريق معمر، لأنّ أكثر حديث معمر وقع له بنزول"²

فحديث شعيب يرويه الإمام البخاري عن أبي اليمان عنه، بينما حديث معمر ويونس فلا يصل إليه عادة إلا بواسطتين، وقد أحصى صاحبنا بحث " قياس شرط البخاري" عدد مرويات تلاميذ الزهري عنه فكان أكثرهم رواية عنه من أصحاب الطبقة الأولى هو شعيب، حيث بلغت عدد مروياته عن الزهري في صحيح البخاري 212 رواية، بينما روى عن معمر 144 حديثا³، وكذلك الليث بن سعد ذكره في الطبقة الثانية من تلاميذ الزهري، غير أنّه كان أكثرهم روايةً عنده حيث روى عنه 243 حديثا⁴، والبخاري يروي حديث الليث عادة بواسطة واحدة إما من طريق ابن بكير أو قتيبة بن سعيد أو غيرهما.

¹ المعلمي اليماني : التنكيل، 300/1.

² السخاوي: فتح المغيث، 337/3.

³ انظر : أمين القضاة وشرف القضاة : قياس شرط البخاري، ص9.

⁴ القضاة : المرجع السابق، ص10.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- تركه الرواية عن الإمام أحمد لأنه أدرك شيوخه، قال الحافظ ابن حجر: " ليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن الإمام أحمد إلا في هذا الموضوع¹، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة²، وكأنه لم يُكثِر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيرا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادرا، فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد³."

- عدم روايته عن الإمام الشافعي: وليس تضعيفا له كما قيل أو أنه لا يرتضيه وإنما السبب ظاهر وهو طلبُ العلو، وقد تواردت أقوال الأئمة في توضيح هذا الأمر.

قال الخطيب البغدادي: " الذي نقول في تركه . أي البخاري . الاحتجاج بحديث الشافعي، إنما تركه لا لمعنى يُوجب ضعفه، لكن غني عنه بما هو أعلى منه، وذلك أن أقدم شيوخ الشافعي الثقات الذين روى عنهم مالك بن أنس وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وداود بن عبد الرحمن العطار وسفيان بن عيينة.

والبخاري لم يدرك الشافعي وروى عن من كان أكبر منه سنًا وأقدم منه سماعا مثل: مكّي بن إبراهيم البلخي وعبيد الله بن موسى العبسي وأبي عاصم الشيباني ومحمد بن عبد الله الأنصاري وخلق يطول ذكرهم، وهؤلاء الذين سميتهم روى عن بعض التابعين وحدثه أيضا عن شيوخ الشافعي جماعة كعبد الله بن مسلمة القعنبي وعبد الله بن يوسف التنيسي وإسماعيل بن أبي أويس وعبد العزيز الأوسي ويحيى بن قزعة وأبي نعيم الفضل بن دكين وخالد بن مخلد وأحمد بن يونس وقتيبة بن سعيد . وهؤلاء كلهم روى عن مالك، ومنهم من روى عن الدراوردي، وكسعيد بن أبي مرثم المصري وأبي غسان النهدي وعبد الله بن الزبير الحميدي وعلي بن المديني.

وهؤلاء روى عن سفيان بن عيينة، وفيهم من يحدث عن داود بن عبد الرحمن العطار.

¹ البخاري: الجامع الصحيح، الحديث في كتاب النكاح، باب: ما يجل من النساء وما يحرم، رقم 5101، ص 920.

² البخاري: الحديث في كتاب المغازي، باب: كم غزا النبي ﷺ، رقم 4471، ص 774.

³ ابن حجر: الفتح 153/9-154، الحديث رقم 5105.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وغير من ذكرت أيضا ممن أدرك شيوخ الشافعي، قد كتّب عنه البخاري، فلم ير أن يروي عنه حديثا عن رجل عن الشافعي عن مالك وقد حدثه به غير واحدٍ عن مالك كما رواه الشافعي، مع كونه الذي حدثه به أكبر من الشافعي سنا وأقدم سمعا"¹.

وقال الزركشي 771هـ في نكته: "قال بعض الفضلاء: قلت للحافظ جمال الدين المزي، قال أحمد بن حنبل كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلا من حفّاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي لأبيّ وجدته أقومهم، فكيف اختار رواية ابن مهدي ويحيى، والبخاري رواية عبد الله بن يوسف، وأبو داود رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، والنسائي رواية قتيبة بن سعيد وكيف لم يرو أصحاب هذه الكتب من طريق الشافعي، فلم يذكر جوابا"²

ونقل السيوطي هذا القول وأضاف: "الجواب ما أشار إليه غيره، أنهم سوى أحمد لو رووه من طريق الشافعي لكان بينهم وبين مالك فيه رجلان، الراوي عن الشافعي والشافعي، فإن لم يذكره فإن البخاري أقدم أصحاب الكتب الستة، وكان يوم وقت وفاة الشافعي عشر سنين، فلم يكن إذ ذاك طلب العلم، فعَدّلوا عن الرواية عمّن أدركوه من أصحاب مالك طلباً للعلوِّ الإسناد، وأما أحمد فكأنه اختار رواية ابن مهدي ويحيى بن يحيى لكونهما من بلاده... وكثرة ممارسته لهما، فإنّ الشافعي إنما قدِم بلاده طارئا، ولم يكن منها، ثم أسرع الخروج منها، مع تقدم وفاة ابن مهدي بست سنين، وذلك من وجوه العلوِّ عند المحدثين"³

وقال السبكي " قال أبو العبادي لم يرو البخاري عن الشافعي في الصحيح، لأنه أدرك أقرانه، والشافعي مات مكرهلا، فلا يرويه نازلا وروى عن الحسين وأبي ثور مسائل عن الشافعي"⁴.
هكذا تواطأت أقوال أولئك الأئمة على أن البخاري إنما قصد العلو بتركه الرواية عن الشافعي .

¹ البغدادي : الاحتجاج بالشافعي، ص53-56.

² انظر: الزركشي: النكت على كتاب ابن الصلاح، 1/146.

³ السيوطي: البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، ص404 .

⁴ السبكي : طبقات الشافعية الكبرى، 2/215.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- ومن حرص الإمام البخاري على الإسناد العالي أنه يترك أحيانا الحديث الأصح لنزوله وذلك إذا تيقن من صحة الحديث، قال الحازمي " نعم قد يكون عند البخاري ثابتا، وله طرق بعضها أرفع من بعض، غير أنه يجيد أحيانا عن الطريق الأصح لنزوله"¹.

¹ الحازمي : شروط الأئمة الخمسة، ص46. وقد ذكر صاحب بحث تمكن الشيخين من الصناعة الحديثية، علُو الإسناد نموذجاً، مثالا على ذلك، ولم أفهم وجه إخلال البخاري بشرطه، أنظره ص18.

المطلب الثاني: أسانيد الإمام البخاري بين العلوّ والنزول :

لم تكن أسانيد الإمام البخاري على نسقٍ واحدٍ في عددِ رجالها وإنما كان أكثرها خماسيا أو سداسيا أو أكثر، وعنده الثلاثيات والرباعيات أيضا، وذلك لاختلاف طبقات مشايخه في الصحيح¹، قال الهاشمي "و أعلى ما يكون عنده من الأسانيد الإسناد الثلاثي، و له في الصحيح من هذا القسم نيف وعشرون حديثا، أكثرها عن المكي بن إبراهيم، وبعضها عن الضحاك بن مخلد وبعضها عن خالد بن يحيى، وأطول ما عنده من الأسانيد الإسناد التساعي، وله من هذا القبيل حديث واحد أورده في باب يأجوج ومأجوج"².

وأول حديث ثلاثي وقع في صحيح البخاري هذا الحديث : قال البخاري: حدثنا مكي بن إبراهيم قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول: من يُقُلْ عني ما لم أُلْ، فليتبوأ مقعده من النار"³.

قال ابن حجر : "وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري، وليس فيه أعلى من الثلاثيات، وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثا"⁴.

وقد حظيت ثلاثيات البخاري بعناية العلماء، فكم جامع لها وشارح ومسنّد من المصنّفين، ذلك أنّه أدهش النَّاس بوصوله إلى النبي ﷺ بثلاثة وسائط فقط، "بينما ليس لمسلم أيُّ ثلاثي وعند أبو داود حديثٌ واحد، وكذلك الترمذي، وخمسة أحاديث عند ابن ماجه لكن من طريق بعض المتّهمين"⁵.

¹ ذكر النووي طبقات مشايخ البخاري وجعلها خمسة، الطبقة الأولى فيها كبار مشايخه الذين روى عنهم الثلاثيات وأشباهها والطبقة الأخيرة فيها من أخذ عنهم من تلامذته، انظر: ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، للنووي، ص53-54،

² الهاشمي : عادات الإمام البخاري، ص66-67.

³ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: إثم من كذب علي النبي ﷺ، رقم109، ص78.

⁴ ابن حجر: فتح الباري، 1/202.

⁵ السخاوي : فتح المغيث، بتصرف، 3/342.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

أما الرباعيات في صحيح البخاري فعددها معتبر، وقد أحصاها الدكتور يوسف الكتاني فبلغت مائتين وتسعة وثمانين رباعية¹، ولم تحظ بالاهتمام الذي حظيت به الثلاثيات، وقد ذكروا أنّ لها شرحا اسمه "در الدراري في رباعيات البخاري"².

وأنزل ما في صحيح البخاري تساعي، وهو ما رواه البخاري قال: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ح وحدثنا إسماعيل حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أنّ زينب بنت أبي سلمة حدثته عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب بنت جحش: أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوما فرعا، يقول: لا إله إلا الله، ويل للعرب من شرّ قد اقترب، ففتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه، وحلق بإصبعيه الإبهام والتي تليها، قالت زينب بنت جحش: فقلت: يا رسول الله أفنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم، إذا كثر الحَبْثُ"³.

قال الحافظ ابن حجر "هذا السند كله مدنيون، وهو أنزل من الذي قبله بدرجتين، ويقال إنه أطول سند في البخاري، فإنه تساعي"⁴، بينما ذهب السخاوي إلى أنّ أنزل حديث ثماني، وربما ذهل عن هذا الحديث، فقد قال "وأنزل ما في الصحيحين مما وقفت عليه ما بينهما وبين النبي ﷺ فيه ثمانية، وذلك في غير ما حديث كحديث توبة كعب في تفسير التوبة...."⁵

النزول في صحيح البخاري وأسبابه.

رغم حرص البخاري على العالي من الأسانيد إلا أنّ اطلاعه الواسع وخبرته بالمرويات، وبجبايا الأسانيد والمتون جعلته يحدّ عن العلوّ أحيانا وينزل، قال ابن طاهر المقدسي "وكان البخاري رحمه الله يحدّث بالحديث في موضع نازلا وفي موضع عاليا، فقد حدّث في مواضع كثيرة جدّا عن رجل عن

¹ يوسف الكتاني: رباعيات الإمام البخاري، ص156.

² ذكره حاجي خليفة: كشف الظنون ونسبه إلى أحمد بن محمد الشافعي، 832/1، انظر رباعيات البخاري، ص143.

³ البخاري: المصدر السابق، كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج، رقم 7135، ص1224.

⁴ ابن حجر: المصدر السابق، 107/13.

⁵ السخاوي: المصدر السابق، 362/3.

مالك، وحدث في مواضع عن عبد الله بن محمد المسندي عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن مالك، وحدث في مواضع عن رجل عن شعبة، وحدث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة، منها حديثه عن حماد بن حميد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة، وحدث في مواضع عن رجل عن الثوري، وحدث في مواضع عن ثلاثة عنه فحدث عن أحمد بن عمر عن أبي النضر عن عبيد الله الأشجعي عن الثوري....¹

والبخاري لا ينزل إلا لفائدة، قال الخطيب "إن البخاري لم يرو في الصحيح حديثا نازلا وهو عنده عالٍ إلا لمعنى في النازل لا يجده في العالي، أو يكون أصلا مختلفا فيه، فيذكر بعض طرقه عاليا ويردئه بالحديث النازل متابعاً لذلك القول، فأما أن يُورد الحديث النازل وهو عنده عالي لا لمعنى يختص به ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه فغير موجود في الكتاب"².

وذلك كأن يكون الحديث النازل رجاله أجل من رجال العالي أو أفقه، أو أن يكون الاتصال في النازل أظهر، إلى غير ذلك من الأسباب التي نص عليها العلماء³.

وقد قام الباحث طالب حامد أبو شعر في مقال له بعنوان "الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل"⁴ يجمع بعض أسباب نزول الإمام البخاري في الحديث فذكر منها 10 أسباب - بعد دراسته لنماذج تطبيقية من صحيح البخاري -، أوردتها باختصار من خاتمة بحثه:

- 1- اعتناؤه بالتصريح بالسماع في الإسناد، سواء كان الراوي مدلساً، أو كان غير مدلس.
- 2- اعتناؤه بمتابعة شيخٍ قديم له تكلم فيه، فيأتي بحديثه نازلاً عن شيخٍ آخر لمتابعته.
- 3- اعتناؤه بمتابعة راوٍ بعينه في الإسناد، لانتقاده في الرواية عن الشيخ؛ فيأتي بالمتابعة له ولو بإسناد نازل.

¹ النووي : ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، ص (54-55).

² الخطيب البغدادي : الاحتجاج بالشافعي، ص 59.

³ أنظر مقال : قرب الإسناد وصحة الرجال، لأبي مالك المدني، في موقع الألوكة، تاريخ 2014/2/15.

⁴ طالب حامد أبو شعر :مقال الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل مجلة الجامع الإسلامية، ص 95 إلى 142.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- 4- فواتُ سماع الحديث على البخاري من شيخٍ قديمٍ له، فيرويه نازلاً بواسطة شيخٍ آخر متأخراً من أقرانه أو في عداد طلبته.
 - 5- إفصاح الراوي بالواقع حالَ تحمُّله الحديث، وتسميته المقصود بالتحديث في الإسناد النازل دون الإسناد العالي.
 - 6- تمييز الرواية النازلة بزيادة في متن الحديث دون لفظ الرواية العالية، فيأتي بالرواية النازلة معها لأجل هذه الفائدة.
 - 7- إضافة الحديث النازل قولاً جديداً يساعد في وضوح الموضوع.
 - 8- اعتناؤه بالرواية النازلة لاشتمالها على سبب ورود الحديث، مع عدم وجوده في الرواية العالية.
 - 9- اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام.
 - 10- مناسبة الحديث النازل للترجمة مع تعدُّر وجوده عالياً.
- فائدة:** ومن عادة البخاري في الأسانيد العالية أنه إذا جمع بين حديثين أحدهما عالي والآخر نازل أنه يبدأ بالعالي، قال السخاوي "لو جمع بين سندين أحدهما أعلى فبأيهما يبدأ؟ فجمهور المتأخرين يبدأ بالأنزل ليكون الأعلى بعده فرحة، وأكثر المتقدمين بالأعلى لشرفه، ومن أمثله في البخاري قوله : " حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح، ح وحدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا محمد بن فليح حدثنا أبي ..¹ إلى أن قال " ولا يسلكان خلافه إلا لنكته أو ضرورة ومنه قول البخاري .
- حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري فذكر حديثاً، ثم قال : حدثنا أبو نعيم عن سفيان نحوه² انتهى

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب : من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه، فأتمَّ الحدث ثم أجاب السائل، رقم 59، ص 68.

² السخاوي: فتح المغيب، 3/363، وانظر الحديث رقم 3412، ورقم 6499، من صحيح البخاري.

المطلب الثالث: نماذج من تحري البخاري للعلو في صحيحه.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري : حدثني ثابت بن محمد حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ ح وعن سفيان عن زبيد عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: " ليس منّا من ضرب الحدود وشقّ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية " ¹.
خصائص هذه الرواية :

روى البخاري هذا الحديث بعلو مطلق وعلو نسبي : أما العلو المطلق فبين البخاري والنبي ﷺ ستة رجال، بينما روي هذا الحديث أنزل بدرجة - أي سباعي - فرواه الترمذي ² عن محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن زبيد به - كما في رواية التحويل - أي بسبعة رجال .

كما رواه ابن ماجه ³ عن علي بن محمد عن وكيع وعن محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد كلاهما عن سفيان به - بإسناد سباعي - ولابن ماجه طريق آخر سداسي عن علي بن محمد وأبي بكر بن خلاد كلاهما عن وكيع عن الأعمش به - كما في الإسناد الأول عند البخاري - لكن شيخنا ابن ماجه في هذا الطريق ليسا من شيوخ البخاري .

أما العلو النسبي في هذه الرواية فإنه بين البخاري والثوري رجل واحد، وبين البخاري والأعمش رجلان، أي أنّ علو البخاري هنا في قربه من إمامين عظيمين: الثوري والأعمش، وهو علو حرص عليه المحدثون كما قال الحاكم .

فالإمام البخاري روى هذا الحديث عن محمد بن ثابت، وهو من تلاميذ سفيان الذين أدركهم البخاري ووجد عنده الحديث من كلا الطريقين عن سفيان عن الأعمش به وعن سفيان عن زبيد اليامي به.

¹ البخاري: المصدر السابق، كتاب المناقب، باب قصة زينب، رقم 3519، ص 623.

² الترمذي: السنن، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن لطم الحدود وشق الجيوب عند المصيبة، رقم 1020، ص 501.

³ ابن ماجه: السنن، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن ضرب الحدود وشق الجيوب، رقم 1584، ص 294.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

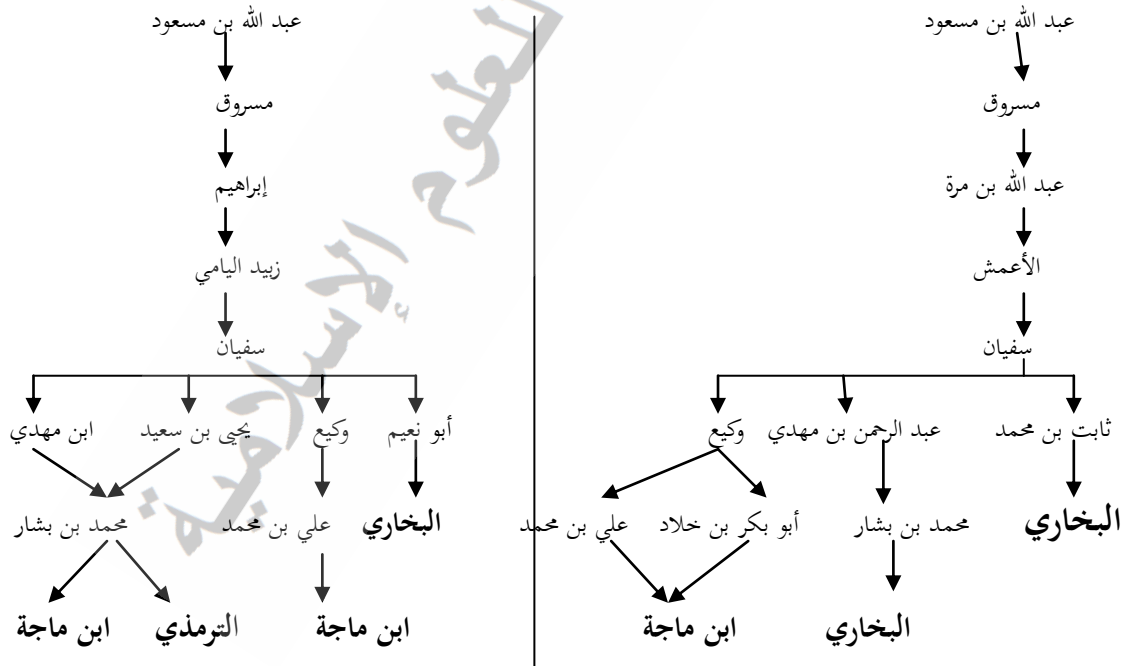
والبخاري لم يُفته أن يروي الحديث عن شيخه الآخر الذي أدركه من تلاميذ سفيان الثوري وهو أبو نعيم فرواه عنه عن سفيان عن زيد اليامي به، أي تابع أبو نعيم ثابت بن محمد في الرواية عن سفيان، وأبو نعيم أجلُّ من ثابت فأعطى للحديث مزيد قوة.

غير أنَّ البخاري أورد هذا الحديث بطريق نازلة درجة فرواه عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش به.

ولعل نزوله في هذا الطريق كان لأجل أن يرويه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان فهو إمام مبرِّزٌ أيضاً، بل وأجلُّ تلاميذ الثوري، فزاد للحديث ميزةً أخرى رغم نزوله، أي تابع عبد الرحمن بن مهدي ثابت بن محمد في روايته عن سفيان عن الأعمش، أحسب أنَّ هذا هو السبب إذ ليس في الرواية النازلة أيُّ زيادة أو توضيح لا في الإسناد ولا المتن .

وبهذا فإن البخاري ظفر بالحديث بعلو وثقة رجاله، وذلك أقصى المراد كما قيل .

وهذا رسم توضيحي لروايات هذا الحديث.



الحديث الثاني

قال الإمام البخاري: رحمه الله

حدثنا محمد بن يوسف قال أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: "كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السامة علينا"¹.

خصائص هذه الرواية .

هذا الحديث رواه الإمام البخاري أيضا بعلو مطلق وعلو نسبي، أما المطلق وهو أن بين البخاري والنبي ﷺ خمسة رواة، ورواه غيره بستة رواة .

وأما العلو النسبي فهو كسابقه في القرب من الثوري والأعمش .

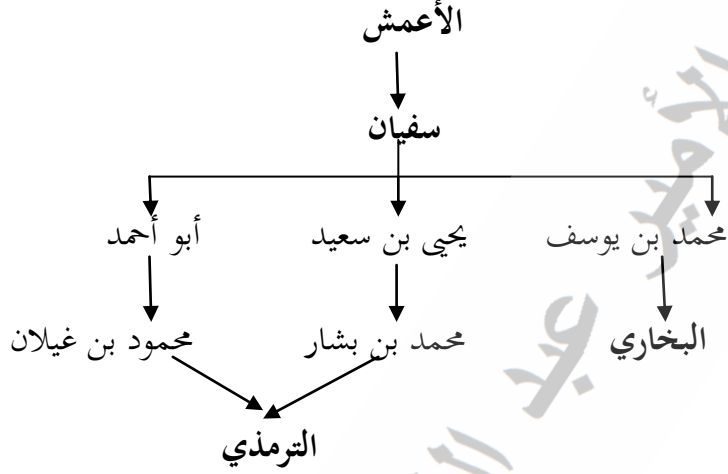
روى البخاري هذا الحديث من طريقين آخرين أحدهما عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله، والطريق الآخر عن عمر بن حفص عن أبيه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، وهو طريق عال أيضا، غير أن هذين الطريقين ليسا محل الدراسة وإنما رواية سفيان عن الأعمش هي محل البحث .

فقد روى هذا الحديث أيضا الترمذي² عن محمود بن غيلان عن أبي أحمد عن سفيان به، ورواه عن محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد به، ومع أن هذين الإسنادين موجودين عند البخاري - في أحاديث أخرى - غير أنه اختار رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان لعلوها وترك طريق محمود بن غيلان ومحمد بن بشار لنزولهما . والله أعلم .

¹ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، رقم 68، ص71.

² الترمذي: السنن، كتاب الاستئذان والآداب، باب: ما جاء في الفصاحة والبيان، رقم 3071، ص986.

و هذا رسمٌ يوضح طرق هذا الحديث



الحديث الثالث :

قال الإمام البخاري - رحمه الله -

حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: " كان النَّاسُ يصلُّون مع النبي ﷺ وهم عاقدوا أزرهم من الصَّغَرِ على رقابهم، فقيل للنساء لا ترفعن رؤوسكنَّ حتى يستوي الرجال جلوساً"¹.

خصائص رواية البخاري :

هذا الحديث رواه الإمام البخاري بعُلوِّ مطلق بينه وبين النبي ﷺ أربعة رجال فقط، وعُلوُّ نسبي لقربه من الثوري .

وهذا أعلى طريق رُوي به هذا الحديث، حيث وافق فيه البخاري شيخه الإمام أحمد¹؛ فرواه كلاهما

¹ البخاري: المصدر السابق، كتاب: العمل في الصلاة، باب: باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس، رقم

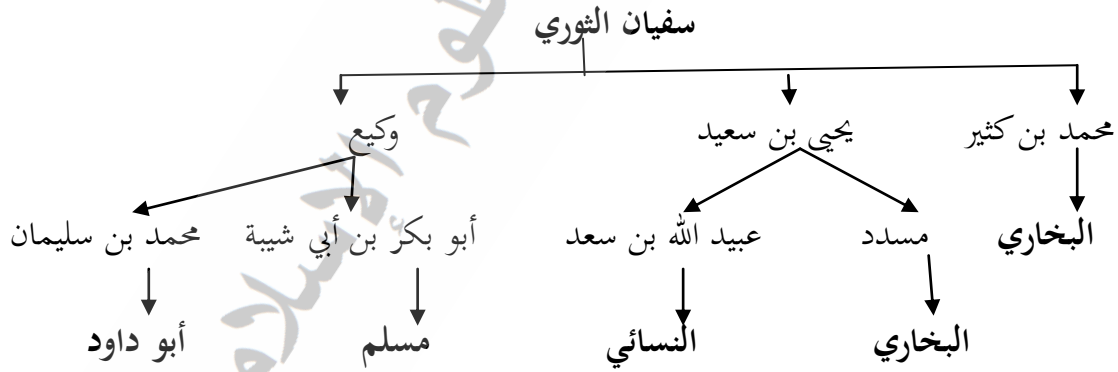
منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

بواسطة واحدة عن سفيان، بينما رواه مسلم² بدرجة أنزل، فرواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان به، وكذلك أبو داود³ رواه عن محمد بن سليمان الأنباري عن وكيع عن سفيان به، والنسائي⁴ أيضا رواه عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى عن سفيان به، فكلُّهم روَّوه عن سفيان بواسطة واحدة.

غير أنَّ البخاري رواه بالطريق النازلة أيضا عن مسدد عن يحيى بن سعيد عن سفيان به، وذلك أنَّ في هذه الرواية تصريحٌ بالتحديث دون الرواية الأولى، فقد قال سفيان حدثني أبو حازم، وفي الطريق الآخر قال: عن أبي حازم، والبخاري حريصٌ على الإتيان بالتصريح في التحديث خاصة إذا حامت شبهة التدليس حول الراوي، والثوري اتهم بالتدليس غير أنَّ تدليسه ليس بقادح، فقد قال عنه البخاري " ما أقلَّ تدليسه"⁵.

فالبخاري تحرَّى الطريق العالية فأوردها ولم يمنعه نزول الطريق الثاني من روايته، لاختصاصه بفائدة .

و هذا رسم توضيحي لطرق هذا الحديث



¹ أحمد : المسند، رقم 15562، 343/24، أيضا رقم 22810، 468/37.

² مسلم : الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب: أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال، رقم 986، ص 229 .

³ أبو داود: السنن، كتاب: الصلاة، باب: الرجل يعقدُ الثَّوبَ في قفاه ثمَّ يصلي، رقم 630، 469/1.

⁴ النسائي: السنن، كتاب القبلة، باب: الصلاة في الإزار، رقم 70/2، 766، 70/2.

⁵ ابن عبد البر: التمهيد، 35/1.

الحديث الرابع

قال الإمام البخاري :

حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا سفيان حدثنا جبلة بن سحيم قال: سمعتُ ابن عمر رضي الله عنهما يقول: نهى النبي ﷺ أن يقْرَنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ¹.

خصائص هذه الرواية

هذا الحديث رواه الإمام البخاري بعُلوٍّ مطلق؛ أي بينه وبين النبي ﷺ أربع رواة، ورواه أيضا بطرق عالية أحدها² عن خلاد بن يحيى عن سفيان به، والأخرى³ عن حفص بن عمر وأبي الوليد وآدم ثلاثهم عن شعبة عن جبلة عن ابن عمر. وهذا العلو في كلا الطريقتين علا فيه البخاري على مسلم وغيره، بل ووافق شيخه الإمام أحمد في هذين الطريقتين .

والذي يهْمُنَا هنا رواية سفيان؛ فقد روى مسلم والترمذي وابن ماجه حديث سفيان نازلا درجة، فرواه مسلم⁴ عن زهير بن حرب ومحمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به، ورواه الترمذي⁵ عن محمود بن غيلان عن أبي أحمد الزبيري وعبيد الله عن سفيان به، ورواه ابن ماجه عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به.

فالحاصل أنَّ البخاري اختار الطريق الأعلى حيث رواه عن سفيان الثوري بواسطة، وأعرض عن الرواية النازلة مع أنَّها عند شيوخه : زهير بن حرب وابن المثنى ومحمود بن غيلان ومحمد بن بشار.

¹ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب: الشركة، باب: القران في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه، رقم 2489، ص 440.

² انظر الحديث رقم 2489، ص 440.

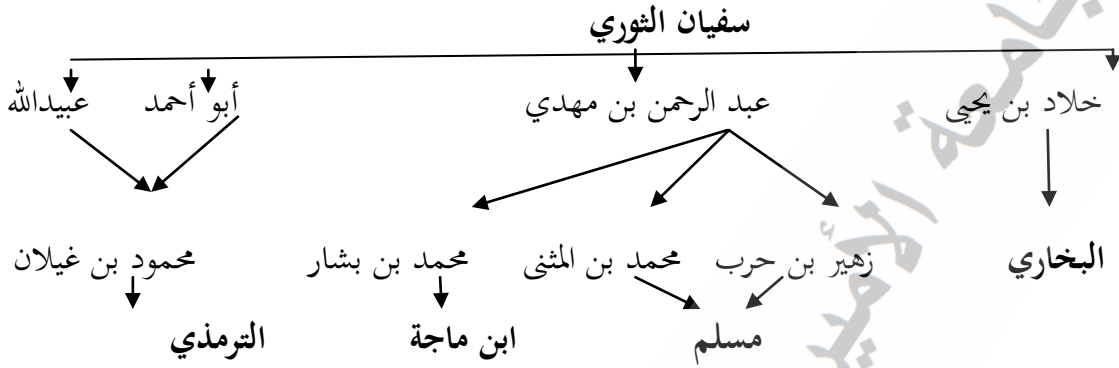
³ انظر: الأحاديث التالية: رقم 2455، ص 434، رقم 2490، ص 440، رقم 5446، ص 975.

⁴ مسلم: المصدر السابق، كتاب الأشربة، باب: النهي عن الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمة، إلا بإذن أصحابه، رقم 5303، ص 966.

⁵ الترمذي: السنن، كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في كراهية القران بين التمرتين، رقم 1917، ص 725.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وهذا رسم توضيحي لطرق هذا الحديث:



الحديث الخامس

قال البخاري:

حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن هو ابن هرمز الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال: "كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر ﴿الْعَمَّ ۝ تَنْزِيلٌ﴾ السجدة: ١ - ٢ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ الإنسان: ١" ¹.

خصائص رواية البخاري :

هذا الحديث رواه الإمام البخاري بعُلوِّ مطلقٍ بينه وبين النبي ﷺ خمسة رواة .

رواه البخاري أيضا عن محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان به .

بينما رواه مسلم ² عن زهير بن حرب عن وكيع عن سفيان به، ورواه النسائي ³ عن محمد بن بشر عن

يحيى بن سعيد عن سفيان به، وعن عمرو بن علي عن عبد الرحمن عن سفيان به.

فالبخاري رغم وجود الحديث عند عددٍ من شيوخه لم يروه عنهم لنزول طرقهم بينما رواه عن أبي

نعيم ومحمد بن يوسف عن سفيان لُعلوَّ طريقهما.

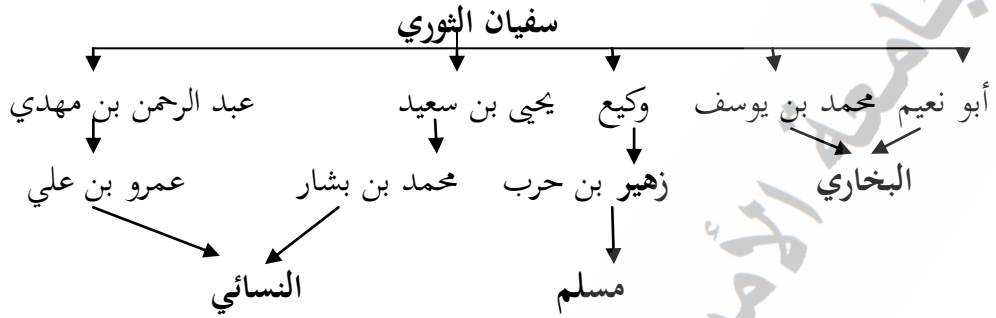
¹ البخاري: المصدر السابق، كتاب الجمعة: باب: ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، رقم 891، ص 194.

² مسلم: الجامع الصحيح، كتاب: الجمعة، باب: ما يقرأ في يوم الجمعة، رقم 2028، ص 394.

³ النسائي: السنن، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصبح يوم الجمعة، رقم 955، 2/159.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وهذا رسم توضحي لطرق هذا الحديث:



خلاصة:

أكدت الدراسة التطبيقية لهذه النماذج المختارة من صحيح البخاري أنّ البخاري يتحرى العلو ما وجد إليه سبيلا، فقد رأينا في جميع الأحاديث المدروسة كيف كان إسناد البخاري أعلى من أسانيد أصحاب المصنفات الأخرى، بل إنه لا يروي الحديث من الطريق النازلة إلا إذا وجد فيها فائدة كالتصريح بالسماع مثلا، ومع ذلك لا يفوته رواية الحديث من الطريق العالي، كما أنه يترك الحديث النازل وهو عند شيوخه لأنهم رووه من طريق أنزل.

المبحث السادس: انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب .

مدخل

أولاً: معنى أصول الأحاديث :

قبل التطرق إلى مسألة انتقاء الإمام البخاري أصول أحاديث الأبواب لا بدّ من توضيح المقصود بالبحث؛ إذ كلمة الأصول لها إطلاقات متعددة ومتباينة في علوم الشرع¹.

حتى أنّي لم أجد تعريفاً صريحاً لهذه الكلمة، وإنما وردت على ألسنة المحدثين وتُفهم من سياق كلامهم، ولستُ بصدد الكلام عن المعنى اللغوي للكلمة ولا عن استعمالاتها الاصطلاحية وإنما أريد تقريب المعنى المراد من البحث حتى لا يلتبس الأمر .

ولعلّ أقرب قولٍ لما أقصده ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هو: (الحقُّ أنّ الجليل من كُلاًّ واحدٍ من الصنّفين - العلمي والعملي - مسائل أصول، والدقيق مسائل فروع. فالعلم بالواجبات كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأن الله على كل شيء قدير وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أنّ من جحد هذه كفر²).

فيستفاد من كلامه أنّ معنى الأصول: هي تلكم الأمور المهمة والمسائل العظيمة التي لا ينبغي جهلها، وكذلك الأمر بالنسبة لأصول الأحاديث فهي الأحاديث العظيمة التي عليها مدار الإسلام أو هي أهم الأحاديث في الباب حيث إذا افتقر منها الباب ظهر النقص جلياً عليه .

وهذا توضيح آخر من الدكتور سفر الحوالي قريبٌ من المعنى الذي أردته، حيث قال "وهنا فائدة وهي: أنّ الأصول تطلق على ما يتعلق بالعقيدة، ويقابلها الفروع، وهي الأحكام العملية، ولكن ليس

¹ راجع إن شئت: سعد بن ناصر الشثري: الأصول والفروع؛ حقيقتهما والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما.

² ابن تيمية: مجموع الفتاوى، 56/6-57.

هذا هو المراد هنا، إنما المراد بالأصول هنا: أصول العقائد من جهة، وأصول الأحكام العملية من جهة أخرى، فمثلاً: وجوب الصلاة، وتحريم الزنا، وتحريم الخمر، هي من أصول الأحكام.

وقد يُعبّر عنها أحياناً بقولهم: هي المعلوم من الدين بالضرورة، فهذه الأصول جميعاً -أصول العقائد وأصول الأحكام- نحكم على من لم يؤمن بها بأنه كافر في الجملة وفي الإطلاق وفي العموم¹ وعليه فالمقصود قد اتضح وهو أنني سأبيّن ما إذا كان البخاري قد انتقى أهم الأحاديث في الأبواب سواء في العقائد أو المعاملات أو فضائل الأعمال وغيرها، وليس المقصود من الأصول المصطلح المشهور الذي يطلق مقابل المتابعات -أي الأصول والمتابعات-.

ثانياً: رواية أصول أحاديث الأبواب كان مقصد أصحاب الكتب الستة .

ذلك أنّ "ميزة الكتب الستة أو بالأحرى الخمسة باستثناء سنن ابن ماجه هي استيعابها للصحيح من أصول أحاديث الأحكام، قال الإمام النووي: "لم يُفْتِ الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي"² على أنه تبيّن مما تقدّم أنّ سنن أبي داود وحدّها يصدّق عليها هذا فكيف بالخمسة جميعاً؟ فقد ذكر ابن القيم أنّ "أصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث وفرشها وتفصيلها نحو أربعة آلاف حديث"³، وعدد ما في سنن أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة، كما نصّ على ذلك بنفسه⁴ انتهى.

بل لقد ذكر أبو داود ذلك صريحاً في رسالته فقال: "وأما هذه المسائل؛ مسائل الثوري ومالك والشافعي، فهذه الأحاديث أصولها"⁵ .

¹ سفر الحوالي : التكفير وضوابطه، ص 245، من دروس شرح العقيدة الطحاوية، موقع الدكتور سفر الحوالي .

² السيوطي: تدریب الراوي، 1/104.

³ ابن القيم : إعلام الموقعين، 3/571.

⁴ محمد بن كيران : تدوين السنة في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ص36.

⁵ أبو داود : رسالة إلى أهل مكة، ص71.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال الإمام الذهبي عن جامع الترمذي " في الجامع علمٌ نافع، وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام .."¹.

أما صحيح مسلم فهو قرينُ الجامع الصحيح للبخاري ولا يكاد يذكران إلا مقتربين، وستأتي أقوال الأئمة الدالة على روايتهما للأصول .

¹ الذهبي : سير أعلام النبلاء، 13/275

المطلب الأول : دلائل انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب

أولا : البخاري ألف مختصرا لأحاديث رسول الله ﷺ ولم يقصد الاستيعاب، وإنما قصد انتقاء أصول أحاديث الأبواب.

توارد عن العلماء وشراح الصحيح والدارسين له القول بأن الإمام البخاري لم يقصد استيعاب الحديث الصحيح، قال النووي رحمه الله: "فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بل صحَّ عنها تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح، كما يقصد المصنّف في الفقه جمع جمل من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله"¹.

والذي يؤكد عدم استيعاب الإمام للصحيح، عدة أقوال وردت عن الإمام البخاري في هذا الباب منها قوله:

- "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا، وما تركت من الصحيح أكثر..."².

- ثمّ مارواه لنا البخاري عن قصة تأليفه للصحيح حيث قال الإمام البخاري رحمه الله "كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن رسول الله ﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب"³.

- ثم تسميته للكتاب بالمختصر، كلُّ هذا استدلال به العلماء في قولهم بعدم استيعاب البخاري للحديث الصحيح.

غير أنه يُستفاد أيضا من قصة تأليفه للصحيح وتسميته أن مقصده كان فقها عمليا، أراد به تبيين سنة رسول الله ﷺ للأمة، كما جاء موضحا أكثر في الرواية الأخرى التي رواها الباجي وهي: "قال

¹ النووي : المنهاج شرح صحيح مسلم، 1/24.

² ابن حجر : هدي الساري، ص18.

³ الذهبي : المصدر السابق، 12/401.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح : قال الحاكم أبو عبد الله : حدثونا عن محمد بن إسماعيل أنه قال: كنت على باب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه بنيسابور فسمعت أصحابنا يقولون، لو جمع هذا جامع مختصر صحيح الحديث تُعرَف به الآثار، فأخذت في جمع الكتاب...¹.

فقوله "تعرف به الآثار" بيِّنُ المقصدَ جيِّداً، ولا شك أنَّ من قصد تبيين آثار رسول الله ﷺ فلن يهتم برواية دقائق المسائل والجانبية منها، و يُغفل أصول الأبواب ومدار الأحكام التي يتعبَّد الناس بها لله رب العالمين من عبادات وعقائد ومعاملات، خاصَّة من إمام فقيه مثل الإمام البخاري رحمه الله الذي تميَّز بصفاء الذهن وجودة الفهم .

قال الدكتور عبد العزيز الطريفي "وبالنَّظر إلى نهج الإمامين البخاري مسلم يظهر أنهما قصدا استيعاب أبواب الأحكام، فهما ينتقيان أجود أحاديث الأحكام في بابها، ويتزكان من الصحيح والضعيف شيئا كثيرا في ذلك الباب"².

وقال أيضا "والأحاديث التي في الصحيحين عليها مدار الأحكام بالجملة، ولذا قال ابن حجر في النكت " ذكر أبو جعفر محمد بن الحسن في كتاب التمييز له عن شعبة والثوري ويحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أنَّ جملة الأحاديث المسندة عن النبي ﷺ أربعة آلاف وأربعمائة حديث"³، و يقصد بها أصول الأحاديث المرفوعة، وهذا العدد غالبه في الصحيحين، ولذا قال الإمام مسلم: " ولو أنَّ أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند"⁴.
...و عند تقرير هذا .. فالشيخان لم يستوعبا الصحيح، بل لم يقصدا ذلك أصلا، لكننا نتكلَّم هنا عن أصول الأحاديث"⁵ انتهى.

¹ الباجي : التعديل والتجريح، 1/ 285.

² عبد العزيز الطريفي : زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على بعض حديثه، 1/ 9.

³ ابن حجر : النكت، 1/ 299.

⁴ النووي: المصدر السابق، 1/ 15.

⁵ الطريفي : المرجع السابق، ص 13-14..

ثانيا : كتب أحاديث الأحكام اعتمدت على البخاري بالدرجة الأولى

ومما يُستأنس به في هذا السياق أنّ المصنفات في أصول أحاديث الأحكام التي عليها مدار الحلال والحرام أكثرها اعتمدت على الصحيحين فإن لم يكونا فعلى الكتب الستة عامة.

فالإمام المقدسي حينما ألّف عمدة الأحكام قاصدا جمع أحاديث الأحكام إنما اقتصر على أحاديث الصحيحين، قال رحمه الله: " إنّ بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج بن مسلم الشَّيْبَرِيُّ النيسابوري. فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به"¹.

وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في كتابه بلوغ المرام الذي انتقاه من صحيح البخاري ومسلم وقال: " أما بعد: فهذا مختصرٌ يشتمل على أصول الأدلة الحديثية، للأحكام الشرعية، حرّته تحريرا بالغا، ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغا، ويستعين به الطالب المبتدئ"².

¹ المقدسي : عمدة الأحكام، 29/1.

² ابن حجر : بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ص 46.

المطلب الثاني: نصوص العلماء الدالة على انتقاء البخاري لأصول الأحاديث

1- أبو أحمد الحاكم: نقل الحافظ ابن حجر قول الحاكم الكبير فقال " قال أبو أحمد الحاكم النيسابوري وهو عصريُّ أبي علي النيسابوري ومقدّم عليه في معرفة الرجال فيما حكاه أبو يعلى الخليلي الحافظ في الإرشاد¹ ما ملخصه " رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه ألّف الأصول يعني أصول الأحكام من الأحاديث ويُنّ للناس وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج"². فهذا أكثر الأقوال صراحة في هذا الباب، أما بقية النصوص فجاءت في سياق كلام الأئمة على تعليل الأحاديث التي تعتبر أصولاً في الأبواب ولم يخرجها الشيخان، فقد رجّح كثير من العلماء أنّها معلولة، ومن هذه الأقوال :

2- ابن عبد البر: قال رحمه الله: "أنّ البخاري ومسلما إذا اجتمعا على ترك أصل من الأصول، فإنه لا يكون له طريق صحيحة وإن وجدت فهي معلولة"³ وتابعه على هذا القول كثيرون نذكر منهم :

3- ابن الصلاح: قال في كتابه صيانة صحيح مسلم: "إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلاً في معناه عمدة في بابهِ ولم يُخرجا له نظيراً فذلك لا يكون إلا لعلّة فيه خفّيت وأطلعا عليها - أو التارك له منهما - أو لغفلةٍ عرضت، والله أعلم"⁴

4- النووي: وقريبٌ جداً من كلام ابن الصلاح قول النووي رحمه الله حيث قال: "لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه، أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابهِ ولم يخرجوا له نظيراً

¹ الخليلي : الإرشاد في معرفة علماء الحديث، 962/3.

² ابن حجر: النكت، 285/1، ونقله في الهدى، ص11، وفي الفتح، 489/1.

³ نقله ابن حجر في النكت 319/1، وقال قبله وقد بالغ ابن عبد البر .

⁴ ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم، 95/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة، إن كان رواه، ويحتمل أنهما تركاه نسيانا أو إيثارا لترك الإطالة أو رأيا أن غيره مما ذكره يسد مسدّه، أو لغير ذلك والله أعلم¹.

5 - الزيلعي: قال في سياق تعليقه لأحاديث الجهر بالبسملة بسبب عدم إخراج الشيخين لها "و لا يقال في دفع ذلك أنهما لم يلتزما أن يودعا في صحيحيهما كل حديث صحيح، يعني فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة، وهذا لا يقوله إلا سخيّف أو مكابر، فإنّ مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه، ومن أكثرها دورانا في المناظرة وجولانا في المصنّفات"².

فمفهوم هذه الأقوال أنّ الشيخين قصدا إخراج أصول الأبواب، ولا يتركان أصلا إلا لسببٍ معتبر.

وهو الرأي الذي انتصر له الدكتور عبد العزيز الطريفي في مقدمته على "زوائد سنن أبي داود على الصحيحين" و- هو قد مارس هذه الكتب الثلاثة: الصحيحين وسنن أبي داود- وله أقوال كثيرة في ذلك منها :

قوله " وترك الشيخين لأحاديث يفتقر الباب في الأحكام إليها، ولم يخرجها في بابها شيئا قرينة لوجود العلة فيها، وقد تكون غير قادحة، وقد تكون قادحة وهذا الأغلب"³.

وقال أيضا : "وكُلّما كانت المسألة ظاهرة وجلية، ولم يخرج البخاري ومسلم مما يدلُّ عليها شيئا، قوي القول بضعف أحاديثها، فإن كانت من أعلام المسائل التي يحتاجها أكثر الناس أو كلُّهم ولم يخرج البخاري ومسلم في بابها شيئا، فُقطع بضعفها، وقد اعتمد هذا الأئمة وإن لم ينصُّوا عليه، وقد نصَّ عليه غير واحد"⁴.

¹ النووي : شرح مسلم، 24/1.

² الزيلعي : نصب الراية، 356/1.

³ الطريفي : زوائد سنن أبي داود، ص10.

⁴ الطريفي : المرجع السابق، ص12.

مثال على تعليل حديث تركه الشيخان وهو أصل في بابه :

وذكر لنا الدكتور -الطريفي-مثالا يؤيد هذا القول وهو الآتي¹:

"قال البيهقي في بيان علة حديث لم يُخرجه الشيخان مع كونه أصلاً في بابه " أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن عبد الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ "عشرٌ من الفطرة"²، وترك هذا الحديث فلم يخرجته يعني حديث "الغسل من أربع" وفيها "من غسل الميت"، ولا أراه تركه إلا لظعن في بعض الحفاظ فيه"³.

¹ الطريفي : المرجع السابق، ص11.

² مسلم: الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب:خصال الفطرة، رقم 603، ص165.

³ البيهقي : السنن الكبرى، 1/300.

المطلب الثالث : نماذج من انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب

الحديث الأول :

عن عباد بن تميم عن عمّه (أنه شكّا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرَّجُلُ يُحْتَلُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: "لَا يَنْفَتَلُ - أَوْ: لَا يَنْصَرَفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا" ¹.

أخرجه البخاري : في كتاب الوضوء : باب : لا يتوضأ من الشكّ حتى يستيقن .

قال النووي في شرح مسلم : " وهذا الحديث أصلٌ من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها" ².

الحديث الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : "دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" ³.

أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، وقوله تعالى ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ سَوَؤُهَا﴾ المائدة: ١٠١

قال النووي - ويقصد الجزء الأخير من الحديث-: "هذا من قواعد الإسلام المهمة ومن جوامع الكلم التي أعطيتها ﷺ، ويدخل فيها ما لا يحصى من الأحكام، كالصلاة بأنواعها، فإذا عجز عن بعض أركانها أو بعض شروطها أتى بالباقي، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو الغسل غسل الممكن، وإذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لطهارته، أو لغسل النجاسة فعل الممكن، وإذا وجبت إزالة منكرات أو فطرة جماعة من تلزمه نفقتهم أو نحو ذلك وأمكنه البعض فعل الممكن، وإذا وجد ما يستتر بعض عورته أو حفظ بعض الفاتحة أتى بالممكن، وأشبهه هذا غير منحصرة وهي مشهورة في

¹ البخاري : الجامع الصحيح ، الحديث رقم 137، ص83 .

² النووي : شرح مسلم، 4/49

³ البخاري : المصدر السابق، رقم 7289، ص1249

كتب الفقه، والمقصود التنبيه على أصل ذلك وهذا الحديث موافق لقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ التغابن: ١٦ انتهى.

وقال الشوكاني في نيل الأوطار :

"هذا الحديث أصل من الأصول العظيمة، وقاعدة من قواعد الدين النافعة، وقد شهد له صريح القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ التغابن: ١٦ فلك الاستدلال بالحديث على العفو عن كل ما خرج عن الطاقة، وعلى وجوب الإتيان بما دخل تحت الاستطاعة من الأمور به، وأنه ليس مجرد خروج بعضه عن الاستطاعة موجباً للعفو عن جميعه"¹.

الحديث الثالث :

عن عبد الله بن عمر قال : (قال رسول الله ﷺ بُني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان)².

أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم .

قال النووي في شرح مسلم : " اعلم أنّ هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدّين وعليه اعتماده وقد جمع أركانه"³

الحديث الرابع:

عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله، أريأت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع ؟ فقال رسول الله ﷺ : "إذا أصاب ثوب إحدانك الدم من الحيضة، فلتقرضه"⁴، ثم لتنضحه بماء ثم لتصلّي فيه"⁵

أخرجه البخاري : كتاب الحيض : باب غسل دم الحيض .

¹ الشوكاني : نيل الأوطار، 326/1.

² البخاري : المصدر السابق، رقم 8، ص 60.

³ النووي : المصدر السابق، 179/1.

⁴ القرص: الدّلك بأطراف الأصابع والأظفار، مع صبّ الماء عليه حتى يذهب أثره، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 40/4.

⁵ البخاري: المصدر السابق، رقم 307، ص 108.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

قال ابن عبد البر : " وهذا الحديث أصلٌ في غسل النجاسات من الثياب، لأنَّ الدَّمَّ بَحْسٌ إذا كان مسفوحاً، ومعنى المسفوح الجاري الكثير"¹.

الحديث الخامس :

عن أبي هريرة حدثهم أن النبي ﷺ قال: " لا تُنكح الأيمم حتى تُستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت"².

قال أبو عمر : "هذا حديثٌ رفيع صحيح أصل من أصول الأحكام"³.

الحديث السادس :

قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : لا تُصَرُّوا الإبلَ والغنمَ، فمن ابتاعها بعدُ فإنه بخير النَّظَرَيْنِ بعد أن يَحْتَلِبَهَا، إن شاء أمسك، وإن شاء ردَّها وصاعَ تمرٍ"⁴

أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب : النهي للباع أن لا يُحْمَلَ الإبلَ والبقرَ والغنمَ وكُلَّ محمَّلةٍ.

قال المهلبُ : "هذا الحديث أصلٌ في الردِّ بالعيب والدُّلسة"⁵.

الحديث السابع :

عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنَّ عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله إني أصبتُ أرضاً بخير، لم أصبَ مالا قطُّ أنفَسَ عندي منه، فما تأمرُ به ؟ قال : "إن شئتَ حبَّستَ أصلها وتصدَّقتَ بها"، قال: فتصدَّقَ بها عمرُ أنَّهُ لا يُباعُ ولا يُوهبُ ولا يُورثُ، وتصدَّقَ بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيلِ الله وابن السبيل والضيف، لا جناح

¹ ابن عبد البر : الاستذكار، 331/1.

² البخاري: الجامع الصحيح، كتاب: النكاح، باب: لا يُنكح الأبُّ وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم 5136، ص 926.

³ ابن عبد البر: الاستذكار، 386/5.

⁴ البخاري : المصدر السابق، رقم 2148، ص 384

⁵ ابن بطال : المصدر السابق، 276/6.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويُطعم غير مُتموّل¹، قال: فحدّثتُ به ابن سيرين فقال: غير مُتأثّل² مالا³.

الحديث أخرجه البخاري في كتاب الوصايا، باب الشروط في الوقف .

قال الحافظ في الفتح: "وحدّثُ عمر هذا أصلٌ في مشروعية الوقف، قال أحمد حدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال: أوّل صدقة أي موقوفة كانت في الإسلام: صدقة عمر⁴."

الحديث الثامن :

عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه، قال : أتى النبي ﷺ، عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْفَتَلَ، فَقَالَ ﷺ : اطْلُبُوهُ، وَاقْتُلُوهُ، فَفَعَلْتُهُ، فَفَعَلْتُهُ 5 سَلْبُهُ⁶.

هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: الحربي إذا دخل ديار الإسلام بغير أمان قال المهلب: "هذا الحديث أصلٌ أنّ الجاسوس الحربي يُقتل"⁷.

الحديث التاسع

عن عاصم⁸ قال : سألتُ أنسا عن القنوت، قال : قبل الركوع، فقلت: إنّ فلانا يزعم أنّك قلت: بعد الركوع، فقال: كذب، ثمّ حدثنا عن النبي ﷺ أنّه قنتَ شهرا بعد الركوع، يدعو على أحياء من

¹ قال ابن حجر: أي غير مُتَّخِذٍ مِنْهَا مَالاً أَيْ مَلِكاً، الفتح، 401/5.

² قال ابن الأثير: أي غير جامعٍ، يقال مألٌ مؤثّلٌ ومجدٌ مؤثّلٌ، أي مجموع ذو أصلٍ، النهاية في غريب الحديث، 32/1.

³ البخاري : الجامع الصحيح، رقم 2737، ص488.

⁴ ابن حجر : الفتح، 402/5.

⁵ أي أغنمه ماله الذي سلبه منه، قال ابن الأثير عن السلب "وهو ما يأخذه أحدُ القَرَبَيْنِ في الحرب من قَرَبِهِ مما يكون عليه ومعه مِنْ

سلاح وثياب وذابّة وغيرها وهو فعْلٌ بمعنى مُفْعُولٌ : أي مسلوبٌ "ابن الأثير : المصدر السابق، 974/2.

⁶ البخاري : المصدر السابق، رقم 3051، ص538.

⁷ ابن بطلال : شرح صحيح البخاري، 213/5.

⁸ هو ابن سليمان الأحول، كذا في الفتح، 266/1.

بني سُلَيْم، قال: بعث أربعين أو سبعين - يشك فيه - من القراء إلى أناس من المشركين، فعرض لهم هؤلاء، فقتلوه، وكان بينهم وبين النبي ﷺ عهدٌ، فما رأيته وجدَّ على أحدٍ ما وجدَّ عليهم¹.
الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجزية والموادعة، باب دعاء الإمام على من نكث عهداً .
قال ابن بطال في شرحه: "وهذه القصة أصلٌ في جواز الدعاء في الصلاة والخطبة على عدو المسلمين أو من خالفهم، ومن نكث عهداً وشبهه"².

الحديث العاشر

عن سهل بن أبي حثمة قال: انطلق عبدُ الله بن سهلٍ ومُحِيصَةُ بن مسعود بن زيد إلى خيبر وهي يومئذ صلحٌ، فتنفراً فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشخط³ في دمه قتيلاً فدفعه، ثمَّ قدم المدينة، فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومُحِيصَةُ وحويصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ، فذهب عبد الرحمن يتكلم، فقال: كَبْرٌ كَبْرٌ⁴ - وهو أحدثُ القوم - فسكت، فتكلما، فقال أتحلفون وتستحقون قاتلكم، أو صاحبكم؟ قالوا: وكيف نحلفُ ولم نَشْهَدْ ولم نَر؟ قال: فتبريكم يهود بخمسين، فقالوا: كيف نأخذُ أيمان قومٍ كفارٍ؟ فعقله النبي ﷺ من عنده⁵.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجزية والموادعة، باب: الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره، وإثم من لم يفِ بالعهد، وقوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ الأنفال: ٦١

¹ البخاري: الجامع الصحيح، الحديث رقم 3170، ص559، وانظر أيضا الأحاديث 1001، 1003، 1300، 2801 وغيرها في صحيح البخاري.

² ابن بطال: المصدر السابق، 4/348.

³ أي: يتخبطُ فيه ويضطرب ويتمرع، ابن الأثير: النهاية، 2/1109.

⁴ يعني يتكلم الأكبر

⁵ البخاري: المصدر السابق، رقم: 3173، ص560.

قال القاضي عياض: "هذا الحديث أصلٌ من أصول الشَّرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركنٌ من أركان مصالح العباد، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأمصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا"¹.

الحديث الحادي عشر:

عن ابن أبي مليكة أنَّ امرأتين كانتا تُخزنان في بيتٍ، أو في الحجرة فخرجت إحداهما وقد أنفذ بإشْفَى في كفِّها، فادَّعت على الأخرى، فرفع إلى ابن عباس، فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ "لو يُعطى النَّاس بدعواهم لذهب دماء قومٍ وأموالهم" ذكروها بالله واقراءوا عليها ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ آل عمران: ٧٧ فذكروها فاعترفت، فقال ابن عباس: قال النبي ﷺ: "اليمن على المدَّعى عليه"².

أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيَّمْنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُؤْتِيكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ ﴾ آل عمران: ٧٧

قال القرطبي "وهذا الحديث أصلٌ من أصول الأحكام، وأعظم مرجع عند التنازع والخِصام، يقتضى ألا يحكم لأحدٍ بدعواه وإن كان فاضلاً شريفاً - في حقِّ من الحقوق - وإن كان محتقراً يسيراً - حتَّى يستند المدَّعي إلى ما يقوي دعواه، وإلا فالدَّعاوي متكافئة، والأصل: براءة الذم من الحقوق، فلا بدُّ مما يدلُّ على تعلق الحق بالذمة، وترجِّح به الدعوى"³.

¹ ابن حجر: الفتح، 235/12، ولم أجده في المفهم.

² البخاري: المصدر السابق، الحديث رقم: 4552، ص. 788.

³ القرطبي: المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، 491/2.

خلاصة الفصل :

في نهاية هذا الفصل يمكننا القول أنّ منهج الإمام البخاري في انتقاء مرويات الجامع الصحيح منهج قائم على التحري والتدقيق في كثير من الجزئيات الإسنادية والمنتنية على حدّ سواء، حيث أثبتت الدراسة التطبيقية في صحيح البخاري أنّه حرص على انتقاء الأسانيد الموصوفة بالأصحية، كما حرص على رواية الأحديث من طريق أوثق رواة الشيخ كما رأينا ذلك في مسند ابن عمر، وكذلك راعى علو الإسناد فيما يسوقه من أسانيد، دون أن يفوته مراعاة شهرة الأحاديث واختيار ما كان أصلا في بابه، وهذه ملكة قلّ من يجوزها .

الفصل الثالث: انتقاء الإمام البخاري من أحاديث المتكلم فيهم
ويتضمن المباحث الآتية:

- المبحث الأول : انتقاء البخاري من أحاديث المبتدعة .
- المبحث الثاني : انتقاء البخاري من أحاديث المدلسين .
- المبحث الثالث: انتقاء البخاري من أحاديث المختلطين .
- المبحث الرابع : انتقاء البخاري من أحاديث الضعفاء .

المبحث الأول : انتقاء البخاري من أحاديث المبتدعة.

إنَّ الأصل في الرواية عند المحدثين الأخذُ عن الرواة الثقات؛ أهل الضبط والإتقان وأهل الديانة والعدالة، ومن موجبات الحكم بعدالة الراوي مجانبته للأهواء والبدع، غير أنَّ الأمة ابتليت منذ الزمن الأول بظهور بعض البدع، وانتشارها انتشاراً تزامن مع عملية جمع السنَّة وتدوينها، وكان من جملة من اشتغل بالرواية والتحديث في هذه الأزمان أئمةٌ ورواة خالطوا بعض هذه البدع، واغترُّوا بها، بين مُقلِّ ومستكثر، وغالٍ ومنحرفٍ شيئاً يسيراً، الأمر الذي جعل أئمة السنَّة والحديث يضطرون إلى الرواية عن هؤلاء الذين تلبَّسوا ببعض البدع، معتبرين في ذلك صدقهم وعظم الكذب في نفوسهم، فقبلوا بعض أحاديثهم، وفق ضوابط وقواعد متينة، مع كثيرٍ من الاحتياط والتحري، وكذلك الشأن مع الإمام البخاري الذي نحنُ بصددِ معرفة منهجه في الرواية عن هؤلاء المبتدعة.

المطلب الأول : موقف الإمام البخاري من المبتدعة .

أولاً : عقيدة الإمام البخاري وبراءته من البدع.

لم يكن موقفُ الإمام البخاري من البدع - التي بلغت مُنتهاها في عصره - موقف الناظر المسالم لها، وإنما تصدَّى لها بكلِّ ما أوتي من ملكة علمية وحجة ثقيلة، فانبرى يُنافح عن العقيدة الصافية وينفض أصول المبتدعة ويردُّ على ضلالاتهم، كما أنَّه كان سليم المعتقد لم تُخالط شُبُهاتهم قلبه ولا فكره، رغم ما رُمي به وما حاول خصومه إتهامه به، قال الحاكم النيسابوري : " سمعتُ أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: سمعتُ محمد بن نعيم يقول: سألتُ محمد بن إسماعيل - لَمَّا وقع في شأنه ما وقع - عن الإيمان؟، فقال: قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ، والقرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، وأفضلُ أصحاب رسول الله ﷺ : أبو بكر ثمَّ عمر، ثمَّ عثمان ثمَّ علي، على هذا حيثُ وعليه أموت، وعليه أُبعثُ إن شاء الله تعالى " ¹، فهو بهذا القول يبرأ من البدع كُلِّها.

¹ ابن حجر : هدي الساري، ص491.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وأوضح من هذا التقل في بيان عقيدة الإمام البخاري، بل وعقيدة شيوخه وأئمة الإسلام عامة، ما رواه اللالكائي بإسناده إلى البخاري حيث قال: " لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ أَهْلِ الْحِجَازِ وَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ وَوَسَطَ وَبَغْدَادَ وَالشَّامَ وَمِصْرَ، لَقِيتُهُمْ كَرَاتٍ، قَرْنَا بَعْدَ قَرْنٍ، ثُمَّ قَرْنَا بَعْدَ قَرْنٍ، أَدْرَكْتُهُمْ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، أَهْلُ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْحِزْبَةَ مَرَّتَيْنِ وَالْبَصْرَةَ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ فِي سَنِينَ ذَوِي عَدَدٍ بِالْحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ، وَلَا أُحْصِي كَمَ دَخَلْتُ الْكُوفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي أَهْلِ خُرَّاسَانَ، مِنْهُمْ - وَذَكَرَ جَمَاعَةَ مِنْ مَشَايخِهِ فِي تِلْكَ الْأَمْصَارِ إِلَى أَنْ قَالَ - وَاكْتَفِينَا بِتَسْمِيَةِ هَؤُلَاءِ كَيْ يَكُونَ مُخْتَصِرًا وَأَنْ لَا يَطُولَ ذَلِكَ، فَمَا رَأَيْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ:

- أَنَّ الدِّينَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ البينة: ٥
- وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ لِقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ - ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومَ مَسْحَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ الأعراف: ٥٤، قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: قال ابن عيينة: فبين الله الخلق من الأمر لقوله ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الأعراف: ٥٤
- وَأَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِقَدَرٍ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿١﴾ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ الفلق: ١ - ٢
- ولقوله: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات: ٩٦ ولقوله: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر: ٤٩
- ولم يكونوا يكفرون أحدا من أهل القبلة بالذنوب لقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ النساء: ٤٨
- وما رأيتُ فيهم أحدا يتناول أصحاب محمد ﷺ، قالت عائشة: «أمروا أن يستغفروا لهم» وذلك قوله: قَالَ تَعَالَى: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ الحشر: ١٠
- وكانوا ينهون عن البدع ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه؛ لقوله: ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ آل عمران: ١٠٣، ولقوله: ﴿ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ﴾ النور: ٥٤

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ويحْتُون على ما كان عليه النبي ﷺ وأتباعه لقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الأنعام: ١٥٣

- وأن لا ننازع الأمر أهله لقول النبي ﷺ: " ثلاث لا يُغْلُ عليهنَّ قلبُ امرئٍ مسلمٍ: إخلاص العمل لله ، وطاعة ولاة الأمر ، ولزوم جماعتهم ، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم " ¹ ، ثم أكد في قوله: ﴿

أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء: ٥٩

- وأن لا يرى السيف على أمة محمد ﷺ. وقال الفضيل: "لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام؛ لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد. قال ابن المبارك: «يا معلّم الخير، من يجترئ على هذا غيرك" ².

فهذا القول من الإمام البخاري جامع لعقيدة السلف، مُبطلٌ لعقائد المبتدعة كلهم .

ثانيا : عنايته بالردّ على المبتدعة داخل الجامع الصحيح .

لقد ظهرت عناية الإمام البخاري بالسنة والردّ على البدع واضحة، فكلُّ ناظرٍ إلى كتب وأبواب الصحيح يلحظ ذلك، خاصة كتاب الإيمان الذي أورد فيه 42 بابا، واستدل بستين أو سبعين دليلا على أنّ الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ، وأنّ الأعمال داخله في مُسمّى الإيمان، ردّا بذلك على المرجئة خاصة وعلى بقيّة الفرق، ذلك "أنّ الشبهة الجامعة لكلّ البدع والأصل الذي اتفقت عليه الفرق الصّالة: أنّ الإيمان شيءٌ واحدٌ، لا يزيد ولا ينقص، وأنّه لا يجتمع في القلب إيمان ونفاق، ولا يكون في أعمال العبد الواحد شعبة من الشّرك، وشعبة من الإيمان" ³.

¹ الترمذي: كتاب العلم، باب: ما جاء في الحثّ على تبليغ السماع، رقم 2849، ص 939، وهذا الحديث زيادة في آخر حديث "نظر الله امرأ..."، وقد روى هذه الزيادة أيضا بن ماجه، رقم 230، ص 98، وأحمد في المسند عن عدد من الصحابة، أنس، وجبير بن مطعم وزيد بن ثابت، انظر الأرقام 13350، 16738، 16754، 21951.

² اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، 1/193.

³ سفر الحوالي : ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، 1/273.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فبيّن البخاري بمسلك سهلٍ وواضحٍ مستدلاً بآيات الكتاب والأحاديث النبوية والآثار السلفية، على ثقات حُجج القوم .

ومن الأبواب التي ردّ بها البخاري على المبتدعة من كتاب الإيمان¹ :

- باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال: وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله تعالى " أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان فيخرجون منها"²

قال الحافظ في الفتح: " ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر، وأراد بإيراده الردّ على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان، وعلى المعتزلة في أنّ المعاصي موجبة للخلود"³.

- وباب المعاصي من أمر الجاهلية: ولا يُكفّر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ" وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ النساء: ٤٨

قال الحافظ ابن حجر: و"مُحْصَلُ التَّرْجِمَةِ: أَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا الْكُفْرَ بِمَجَازٍ، عَلَى إِرَادَةِ كُفْرِ النَّعْمَةِ لَا كُفْرِ الْجُحُودِ؛ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ كُفْرٌ لَا يُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ، خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِالذُّنُوبِ"⁴.

ونظيره قول ابن بطلال: "وغرض البخاري في هذا الباب الردّ على الرافضية والإباضية وبعض الخوارج في قولهم: إنّ المذنبين من المؤمنين يخلدون في النار بذنوبهم"⁵

¹ انظر للمزيد: تقي الدين الندوي: الإمام البخاري إمام الحفاظ والمحدثين، ص 99-104.

² البخاري: الجامع الصحيح، رقم 22، ص 62.

³ ابن حجر: فتح الباري، 1/ 73.

⁴ ابن حجر: المصدر نفسه، 1/ 86.

⁵ ابن بطلال: شرح صحيح البخاري، 1/ 86. ونقله عنه الحافظ في الفتح ولم يذكر الرافضة ولا الإباضية.

-وباب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر¹ وقال إبراهيم التيمي: "ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مكذباً"²، وقال ابن أبي مليكة: "أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل"³ ويذكر عن الحسن: "ما خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق"⁴، وما يُحدِّث من الإصرار على النفاق والعصيان من غير توبة لقول الله تعالى ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران: ١٣٥.

قال الحافظ ابن حجر: "هذا الباب معقود للرد على المرجئة خاصة، وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم، لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا، والمرجئة بضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز نُسبوا إلى الإرجاء، وهو التأخير لأنهم أخرروا الأعمال عن الإيمان؛ فقالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، ولم يشترط جمهورهم النطق، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال، وقالوا لا يضُرُّ مع الإيمان ذنب أصلاً"⁵.

وغيرها من أبواب كتاب الإيمان، وكذلك كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، وأما كتاب التوحيد الذي رد فيه على الجهمية والقدرية وغيرهم، فقد قال الإمام الذهبي لما نقل من كتاب التوحيد من الجامع الصحيح للبخاري "ثم إنه بؤب على أكثر ما تُنكره الجهمية من العلو والكلام، واليدين والعينين، محتجاً بالآيات والأحاديث، فمن ذلك: باب قوله ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ فاطر: ١٠، وباب قوله ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ص: ٧٥، وباب قوله ﴿وَلِيُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ طه: ٣٩ وباب: كلام الرب تعالى مع الأنبياء ونحو ذلك مما إذا تعقله اللبيب عَرَفَ من تبويبه أن الجهمية ترد ذلك وتُحرِّف الكلام عن مواضعه"⁶.

فهذا طرف يسير من دفاع البخاري عن السنة وردّه عن أهل البدع في الصحيح وإلا فالأمر في هذا مبسوط، ولا يسع المقام لطرحه، لكن الميزة التي اتّسمت بها ردود البخاري أنه لا يذكر مخالفيه ولا

¹ البخاري: المصدر السابق، ص66.

² ابن أبي شيبة: المصنف، 160/7.

³ البخاري: التاريخ الكبير، 137/5.

⁴ الفريابي: صفة المنافق، رقم87، ص73، بلفظ مختلف.

⁵ ابن حجر: المصدر السابق، 110/1.

⁶ الذهبي: العلو للعلي الغفار، 186/1.

يسميه قال المباركفوري "ومن الجدير بالذكر أنه مع هذا كله لم يسم أولئك الذين نبتة على أخطائهم وأوهامهم بأعيانهم أبداً، وهذه همة عالية لا توجد إلا لدى القليل من أولي العزم"¹.

نعم، فالبخاري همّه بيان الحق وأدلته، والباطل وشبهاته، بغض النظر عن الأعيان².

ثالثاً : عنايته بالسنة والردّ على أهل البدع خارج الصحيح .

ثم إنَّ الإمام البخاري أَلَفَ كُتُباً وأجزاءً مستقلة في هذا السياق، منها:

1- جزء رفع اليدين في الصلاة وفيه من تعظيم السنّة والحث على الالتزام بها والتكثير على المخالفين لها الشيء الكثير، حتى إنك تستغرب أن يكون هذا أسلوب البخاري بهدوئه المعتاد، حيث قال في مقدمة هذا الجزء " الرد على من أنكر رفع الأيدي في الصلاة عند الركوع وإذا رفع رأسه من الركوع، وأبهم على العجم في ذلك تكلفاً لما لا يعنيه، فيما ثبت عن رسول الله ﷺ من فعله وقوله ومن فعل أصحابه، وروايتهم كذلك، ثم فعل التابعين واقتداء السلف بهم في صحة الأخبار، بعض الثقة عن الثقة من الحلف العُدول رحمهم الله تعالى، وأنجز لهم ما وعدهم، على ضغينة صدره، وحرجة قلبه، نفاراً عن سنن رسول الله ﷺ مستحقاً لما يحمله استكباراً وعداوة لأهلها لشوب البدعة لحمه وعظامه ومخه، وأنسته باحتفال العجم حوله اغتراراً، وقال النبي ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا خلاف من خالفهم"³، ماضٍ ذلك أبداً في جميع سنن رسول الله ﷺ، لإحياء ما أميتت وإن كان فيها بعض التقصير بعد الحث والإرادة على صدق النيّة، وأن تُقام للأسوة في رسول الله ﷺ بما أُتيح على الخلق من أفعال رسول الله ﷺ، في غير عزيمة حتى يعزم بما أُتيح فعل من نهي أو عمل بأمر رسول الله ﷺ لما أمر الله خلقه وفرض عليهم طاعته وأوجب

¹ عبد السلام المباركفوري : سيرة الإمام البخاري، 501/2.

² هذا تعقيب المشرف، بارك الله فيه.

³ البخاري: الجامع الصحيح كتب المناقب، باب، رقم 3640، ص 639، وفي مواضع أخرى، ورواه مسلم: الجامع الصحيح، كتاب

الإمارة، باب: قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم"، أرقام: 4927، 4928،

4931، 4932، 4933، 4934، ص 908-909.

عليهم أتباعه، وجعل أتباعهم إياه وطاعتهم له طاعة نفسه عزوجل عظم المنّ والطول فقال: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ الحشر: ٧.....¹ انتهى.

ومن أقواله التي تُبيّن موقفه من أهل البدع أيضا في هذا الجزء:

- قوله " وكان زائدة لا يحدث إلا أهل السنة اقتداءً بالسلف "².

- وقال أيضا " ولقد رحل قومٌ من أهل بلخ³ مرجئة إلى محمد بن يوسف بالشام، فأراد محمد إخراجهم منها حتى تابوا من ذلك ورجعوا إلى السبيل والسنة "⁴

- وقال أيضا " ولقد رأينا غير واحد من أهل العلم يستتبوا أهل الخلاف، فإن تابوا وإلا أخرجوهم من مجالسهم "⁵.

2- كتاب "خلق أفعال العباد في الرد على الجهمية والمعطلة "

وقد دلّ اسمه على مضمونه، حيث ردّ فيه الإمام على كل أهل البدع، فردّ على الجهمية والقدرية ومنهم المعتزلة، وعلى الرافضة وغيرهم، وهذه الردود تهديم أصول البدع كلّها حتى التي تفرّعت عن الفرق الأولى "⁶.

وقد تميّز بكثرة التّقول عن السلف في ذمّ أهل البدع، بل ذكر آراءه في الفرق، ومما قاله في هذا الكتاب قوله : «نظرتُ في كلام اليهود والنصارى والجنوس فما رأيت أضلّ في كفرهم منهم، وإني لأستجهل من لا يُكفّرهم إلا من لا يعرف كفرهم»¹ يعني الجهمية .

¹ البخاري: جزء رفع اليدين في الصلاة، وبهامشه جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين، ص 17-21.

² البخاري: المصدر نفسه، ص 59

³ بلخ مدينة من خراسان قديما وهي الآن ولاية في أفغانستان تقع شمال البلاد وعاصمتها مزار شريف، انظر ياقوت الحموي: معجم البلدان، 480/1، وويكبديا الموسوعة الحرة.

⁴ البخاري: المصدر السابق، ص 59.

⁵ البخاري: المصدر السابق، ص 59.

⁶ انظر فهد بن سليمان الفهيد: منهج البخاري في العقيدة، مطبوع ضمن أعمال ملتقى أعلام الإسلام : الإمام البخاري نموذجاً،

المطلب الثاني: منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة:

روى البخاري في صحيحه عن جُملةٍ من الرواة رُموا بالبدعة أو تلبسوا بها، بلغ عددهم حسب إحصاء الحافظ في الفتح 69 راويًا²، وقد لخص لنا الحافظ البدع التي رُمي بها رواة الصحيح تلخيصًا لطيفًا ينفي بالعرض رأيتُ أن أنقله، قال رحمه الله: " من ضَعُفهُ بسببِ الاعتقاد وقد قدّمنا حكمه وبيّنا في ترجمة كل منهم أنه: ما لم يكن داعية أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع، وهذا بيان ما رُموا به :

فالإرجاء: بمعنى التأخير وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأنّ الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضُرُّ العمل مع ذلك .

والتشيع: محبة عليّ وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، ويُطلق عليه رافضي وإلا فشيوعي، فإن انضاف إلى ذلك السبُّ أو التصريح بالبُغض فغالٍ في الرّفْض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشدُّ في العُلُو.

والقدرية: من يزعم أنّ الشرَّ فعلُ العبد وحده. **والجهمية:** من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتّها الكتاب والسنة، ويقول إنّ القرآن مخلوق. **والنصب:** بُغض عليّ وتقديم غيره عليه .

والخوارج: الذين أنكروا على عليّ التحكيم وتبرّءوا منه ومن عثمان وذريته وقتلوه، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم، والإباضية منهم أتباع عبد الله بن أباض، والقعدية الذين يزيّنون الخروج على الأئمة، ولا يباشرون ذلك، **والواقف في القرآن** من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق، وهذه أسماءهم³

¹ البخاري : خلق أفعال العباد، ص30.

² لكن الباحثة كريمة سوداني ترى أن عددهم 78 راويًا، ألحقت باقي الرواة من التقريب للحافظ، انظر، منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، الشيعة نموذجًا، ص129.

³ ابن حجر : هدي الساري، ص459.

ثم ذكر أسماءهم مرتبين على حروف المعجم مع ذكر بدعة كل راوٍ.

لكن الملاحظ أنه ليس كل هؤلاء الرواة قد ثبتت بدعته، فمنهم من ثبتت براءته من هذه البدعة إما بتبريء نفسه منها أو تبريء غيره من العلماء له، أو أن يكون الراوي تاب ورجع عن بدعته، أو يكون الحامل على رميه بهذه البدعة التعنت والاختلاف المذهبي وما إلى ذلك من الأسباب، كما قال أبو جعفر الطبري رحمه الله " لو كان من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبته قوم إلى غير ما يرغب به عنه"¹.

وقد أحصت صاحبة بحث " منهج البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة "² عدد الرواة الذين لم تثبت لهم البدعة أو تابوا منها فأوصلته إلى واحد وثلاثين راوياً³، أي ما يقارب النصف من الذين أتهموا، وعلى كل حال، فمجرد ثبوت رواية البخاري عن بعض المبتدعة ولو كانوا قلة أمر يستدعي الوقوف عنده وبحث كيفية رواية البخاري عن هؤلاء المبتدعة؟ هل هي على إطلاقها؟ أم أن له شروطاً خاصة في ذلك؟.

رأي الحافظ ابن حجر في كيفية إخراج البخاري للمبتدعة⁴.

سبق ذكر قول الحافظ في رواية البخاري عن المبتدعة "أنه: ما لم يكن داعية أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع" وقال أيضاً "فالمكفر بها -أي البدعة- لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو

¹ ابن حجر : فتح الباري، 2/151.

² أندونيسيا بنت خالد حسون : منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة.

³ بينما كان عدد الرواة الذين أثبتت الباحثة كريمة سوداني براءتهم أو رجوعهم عن البدعة 23 راوياً، وهو أمر اجتهادي من الباحثين مبني على النظر في ترجمة الراوي وجمع ما قيل فيه من أقوال ومحاولات ترجيح رأي معين .

⁴ رأيت أن أبدأ برأي الحافظ ابن حجر لأنه أكثر من اهتم ببيان منهج البخاري في هذه المسألة وغيرها .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة"¹.

وكثيرا ما نجد في الهدي يبرر رواية البخاري عن المبتدع بأنه لم يكن داعية².
فإنهم من مجموع كلام الحافظ ما قرره الدكتور أبو بكر كافي بقوله " ومن خلال التتبع لهؤلاء الرواة يمكن أن نستخلص المعايير التي اعتمدها البخاري في الرواية عن أهل البدع ويمكن أن نُحملها في النقاط التالية:

- ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.
 - أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب.
 - أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد.
 - أحيانا يروي لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.
 - كثير منهم لم يصح ما زُموا به.
- إذن فالعبرة إنما هي صدق اللهجة، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره"³ انتهى.

وقد أشار الشيخ طاهر الجزائري إلى شيء من هذا فقال " والذي ينبغي أن يقف عليه كل راغب في علم الأثر، أن الإمام البخاري كان جُلُّ قصده أن يكون الراوي قد صدق فيما رواه عنه، من غير نظر إلى أمر آخر، فإذا لاح له صدق الخبر حرص على روايته، من غير نظر إلى حال الراوي فيما سوى ذلك، غير أنه لفرط علمه ونباهته كان يحرص على أن لا تظهر مخالفته للجمهور، وكثيرا ما يروي أشياء مخالفة لما توخاه في شرطه إشارة إلى أن ذلك مما اشتهر عند من يرجع كثير من الناس إليهم، ويعولون في ذلك عليهم، فهو كتاب فيه أسرارٌ تبهر أولي الألباب"⁴.

¹ ابن حجر: الهدي، ص385.

² انظر ترجمة الوليد بن كثير في الهدي، ص450، ويحيى بن حمزة الحضرمي، ص451.

³ أبو بكر كافي : منهج الإمام البخاري، ص104-105.

⁴ طاهر الجزائري : توجيه النظر، 1/270.

وهذه بعض القضايا المتعلقة برواية البخاري عن المبتدعة أردت أن أزيدها تفصيلا .

1- هل أخرج البخاري لمن كان داعية؟

نصَّ غير واحدٍ من أهل العلم على أنَّ منهج أهل الصحيح ترك الرواية عن الدعاة إلى بدعهم، وهذا طرفٌ من أقوالهم :

قال ابن الصلاح - رحمه الله - في سياق ترجيحه قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية :

" فإنَّ كُتُبهم - أئمة الحديث - طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول " ¹.

وقال شيخ الإسلام " ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية، ولكن رواها هم وسائر أهل العلم عن كثيرٍ ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية والمرجئة والخوارج والشيعة " ².

وقال أيضا عن القدرية " وأما هؤلاء فإنهم مبتدعة ضالون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك، وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم لكن من كان داعية لم يخرجوا له " ³.

وبالمقابل اعترض بعض الأئمة على التفريق بين الداعية وغيره واحتجوا ببعض من روى عنه أهل الصحيح من الدعاة، قال ابن كثير رحمه الله " قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم " فلم يفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره، ثم ما الفرق في المعنى بينهما؟ وهذا البخاري قد خرَّج لعمران بن حطَّان الخارجي مدح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة " ⁴.

¹ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص 114.

² ابن تيمية : مجموع الفتاوى، 386/7.

³ ابن تيمية: المصدر نفسه، 385/7.

⁴ أحمد شاکر : الباعث الحثيث، ص 82-83.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال العراقي: " قد اعترض عليه بأثمه أي البخاري ومسلما، احتجًا أيضا بالدعاة، فاحتج البخاري بعمران بن حطان وهو من دعاة الشراة¹، واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني² وكان داعية إلى الإرجاء كما قال أبو داود³."

فأيُّ القولين أقرب للصواب؟ هل هو قول من نفى تخريج الشيخين للدعاة أم قول المعترضين؟ ولماذا اعترضوا براويين من الدعاة فقط وعددهم أكثر؟.

لهذا وجب تتبع الرواة الذي وصفوا بأثمه دعاة وكيفية إخراج البخاري عنهم.

وبالتتبع نجد أن الرواة الذين وُصفوا بكونهم دعاة هم :

1- **خُرَيْز بن عثمان الحمصي**⁴، زُمي بالنصب، والذي اتهمه بأنه كان داعية هو ابن حبان قال : "كان داعية إلى مذهبه"⁵ اختلف في رمية بالبدعة اختلافا شديدا بين نافٍ ومُثبِت⁶، والذي يهْمُنَّا هو قول البخاري فيه، حيث قال : "قال أبو اليمان كان خُرَيْز يتناول من رجل ثم ترك"⁷، يقصد نيله من علي رضي الله عنه، إذن فقد روى البخاري عنه لأنه يرى أنه رجوع وتاب من قوله. فلا معنى لذكره في

¹ الشراة من أسماء فرق الخوارج

² هو أبو يحيى الكوفي، روى عن السفينانين والأعمش وثقه ابن معين وغيره، واتهمه أبو داود بالإرجاء، توفي سنة 202هـ، انظر ترجمته، المزي: تهذيب الكمال، 16/452-454.

³ العراقي : التقييد والإيضاح، ص150.

⁴ هو أبو عثمان الحمصي، وثقه أحمد ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، بل نقل الاتفاق على ثقته، توفي سنة 163هـ، انظر ترجمته، المزي: المصدر السابق، 5/568-580.

⁵ ابن حبان : المجروحين، 1/268.

⁶ انظر : كريمة سوداني : منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة، ص150-154.

⁷ البخاري : التاريخ الكبير، 3/104.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الدعاة، ولو كان داعية لما وثَّقه أحمد بقوله: ثقة ثقة ثقة، ولا روى له وهو الذي صرَّح بمذهبه برد حديث الداعية¹.

وقد روى له البخاري حديثين في الأصول ولم يسَّق لهما متابعات، أحدهما: في صفة النبي ﷺ وهو حديث حريز بن عثمان " أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ قال: "أرأيت النبي ﷺ كان شيخنا؟ قال: كان في عنقته² شعرات بيض³ وهو من ثلاثيات الإمام البخاري، والحديث الآخر في الكذب في الرؤية وهو حديث واثلة بن الأسقع: قال: قال رسول الله ﷺ: "إنَّ من أعظم الفريء أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يُري عينه ما لم تر، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يُقل"⁴.

2 - سالم الأفطس⁵ وهو ثقة مرجئ، قال الجوزجاني: " سالم بن عجلان الأفطس كان يخاصم في الإرجاء داعية وهو متماسك"⁶.

وقال الفسوي "سالم الأفطس وهو سالم بن عجلان مولى محمد بن مروان بن الحكم مرجئ معاند"⁷.

لكنَّ الامام أحمد الذي عُرف بموقفه من المبتدع الداعية ومروياته، وثَّقه وروى عنه، قال أبو داود: " سمعتُ أحمد قال: سالم الأفطس كان يرى الإرجاء وكان ثقة"⁸.

¹ فقد سئل الإمام أحمد أنكتب عن المرجئ والقدري؟ قال: نعم يكتب عنه إذا لم يكن داعية " وله اقوال أخرى في معنى هذا انظرها عند الخطيب: الكفاية ص 128، و انظر: أبو بكر كافي: منهج الإمام أحمد في التعليل ص 600-601.

² العنفة هي الشعر الذي في الشفة السفلى. وقيل: الشعر الذي بينها وبين الذن. وأصل العنفة: حمة الشيء وقتله. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، 3/309.

³ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، رقم 3546، ص 626.

⁴ البخاري: المصدر نفسه، كتاب المناقب، باب: -بياض- رقم 3509، ص 621.

⁵ هو سالم بن عجلان القرشي الأموي، وثَّقه أحمد، وقال يحيى بن معين: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق مرجئ، قتله العباسيون سنة 132هـ، انظر ترجمته: المزني: المصدر السابق، 10/164-168.

⁶ الجوزجاني: معرفة أحوال الرجال، 1/309.

⁷ الفسوي: المعرفة والتاريخ، 3/241.

⁸ أبو داود: سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص 305.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقد روى له أحمد في المسند حديثين؛ أحدهما حديث الشفاء الذي رواه البخاري، فإمّا أن الإمام أحمد لم يعلم أنه داعية أو أنه لا يرى ذلك .

أما حديثه عند البخاري فقال عنه الحافظ في الهدي "ليس له عند البخاري سوى حديثين : أحدهما حديثه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : "الشفاء في ثلاث .."¹ الحديث، والآخر بهذا الإسناد: "أيُّ الأجلين قضى موسى .."² ولكل منهما ما يشهد له "³.

والحديثان لا علاقة لهما ببدعة الإرجاء، والظاهر أنّ البخاري احتاج إلى حديثه مع علمه بثقته وصدقه لذلك روى عنه، والحديثان كلاهما من أفراد الصحيح ؛ قال المزي عن حديث الشفاء في ثلاث "وهو حديثٌ عزيزٌ من أفرادِ الصحيح لا نعرفه إلاّ من رواية مروان بن شجاع الجزري عن سالم الأفتس"⁴

وكذلك الحديث الثاني تفرّد به البخاري، فلم يروه غيره من أصحاب الصّحاح ولا السّنن، وإن كان الحافظ ذكر له متابعات⁵ كلها عند ابن مردويه في التفسير ولعلها بأسانيد لا يرتضيها البخاري.

3- عباد بن يعقوب الرواجيني⁶ من شيوخ البخاري، قال ابن حبان : " كان رافضيا داعية إلى الرفض"⁷، قال ابن عدي : "وعباد بن يعقوب معروف في أهل الكوفة، وفيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم"⁸.

¹ البخاري: المصدر السابق، كتاب: الطب، باب: الشفاء في ثلاث، رقم 5680، ص 1010.

² البخاري: المصدر نفسه، كتاب: الشهادات، باب: من أمر بانجاز الوعد، رقم 2684، ص 475.

³ ابن حجر : الهدي، ص 402.

⁴ المزي : تهذيب الكمال، 167/10.

⁵ ابن حجر : الفتح 5/ 290 - 291.

⁶ هو أبو سعيد الكوفي الشيعي: قال أبو حاتم: شيخ ثقة، معروف بعلوّه في الرفض، توفي سنة 250هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 178-175/14.

⁷ ابن حبان : المجروحين، 171/2.

⁸ ابن عدي : الكامل في الضعفاء، 348/4

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال الحاكم أبو عبد الله: "كان أبو بكر بن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب"¹.

وقال الذهبي "من غلاة الشيعة، ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث"².

قال الحافظ في الهدي "وقال صالح بن محمد كان يشتد عثمان رضي الله عنه، قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً وهو حديث ابن مسعود: "أيُّ العمل أفضل.."³، وله عند البخاري طرقٌ أخرى من رواية غيره"⁴.

4- عمران بن حطان: لخص لنا الحافظ في الهدي حاله فقال "عمران بن حطان السدوسي الشاعر المشهور كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم، انتهى. والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يزيّنونه، وكان عمران داعية إلى مذهبه وهو الذي رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام بتلك الأبيات السائرة"⁵.

وقال الدارقطني: "متروكٌ لسوء اعتقاده وخبث مذهبه"⁶.

قال الذهبي: "هو من أعيان العلماء، ولكنه من رؤوس الخوارج"⁷.

إذن فقد ثبت أنه كان داعية ورأساً في بدعته، فلماذا وكيف أخرج له البخاري؟

¹ المزي: المصدر السابق، 177/14.

² الذهبي: ميزان الاعتدال، 379/2.

³ البخاري: المصدر السابق، كتاب: التوحيد، باب: وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً، رقم 7534، ص 1294.

⁴ ابن حجر: الهدي، ص 411.

⁵ ابن حجر: المصدر نفسه، ص 432.

⁶ الدارقطني: الالتزامات والتتبع، ص 259.

⁷ الذهبي: السير، 214/4.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

أخرج له البخاري حديثين : الأول في لبس الحرير، وسياق الحديث الذي أورده البخاري يبين كيف كان حرصُ عمران بن حِطَّان على سماع الحديث من أصحاب رسول الله ﷺ وهذا نصُّه:

قال البخاري رحمه الله : حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال : سألت عائشة عن الحرير، فقالت : ائت ابن عباس فسأله، قال : فسألته فقال سل ابن عمر، قال فسألت ابن عمر، فقال أخبرني أبو حفص يعني عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال "إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة" فقلت : صدق وما كذب أبو حفص على رسول الله ﷺ، وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثني عمران وقصَّ الحديث¹.

وقد روى البخاري حديث النهي عن لبس الحرير من طرق أخرى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والحديث الثاني حديث عائشة أن النبي ﷺ "لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه"² والحديث يكاد يتفرَّد به عمران لم يتابعه عليه إلا امرأة اسمها دفرة وليس لها عند البخاري رواية .
وأما تعليل تخريج البخاري عنه فله أوجه منها³ :

- إما أنَّ البخاري يرى أنه رجع عن بدعته كما قال الحافظ في الهدي "وأحسن ما يُعتذر به عن تخريج البخاري له؛ أنه لم يمت حتى رجع عن رأي الخوارج، وذلك كما ذكر الشيخ أبو زكريا الموصلي"، وأضاف : "فإن صحَّ ذلك كان عُذراً جيِّداً وإلا فلا يضُرُّ التخريج عمَّن هذا سبيله في المتابعات والله أعلم"⁴.

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب اللباس، باب: لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدُرُ ما يجوز منه، رقم 5835، ص 1032.

² البخاري : المصدر نفسه، كتاب اللباس، باب: نقض الصور، رقم 5952، ص 1046.

³ انظر : محمد سعيد رسلان : الرواة المبدعون من رجال الكتب الستة، 1/786-787.

⁴ ابن حجر : الهدي، ص 432.

- أو أنّ للخوارج حُكما خاصا كوثم لا يكذبون، لأنّ الكذب كبيرة وصاحب الكبيرة عندهم كافر مخلّد في النار، كما قال أبو داود " ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج "1.

والحديثان لا علاقة لهما ببدعة الخوارج، نعم الحديث الأول ربما يوافق ظاهره بدعته إذ يتضمن حكما أخرويا، غير أنّ معناه مشهورٌ ومستفيض عن عمر .

5- عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني²:

قال أبو داود: "كان داعية إلى الإرجاء"³، قال الحافظ في الهدي: "قلتُ إنما روى له البخاري حديثا واحدا في فضائل القرآن من روايته عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي موسى في قول النبي ﷺ "لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود"⁴ وهذا الحديث قد رواه مسلم من طريق أخرى عن أبي بردة عن أبي موسى، فلم يُخرج له إلا ما له أصلٌ والله أعلم، وروى له الباقون سوى النسائي"⁵.

والظاهر أنّ البخاري احتاج إلى حديثه، إذ لم يُرو من طريق صحيح غير هذا، أمّا متابعة مسلم التي ذكرها الحافظ ففيها طلحة بن يحيى، قال البخاري عنه: "منكر الحديث"⁶.

¹ العراقي : التقييد والايضاح،ص 150.

² تقدمت ترجمته.

³ المزني : تهذيب الكمال،454/16.

⁴ البخاري : المصدر السابق، كتاب: فضائل القرآن، باب: حسن الصوت بالقراءة، رقم 5048، ص911.

⁵ ابن حجر : الهدي،ص415.

⁶ الذهبي : ميزان الاعتدال، 343/2.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

6- شبابة بن سوار¹ : ثقة مرجئ، كان يدعوا إلى نحلته، قال أحمد: " تركته لم أكتب عنه للإرجاء وكان داعية إلى مذهبه، وكان يقول: إذا قال فقد عمِلَ بجارحته"².

إلا أنه وردت أخبار تُفيد بأنه رجّع عن مذهبه البدعي منها: ما رواه البردعي في سؤالاته لأبي زرعة أنه قيل له عن شبابة يرى الإرجاء؟ قال: نعم، قيل كان يدعو إليه؟ قال: نعم، قيل رجع؟ قال: نعم، قال الإيمان قولٌ وعمَلٌ"³، وروى العقيلي " أن شبابة قدم المدائن قاصدا للذي أنكر عليه أحمد بن حنبل، فكانت الرُّسل تختلف بينه وبينه، قال: فرأيتُه - أي شبابة - تلك الأيام مغموما مكروبا، قال: ثمّ انصرف إلى المدائن قبل أن يصلح أمره عنده"⁴. وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند مما يقوِّي القول برجوعه.

ولعلَّ البخاري كان يرى أنه رجع عن بدعته، لذلك روى له في الصحيح اثني عشر حديثا، وسيأتي الكلام عن مروياته لاحقا .

7 - عدي بن ثابت⁵ : الشيعي، قال المسعودي " ما رأيتُ أحدا أقولَ بقول الشيعة من عدي بن ثابت"⁶، وقال أبو حاتم "صدوق، كان إمام مسجد الشيعة وقاصُّهم"⁷، ولخصَّ الذهبي حاله فقال "عالمٌ الشَّيعة وصادقهم، وقاصُّهم، وإمام مسجدهم، ولو كانت الشَّيعة مثله، لقلَّ شرُّهم"⁸

¹ هو أبو عمرو الفزاري، روى عن شعبة والليث وغيرهما، وروى عنه أحمد وابن راهويه، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، توفي سنة 254هـ، المزي: المصدر السابق، 343/12-349.

² ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، 392/4.

³ أبو زرعة الرازي : الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البردعي، 2/407.

⁴ العقيلي : الضعفاء الكبير، 2/195.

⁵ هو الأنصاري الكوفي، روى عن البراء بن عازب، وسعيد بن جبير، روى عنه شعبة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهما، وثقه أحمد والنسائي، توفي سنة 116هـ، انظر ترجمته : المزي : المصدر السابق، 522/19.

⁶ ابن معين : التاريخ، رواية الدوري لا تحذف من المعلومات، 10/4.

⁷ ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل، 2/7.

⁸ الذهبي : الميزان، 61/3.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وبما أنه إمام مسجد الشيعة فهذا يعني أنه من دُعاهم .

أما مروياته فقد روى له البخاري 37 حديثا بالمكرر و17 حديثا بدون المكرر¹، بل كثير من هذه الأحاديث ليس لها مخرج إلا عدي بن ثابت، ولا يُستغرب هذا؛ فالراوي من طبقة التابعين التي يكثر فيها التفرد مع ملازمتهم للصدق والدين .

فالبخاري أخرج له لأنه احتاج إلى حديثه وعلم صدقه، وأحاديثه ليس فيها ما يقوي بدعته، كما قال الحافظ ابن حجر باستثناء حديث واحد في فضائل الحسن وليس منكرا وسيأتي الكلام عنه.

وخلاصة القول أن البخاري أخرج - حسب إحصائي - لسبعة من الرواة الذين قيل عنهم أنهم دعاة:

- اثنان منهم ثبت رجوعهم عن بدعتهم وهما حريز بن عثمان الناصبي وشبابة بن سوار، وقد رجَّح ذلك البخاري.

- وأخرج لعباد بن يعقوب الرافضي الداعية حديثا واحدا مقرونا وهو من شيوخه .

- وأخرج لسالم الأفتس - ولم يُتفق على أنه داعية -، حديثين من أفراد الصحيح احتاج لهما .

- وأخرج لعمران بن حطان الخارجي - وقيل أنه رجع - حديثين للحاجة وهو خارجي يبعد الكذب منه

- وأخرج لعبد الحميد بن عبد الرحمان الحماني وهو داعية حديثا واحدا للحاجة .

- وأخرج لعدي بن ثابت 17 حديثا احتاج إلى أكثرها، 12 منها ليس لها مخرج غير عدي بن ثابت حسب تتبُّعي، والخمسة الباقية لها مخرج أخرى تصلح أن تكون متابعات لطريق عدي بن ثابت.

- وأكثر مرويات هؤلاء لا علاقة لها ببدعتهم .

¹ انظر مروياته والكلام عنها : كريمة سوداني : منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة، ص415-424.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

إذن فقد أخرج البخاري لمن كان داعية إلى بدعته، ونفي هذا الأمر عنه منتقض ولو براو واحد، كيف وقد أخرج لسبعة -أو خمسة على الأصح- رواة دعاة وإن كان احتاج إلى مروياتهم في الغالب إلا أنه أخرج بعض الأحاديث التي رويت من غير طريقهم، ثم إن البخاري ليس وحده من أخرج هؤلاء الدعاة بل فعل ذلك مسلم وأصحاب السنن وكذا أحمد في المسند على تشدده، فهل يعني هذا أن منهجهم الرواية عن الدعاة، أم أنهم لا يعتبرون هؤلاء الرواة من الدعاة خاصة وكثير منهم لم يرمه بالدعوة إلى المذهب إلا واحد أو اثنان¹.

2- هل روى البخاري للمبتدعة ما يوافق بدعهم؟

كثيرا ما نجد الحافظ وغيره يعلل رواية البخاري عن المبتدع بقوله: لم يرو له ما له علاقة بدعته²، فهل يعني هذا أن منهج البخاري هو اجتناب حديث المبتدع إذا كان ظاهر الحديث يوافق بدعته، أم أن له ضوابط في ذلك؟

لقد نصَّ غير واحدٍ من أهل العلم أن مدار قبول الأخبار عند البخاري هو صدق الراوي وإن روى ما يوافق بدعته مادام مدفوعا عن الكذب، وإلا لما قبل منه شيئا البتة.

قال المعلمي اليماني: "وقد وثق أئمة الحديث جماعة من المبتدعة، واحتجوا بأحاديثهم وأخرجوها في الصحاح، ومن تتبّع رواياتهم وجد فيها كثيرا مما يوافق ظاهره بدعهم، وأهل العلم يتأولون تلك الأحاديث غير طاعنين فيها بدعة راويها ولا في راويها بروايته لها، بل في رواية جماعة منهم أحاديث ظاهرة جداً في موافقة بدعهم أو صريحة في ذلك إلا أن لها عللا أخرى"³.

¹ عتّب المشرفُ برك الله فيه بقوله "ترك الرواية عن الدعاة هو الأصل عندهم، ولا ينقضه روايتهم عن الواحد والاثنين شيئا يسيرا

من مروياتهم للحاجة إليها، وليس فيها شيء مما يقوي بدعهم، فهو استثناء مقيد بعدة قيود"

² انظر ترجمة محمد بن جحادة، ص437، وعدي بن ثابت، ص424 من الهدى.

³ المعلمي: التنكيل، 237/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقريبٌ منه قول العلامة أحمد شاكر "المنتبّع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعا للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم"¹.

وهو الأمر الذي خلّصت إليه الباحثة كريمة سوداني في بحثها منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة؛ حيث قالت: "وأما ادّعاء بعضهم قبول حديث المبتدع ما لم يشتمل على ما يقوي بدعته وغير ذلك من التفصيل، فقد بيّن الإمام البخاري بصنيعه أنّه من قُبِل حديثه في وقتٍ، لا يُردُّ في وقتٍ آخر إلا بحجّة ظاهرة، لأنّ فيه إخلالا بشرط العدالة، إذ كيف نقول عنه مرة إنّهُ صادقٌ ونقبَل روايته ثم نطعنُ في هذا الصدق، ونأخذهُ بظنٍّ ورُجحانٍ كذبه فيما كان متعلقا بدعته؟ ولا غرو أن يكون ذلك إخلالا بموازين المنهج النقدي"².

ولكن ليس الأمرُ على إطلاقه وإنما اشترطوا أن لا يكون هذا الحديث الذي يوافق بدعة الراوي حديثا منكرا، قال المعلمي اليماني " فذاك المروي المقوّي لبدعة راويه إما غيرٌ منكِرٍ فلا وجه لردّه فضلا عن ردِّ راويه، وإما منكِرٌ، فحُكِم المنكر معروفٌ، وهو أنّهُ ضعيف"³.

وهذه بعض النماذج لرواة مبتدعة رووا ما يوافق بدعهم في الظاهر أخرجها البخاري⁴ :

- روى البخاري حديثا عن عدي بن ثابت -وهو ممّن نُسب إلى التشييع، بل إلى الدعوة إلى مذهبه- حديثا في فضائل الحسن بن علي رضي الله عنها وهو حديث البراء: " رأيتُ النبي ﷺ

¹ أحمد شاكر: الباعث الحثيث، ص83.

² كريمة سوداني المرجع السابق، ص443.

³ المعلمي : المصدر السابق، 1/238

⁴ انظر للمزيد : جمال محمد أبو زايد : الأحاديث المنتقدة على الشيخين في باب الرواية المقوية لبدعة راويها، ص 7-15.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

والحسن بن علي علي عاتقه يقول: اللهم إني أحبه فأحبه¹، وحديث البراء تفرّد به عدي بن ثابت، ولهُ شاهدَيْن من حديث أسامة بن زيد وأبي هريرة².

- وروى البخاري أيضا حديثا في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن خالد بن مخلد القطواني³ وهو من غلاة الشيعة، وهو حديث سهل بن سعد " قال إن كانت أحبُّ أسماءِ علي رضي الله عنه إليه لأبو تراب، وإن كان ليفرّج أن يُدعى بها، وما سمّاه أبو ترابٍ إلا النبي ﷺ؛ غاصب يوما فاطمة فخرج فاضطجع إلى الجدار إلى المسجد، فجاءه النبي ﷺ يتبعه فقال هو ذا مضطجع في الجدار، فجاءه النبي ﷺ وامتلاً ظهره ترابا، فجعل النبي ﷺ يمسح التراب عن ظهره ويقول اجلس يا أبا تراب"⁴.

فهذه أحاديث تتفق مع أصول أهل السنة وليس فيها ما يُستنكر، وفضائل آل البيت مبثوثة في كتب السنة⁵.

وروى البخاري حديث قيس بن أبي حازم⁶ وهو ممن رُمي بالنصب وقيل كان عثمانيا يقدم عثمان على علي، حديثه عن عمرو بن العاص قال: سمعتُ النبي ﷺ جهارا غير سرّ، يقول: "إنَّ آل أبي - قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر بياض - ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين" زاد عنبسة

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، ح3749، ص658.

² البخاري : المصدر نفسه، رقم3735، ص656، و رقم2122، ص381.

³ هو أبو الهيثم الكوفي، روى عن الإمام مالك، وروى عنه البخاري قال يحيى بن معين: لا بأس به، قال أبو حاتم: يُكتب حديثه، توفي سنة 213هـ، انظر ترجمته: المزي: تهذيب الكمال، 163/8-166.

⁴ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب: التكني بأبي تراب، وإن كانت له كنية أخرى، رقم6204، ص1080.

⁵ عبّ المشرف برك الله فيه بقوله "لكنه ينتبه هنا إلى أن فضل أهل البيت ليس بدعة، بل هو سنة، وإنما العيب في غلو الشيعة، وليس هنا غلو"

⁶ هو حصين بن عوف، أدرك الجاهلية، وهاجر إلى النبي ﷺ فقبض وهو بالطريق، روى عن جمع كثير من الصحابة منهم تسعة من العشرة، قال يحيى بن معين: ثقة، توفي سنة84هـ وقيل 97هـ، انظر ترجمته، المزي : تهذيب الكمال، 16-10/24.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

بن عبد الواحد عن بيان عن قيس عن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي ﷺ "ولكن لهم رَحْمٌ أُبْلِها ببلاها يعني أصلها بِصَلَّتْها"¹.

وقد جاء في مستخرج أبي نعيم بيانُ البياض الذي في الكتاب وأنه آل أبي طالب، وذلك كما نقله الحافظ في الفتح، حيث قال: "في مستخرج أبي نعيم من طريق الفضل بن الموفق عن عبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رفعه أن ليني أبي طالب رحما أُبْلِها ببلاها، وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه أيضا لكن أبهم لفظ طالب، وكأنَّ الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنُّهم أن ذلك يقتضي نقصا في آل أبي طالب وليس كما توهموه"².

ثم بيَّن لنا الحافظ توجيه الحديث فقال: "وللحديث محملٌ صحيح لا يستلزم نقصا في مؤمني آل أبي طالب، وهو أن المراد بالنفي المجموع كما تقدّم، ويحتمل أن يكون المراد بآل أبي طالب أبو طالب نفسه وهو إطلاق سائغ كقوله في أبي موسى أنه أوتي مزمارا من مزامير آل داود"³.

ثم نقل عدَّة أقوالٍ للعلماء موضحة لمعنى الحديث، وأنه تضمَّن إثبات الولاية لله بالدين لا بالنسب، وليس في هذا أي تنقُّص لآل البيت.

¹ البخاري: المصدر السابق، كتاب: الأدب، باب: بيلُّ الرحم ببلاها رقم 5990، ص 1051.

² ابن حجر: فتح الباري، 420/10.

³ ابن حجر: المصدر نفسه، 422/10.

المطلب الثالث: انتقاء البخاري من أحاديث المبتدعة ما يخالف بدعهم.

من الأقوال التي حُكيت في قبول رواية المبتدع القول: بأنه تُقبل رواية المبتدع إذا روى ما يخالف بدعته، قال السخاوي "وخصَّه بعضهم بما إذا كان المروري يشتمل على ما تُردُّ به بدعته؛ لبعده حينئذ عن التُّهمة جزماً"¹، وقد وَجَدْتُ لهذا القول وجهها في صنيع الإمام البخاري؛ ذلك أنَّه ينتقي أحياناً للمبتدع أحاديثاً تناقض أصلاً من أصول بدعته، ولعلَّ مقصده من ذلك: بيان أنَّ الرَّاوي لم يُوغَل في بدعته ولم يعتقد البدعة المغلظة، أو ليبين أنَّ بدعة الراوي لم تمنعه من صدق الإخبار وملازمة الأمانة في أداء حديث رسول الله ﷺ²، مما يكشف جانباً من تدبُّن هؤلاء المبتدعة وأنَّ ابتداعهم كان عن تأويل وشبهة لا عن معاندة، كما قال الإمام مسلم رحمه الله: "وأنَّ يُنتقي منها ما كان منها من أهل التُّهم، والمعاندين من أهل البدع"³.

1 - انتقاؤه من مرويات الشيعة ما يخالف بدعتهم :

- أخرج البخاري لإسماعيل بن أبان الوراق⁴ -الذي زُمي بالتشيع -حديث عائشة عن النبي ﷺ "لا نُورث، ما تركنا صدقة"⁵، وهو يناقض أصل الشيعة في توريث آل البيت وأنهم مُنعوا حقهم في الإرث من قبل أبي بكر رضي الله عنه⁶.

- أخرج لعدي بن ثابت وهو إمام مسجد الشيعة حديثاً في فضائل الأنصار وهو حديث النبي ﷺ: "الأنصار لا يُحبُّهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبَّ الله ومن أبغضهم أبغضه الله"¹.

¹ السخاوي: فتح المغيث، 66/2.

² أضاف المشرف برك الله فيه احتمالاً آخر، فقال "ولعله أيضاً يقصد إقامة المحجة عليهم برواية ثقافتهم".

³ مسلم: مقدمة الصحيح، ص5.

⁴ الكوفي، وثقه أحمد ويحيى بن معين، وقال البخاري: صدوق، والنسائي: لا بأس به، توفي سنة 210هـ، انظر ترجمته: المزي: تهذيب الكمال، 5/3-10.

⁵ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الفرائض، باب: قول النبي ﷺ "لا نُورث ما تركنا صدقة"، رقم 6727 ص1159.

⁶ وقد أشارت لهذه الفائدة: الباحثة أندونيسيا بنت خالد حسون: منهج الإمام البخاري في الرواية عن ربي بالبدعة، ص235.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- وأخرج لخالد بن مخلد القطواني - وقد نُسب إلى غلوّ التشيع - أحاديثا في فضائل بعض الصحابة، منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه² - وموقف الشيعة من الشيخين معروف - ومنهم أسامة بن زيد وأبيه³ .

وأخرج له حديثا في فضائل الزبير بن العوام رضي الله عنه⁴، والزبير كان في معركة الجمل مقابل علي رضي الله عنه، والشيعة - غلاتهم ومعتدلوهم - كلُّهم يبغضون من قاتل ضداً علي.

2 - انتقاؤه من مرويات القدرية ما يخالف بدعتهم .

أخرج البخاري لعبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج⁵ القدرية ما يناهز قول القدرية : بأنَّ الله يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء⁶ وهو حديث " كلُّ ميسر لما خُلِق له "⁷ حيث أورد البخاري هذا الحديث (من طريق آخر) في كتاب القدر، باب جف القلم على علم الله⁸، وفيه ردُّ واضح على القدرية.

وأخرج لشريك بن عبد الله بن أبي نمر⁹ القدرية حديث الإسرائ في كتاب التوحيد، باب قوله ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ النساء: ١٦٤¹⁰ وفي الحديث إثبات معجزة، وإثبات كلام رب

¹ البخاري : المصدر السابق، كتاب مناقب الأنصار، باب: حب الأنصار، رقم 3783، ص 662.

² البخاري : المصدر نفسه، كتاب الهبة، باب: الهدية للمشركين، رقم 2619، ص 461 .

³ البخاري : المصدر نفسه، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب : مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ، رقم 3730، ص 655 .

⁴ البخاري : المصدر نفسه، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الزبير بن العوام، رقم 3717، ص 654 .

⁵ هو أبو عمرو البصري، روى عن جرير بن عبد الحميد، وروى عنه البخاري وأبو داود، قال يحيى بن معين: ثقة ثبت، ووثقوه جميعا، توفي سنة 224هـ، انظر ترجمته : المزي : تهذيب الكمال، 15/353-357.

⁶ أشار إلى هذا ميسر رجب الداعور :مقال شيوخ البخاري المتكلم فيهم، ص 15.

⁷ البخاري : المصدر السابق، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى :﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لِكُلِّ شَيْءٍ مِيزًا ﴾ القمر: ١٧، ح 7552، ص 1297.

⁸ البخاري : المصدر نفسه، الحديث رقم 6596، ص 1139.

⁹ هو أبو عبد الله المدني، روى عن أنس بن مالك، روى عنه مالك بن أنس، قال يحيى بن معين والنسائي: لا بأس به، انظر ترجمته : المزي : المصدر السابق، 12/475.

¹⁰ البخاري : الجامع الصحيح، ح 7517، ص 1289.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

العزة ودُنُوّه وتدلّيه، إلى غير ذلك من الصّفات التي تُنكرها القدرية أو المعتزلة في صورتها الأخرى، إذ أنّ المعتزلة حلّت محل القدرية في المرحلة الثانية¹، بل قال البغدادي عن المعتزلة "قدرية محضة"². وأخرج لعبد الأعلى بن عبد الأعلى³ القدري حديثين في عذاب القبر⁴، وحديثُ خسوف الشمس على عهد رسول الله ﷺ⁵، ومعلوم إنكار بعض المعتزلة لعذاب القبر وإنكارهم للمعجزات⁶.

وأخرج له حديث "ولا تقولوا خيبة الدهر فإنّ الله هو الدهر"⁷ وفي هذا الحديث إثباتُ قدر الله بخيره وشرّه وأنّ الله خالقُه، خلاف ما تدّعيه القدرية من عدمِ خلقِ الله للشرّ.

وأخرج لعبد الله بن أبي نجيح⁸؛ الذي قال عنه البخاري "كان يُتَّهم بالاعتزال والقدر"⁹، وقال عنه يحيى بن القطان: "كان معتزلياً"¹⁰، وغيرهما.

روى عنه عدّة أحاديث تُخالف بدعته منها :

- حديث "دخل النبي ﷺ مكة وحول الكعبة ثلاثمائة وستون نُصباً، فجعل يطعنُها بِعودٍ في يده وجعل يقول ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ الإسراء: ٨١"¹.

¹ انظر : محمد سعيد رسلان : الرواة المبدعون من رجال الكتب الستة، 1/191.

² البغدادي : الفرق بين الفرق، ص 93 وص 339.

³ هو أبو محمد البصري، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة، وقال أبو حاتم : صالح الحديث، وقال النسائي: لا بأس به، توفي سنة 189هـ، انظر ترجمته : المزي : المصدر السابق، 16/359-362.

⁴ البخاري : المصدر السابق، كتاب: الجنائز، باب: ما يُكره من النياحة على الميت، رقم 1292، ص 253، وفي كتاب الجنائز : باب : الميت يسمع خفق النّعال، رقم 1338، ص 260.

⁵ البخاري : المصدر السابق، كتاب اللباس، باب: من جرّ إزاره من غير خيلاء، رقم 5785، ص 1025.

⁶ انظر : البغدادي : المصدر السابق، ص 114.

⁷ البخاري : المصدر السابق، كتاب: الأدب، باب: لا تسبوا الدهر، رقم 6182، ص 1078.

⁸ هو يسار الثقفني، وثقه أحمد أو ابن معين وأبو زرعة والنسائي، توفي سنة 131 أو 132هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق ، 16/215-218.

⁹ الذهبي: السير، 6/127.

¹⁰ الذهبي: المصدر نفسه، 6/126.

¹ البخاري : المصدر السابق، كتاب المظالم، باب: هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تحرقُ الرقاق؟، رقم 2478، ص 438.

- وحديث " انشقَّ القمر على عهدِ رسول الله ﷺ فقال: اشهدوا"¹

وكلا الحديثان تضمَّن معجزة، وموقف المعتزلة من المعجزات معلوم .

3-انتقاؤه من مرويات المرجئة ما يخالف بدعتهم:

أخرج البخاري لشبابة بن سوار² - وهو ممن نُسب إلى الإرجاء . ولعل الراجح تويته وتركه لبدعته .

أخرج له أحاديث تنافي بدعة الإرجاء ولعله أراد أن ينفي عنه التهمة .ومن هذه الأحاديث :

- " أتى النبي ﷺ رجلٌ مقنَّع بالحديد، فقال: يا رسول الله أقاتل أو أسلم؟ قال أسلم ثم قاتل، فأسلم

ثم قاتل فقتل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عملٌ قليلا وأجر كثيرا"³، وهو يناقض قول

المرجئة: إذا قال فقد عمل بجارحته- والقول منسوب لشبابة نفسه⁴ -

- " من جرَّ ثوبه مخيلة لم ينظر الله إليه يوم القيامة "⁵، والحديث ينقض قول المرجئة "لا يضُرُّ مع

الإيمان معصية "

- وأخرج لعمر بن مرة⁶ الذي قال عنه البخاري : كان يقول " إني مرجئ "⁷ .

¹ البخاري : المصدر نفسه، كتاب المناقب، باب: سؤال المشركين، أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم آية انشقاق القمر، رقم 3636، ص 639.

² تقدم.

³ البخاري : المصدر السابق، كتاب: الجهاد والسير، باب: عملٌ صالحٌ قبل القتال، رقم 2808، ص 502.

⁴ تقدم.

⁵ البخاري : المصدر السابق، كتاب اللباس: باب من جرَّ ثوبه من الخيلاء، رقم 5791، ص 1026.

⁶ أبو عبد الله الكوفي: روى عن إبراهيم النخعي، وسعيد بن المسيب، روى عنه الثوري والأعمش وشعبة، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم، وأثنى عليه علماء عصره، بل قال الثوري بأنه ممن لا يُختلف في حديثه، توفي سنة 116هـ، انظر ترجمته : المزني : تهذيب الكمال، 22 / 232 - 237.

⁷ البخاري : التاريخ الكبير، 6/368.

روى له حديث " لعن الله الواصلة والمستوصلة " ¹ وحديث " اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ " ².

وفي الحديث الأول بيانُ خطرِ المعصية، وفي الثاني بيانُ فضلِ الطاعة، وفيهما ردُّ على المرجئة التي قلَّت من شأنِ الأعمال .

4- انتقاؤه من أحاديث الخوارج ما يخالف بدعهم :

روى البخاري للوليد بن كثير ³ وقد رُمي برأي الخوارج - الإباضية ⁴ - روى عنه حديثا فيه بعض فضائل آل البيت وهو :

حديث "علي بن حسين أهدم حين قَدِموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل حسين بن علي رحمة الله عليه، لقيه المسور بن مخرمة فقال له: هل لك إلي من حاجة تأمرني بها؟ فقلت له: لا، فقال له: فهل أنت معطي سيف رسول الله ﷺ؟ فأبى أخاف أن يغلبك القوم عليه، وأيم الله لئن أعطيتني لا يخلص إليهم أبدا، حتى تبلغ نفسي، إن علي بن أبي طالب خطب ابنة أبي جهل على فاطمة عليها السلام، فسمعتُ رسول الله ﷺ يخطب الناس في ذلك، على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم، فقال: إن فاطمة مَيِّ وأنا أتخوف أن تُفتن في دينها، ثم ذكر صهرها له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه، قال حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي، وإني لست أحرم حلالا، ولا أُحلُّ حراما، ولكن والله لا تجتمع بنتُ رسول الله ﷺ وبنت عدوِّ الله أبدا" ⁵.

ورأي الخوارج - بل والإباضية خاصة - في تكفير علي رضي الله عنه مشتهر، وهم يتبرؤون أيضا من ولديّه الحسن والحسين رضي الله عنهما، " فقد جاء في كتاب الكفاية "قال: ما تقولون في الحسن

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب اللباس :باب:الوصل في الشعر، رقم5934، ص1044.

² البخاري : المصدر نفسه، كتاب الأدب، باب:طيب الكلام، رقم6023، ص1055.

³ هو أبو محمد المدني، روى عن سعيد المقبري، وروى عنه سفيان بن عيينة، وثقه يحيى بن معين وغيره، توفي سنة 151هـ، انظر ترجمته : المزي : المصدر السابق، 73/31.

⁴ رماه بهذه البدعة أبو داود وسفيان بن عيينة كما في الضعفاء الكبير للعقيلي، 320/4.

⁵ البخاري: المصدر السابق، كتاب:فرض الخمس، باب:ما ذكر من درع النبي ﷺ، وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمته، ح3110، ص548.

والحسين ابني علي بن أبي طالب؟ قلنا: إنهما في البراءة- أي يتبرؤون منهما-، فإن قال: من أين أوجبتم عليهما البراءة وهما ابنا فاطمة بنت رسول الله؟ قلنا: أوجبنا عليهما البراءة بولايتهما لأبيهما على ظلمه وغشمه وجوره، وبقتلهما عبد الرحمن بن ملجم رحمه الله، وتسليمهما الإمامة لمعاوية بن أبي سفيان، وليس قرابتهما من رسول الله ﷺ بمغنية عنهما شيئاً؛ لأن النبي محمداً ﷺ قال في بعض ما يوصي به قرابته: "يا فاطمة بنت رسول الله، ويا صفية عمة رسول الله، ويا بني هاشم؛ اعملوا لما بعد الموت" ¹ انتهى.

5- انتقاؤه من حديث الجهمية ما يخالف بدعتهم :

روى البخاري ليحيى بن صالح الوحاضي ² وقد رُمي بالتجهم، وقال عنه البخاري " ويحيى بن صالح الجهمي الوحاضي " ³ وقال الإمام أحمد أنه تكلم في أحاديث الرؤية ⁴، ورغم موقف البخاري من الجهمية، بل وتكفيره للغلاة منهم حيث قال: " نظرتُ في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت أحداً أضلَّ في كفرهم من الجهمية، وإني لأستجهل من لا يكفرهم " ⁵.

مع هذا روى البخاري عن يحيى بن صالح 11 حديثاً في الأصول وبعضها من أفرادهِ، ولعل ذلك لكونه شيخه وهو أدرى بدعته هل بلغت مبلغ البدع المغلظة أم لا .

وقد انتقى عنه حديثاً يخالف بدعته وهو:

حديث "من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقاً على الله أن يُدخله الجنة، جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي وُلد فيها، فقالوا يا رسول الله أفلا نبشّر الناس، قال: إنَّ في الجنة مائة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض،

¹ نقلًا عن : غالب علي عواجي: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها، ص، 438، ونفس الحكم أي البراءة يثبتونه لعلي رضي الله عنه، انظر ص 429.

² هو أبو صالح الشامي، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، وتكلم فيه أحمد والعقيلي وغيرهما لتجهمه، انظر ترجمته، المزي : تمذيب الكمال، 31/375-379.

³ البخاري : التاريخ الصغير، 2/346.

⁴ انظر: أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، 1/525.

⁵ البخاري : خلق أفعال العباد، ص 11.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة، . أراه . فوقه عرش الرحمن، ومنه تَفَجَّرَ
أَمْهَارُ الْجَنَّةِ، قال محمد بن فليح عن أبيه وفوقه عرش الرحمن "1

والحديث فيه إثبات عرش الرحمن، وعلو الله على عرشه وفوقيته، وقد استدلل به شيخ الإسلام ابن
تيمية على علو العرش فقال: "وفي علوه قوله ﷺ " إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس الأعلى " الحديث،
فقد تبين بهذه الأحاديث أنه أعلى المخلوقات وسقفها وأنه مقبب "2

والجهمية تُنكر عرش الرحمن وعلو الله عليه؛ قال الدارمي في كتابه الرد على الجهمية " باب الإيمان
بالعرش وهو أحد ما أنكرته المعطلة "3، وقال شيخ الإسلام في سياق كلامه على حملة العرش " ثم إن
قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ غافر: ٧، وقوله ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ
ثَمَنِيَّةٌ ﴾ الحاقة: ١٧، يُوجب أن الله عرشا يُحمل، يوجب أن ذلك العرش ليس هو الملك كما قالت
الجهمية "4.

ونقل البخاري في خلق أفعال العباد عن ابن المبارك قوله: " لا نقول كما قالت الجهمية إنه في الأرض
ههنا، بل على العرش استوى، وقيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: فوق سماواته على عرشه "5.
إذن فقد انتقى البخاري هذا الحديث من رواية يحيى بن صالح الجهمي وفيه الرد على الجهمية من
عدّة وجوه، وهذا من دقيق فقهه رحمه الله

خلاصة

وعليه؛ فإنَّ حاصل النَّظَرِ في صنيع الإمام البخاري في روايته عن المبتدعة هو كالاتي⁶:

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله رقم 2790، ص 499.

² ابن تيمية : مجموع الفتاوى، 151/5

³ الدارمي : الرد على الجهمية، ص 32.

⁴ ابن تيمية : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، 278/3.

⁵ البخاري : خلق أفعال العباد، ص 6.

⁶ وهذه النتائج التي توصلت إليها وإن كانت من خلال تتبعي لنماذج معينة، إلا أنَّ عددا منها سبقتني إليها صاحبة بحث منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة - الشيعة نموذجاً - وانظر خاتمة بحثها فهي قيمة .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

أخرج البخاري لجمع من الرواة زُموا بالبدعة، وَهُمْ قَلَّةٌ بالنسبة لمجموع رجال الصحيح، وأكثر هؤلاء الرواة ممن عُرفوا بالصالح والدِّين والورع، غيّر أئمتهم وقعوا في البدعة عن شبهة .

يظهر من خلال النماذج التي تتبعها أنّ البخاري إذا علم صدق الراوي وضبطه فإنه يروي له سواء كان من الغلاة أو لم يكن كذلك.

-وأخرج البخاري هؤلاء الرواة ماتفرّدوا به وما تُوبعوا عليه شأنهم شأن سائر الرواة، بل أحاديث بعضهم من أفراد وغرائب الصحيح.

- كما أنه أخرج لهم في أبواب مختلفة، حتى في أبواب العقيدة، ككتاب الإيمان وكتاب التوحيد وكتاب القدر، وغيرها.

- أخرج البخاري لعدد من المبتدعة الدُّعاة إلى مذهبهم، وغالب أحاديثهم لا علاقة لها بالمذهب واحتاج إلى أكثرها.

- ظهر لي أنّ البخاري أقلّ في روايته عن المبتدعة المقلّين، وأكثر عن بعض المكثرين، وليست البدعة سبب إقاله عنهم والله أعلم .

- صحيح أنّ أكثر روايات المبتدعة ليس فيها نُصرة لمذاهبهم، لكنّه أخرج لبعضهم أحاديث يوافق ظاهرها بدعتهم وهي أحاديث ليست منكرة، ولا يختلف أهل السُنّة في قبولها .

- رأيت من خلال النماذج التي تتبعها أنّ الراوي إذا أكثر عنه البخاري أو روى له عدة أحاديث فإنّه عادة ما ينتقي منها ما يخالف بدعته؛ تأكيداً منه على أنّ بدعته لم تمنعه من تبليغ حديث رسول الله ﷺ على الوجه الذي سمعه، مما يدلُّنا على أهمية الصدق عند أولئك، لهذا كانت معاملة البخاري لهم من جنس عملهم فقبل منهم مروياتهم ولم يهملها أما بدعتهم فلها شأن آخر وأحكام أخرى، ذكرت شيئاً منها في موقف الإمام البخاري من المبتدعة .

المبحث الثاني: انتقاء البخاري من أحاديث المدلسين.

من أصناف الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري الرواة المدلسون، فقد روى البخاري لعدد منهم، وسنتطرق في هذا المبحث إلى عدة قضايا متعلقة بمؤلاء الرواة، منها جانب نظري حول التدليس ومدى اعتباره قادحا في عدالة الراوي، وكذلك عن حكم معنعات المدلسين عامة وفي الصحيحين خاصة، والجانب التطبيقي سيكون حول منهج البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين.

المطلب الأول : تعريف التدليس وبعض المسائل المتعلقة بالتعريف .

عرّف ابن الصلاح التدليس بقوله: " أن يروي -أي المدلس - عمّن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه، مؤمها أنه قد لقيه وسمع منه " ¹.

وهذا التعريف هو الذي كان مشتهرا في كتب المصطلح وإطلاقات المحدثين، غير أن الحافظ ابن حجر قال بأن: "التدليس يختص بمن روى عمّن عرّف لقاءه إيّاه. فأما إن عاصره، ولم يُعرّف أنه لقيه، فهو المرسل الخفي" ².

فقصر بهذا التعريف التدليس في صورة واحدة وهي: رواية الراوي عمّن لقي وسمع منه ما لم يسمعه، بينما أطلق على الصورة الأخرى التي هي "رواية الراوي عن عاصر ولم يسمع منه " اسم المرسل الخفي .

وقد كثرت تعقبات المعاصرين خاصة على الحافظ في هذا التفريق، أنه خلاف اصطلاح النقاد وأن مصطلح المرسل الخفي ليس من مصطلحات هذا الفن، ولعل حامل لواء هذا التعقب هو الدكتور حاتم بن عارف العوني في كتابه " المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس " فقد بحث المسألة بحثا دقيقا مفصّلا، جمع فيه من التّقول عن أئمة النقد، بل وغيرهم ممن كتب في الاصطلاح وانتهى إلى أنهم

¹ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص73.

² ابن حجر : نزهة النظر، ص104.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

جميعا كانوا على دخول صورة " رواية الراوي عن معاصر لم يلقه " في مُسمّى التدليس¹، وذكر من مفاصد حصر التدليس في الصورة الأولى وهي " رواية الراوي عن لقي وسمع منه ما لم يسمعه ": ما جاء في كلامه الآتي :

قال " أن مذهب الحافظ يجعلنا نردُّ عنعنة كل من وُصف بأنه مدلس لأنَّ التدليس عنده محصور في رواية الراوي عن لقي وسمع منه ما لم يسمعه منه، مع أنَّ المحدثين قد يطلقون التدليس على من لا تُردُّ عنعنته مطلقاً لأنهم .. يطلقون الوصف بالتدليس على الراوي عن معاصر لم يلقه "2

وقال أيضا : " ويُقدَّر هذه الميزة أيضا حقَّ قدرها من تتبَّع الموصوفين بالتدليس، ووازن بين وصفهم به وحقيقة تدليسهم، فإنَّه سوف يخرج بعدد كبير - وفيهم بعض مشاهير المدلسين بأنَّ تدليسهم ليس من النوع الذي يلزم منه التصريح بالسماع في كل حديث، لأنَّ تدليسهم إنما هو من نوع رواية المعاصر عن لقي لم يلقه "3

وتبعه على ذلك أكثر من كتب في التدليس بعده؛ منهم الدكتور ناصر الفهد في كتابه " منهج المتقدمين في التدليس " وله في هذا الكتاب تحريات وآراء قوية لكنَّ بعضها غريب، ومما ذكره من مفاصد حصر التدليس في صورة واحدة ما يلي :

" قَصُرَ النظر في مسألة التدليس على صيغة رواية المدلس هل عنعن أو صرَّح بالتحديث ؟ فعند النَّظر مثلا إلى طبقات المدلسين لابن حجر رحمه الله نجدُ أنَّه اعتمد في تقسيمه لمراتب المدلسين على مسألة قبول عنعنة المدلس أو ردّها، ووضع فيه جميع أو أكثر من ذكر عنه السلف أنَّه مدلس وهذا خطأ ظاهر من وجوه :

¹ انظر: العوني : المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، 43/1-57.

² العوني : المرجع نفسه، 228/1 .

³ العوني : المرجع نفسه، 229/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الوجه الأول: أنَّ من المدلسين من لا يُنظر في روايته إلى العنونة أصلاً، بل يُنظر إلى مطلق سماعه مَن فوقه فإن سمع منه وإلا فهو منقطع، ولو وُجد في بعض الطُّرق التصريح بالتحديث لتحقق الانقطاع، وذلك كروايات الحسن وابن أبي عروبة وكثيرٍ من تدليس قتادة وأبي اسحاق السبيعي.

الوجه الثاني: أنَّ من المدلسين من لا يُنظر فيه إلى الصيغة أصلاً لأنَّ تدليسهم تدليس شيوخ لا تدليس إسناد، وذلك نحو مروان الفزاري¹ وعطية العوفي².

الوجه الثالث: أنَّ من المدلسين من تدليسه فيه التصريح بالتحديث وهو ما يسمَّى تدليس القطع .

الوجه الرابع: أنَّ من المدلسين من لا يُدلس عن شيوخ معينين: كهشيم بن بشير مثلاً في روايته عن حُصين، والثوري في روايته عن عدد من شيوخه..³ انتهى.

ولعل أهم أثر لهذا التفريق هو ما ذكره في اختلاف حكم صورتي التدليس، فقد زعم الدكتور العوفي ومن تبعه أنَّ حُكم التدليس الذي هو بصورة "رواية الراوي عن عاصره ولم يلقه": أنَّه يكفي لقبول حديث المدلس بهذه الصورة أن يثبت لقاء بينهما - المدلس وشيخه - في الجملة ولو في حديث واحد⁴، بينما ما ذُكر من حكم عنونة المدلس واشتراط تحديثه بالسماع إنما يُخصُّ التدليس الذي هو بصورة "رواية الراوي عن مَنْ لَقِيَهُ وسمِعَهُ ما لم يسمعه".

¹ هو مروان بن معاوية، أبو عبد الله الكوفي، من الثقات الأثبات، وثقه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم، ضَعَف في روايته عن المجهولين، توفي سنة 193هـ، انظر ترجمته: المزي: تهذيب الكمال، 409-403/27.

² هو عطية بن سعد بن جنادة الكوفي، روى عن بعض الصحابة، ضعفه أحمد وهشيم والثوري وغيرهم، قال أحمد "بلغني أنَّ عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير وكان يكنِّيه بأبي سعيد، فيقول: قال: أبو سعيد "توفي سنة 111هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر نفسه، 148-145/20.

³ ناصر الفهد: منهج المتقدمين في التدليس، ص 66-67.

⁴ العوفي: المرجع السابق، 220/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

لكنه محضُ اجتهاد منه لم يُسبق إليه، ولم يذكر من نصَّ على هذا القول - إلا قولاً لابن رجب ظاهره يدل على التفريق¹ - بل ونقل التواتر العملي عند النقاد على هذا، لكن يُستغرب أن يغيب هذا التواتر عن أولئك الأئمة الحفاظ طيلة هذه القرون.

بل وذكر - كما سبق - أنَّ أكثر من وُصفوا بالتدليس تدليستهم من جنس رواية الراوي عم معاصرين لم يلقهم وبعضهم من الأئمة المشهورين بالتدليس، وبالتالي فحكم روايتهم الموهمة للسمع هو: القبول إذا ثبت لنا لقاءً مجمل بين المدلس وشيخه، وأعطى مثالا لهؤلاء الرواة ألا وهو الحسن البصري الذي دارت عليه دراسة الدكتور، ومثالا آخر وهو قتادة² أشهر الرواة المدلسين في الصحيحين .

وكذلك قال الدكتور ناصر الفهد أنَّ أكثر تدليس هؤلاء الرواة هو من جنس رواية الراوي عن معاصرين لم يلقهم، وذكر مثالين آخرين هما سعيد بن أبي عروبة وأبي إسحاق السبيعي.

ولو صحَّ هذا القول - وفيه قوة واضحة يراها من قرأ أدلتهم - لتغيَّر وجهُ الدفاع عن معنعات المدلسين في الصحيحين خاصة وفي كُتب السنَّة عامة، بل إنَّ الرواة الذين ذُكروا كأمثلة لذلك النوع من التدليس هم أكثر المدلسين حديثاً وعنعة في الصحيحين .

لكن يصعب التسليم لهم بهذا القول لأمرين :

- أولاً أنَّ كلَّ من كتب في الاصطلاح لم يذكر هذا التفريق في حكم صوري التدليس، ولا يُعقل أن لا ينتبهوا جميعاً لأمرٍ ادَّعي فيه التواتر - أي إجماع النقاد عليه -، فإذا كان هؤلاء الأئمة الحفاظ الذين حفظوا لنا دواوين السنَّة وكُتب العلل والرجال والمراسيل والسؤالات وو... لا يعرفون منهج النقاد فمن يعرفه؟ يعرفه حفاظ عصر الحاسب الآلي؟ وإذا كان مثل الحافظ ابن حجر الذي أفنى ردها من

¹ قال ابن رجب "وأما من يدلس عن من لم يره، فحكم حديثه حكم المرسل، وقد سبق ذكره، ومتى صحَّ بالسمع، أو قال: ثنا أو أنا، فهو حجة" شرح علل الترمذي، ت: العتر، 356/1.

العوني : المرسل الخفي، 488 /1.²

عمره في مطالعة وشرح والنظر في صحيح البخاري بل والدفاع عن الطعون الموجهة له؛ لا يعرف هذا فمن يعرفه؟.

- ثانيا: أن هذا القول لم يسلم من الاعتراض حتى من المعاصرين أنفسهم، بل وناقشوا أدلتهم وتبين لهم خلاف ما توصلوا إليه، ومن هؤلاء الذين اعترضوا عليهم الدكتور إبراهيم اللاحم، حيث قال " لاشك أن التدليس وهذه المسألة بخصوصها من مضايق هذا الفن، والذي أراه أن التدليس بأبه واحد، وأن من عُرف بالتدليس واشتهر به في صورتين أو إحداهما أخذ حكم المدلس بصفة عامة وذلك لسببين :

الأول : من العسير جداً بالنسبة للمعروفين بالتدليس إثبات أن ذلك المدلس لا يرتكب سوى التدليس الذي هو الرواية عن معاصر لم يسمع منه، وقد ذكر أحد الباحثين مثالا لذلك : الحسن البصري وقتادة بن دعامة، وذكر باحث آخر : أبا إسحاق السبيعي، وذكر باحث ثالث : سعيد بن أبي عروبة، وهؤلاء الأربعة بالتتابع تبين أنهم ارتكبوا التدليس بالصورة الثانية أيضا، وهي التدليس عمّن سمع منه ...

الثاني: كلام الأئمة في حكم رواية المدلس ليس فيه التدليس المذكور، فمن ذكر حكم رواية المدلس ذكره بإطلاق ولم يفرّق بين تدليس وتدليس ويتأكد ذلك إذا عرفنا أن إطلاق التدليس على من روى عمّن عاصره ولم يسمع منه مُشتهر عندهم جداً .. وإذا كان الأمر كذلك؛ فالأصل أن نبقي على هذا حتى يقوم دليل قوي على خلافه، وما ذكره الباحثون من أدلة لا ينهض لذلك، ولولا خشية الإطالة لذكرتها بمناقشتها "1

¹ إبراهيم اللاحم : الاتصال والانقطاع، ص198.

المطلب الثاني: المدلسون في صحيح البخاري وحكم معنعاتهم :

أولا : المدلسون في صحيح البخاري :

روى البخاري عن بضعة وستين رجلا وُصف بالتدليس¹، لكن يجدر التنبيه على ما يلي :

- أنه ليس كلُّ من دُكر بتدليسٍ هو كذلك، وأنَّ التدليس مراتبٌ وأنواع، فبعضٌ من وُصف بالتدليس عند التحقيق وُجد أنه ليس كذلك، إنما وَهَم من عدَّهم في المدلسين، وقد ذكر لنا الحافظ في النكت من هذا الضرب أربعة عشر راويا من رواة الصحيح²، بل بعضٌ من ذكرهم الحافظ في المدلسين ليسوا كذلك مثل : عمر بن عبيد الطنافسي³، جعله الحافظ في التُّكت من الطبقة الثالثة الذين أكثروا من التدليس وعُرفوا به وعند التحقيق تبينَ أنه ليس بمدلسٍ وإنما وَهَم الحافظ في عدِّه من المدلسين⁴.

- كما أنَّ بعض الرواة لم يدلس إلا نادرا، فإطلاق التدليس عليه تجوُّزٌ فحسب، وحُكمه يختلف عن حُكم من أكثر من التدليس، قال يعقوب بن أبي شيبَةَ السدوسي " سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا، قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول حدثنا"⁵.

- أمَّا من حيث نوعُ التدليس فكثيرٌ منهم تدليسُه عن الثقات أي يسقط المدلس راويا ثقة مثله أو فَوْقه أو دونه، وإذا عُلِم هذا فلا يضرُّ تدليسه، فالأصل في حديث الثقة هو القبول، وغالبا ما يكون سببُ إسقاطه الرغبة في علوِّ الإسناد.

¹ وهذا العدد ذكره الحافظ في النكت، 637/2-642.

² ابن حجر : النكت على كتاب ابن الصلاح، 637/2.

³ هو أبو حفص الكوفي، قال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم محله الصدق، توفي سنة 185هـ، انظر ترجمته: المري: تهذيب الكمال، 454/21-456.

⁴ وقد حَقَّق هذا الدكتور عواد الخلف وأثبت ذلك بالأدلة أنظر روايات المدلسين في صحيح البخاري، ص 449، وسبقه إلى ذلك أيضا الدكتور عبد الله السعد في مقدمته على كتاب منهج المتقدمين في التدليس، ص 8.

⁵ الخطيب : الكفاية، ص 389.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقد جعلَ الحافظُ هذا الضرب من الرواة والذي قبله من المرتبة الثانية الذين قال فيهم " من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لإمامته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير أو أنه كان لا يدلُّس إلا عن ثقة" وذكر أربعة عشر راويًا من رواة الصحيح¹.

- أيضا بعض الرواة لم يرو عنه البخاري شيئا في الأصول، وإنما أخرج له حديثا أو اثنين في المتابعات أو التعاليق مثل : مبارك بن فضالة² أخرج له حديثا واحدا معلقا، ومثل محمد بن عجلان³ أخرج له أربع أحاديث كُلتها معلقة، كذلك محمد بن عيسى بن نجيح⁴ لم يخرج له البخاري سوى حديثا واحدا معلقا.

- أمّا من حيث طريقة سؤق البخاري لأحاديث المدلسين، فإنّه غالبا ما يتحرى الطُرق المصرح فيها بالسماع من الرواة عامة، ومن المدلسين خاصة، لكنّ وجود بعض الأحاديث التي رواها عن المدلسين معننة كانت مثار جدل وإشكال لدى المحدثين .

ثانيا : حكم الأحاديث التي رواها المدلسون بالعننة في صحيح البخاري .

من القواعد التي تقررت في كتب مصطلح الحديث؛ أنّ حديث المدلس لا يُقبل إلا إذا صرح المدلس بالسماع من شيخه، هذه القاعدة قابلها صنيعٌ للأئمة النقاد بقبول وتصحيح كثيرٍ من الأحاديث التي يرويها المدلسون دون تصريح بالسماع، وفي صحيح البخاري أحاديث كثيرة من هذا القبيل؟ فما هو توجيه هذه المسألة؟ .

¹ ابن حجر : المصدر السابق، 638/2.

² هو أبو فضالة القرشي البصري، من أصحاب الحسن البصري، صاحب حديث اختلف في قبول حديثه، عيب عليه التدليس، توفي سنة 164 هـ، وقيل غير ذلك، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 180/27-189.

³ هو أبو عبد الله المدني، من النُسّاك، وثقه أحمد وابن معين وأثنى عليه ابن عيينة، توفي سنة 148 هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر نفسه، 101/26-108.

⁴ هو أبو حفص بن الطباع البغدادي، وثقه النسائي وغيره، كان من أعلم الناس بحديث هشيم، وصفه أبو داود بالتدليس، توفي سنة 224 هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر نفسه، 258/26-263.

كان للعلماء في هذه القضية آرايان، وللمعاصرين رأي ثالث يخالف القولين جميعا :

القول الأول:

ذهب جمع من العلماء إلى أن المعنعات الواردة في الصحيحين محمولة على ثبوت الاتصال من جهة أخرى، ومن ذهب هذا المذهب :

- ابن الصلاح : فقد قال عند كلامه عن حكم رواية المدلس "ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس؛ فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحا بذلك، وقالوا لا تقبل روايته بحال؛ بين السماع أو لم يبين والصحيح التفصيل، وأن ما رواه المدلس محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال؛ حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال: نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشبهها فهو مقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جدا كقتادة والأعمش والسفيانين وهشيم بن بشير وغيرهم وهذا لأن التدليس ليس كذبا، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل .." ¹.

و قد أوضح معنى كلام ابن الصلاح الحافظ ابن حجر في النكت فقال متعقبا "أورد المصنف هذا محتجا به على قبول رواية المدلس إذا صرح، وهو يؤهم أن الذي في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث المدلسين مصرح في جميعه وليس كذلك، بل في الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من أحاديث المدلسين بالعننة، وقد جزم المصنف في موضع آخر وتبعه النووي وغيره بأن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين، فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى" ².

¹ ابن الصلاح : معرفة علوم الحديث، ص75.

² ابن حجر : النكت 2/634-635.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

-النووي : قال " وما كان في الصَّحِيحِينَ وشبههما عن المدلِّسِينَ بعنٍ محمولٌ على ثبوت السَّماع من جهةٍ أخرى" ¹

-القطب الحلبي ² : قال " وأكثرُ العلماء أنَّ المعنعات التي في الصحيحين مُنزَلَةٌ منزلة السَّماع " ³

وأيد هذا القول السخاوي أيضا فقال " ويتأيدُ بأنَّ البخاري روى في صحيحه عن علي بن المدني عن ابن عيينة، قال: قال الزُّهري ثم قال بعده عن شيخه : سمعتُ ابن عيينة مرارا، فلم أسمعهُ يذُكر الخبر، وهو من صحيح حديثه ⁴، وعلى كل حال فالحكم كذلك يعني ولو لم نقف نحن على ذلك، لا في المستخرجات التي هي مضنَّة لكثير منه ولا في غيرها " ⁵.

القول الثاني : معاملة المدلِّسِينَ في الصحيحين كمعاملتهم خارج الصحيحين .

ذلك أهم وجدوا أنَّ القولُ بأنَّ -معنعات المدلِّسِينَ في الصحيحين محمولةٌ على ثبوت السَّماع من جهةٍ أخرى -منتقَضٌ بواقع بعض هذه المعنعات، إذ لا يوجد في أيٍّ من طرقها تصريحٌ بالسَّماع لا في الصحيحين ولا في غيرهما، وللحافظ ابن حجر كلام في هذا الباب، وقد سبق ذكرُ قوله الذي تعقَّب به على كلام ابن الصلاح، وله قول آخر أيضا، حيث قال: "... وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمَّن أخرج لهم البخاري، لما عُلم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذُكر من رجاله بتدليس أو إرسال: أن

¹ النووي : التقريب والتيسير، ص39

² هو عبد الكَرِيم بن عبد الثَّور بن مُنيِّر، قطب الدِّين، عالم مكثُر من الشيوخ والرواية، له مؤلفات عديدة مطولة ومختصرة، توفي سنة 735هـ، انظر ترجمته عند ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، 3/198-200.

³ السخاوي : فتح المغيث، 1/233.

⁴ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، باب: قول النبي ﷺ " رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به... "، رقم 7825، ص1292.

⁵ السخاوي : المصدر السابق، ت: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل الفهيد، ولا يوجد هذا القول في الطبعة الأخرى، 1/326.

تُسبر أحاديثهم الموجودة عنه بالعننة فإن وُجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا
..¹.

وفي أسئلة الإمام تقي الدين السُّبكي للحافظ أبي الحجاج المزي قال: "وسألتُه عن ما وقع في
الصحيحين من حديث المدلسين معننا، هل نقول: أنهما اطلعا على اتصاهما؟ فقال: كذا يقولون "
وما فيه إلا تحسين الظنّ بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين، ما تُوجد من غير تلك الطريق
التي في الصحيح"².

هذا الواقع دفع بعض العلماء للاعتراض عن ذلك الاستثناء للمدلسين في الصحيحين :

قال صدر الدين بن المرحّل³ "إنّ في النَّفس من هذا الاستثناء غُصَّة، لأنّها دعوى لا دليل عليها، ولا
سيما أنا قد وجدنا كثيرا من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس
رؤاها"⁴

واعترض أيضا ابن دقيق العيد فقال: "لا بُدّ من الثبات على طريقة واحدة؛ إما القبول مطلقا في كلِّ
كتاب، أو الرّد مطلقا في كلِّ كتاب، وأمّا التّفريق بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما
يُوجّه به أحدُ أمرين :

- إمّا أن يُدعى أنّ تلك الأحاديث عَرَف صاحب الصحيح صحّة السماع فيها، قال وهذا إحالة
على جهالة وإثبات أمرٍ بمجرد الاحتمال، وإما أن يُدعى أنّ الإجماع على صحّة ما في الكتابين دليلٌ
على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهلُ الإجماع مجتمعين على الخطأ وهو ممتنع، قال
لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مُقتضاه، قال وهذا فيه

¹ ابن حجر : هدي الساري، ص385.

² ابن حجر : النكت، 2/636.

³ هو مُحَمَّد بن عمر بن مكي، صدر الدّين ابن الوكيل وابن المرحّل، عالم حافظ، شاعر، لم يناظر ابن تيمية مثله، توفي
سنة 716هـ، انظر ترجمته عند ابن حجر: الدرر الكامنة، 5/373-382.

⁴ ابن حجر: النكت، 2/635.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

عُسر، قال: ويلزم على هذا أن يُستدلَّ بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح ولا يُقال: هذا على شرط مسلم مثلاً لأنَّ الإجماع الذي يُدعى ليس موجوداً في الخارج¹.

وقال في الاقتراح بعد تقرير أنَّ مُعنعن المدلس كالمقطع ما نصُّه: وهذا جارٍ على القياس إلا أنَّ الجري عليه في تصرُّفات المحدثين وتخريجاتهم صعبٌ عسير، يُوجب أطراح كثيرٍ من الأحاديث التي صحَّحوها، إذ يتعدَّر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه، اللهم إلا أن يدَّعي مُدَّع أنَّ الأولين اطَّلَعوا على ذلك وإن لم نطلع نحن عليه وفي ذلك نظرٌ².

القول الثالث: يرى المعاصرون أنَّ محلَّ النزاع في هذه المسألة لم يُجزَّ، وأنَّ مردَّ هذا الاختلاف إنمَّا هو بسبب وضعهم لقواعد حاكموا إليها صنيع الأئمة، قال الدكتور أبو بكر كافي " وهذه الإشكالات التي أوردها هؤلاء الحفاظ المتأخرون؛ مردُّها إلى أنَّهم يقرُّون قواعد عامة مطَّردة بمعزل عن صنيع الأئمة في كُتُبهم، فإذا وجدوا ما يخالف تلك القواعد حاولوا جاهدين الجواب عنها، وكان من المفترض أن يكون الواقع التطبيقي هو المنطلق الذي تستمدُّ منه القواعد والأحكام. ولو تأملنا مسألة التَّدليس وأحاديث المدلسين من خلال الواقع التطبيقي عند الإمام البخاري تتضح لنا الحقائق التالية:

1 - أنَّ الإمام البخاري قد أخرج أحاديث كثيرٍ ممَّن وصف بالتدليس، وهذا يقتضي أنَّ التدليس ليس بجرحٍ تُردُّ به الرواية، ويقدِّح به في العدالة.

2 - إنَّ الإمام البخاري أكثر ما يخرج لهؤلاء في التعاليق والاستشهاد.

3 - خرَّج الإمام البخاري لبعض المدلسين في الأصول احتجاجاً إمَّا لتصريحهم بالسماع، أو لأنهم توبعوا على أحاديثهم، أو لشيوخ أكثروا عنهم بحيث لم يُقتهم من أحاديثهم شيء، أو من طريق من

¹ ابن حجر: المصدر نفسه، 2/635-636.

² ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص 21.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

لا يأخذ عنهم إلا ما صرّحوا فيه بالسمع، أو لِكُون هؤلاء المدلسين لا يدلسون إلا عن الثقات.¹ انتهى. وكلامه هذا وإن كان يُعدُّ أوَّل من لفت الأنظار إلى مسألة العكوف على تلك القواعد في هذه المسألة، إلا أنَّه لا يبتعد كثيرا عن رأي الحافظ ابن حجر خاصة في التُّكْت .

ثم جاء من بعده ليحدِّد أنَّ القاعدة التي التزمها أولئك الحفاظ واضطربوا بسببها في توجيه صنيع صاحبي الصحيح وغيرهما من النقاد هي " أنَّ خبر المدلس لا يُقبل إلا إذا صرَّح بالتحديث "، وأنَّ عننة المدلس حُكمها هو الردُّ ما لم يثبت عندهم السماع من جهة أخرى .

قال الدكتور عبد الله السَّعد " لذلك لم يجرِ العمل عند من تقدَّم من الحفَّاظ أنهم يردُّون الخبر بمجرد العننة مَن وُصِف بالتدليس ودونك ما جاء في الصحيحين وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفَّاظ ولذلك قال يحيى بن معين: عندما سأله يعقوب بن أبي شيبة عن المدلس، أيكون حُجَّة فيما روى أو حتى يقول حدثنا وأخبرنا، فقال: لا يكون حُجَّة فيما دلس "2، يعني إذا دلَّ الدليل على أنَّه دلس لا يحتجُّ به وليس حتى يصرَّح بالتحديث، ولذلك قال يعقوب بن سفيان: " وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنَّه مدلس يقوم مقام الحُجَّة "3....⁴ انتهى.

بل ذهب الدكتور ناصر الفهد إلى أبعد من ذلك وهو أنَّ العننة وغيرها من الألفاظ التي تكون عادة من تصرُّف الرواة دون المدلس، قال " فمن تتبَّع نُقول العلماء وتصرُّفاتهم والنَّظر في الأسانيد يتَّضح أنَّ العننة في الغالب تكون من تصرُّفات مَن دون المدلس، وهذا الأمر يعتمد اعتمادا على جمع الطرق وعلى القرائن المحتفة بالأسانيد والرواة ونحو ذلك "5

¹ أبو بكر كافي : منهج الإمام البخاري، ص 205-206.

² الخطيب البغدادي: الكفاية، ص 389.

³ الفسوي: المعرفة والتاريخ، 637/2.

⁴ مقدمة عبد الله السَّعد على كتاب منهج المتقدمين في التدليس، ص 22.

⁵ ناصر الفهد : منهج المتقدمين في التدليس، ص 137.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وهذا القول وإن كان له فيه سلف، إذ هو قول المعلمي اليماني¹ وغيره، إلا أنه خلاف رأي الجمهور²، كما أنه يطوي صفحة هذه المسألة، ويصير تفقُّد السماع من الرواة في الأسانيد مجرد عبث لا طائل منه.

وخلص الدكتور الفهد إلى أن من دلّس أحيانا أو كثيرا، ولم يغلب على حديثه التدليس؛ فروايته محمولة على الاتصال حتى يثبت الانقطاع والتدليس، ومن الأدلة على هذا الرأي: **عنينة المدلسين في الصحيحين**، وهذا نصُّ كلامه؛ قال: "فقد روى الشيخان في صحيحيهما أحاديث كثيرة لمن ذكروا بالتدليس؛ كالحسن وأبي إسحاق وهشيم وقتادة والأعمش والثوري والوليد بن مسلم وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم بالعنينة، وبعضها لم يرد فيه التصريح بالسماع مطلقاً، ولما كان المتأخرون وضعوا ضابطاً وهو - وجوب تصريح المدلس بالسماع حتى يصحَّ حديثه - احتاروا في هذه الأحاديث كيف يُجرّونها على قواعدهم، وكثيرٌ منهم قال: هي محمولة على الاتصال من طريق آخر.... وهذا الكلام منتقد من وجوه:

الوجه الأول:

أنها دعوى لا دليل عليها إلا مجرد (تحسن الظن) كما قال الشُّبكي....

الوجه الثاني:

أنه يلزم منه عدُّ تعليل الأئمة لأحاديث المدلسين. في الصحيحين. إذا وجد أنهم دلّسوها فعلاً من طرق أخرى، إذ على مقتضى كلامهم فإنَّ الشيخين قد اطلعا على اتّصال السند، وهذا خلاف الواقع. كما سيأتي إن شاء الله تعالى....

الوجه الثالث:

أن هذا. قد يُسلم. لو أن ما جرى عليه الشيخان في صحيحيهما خالف ما جرى عليه أئمة الحديث المتقدّمون؛ فحينئذ ينبغي محاولة تخريج فعلهم لموافقة باقي الأئمة وأصولهم، والحال هو العكس، فإنَّ

¹ المعلمي اليماني: التنكيل، ص273.

² انظر: صالح عومار: التدليس أحكامه وآثاره النقدية، ص172-175.

حال الأئمة المتقدمين في معاملتهم لعننة المدلس توافق ما عليه الشيخان تماماً، فإن تأولوا للشيخين فما هو قولهم في الأحاديث التي فيها مدلسون روايتهم بالعننة والتي يصححها الأئمة خارج الصحيحين كما سيأتي في الدليل الثاني؟....
الوجه الرابع :

أنَّ هناك من انتقد أحاديث الصحيحين كالدارقطني وأبي الفضل الهروي وغيرهما ولم يذكروا أحاديث المدلسين المعننة لمجرد العننة، بل تركوا أكثرها، وأعلوا بعضاً منها بسبب ورودها من طريق آخر تبين فيها التدليس كما سيأتي إن شاء الله تعالى في التطبيقات .

فيحصل مما سبق :

أنَّ مجرد "العننة" لا تُعلِّق حديث المدلس الثقة إلا في حالة وجود التدليس فعلاً، أو في حالة وجود علة في المتن أو الإسناد كزيادة أو نكارة أو نحوها . وسيأتي في التطبيقات أمثلة من الأحاديث المعلِّة في الصحيحين تُبين كيف ينظر المتقدمون لهذه المسألة .¹ انتهى مختصراً.

هذه الآراء القوية والنظرات الجديدة في المسألة كانت محلَّ اهتمام الباحثين في الدراسات المتخصصة، فقد بحث الدكتور عواد الخلف مسألة التدليس عند الشيخين، فجاءت رسالته للماجستير حول أحاديث المدلسين في صحيح مسلم، ورسالته للدكتوراه حول أحاديث المدلسين في صحيح البخاري، ويبدو أنَّ الباحث حاول في بحثه الأخير الاستفادة من آراء الحفاظ وكذلك لم يفتئه النَّظَر في آراء المعاصرين، وذلك من خلال الضوابط التي ذكرها في بداية بحثه، حيث ذكر اثنين وثلاثين ضابطاً لقبول عننة المدلس في صحيح البخاري وسأذكر بعضاً منها في كلامي عن منهج البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين.

وقد أبدى الباحث في مقدمة بحثه موافقته لآراء المعاصرين، خاصة مسألة التعليل بالعننة مطلقاً وأنَّه لا يلزم من وصف الراوي بالتدليس أن تُردَّ عننته²، لكنه التزم في بحثه، دراسة كل معنعات المدلس

¹ ناصر الفهد : المرجع السابق، ص157-162

² عواد الخلف : مرويات المدلسين في صحيح البخاري، ص16، وص32.

حتى وإن كان تدليسه تدليس شيوخ أو علم أن الحديث ليس فيه تدليس أو غير ذلك، وبحث عن التصريح بالسمع أو المتابعات لتلك المعنعات، وهو تفضُّل منه وإن كان لا يلزمه، أيضا من المسائل التي تبنّاها الباحث مسألة دخول " رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه " في التدليس وتكلم عن أهميتها¹، غير أنه لم يكن لهذا الرأي أثر في دراسته؛ إذ لم يستطع إثبات وقوع هذا النوع من التدليس فقط من أي راوٍ، حتى الذين ذكروهم أولئك المعاصرون مثل الحسن وابن أبي عروبة وقتادة، ولعل ذلك لصعوبة الأمر كما سبق .

وكتب باحث آخر رسالته للدكتوراه بعنوان المدلسون ومروياتهم في صحيح البخاري، وقال أنه أول من جمع شتات الموضوع مع أن الظاهر أن رسالته كانت متأخرة عن رسالة الدكتور عواد الخلف - ولعله لم يطلع عليها -، وقد تبني الباحث هو الآخر آراء المعاصرين في المسألة²، وانتقد الحفاظ على القواعد التي التزموها في معاملة المدلس، لكن لم يكن لهذا الانتقاد أثر في دراسته، فقد سلك مسلكهم في التوقف في عننة المدلس، والبحث عن تصريحهم بالسمع داخل أو خارج الصحيح، أو البحث عن المتابعات لتلك الأحاديث وغيرها من التبريرات التي سبق وأن انتقدها .

¹ عواد الخلف: المرجع نفسه، ص 16-17.

² انظر فهمي أحمد عبد الرحمن : كتاب المدلسين ومروياتهم في صحيح البخاري، ص 90-91.

المطلب الثالث: منهج البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين :

مما لا ريب فيه أنّ الإمام البخاري انتقى أحاديث المدلسين كما انتقى أحاديث غيرهم من الرواة سواء كانوا ثقاتاً أو ضعفاءً، والأصل عندنا في هذا الباب قول الإمام البخاري عن نفسه " كلُّ رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيم لا أروي عنه، ولا أكُتّب حديثه " ¹.

فإن كان هذا شأنه مع كلِّ الرواة في كلِّ حديثه، فانتقاؤه لحديث من شاب حديثه شيءٌ وفي كتابه الصحيح خاصّة من باب أولى، أمّا أمره مع المدلسين فقد قال الحاكم رحمه الله بعد أن ذكر الجنس الخامس من المدلسين "وهم قومٌ دلّسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلّسونه - قال " ومن هذه الطبقة جماعة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين محرّج حديثهم في الصحيح إلا أنّ المتبحّر في هذا العلم يُميّز بين ما سمعوه وما دلّسوه " ².

فدَلَّ قولُ الحاكم هذا أنّ أصحاب الصحيح من المتبحّرين في هذا العلم، فلم يخرّجوا إلا ما علموا أنّه ليس بمدلس. وهذه المعرفة هي أساس منهج الانتقاء الذي اعتمده الإمام البخاري في الصحيح، حيث "بنى تخريج حديث المدلسين على اعتبارات يؤمن معها تديسهم، وتعتبر قضية الانتقاء عند البخاري عاملاً فعالاً في التخريج لأمثال هؤلاء الرواة كالمدلسين والمختلطين، فهو رحمه الله ينتقي من أحاديث المدلسين حيث لا تصريح ما يؤمن خطؤه من جهة أخرى " ³.

وهذا بيانُ طريقته في الانتقاء :

¹ الترمذي : العلل الكبير، ص394.

² الحاكم : معرفة علوم الحديث، ص109.

³ عادل بن سعد المطرفي : تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري، الشبهة السابعة : أحاديث المدلسين المعنعة في صحيح البخاري، ملتقى أعلام الإسلام، 2/325.

1- انتقاؤه من أحاديث المدلسين ما صرّحوا فيه بالسماع .

اعتنى الإمام البخاري في صحيحه بالإتيان بالطرق المصرح فيها بالسماع اعتناءً شديداً¹، حتى إنّه يروي

الحديث أحيانا بنزول أو من طريق من هو أدنى مرتبةً في الحفظ من أجل تصريحه بالسماع، وهو مع المدلسين في هذا الأمر أشدّ عناية، فأكثر أحاديث المدلسين يرويها من الطرق المصرّح فيها بالسماع، أو إذا رواها من طريق ليس فيها تصريح بالسماع يأتي بها في موضع آخر مصرّحاً فيها بالسماع، وهذا كثيرٌ في صحيح الإمام البخاري، ولكن ليس مطّرداً، والذي جاء معنعنا أو بصيغة محتملة اعتمد فيه ما سأذكره من طرقه في الانتقاء.

2- انتقاؤه من أحاديث المدلس ما رواه عن شيوخه الذين عُرف بعدم تدليسه عنهم.

فبعض الرواة الذين وُصفوا بالتدليس لم يُعرف عنهم تدليس عن بعض شيوخهم²، وهذا مما نصّ عليه أهل الشأن، فمثلاً قال الإمام البخاري " ولا أعرف لسفيان الثوري تدليس عن حبيب بن ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور وذكر مشايخ كثيرة، قال: لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا، ما أقلّ تدليسه"³.

ومثال ذلك أيضا رواية هشيم بن بشير عن شيخه حُصين، قال ابن رجب " ذكر من عُرف بالتدليس وكان له شيوخٌ لا يدلّس عنهم، فحديثه عنهم متّصل، منهم: هشيم بن بشير ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلّس عن حُصين"⁴، فإذا نظرنا لمرويات هشيم بن بشير في صحيح البخاري، وجدنا ما

¹ انظر للمزيد صالح عومار: التدليس أحكامه وآثاره النقدية، ص318-320.

² انظر للمزيد: صالح عومار: المرجع نفسه، ص151-155.

³ ابن عبد البر : التمهيد، 35/1.

⁴ ابن رجب: شرح علل الترمذي، ت: العتر، 751/1.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

يلي¹: عدد الأحاديث التي عنعن فيها هشيم 15 حديثاً، منها 7 أحاديث صرح فيها بالسماع في غير ذلك الموضوع، وحديثين توبع عليهما، وحديث مقرون والخمسة الباقية رواها هشيم عن حُصين.

3- انتقاؤه من حديث المدلس ما رواه عن غير من عُرف أنه كان يدلّس عنهم، أو في غير الفن الذي كان يدلّس فيه :

وبالمقابل هناك رواية وُصِفوا بالتدليس ولكن ليس مطلقاً، وإنما كان تدليستهم عن شيوخٍ معيّنين؛ فمثلاً عامر بن عبد الله بن مسعود² ذُكر أنّ تدليسه كان عن أبيه ولم يسمع منه، لذا لم يرو له البخاري أيّ حديث عن أبيه³، أيضاً عبد الله بن أبي نجيح⁴ كان تدليسه عن مجاهد في التفسير، قال يحيى بن سعيد " لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد"⁵، لذلك أخرج له البخاري عن مجاهد أربعة أحاديث في التفسير كلّها موقوفة⁶، والموقوف ليس من شرط البخاري، كذلك المغيرة بن مقسم⁷ كان تدليسه عن إبراهيم⁸ فقط وقد أخرج له البخاري عن إبراهيم ما ثبت سماعه عنه خارج الصحيح⁹ وهذا من تبخّره وسعة اطلاعه رحمه الله.

¹ انظر عواد الخلف : مرويات المدلسين، ص561-570، وقد اعتمدت على دراسته في استخراج بقية النماذج التي ذكرتها والإحصائيات التي ذكرتها أيضاً.

² هو أبو عبيدة الكوفي، ابن الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حدث عن أبيه ولم يسمع منه، وحدث عن بعض الصحابة، فقد سنة 81هـ، وقيل سنة 82هـ، انظر ترجمته: المزي: تهذيب الكمال، 14/61-62.

³ انظر : عواد الخلف: المرجع السابق، ص382.

⁴ تقدّمت ترجمته.

⁵ ابن حجر: تهذيب التهذيب، 6/54.

⁶ انظر: عواد الخلف : المرجع السابق، ص388-395.

⁷ هو أبو هشام الكوفي الأعمى، وثقه ابن معين وأبو حاتم وأثنى عليه أحمد لفقّهه وتسنّنه، وضعّفه في حديثه عن إبراهيم النخعي لأنه كان يدلّس عنه، توفي سنة 133هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 28/397-402.

⁸ هو النخعي.

⁹ عواد الخلف : المرجع السابق، ص548-552.

4- انتقاؤه من حديث المدلس ما رواه عن قيل أن أحاديثه عنه مستقيمة .

ومن العبارات التي نجدتها تكرر عند المحدثين قولهم: أحاديث فلان عن فلان مستقيمة أو صحاح وبعض هؤلاء الرواة ممن وُصِف بالتدليس، وذلك مثل رواية الوليد بن مسلم عن شيخه الأوزاعي، قال الحافظ ابن حجر "وقد احتجوا به في روايته عن الأوزاعي" ¹ وعامة أحاديثه المعنونة في صحيح البخاري من روايته عن الأوزاعي، فقد روى له البخاري 7 أحاديث معنونة، منها 5 أحاديث عن شيخه الأوزاعي، وهذا من حسن انتقائه رحمه الله .

ومثال ذلك أيضا رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة محمولة على الاتصال أيضا، فقد قال يحيى بن سعيد القطان: "أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح" ²، وقد روى البخاري لابن جريج من روايته عن ابن أبي مليكة 13 حديثا .

5- انتقاؤه من أحاديث المدلسين ما رواه عن أخصّ شيوخه وأكثرهم ملازمة له :

واحتمال عنعنة المدلس عمّن أكثر عنه ولازمه هو منهج أئمة الحديث كالحميدي والبخاري ومسلم ³ قال الذهبي في الميزان عن الأعمش " وهو يدلس وربما دلّس عن ضعيف ولا يُدرى به، فمتى قال: حدثنا فلان فلا كلام، ومتى قال -عن- تطرّق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل صالح السمان فإنّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال" ⁴ .
وإذا نظرنا إلى تخريج البخاري لأحاديث الأعمش التي لم يصرّح فيها بالسماع والتي بلغ عددها 246 حديثا، وجدنا أنّ كثيرا منها رواها عن شيوخه المكثرين وعددها 102 حديثا ¹ .

¹ ابن حجر: الهدى، ص 450.

² ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 1/241.

³ عواد الخلف: مرويات المدلسين، ص 27.

⁴ الذهبي: ميزان الاعتدال، 2/224.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ومن ذلك أيضا رواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، وذلك لأن ابن جريج من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح، ولقول ابن جريج نفسه: "إذا قلتُ: قال عطاء فأنا سمعته وإن لم أقل سمعت" ². وقد أكثر البخاري من تحريجه لابن جريج عن عطاء أحاديث معننة ³.

6 - انتقاؤه من حديث المدلس ما رواه عنه تلاميذه الذين عُرفوا بتمييز حديثه .

وأكثر من عُرف بتمييز حديث شيوخه هو شعبة بن الحجاج، فقد قال: "كفيْتُكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة" ⁴، قال الحافظ ابن حجر: "وهي قاعدة حسنة تُقبل أحاديث هؤلاء إذا كانت عن شعبة ولو عنونها" ⁵.

بل قال يحيى بن سعيد القطان: "كل شيء يُحدِّث به شعبة عن رجل، فلا تحتاج أن تقول عن ذلك الرجل أنه سمع فلانا، قد كفاك أمره" ⁶.

وقال عنه الحافظ ابن حجر: "المعروف عنه أنه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه... " ⁷.

فإذا تأملنا صنيع البخاري في صحيحه وجدنا أنه يحرص على تحريج أحاديث كثير من المدلسين من طريق شعبة بن الحجاج، فمثلا أخرج للأعمش من رواية شعبة عنه 44 حديثا، وأخرج لأبي إسحاق السبيعي من رواية شعبة عنه 27 حديثا ¹، وأخرج لقتادة من رواية شعبة عنه 73 حديثا ².

¹ انظر: عواد الخلف: المرجع السابق، ص 315.

² ابن حجر: تهذيب التهذيب، 406/6.

³ انظر عواد الخلف: مرويات المدلسين، ص 396.

البيهقي: معرفة السنن والآثار، رقم 204، 1/152 ⁴

⁵ ابن حجر: النكت، 631/2.

⁶ ابن أبي حاتم: المحرر والتعديل، 166/1.

⁷ ابن حجر: المصدر السابق، 295/2.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- أيضا رواية حفص بن غياث عن الأعمش محمولة على الاتصال فهو أوثق تلاميذه وكان يميز بين ما سمعه الأعمش وما دلّسه³، قال ابن حجر " اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش، لأنه كان يميّز بين ما صرّح به الأعمش وبين ما دلّسه، تبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال⁴.

لكنّ الواقع أنّ البخاري لم يرو عن الأعمش من طريق حفص إلا سبعة أحاديث معننة، فلا أدري ماذا يقصد الحافظ بقوله - اعتمده - ؟ إلا أن يكون قصد الأحاديث التي صرّح فيها بالسماع، فلعله، وإذا كان كذلك فلا وجه للدفاع عن معننات الأعمش أنّها من طريق حفص بن غياث.

7-انتقاؤه من حديث المدلسين ما علم فيه الوسطة بين المدلس والمدلس عنه .

فإذا علم البخاري من الراوي المدلس أنّه يسقطُ راويا معيّنًا من الإسناد وهو ثقة، وثبت سماعه من شيخه في الإسناد، فإنّه يُخرج حديثه ولا يخرج، ولعلّ أشهر مثال في هذا الباب، تخريج البخاري لأحاديث حميد عن أنس، قال حماد بن سلمة : "عامّة ما يرويه حميد عن أنس سمعه من ثابت⁵، وقال ابن حبان في حميد : " كان يدلس، سمع من أنس ثمانية عشر حديثا وسمع الباقي من ثابت فدلس عنه⁶".

روى البخاري لحميد عن أنس 86 حديثا¹، أغلبها مُصرّح فيها بالسماع وما ورد معننا، فمحمول على الاتصال لأنّ الوسطة معلومة والساقط ثقة، أو أنّ البخاري علم سماعه من أنس والدليل على

¹ انظر عواد الخلف : المرجع السابق، ص454.

² عواد الخلف : المرجع نفسه، ص 483.

³ انظر الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد، 68/9.

⁴ ابن حجر : هدي الساري، ص398.

⁵ العقيلي، الضعفاء الكبير، 1/266.

⁶ ابن حبان : الثقات، 4/148.

¹ صالح عومار : التدليس وأحكامه، ص322.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ذلك أنه أخرج لحמיד عن ثابت عن أنس حديثين، فهذا يعني أن البخاري ميّز بين ما سمعه من أنس وما لم يسمعه¹.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

¹ صالح عومار: المرجع نفسه، ص322.

المبحث الثالث: منهج البخاري في انتقاء أحاديث المختلطين .

المطلب الأول: تعريف الاختلاط وحكم رواية المختلطين في الصحيحين.

أولاً: تعريف الاختلاط

أول من تكلم عن الاختلاط في كتب المصطلح هو الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية تحت عنوان "باب ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير"¹ وساق شيئاً من أخبار المختلطين وهي على قَلَّتِها تكشفُ جانباً من حرص المحدثين على معرفة وقت اختلاط الراوي، ومن أخذ عنه حال اختلاطه وكيف تعاملوا معه إلى غير ذلك، لكنَّه لم يعرفه، ثم جاء ابن الصلاح فجعل هذا الباب نوعاً من أنواع علوم الحديث، فقال النوع الثاني والستون: معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات، وصدَّره بقوله "هذا فنُّ عزيزٌ مهمُّ، لم أعلم أحداً أفردَه بالتَّصنيف واعتنى به، مع كونه حقيقاً بذلك جداً" ثم ذكر أسبابه ولم يعرفه؛ فقال " وهم مُنقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك"².

وكذلك ذكر النووي أسبابه فقط، فقال: " فمنهم من خلط لخرفه أو لذهاب بصره أو لغيره"³.

أما ابن حجر فذكر ما يُشبهه التعريف، فقال: " من كان سُوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكِبَره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كُتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدُها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلط"¹

¹ الخطيب البغدادي : الكفاية، ص153.

² ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، 1/392.

³ النووي : التقريب والتيسير، ص120.

¹ ابن حجر : نزهة النظر، 1/129.

إلى أن جاء السخاوي عرّفه بقوله: " وحقيقته فسادُ العقل وعدمُ انتظام الأقوال والأفعال، إما لخرق، أو ضرر، أو مرض أو عرض من موت ابن، أو سرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كُتُب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن ¹ .

لكن من المعاصرين من اعترض على تعريف السخاوي السابق وهو الدكتور همام سعيد، فقال: "ونقصد بالأسباب العارضة أموراً تعرض للمحدث فتؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه، وبهذا تميّز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط، ولا أرى ضمّها إلى الاختلاط كما فعل السخاوي في كتابه فتح المغيث "، وقد عرّفه الدكتور بقوله "آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادثٍ ما، كفقْد عزيز، أو ضياع مالٍ، ومن نُصِبهُ هذه الآفة لكبر سنّه يقال فيه: اختلط بآخره"². فأخرج بهذا من ساء حفظه من المختلطين .

أما عن حُكم رواية المختلط³ فيكاد يكون الإجماع على القول بأن: ما حدّث به المختلط قبل اختلاطه فهو مقبول لكون راويه ثقةً في الأصل، أما ما حدّث به بعد الاختلاط أو ما لم يتميز إن كان قبل أو بعد الاختلاط، فحُكمه التوقُّف حتى يُنظر في طرق وملايسات وقرائن الرواية، ولا بن حبان تفصيلٌ جميل في المسألة حيث قال: "وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الحريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتجُّ بما رَووا، إلا إننا لا نعلم من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء، الذين نعلم أنّهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأنّ حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحُمِل عنهم في اختلاطهم بعد تقدُّم عدالتهم حُكمُ الثقة إذا أخطأ، أنّ الواجب تركُ خطئه إذا عُلِم، والاحتجاج بما نعلم أنّه لم يخطئ فيه، وكذلك حُكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما

¹ السخاوي : فتح المغيث، 366/4.

² همام سعيد : تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب، 103/1.

³ انظر ابن الصلاح : المصدر السابق، 392/1، وابن حجر: المصدر السابق، 129/1.

واقفوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء¹.

ثانيا : حكم رواية المختلطين في الصحيحين .

كما عهدنا من الأئمة الحفاظ استثناءهم لأحاديث الصحيحين من جملة القواعد التي وضعوها، وتحسين الظن بهما، كان الأمر كذلك في مسألة وجود رُوَاة مختلطين محتجَّ بهما في الصحيحين، فذكر قولين لأهل العلم في هذه المسألة - وفي الحقيقة هو قول واحد لكن هناك من استطرد ففصّل، وهناك من أجمل القول - وعلى كل حال فهذان القولان المنسوبان لأهل العلم هما كالآتي :

القول الأول: ذهب كثيرٌ من العلماء إلى أنّ وجود رُوَاة مختلطين في الصحيحين محمولٌ على روايتهما عنهم من طريق من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ومن قال بهذا القول:

- ابن الصلاح: حيث قال: "واعلم أنّ من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما، فإنّنا نعرف على الجملة أنّ ذلك مما تميّز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط"².

- النووي: قال: "ومن كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيح فهو مما عُرف روايته قبل الاختلاط، والله أعلم"³.

- ابن جماعة: قال: "واعلم أنّ كلّ من احتجّ به هؤلاء في الصحيحين فهو مما أخذ عنه قبل اختلاطه"⁴.

وذهب إلى هذا أيضا العراقي والذهبي وابن الملقن والسيوطي والتهانوي وغيرهم.⁵

¹ ابن حبان : الصحيح، 1/161 .

² ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، 1/397.

³ النووي : التقريب والتيسير، ص 121.

⁴ ابن جماعة : المنهل الروي، ص 139.

⁵ انظر هذه الأقوال مجموعة عند أكرم نمرواي : شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين، ص 41-42 .

القول الثاني : أنّ ما رواه الشيخان عن المختلطين إنما كان من طريق من أخذ عنهم قبل الاختلاط، وما روه من طريق من أخذ عنهم بعد الاختلاط فمما تميّز لهم، ومن قال بهذا القول هما - الحافظ ابن حجر : والواقع أنّ الحافظ نُسب له القولان جميعاً، لكنّ إنما يُنظر إلى مجموع كلام العالم ولا يؤخذ قولٌ منفرد أو كلامٌ له عن راوٍ معيّن لوحده، فبالنظر إلى أقوال الحافظ يُعلم أنه يذهب إلى الرأي الثاني، فقد قال رحمه الله: "وأما ما أخرج البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمّن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عباد، وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى ما توافقوا عليه"¹. والقول الذي فهم منه أنّ الحافظ يذهب إلى الرأي الأول هو قوله: " وكذا لم يُخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط، إلا ما تحقّق أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط"². لكن المتأمل في كلامه جيداً يفهم أنّه يذهب إلى أنّ البخاري روى لمن حدّث عن المختلطين بعد الاختلاط وأنه روى لهم ما صحّ من حديثهم . كذلك لو تأملنا قول ابن الصلاح السابق نجده قال " على الجملة " فهو يتكلم عن الغالب من تصرّف الشيخين ولا ينفي أنهما رويًا لمن سمع عن المختلطين بعد الاختلاط، ولكنّ من نقل وتبني رأيه اختصر كلامه ولم يذكر قوله - في الجملة - وعليه فلا يوجد خلاف أصلاً في المسألة، كيف وواقع الصحيحين يؤكد القول الثاني .

¹ ابن حجر : هدي الساري، ص406.

² ابن حجر : النكت، 1/315.

المطلب الثاني: الرواة المختلطون في صحيح البخاري¹:

روى البخاري عن عدد ممن رمي بالاختلاط، لكنَّ عددا منهم لم يثبت اختلاطه، أو ثبت اختلاطه لكنَّه لم يحدِّث بعده، أو أنَّ اختلاطه لم يؤثر على مروياته .

- فمن الرواة الذين لم يثبت اختلاطهم أذكر ما يلي²:

- حفص بن غياث :روى عنه البخاري 94 حديثا .

- خالد بن مهران : روى عنه البخاري 84 حديثا .

- سعيد بن أبي هلال³ : روى عنه البخاري 16 حديثا .

- شريك بن عبد الله النخعي : روى عنه البخاري حديثين .

- هشام بن عروة : روى عنه البخاري 353 حديثا .

ومن الرواة الذي اختلف في ثبوت اختلاطهم :

- أبو اسحاق السبيعي : روى عنه البخاري 158 حديثا .

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني : روى عنه البخاري 110 حديثا .

¹ اعتمدت في سرد أسمائهم وعدد مروياتهم على :أكرم نمراوي : شبهة بعض المعاصرين، ص29-34.

² ينظر :عبد الجبار سعيد : اختلاط الرواة الثقات، ص155- 193 .

³ هو الليثي، أبو العلاء المصري، قال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة 135هـ، انظر ترجمته:المزي:تأليف

ومن الرواة الذين اختلطوا لكنهم لم يحدثوا بعد الاختلاط¹ :

- جرير بن حازم : روى عنه البخاري 53 حديثاً، قال الحافظ ابن حجر: " ما ضرّه اختلاطه لأن أحمد بن سنان قال: سمعت ابن مهدي يقول: كان لجرير أولاد فلما أحسوا باختلاطه حجّبوه، فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه شيئاً"².

- حجاج بن محمد الأعور المصيبي³: روى عنه البخاري 13 حديثاً، قال الحافظ "لكن ما ضرّه الاختلاط فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه - بعد اختلاطه - أحداً"⁴.

ومن الرواة الذين روى عنهم البخاري وثبت اختلاطهم⁵ :

- إسحاق بن راهويه : روى عنه البخاري 101 حديثاً.

- حصين بن عبد الرحمن : روى عنه البخاري 50 حديثاً .

- سعيد بن أبي سعيد المقبري : روى عنه البخاري 95 حديثاً.

- سعيد بن أبي عروبة : روى عنه البخاري 45 حديثاً.

- سعيد بن إياس الجريري : روى عنه البخاري 9 أحاديث .

- سفيان بن عيينة : روى عنه البخاري 416 حديثاً .

¹ انظر: أبو بكر كافي : منهج الإمام البخاري، ص138.

² ابن حجر: الهدي، ص395.

³ هو أبو محمد، ترمذي الأصل، سكن بغداد ثم تحوّل إلى المصيصة، أوثق الناس عن ابن جريج، أنى عليه أحمد ووثقه ابن المديني والنسائي، ولم يختلف فيه، توفي سنة 206هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 456/5.

⁴ ابن حجر: المصدر السابق، ص396.

⁵ انظر: عبد الجبار سعيد: المرجع السابق، ص39-152.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- سهيل بن أبي صالح : روى عنه البخاري 5 أحاديث .
- عبد الله بن جعفر بن غيلان¹ : روى عنه البخاري حديثين .
- عبد الملك بن عمير اللخمي² : روى عنه البخاري 36 حديثا.
- عبد الوهاب بن عبد المجيد: روى عنه البخاري 73 حديثا .
- عثمان بن الهيثم³ : روى عنه البخاري 10 أحاديث .
- عطاء بن أبي رباح : روى عنه البخاري 119 حديثا.
- عطاء بن السائب : روى عنه البخاري حديثا واحدا .
- قريش بن أنس⁴ : روى عنه البخاري حديثا واحدا .
- قيس بن أبي حازم : روى عنه البخاري 78 حديثا .
- الليث بن أبي سليم : روى عنه البخاري حديثين .
- محمد بن الفضل السدوسي⁵ : روى عنه البخاري 102 حديثا.

¹ هو أبو جعفر، القرشي، وثقه يحيى بن معين وأحمد، وقال النسائي: لا بأس به قبل أن يتغير، تغير سنة 218هـ، ومات سنة 220هـ، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 14/376-378.

² أبو عمرو، القرشي، المعروف بالقبطي، رأى بعض الصحابة، ضَعَفَهُ أحمد جدا لاختلاف الحُفَاط عليه، وقال ابن معين: مَخْطُوط، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ وهو صالح الحديث، تَغَيَّرَ قبل موته، توفي سنة 136هـ، انظر: ترجمته المزي: المصدر نفسه، 18/370-376.

³ ستأتي ترجمته إن شاء الله.

⁴ هو أبو أنس الأنصاري، قال علي بن المديني: كان ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به إلا أنه تغير، توفي سنة 209هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 23/585-589.

⁵ هو عارم أبو النعمان البصري، وثقه أبو حاتم وغيره، من أوثق تلاميذ حماد بن زيد، تغير في آخر عمره، توفي سنة 224هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 26/287-292.

المطلب الثالث: منهج البخاري في انتقاء أحاديث المختلطين .

يُعدُّ تصرف البخاري مع الرواة المختلطين أوضح مثال على سلوكه منهج الانتقاء مع الرواة، حيث أنه انتقى من أحاديث المختلطين ما رواه عنهم من سمع منهم قبل الاختلاط، وكذلك انتقى من أحاديث من روى عنه بعد الاختلاط ما صحَّح من حديثهم، وقد جعل صاحب بحث ضوابط الجرح والعديل عند الذهبي مطلباً بعنوان صاحباً الصحيحين لم يخرجوا من رواية المختلطين إلا على سبيل الانتقاء، ودلَّ على هذا بقول الذهبي عن سعيد بن إياس الجري "وقد روي له في الصحيحين، وتحايدها ما حدَّث به في حال تغير حفظه، فجرى له من الشيخوخة نظير ما تم لسعيد بن أبي عروبة" ¹.

ثم قال شارحاً لمنهج الانتقاء "ومعنى إخراج الشيخين لحديث المختلطين على سبيل الانتقاء هو: إخراجهما حديثهم من طريق من سمع منهم قبل الاختلاط، أو حيث يتابع المختلط في روايته بعد الاختلاط من ثقة آخر، بحيث يُعلم أنه ضبط ذلك الحديث، وليس مما وقع فيه تخليط، وكذلك الشأن في رواية من لم يتميز حديثه أكان قبل الاختلاط أو بعده" ².

وقال عبد القيوم عبد رب النبي محقق الكواكب النيرات: "والحقيقة أن صاحبي الصحيحين أخرجوا كثيراً عن المختلطين بوساطة من سمعوا منهم بعد الاختلاط، والذي يُحكّم به في هذا البحث، هو أن صاحبي

الصحيحين لما يخرجان عن المختلطين بطريق من سمع منهم بعد الاختلاط، ينتقيان من حديثهم ولا يخرجان جميع أحاديثهم" ³.

¹ الذهبي : سير أعلام النبلاء، 6/156.

² محمد الثاني بن عمر بن موسى : ضوابط الجرح والعديل عند الذهبي، ص 519.

³ ابن الكيال : الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ص 14.

1- نماذج لرواة مختلطين أخرج عنهم البخاري من طريق من حدّث عنهم قبل الاختلاط :

- أبو اسحاق السبيعي: قال الحافظ: " ولم أر في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه كالثوري وشعبة ولا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره " ¹.

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني: قال ابن حجر: " احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط " ².

- سعيد بن أبي سعيد المقبري: قال الحافظ: " قال الساجي عن يحيى بن معين: أثبت الناس فيه -أي في سعيد-؛ ابن أبي ذئب، وقال ابن خراش: أثبت الناس فيه؛ الليث بن سعد، قلت: أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين عنه، وأخرج أيضا من حديث مالك وإسماعيل بن أمية وعبد الله بن عمر العمري وغيرهم من الكبار، وروى له الباقر لكن لم يُخرجوا من حديث شعبة عنه شيئا " ³.

- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: قال الحافظ: " احتج به الجماعة ولم يكثر البخاري عنه والظاهر أنه إنما أخرج له عمّن سمع منه قبل اختلاطه كعمرو بن علي ⁴ وغيره، بل نقل العُقيلي أنه لما اختلط حجبه أهله فلم يرو في الاختلاط شيئا والله أعلم " ⁵.

- سعيد بن إياس الجريدي: قال الحافظ: " وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى ⁶ وعبد الوارث ⁷ وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضا من

¹ ابن حجر: هدي الساري، ص 431.

² ابن حجر: المصدر السابق، ص 419.

³ ابن حجر: المصدر نفسه، ص 405.

⁴ هو الفلاس.

⁵ ابن حجر: المصدر السابق، ص 423.

⁶ هو ابن عبد الأعلى، تقدمت ترجمته.

⁷ هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي، أبو عُبيدة البَصْرِيّ، متفق على توثيقه واتقانه، كان شعبة يقول: تعرف الإلتقان في

قفاه، توفي سنة 180هـ، انظر ترجمته: المري: تهذيب الكمال، 18/478-484.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

رواية خالد الواسطي¹ عنه ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده²، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عنه عن أبي بكره عن أبيه³

2- نماذج لرواة مختلطين أخرج البخاري عنهم من طريق من سمع منهم بعد الاختلاط.

- سعيد بن أبي عروبة: وهو ممن أخرج له البخاري من طريق من سمع منه قبل الاختلاط، ومن طريق من سمع منه بعد الاختلاط أيضا، قال الحافظ "وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمّن سمع منه بعد الاختلاط قليلا كمحمد بن عبد الله الأنصاري⁴ وروح بن عبادة⁵ وابن أبي عدي⁶ فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه".⁷

- عطاء بن السائب⁸: له في الصحيح حديث واحد فقط، قال الباجي: "أخرج البخاري في ذكر الحوض عن هشيم عنه عن سعيد بن جبير لم يخرج عنه غير هذا الحديث"⁹.

¹ هو خالد بن عبد الله الطحان، وثقه الجميع، وقال الترمذي: الحافظ، وقال أبو حاتم: صحيح الحديث، توفي سنة 179 هـ وقيل غير ذلك، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 8/99-103.

² لكنه رجح في آخر الفتح أنه ممن سمع منه قبل الاختلاط، انظر: ابن حجر: الفتح، 13/129، وانظر للتفصيل في هذه المسألة: أكرم نمراوي: شبهة بعض المعاصرين، ص72-73.

³ ابن حجر: هدي الساري، ص405.

⁴ هو محمد بن عبد الله بن المثني، أبو عبد الله البصري، القاضي، من أحفاد أنس بن مالك، وثقه يحيى بن معين وقال النسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق، قال أبو داود: تغير تغيرا شديدا، توفي سنة 215 هـ، انظر ترجمته، المزي: المصدر السابق، 25/539-548.

⁵ هو روح بن عبادة بن العلاء، أبو محمد البصري، أثنى عليه ابن أبي شيبة وعلي بن المديني، وقال يحيى بن معين: صدوق لا بأس به، توفي سنة 205 هـ، انظر ترجمته، المزي: المصدر نفسه، 9/238-245.

⁶ هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي السلمى، أبو عمرو البصري، وثقه أبو حاتم والنسائي، توفي سنة 194 هـ، انظر ترجمته، المزي: المصدر نفسه، 24/321-324.

⁷ ابن حجر: المصدر السابق، ص406.

⁸ هو ابن مالك الثقفي، أبو السائب البصري، قال عنه أحمد ثقة ثقة رجل صالح، وثقه قبل أن يختلط، توفي سنة 136 هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 20/86-94.

⁹ الباجي: التعديل والتجريح، 3/1003.

وهشيم ممن سمع من عطاء بعد الاختلاط، والبخاري أخرج عنه من طريقه لكن قرنه بغيره¹.

- حصين بن عبد الرحمن²: وقد درس الدكتور إسماعيل سعيد رضوان مرويات حصين في الصحيحين بالتفصيل، وهذه خلاصة ما وصل إليه في رواية البخاري عنه³، قال المؤلف:

- أخرج البخاري أحاديث من سمع من حصين قبل اختلاطه وهم:-

خالد الطحان الواسطي، سفيان الثوري، شعبة، عبد العزيز بن عبد الصمد أبو عبد الصمد، هشيم بن بشير.

- أخرج البخاري حديثين عمّن سمع من حصين بعد اختلاطه، وهما جرير بن عبد الحميد، وحصين بن نمير، ولكنه أخرج الحديثين في الأصول من طرق أخرى، ففي - الحديث الرابع - أخرج نفس الحديث في الأصول من طريق أبي عوانة، وفي - الحديث التاسع - أخرج نفس الحديث في الأصول من طريق هشيم بن بشير وهو ممن سمع من حصين قبل اختلاطه، وهو أصح الناس حديثاً عنه، ومن طريق محمد بن فضيل، وهذا يؤكد أن البخاري كان ينتقي ما صح من أحاديث المختلطين.

- قد يروي البخاري عمّن روى عن حصين بعد اختلاطه إذا وافقه الرواة الثقات

- أخرج البخاري أحاديث من لم يتميّر هل سمع من حصين قبل الاختلاط أو بعده وهم: أبو عوانة الوضاح، عبد الله بن إدريس، محمد بن فضيل.

- يخرج البخاري أحاديث من لم يتميّر هل سمع من حصين قبل الاختلاط أو بعده، في حالة المتابعة.

¹ انظر: عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان: مقال الرواة الذين جرّحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح، ص 34-35.

² هو السلمي، أبو الهذيل الكوفي.

³ إسماعيل سعيد محمد رضوان: مقال حصين بن عبد الرحمن السلمي ورواياته في الصحيحين، ص 109-146.

المطلب الرابع: نموذج تطبيقي لانتقاء البخاري من أحاديث الرواة المختلطين - عثمان بن الهيثم -

ترجمة عثمان بن الهيثم¹: هو أبو عمرو البصري، مؤذن المسجد الكبير بالبصرة، من شيوخ الإمام البخاري بالبصرة، قال أبو حاتم كان صدوقا غير أنه بآخرة كان يتلقن ما يُلقن²، قال البخاري مات قريبا من سنة عشرين ومئتين، وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ³، وفي الزهرة⁴: روى عنه البخاري 14 حديثا وروى عن واحد عنه .

إختلاطه : لم يتبين زمن اختلاطه، ولا من سمع منه بعد الاختلاط أو قبل، لكن يُفهم أنه اختلط في آخر عمره ولعل ذلك لم يطل معه، لذلك لم يُنقل تاريخ اختلاطه ولا من سمع منه، أو لعل سبب ذلك أيضا أنه لم يكن من المكثرين .

سماع البخاري منه : لم يأت خبر يُنصُّ على زمن سماع البخاري منه، حتى رحلات البخاري إلى البصرة لم أفق على تاريخها إلا الرحلة الأولى كانت سنة 210هـ، وقد ارتحل الإمام البخاري إليها خمس مرات، قال رحمه الله " دخلت البصرة خمس مرات أو نحوها، فما تركت بها حديثا صحيحا إلا كتبتُه "5.

لكن يبعُد أن يكون البخاري سمع منه بعد الاختلاط وروى عنه، فإنه أشدُّ انتقاءً لأحاديث شيوخه من غيرهم من الرواة .

¹ انظر : المزي : تهذيب الكمال، 503-502/19، وابن حجر : تهذيب الهذيب، 143/7.

² ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 172/6.

³ انظر هذه الأقوال عند ابن حجر: المصدر السابق، 143/7.

⁴ قال ابن حجر في سياق الكلام عن الكتب المؤلفة في رجال كتب السنة "ورجال الصحيحين وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة سماه الزهرة وقد ذكر عدّة ما لكل منهم عند من أخرج له وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم" تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، 142/1.

⁵ الذهبي : السير، 416/12.

أحاديثه في صحيح البخاري

روى عنه البخاري في صحيحه أحد عشر حديثاً بالمكرر، أي سبعة أحاديث بدون مكرر وهي:

- الحديث الأول: متابعة

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من أتبع جنازة مسلمٍ إيماناً واحتساباً، وكان معه حتى يصلى عليها ويقرئ من دفنها، فإنه يرجع من الأجر بقيراطين؛ كل قيراطٍ مثلُ أُحد، ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تُدفن فإنه يرجع بقيراط"، قال البخاري: تابعه عثمان المؤذن " قال حدثنا عوف عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه. "1.

- الحديث الثاني: حديثٌ مسند

قال البخاري رحمه الله: حدثنا عثمان بن الهيثم أخبرنا ابن جريج قال عمرو بن دينار قال ابن عباس رضي الله عنهما: "كان ذو المجاز وعُكاظ متجراً للناس في الجاهلية، فلما جاء الإسلام كأثم كرهوا ذلك حتى نزلت ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ البقرة: 198 في مواسم الحج"2.

- الحديث الثالث: حديثٌ معلق

قال البخاري: وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آتٍ، فجعل يحثو من الطعام فأخذته وقلت والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ، قال: إني محتاج وعلي عيال ولي حاجة شديدة، قال: فخلّيتُ عنه... "3 ورواه البخاري مرة أخرى معلقاً أيضاً عن عثمان بن الهيثم.4.

1 البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب: أتباع الجنائز من الإيمان، رقم 47، ص 66.

2 البخاري : المصدر نفسه، كتاب الحج، باب: التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية، رقم 1770، ص 327.

3 البخاري : المصدر نفسه، كتاب: الوكالة، باب: إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز، رقم 2311، ص 410.

4 البخاري : المصدر نفسه، كتاب بدأ الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، رقم 3275، ص 577.

-الحديث الرابع: حديثٌ مُسند .

قال البخاري رحمه الله :حدثنا عثمان بن الهيثم حدثنا عوف عن الحسن عن أبي بكرة قال: " لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل، بعد ما كدتُ أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم قال لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: لن يُفلح قومٌ ولّوا أمرهم امرأة"¹.

وكرّره البخاري في موضع آخر مسندا أيضا عن عثمان بن الهيثم².

- الحديث الخامس : حديثٌ مُسند .

قال البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم حدثنا عوف عن أبي رجاء عن عمران عن النبي ﷺ قال: "اطلعتُ في الجنة، فرأيتُ أكثرَ أهلها الفقراء واطلعتُ في النار، فرأيتُ أكثرَ أهلها النساء" تابعه أيوب وسلم بن زبير³.

وكرره البخاري في موضع آخر عن عثمان بن الهيثم أيضا⁴.

- الحديث السادس : حديثٌ مُسند.

قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه عن ابن جريج أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت طيبت رسول الله ﷺ بيدي بذريعة⁵ في حجة الوداع للحل والإحرام"⁶.

¹ البخاري : المصدر السابق، كتاب: المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، رقم 4425، ص 768 .

² البخاري : المصدر نفسه، كتاب: الفتن، باب: - بياض - رقم 7099، ص 1220.

³ البخاري : المصدر نفسه، كتاب: النكاح، باب: كفران العشير وهو الزوج، وهو الخليط من المعاشرة، رقم 5198، ص 936.

⁴ البخاري : المصدر نفسه، كتاب: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم 6546، ص 1133.

⁵ الذريعة" هو نوع من الطيب مجموع من أخلاط" ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث، 2/157..

⁶ البخاري : المصدر السابق، كتاب: اللباس، باب: الذريعة، رقم 5930، ص 1043.

- الحديث السابع: حديث مسند

قال الإمام البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه عن ابن جريج قال سمعت ابن شهاب يقول: حدثني عيسى بن طلحة أن عبد الله بن عمرو بن العاص حدثه أن النبي ﷺ بينما هو يخطب يوم النحر، إذ قام إليه رجلٌ فقال: كنت أحسب يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا، ثم قام آخر فقال: يا رسول الله كنت أحسب كذا وكذا لهؤلاء الثلاث، فقال النبي ﷺ: افعل ولا حرج" لهن كلهن يومئذ، فما سُئل يومئذ عن شيء إلا قال افعل ولا حرج"¹.

منهج البخاري في انتقاء أحاديثه

سأتكلم عن الأحاديث التي أخرجها البخاري لعثمان بن الهيثم في الأصول احتجاجاً، ولن أتكلم عما أخرج به البخاري عنه متابعة أو تعليقا، وهذا تفصيل القول في هذه الأحاديث:

1- حديث ابن عباس "كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية .."، هذا الحديث أخرجه البخاري عن عثمان بن الهيثم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، وأخرجه أيضا من ثلاثة طرق عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، فدلَّ هذا على صحة الحديث فقد تتابع على روايته الثقات، مما يؤكد موافقة حديث عثمان بن الهيثم لأحاديث الثقات، ولعلَّ سبب إخراج البخاري له- والله أعلم- أنه متابعة لسفيان عن عمرو بن دينار، كما أنَّ في حديث عثمان غلو أيضا.

2- حديث أبي بكر " لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة " تفرد البخاري بروايته عن عثمان بن الهيثم عن عوف عن الحسن عن أبي بكر، ولم يروه من طريق آخر، بينما رواه الترمذي² والنسائي³ وأحمد⁴

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الأيمان والنذور، باب: إذا حنث ناسيا، في الأيمان ح6665، ص1149.

² الترمذي : السنن، كتاب: الفتن، باب: -بياض-، رقم2416، ص840.

³ النسائي : السنن، كتاب: القضاة، باب: النهي ع استعمال النساء في الحكم، رقم8، 227/5388.

⁴ أحمد : المسند، رقم 34، 85/20438، رقم20477، 34 / 121، ورقم34، 122/20478.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

من طرق عن حميد عن الحسن، ورواه أحمد أيضا عن مبارك بن فضالة وعبد الرحمن بن جوشن عن الحسن عن أبي بكر، فالحديث ثابت عن الحسن من طرق أخرى من رواية الثقات، ولعل اختيار البخاري لهذا الطريق بسبب أنه لم يسمعه من غيره، كما أن من خصائصه أن رواه كلهم بصريون والله أعلم .

3- حديث عمران عن النبي ﷺ " اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء "

رواه البخاري عن عثمان بن الهيثم عن عوف عن أبي رجاء عن عمران، ورواه من طريق آخر عن أبي رجاء عن عمران، وقد تابع عثمان بن الهيثم في روايته عن عوف ثلاثة رواة آخرون عند الترمذي في إسناد واحد، قال الترمذي حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن أبي عدي ومحمد بن جعفر وعبد الوهاب الثقفي قالوا حدثنا عوف هو ابن أبي جميلة عن أبي رجاء عن عمران¹، فالحديث مما وافق فيه عثمان الثقات العدل فهو من صحيح حديثه، ثم إن لروايته خصائص أخرى فقد رواه البخاري بعلو، كما أن رواه كلهم بصريون حتى الصحابي عمران بن حصين نزل البصرة .

4- حديث عائشة " طيبت رسول الله ﷺ بيدي " هذا الحديث رواه البخاري عن عثمان بن الهيثم أو عن محمد عنه² عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة، وساق له البخاري طرقا كثيرة عن ابن عمر وعائشة، ومن الطرق التي تعتبر متابعة -ناقصة- لهذا الحديث ما رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة³، ورواه أيضا عن علي بن المديني عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن

¹ الترمذي : المصدر السابق، كتاب:صفة جهنم،باب:ما جاء أن أكثر أهل النار النساء، رقم 2785،ص925.

² ومحمد هو الذهلي، قال الحافظ " جزم الحاكم بأن محمدا هو الذهلي"، هدي الساري، ص238، ولعل البخاري لا ينسبه ولا

يذكر سماعه منه، بسبب ما وقع بينهما في محنته، فاشتد وُجده عليه، فلم يرو عنه، ولما روى عنه لم ينسبه .

³ البخاري : المصدر السابق، كتاب :الحج،باب:الطيب عند الإحرام، رقم1539،ص294.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

عائشة¹، وهذان إسنادان لا عدل لهما ؛ فحديث عثمان بن الهيثم مما وافق فيه الثقات الكبار، فهو من صحيح حديثه.

5- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يُخْطَبُ يَوْمَ النَّحْرِ..". هذا الحديث رواه البخاري عن عثمان بن الهيثم أو محمد عنه عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ورواه من طرق كثيرة عن ابن شهاب به، ثم إنَّه ساق متابعة تامة لعثمان بن الهيثم في روايته عن ابن جريج [على فرض أنَّ البخاري سمع الحديث من محمد عنه، وقد قال العيني "كلُّ واحد من عُثمان ومحمد بن يحيى من شيوخ البخاري. وأخرج الإسماعيلي هذا الحديث من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عثمان بن الهيثم به"²] فرواه عن سعيد بن يحيى بن سعيد عن أبيه عن ابن جريج به³، إذن فالحديث قد تابعه عليه يحيى بن سعيد الأموي وهو ثقة .

خلاصة :

- أخرج البخاري في صحيحه لبعض الرواة الذين ثبت اختلاطهم .
- عادة ما يروي البخاري للمختلطين من طريق قدماء أصحابهم؛ الذين سمعوا عنهم قبل الاختلاط.
- أحيانا يروي البخاري للمختلطين من طريق من روى عنهم بعد الاختلاط، لكنَّه ينتقي من حديث هؤلاء ما وافقوا فيه الثقات، مما ثبت مخرجه عنه قبل الاختلاط أو مما وافق فيه المختلط غيره من الثقات.
- روى البخاري لعثمان بن الهيثم وهو ممن اختلط بأخرة، ولم يتميز زمن اختلاطه، لكنه من شيوخه.

¹ البخاري : المصدر نفسه، كتاب الحج، باب: الطيب بعد رمي الجمار، والحلق قبل الإفاضة، رقم 1754، ص 325.

² العيني : عمدة القاري، 189/23.

³ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب: الفتيا على الدابة عند الجمرة، رقم 1737، ص 322.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- انتقى البخاري من حديث عثمان بن الهيثم ما ثبت صحته، ووافق فيه الثقات العدول، وكان في حديثه من الخصائص الإسنادية ما لم يكن في غيره؛ كالعلو والتسلسل برواة أهل بلد واحد وغير ذلك والله أعلم.

جمهورية الأمير عبد القادر للقادر للعلوم الإسلامية

المبحث الرابع : انتقاء البخاري من أحاديث الضعفاء.

بالرغم من كون شرط البخاري في الرجال من أقوى الشروط التي التزمها المصنفون في السنة النبوية، وكون ضعف الراوي من أكبر نواقض الثقة عند الرواة، مع ذلك لم يخل كتاب الإمام البخاري من بعض الرواة الضعفاء، وسنرى في هذا المبحث: أصناف الرواة الضعفاء الذين روى عنهم الإمام البخاري، وما هي الأسباب التي ذكرها العلماء لتبرير رواية البخاري عن هؤلاء الرواة، وما منهجه في انتقاء أحاديث الرواة الضعفاء.

المطلب الأول : الضعفاء في صحيح البخاري .

روى الإمام البخاري عن جملة من الرواة الذين تُكَلِّمُ فيهم بالضعف، وأتَّهام الراوي بالضعف له أسباب كثيرة: منها سوء الحفظ أو خِفة الضبط أو رواية المناكير أو الوهم أو الإغراب أو غيرها¹، فعند الكلام عن الراوي المتهم بالضعف ينبغي تحديده المقصود من هذا الإطلاق، لأنَّ الضعف مراتب وله أحكامٌ مختلفة، كما قال الذهبي " فليس من وثق مطلقاً كمن تُكَلِّمُ فيه، وليس من تُكَلِّمُ في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعّفوه، ولا من ضعّفوه ورؤوا له كمن تركوه ولا من تركوه كمن اتَّهموه بالكذب"² .

وباعتبار أنَّ السبب الأساسي في اتِّهام الراوي بالضعف متعلّق بدرجة ضبّطه، وأنَّ قواعد الضبط هي: الوهم والغفلة وسوء الحفظ وفحش الغلط، فإنَّ أصناف الضعفاء في صحيح البخاري بهذا الاعتبار كالآتي:

1- من وُصف بفحش الغلط : وهو كثرته، قال ابن حجر: "وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، يُنظر فيما أخرج له، إن وُجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أنَّ المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم

¹ انظر: حذيفة الخطيب: مقال دراسة تطبيقية في واقع مرويات المتهمين بالضعف في صحيح البخاري، ص 9-10.

² الذهبي: الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص 81.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

يُوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يُوجب التوقفَ عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء¹

ومن وُصِف بكثرة الغلط من رواية البخاري :

- عبد الله بن رجاء الغداني² البصري " قال أبو حاتم كان ثقةً رضيًّا، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال عمرو بن علي الفلاس : كان كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة، قلت -أي الحافظ- قد لقيته البخاري وحدثت عنه بأحاديث يسيرة، وروى أيضا عن محمد عنه أحاديث أخرى³.

2- من وُصِف بسوء الحفظ : " وهو من لم يَرَجَح جانبَ إصابته على جانبِ خطئه، وهو على قسمين؛ الأول: أن يكون ملازماً للراوي في جميع حالاته، الثاني: أن يكون سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما ليكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كُتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدُها فرجع إلى حفظه فسَاء، فهذا هو المختلط⁴.

قال ابن حجر : " وحيثُ يُوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير وغير ذلك من العبارات ؛ فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنّف من الرواية عن أولئك⁵.

ومن وُصِف من رواية البخاري بسوء الحفظ :

- عاصم بن أبي النجود المقرئ : " قال أبو حاتم محله الصدق، وليس محله أن يُقال هو ثقة، ولم يكن بالحافظ وقد تكلم فيه ابن عُلوية، وقال العقيلي لم يكن فيه إلا سوء الحفظ وقال البزار لا نعلم

¹ ابن حجر : هدي الساري، ص 384.

² هو أبو عمرو البصري، توفي سنة 220هـ، انظر ترجمته: المزي: تهذيب الكمال، 14/495-499.

³ ابن حجر : المصدر السابق، ص 413.

⁴ انظر : ابن حجر : نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 129.

⁵ ابن حجر : الهدي، ص 384.

أحدا ترك حديثه مع أنه لم يكن بالحافظ قلت . أي ابن حجر .: " ما له في الصحيحين سوى حديثين ؛ كلاهما من روايته عن زرِّ بن حبيش عن أبي بن كعب، قرَّنه في كُلاًّ منهما بغيره، فحديث البخاري في تفسير سورة المعوذتين وله في البخاري موضع آخر معلق في الفتن " ¹.

- معتمر بن سليمان التيمي " وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي، وقال يحيى القطان كان :سيء الحفظ، وقال ابن خراش : كان يُخطيء إذا حدَّث من حفظه، وإذا حدَّث من كتابه فهو ثقة، قلتُ - أي الحافظ - أكثر ما أخرج له البخاري مما توبع عليه " ².

3- الذين أتهموا بالوهم : ووُصِفُ الراوي بالوهم ، يعني " بأن يروى على سبيل التوهم " ³.

وَمَنْ وُصِفَ بِالْوَهْمِ مِنْ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ :

- سلم بن قتيبة ⁴ : " الشَّعْبِيُّ أَبُو قَتَيْبَةَ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالِدَارِقُطْنِي وَغَيْرِهِمْ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ كَانَ كَثِيرَ الْوَهْمِ، قَلْتُ - أَي الْحَافِظُ - لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ أَوْ أَرْبَعَةَ " ⁵.

- عمرو بن مرزوق الباهلي: "أبو عثمان البصري: أثني عليه سليمان بن حرب وأحمد بن حنبل وقال يحيى بن معين: ثقةٌ مأمونٌ ووُثِّقَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فَكَانَ يَقُولُ: اِتْرَكُوا حَدِيثَهُ، وَقَالَ الْقَوَارِيرِيُّ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا يَرْضَى عَمْرُو بْنَ مَرْزُوقٍ، وَقَالَ السَّاجِي كَانَ أَبُو الْوَلِيدِ يَتَكَلَّمُ فِيهِ، وَقَالَ ابْنُ عِمَارٍ وَالْعَجَلِيُّ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: كَثِيرُ الْوَهْمِ، قَلْتُ - أَي الْحَافِظُ - لَمْ يُخْرَجْ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ سِوَى حَدِيثَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَدِيثُهُ عَنْ شَعْبَةَ عَنْ عَمْرُو بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى فِي فَضْلِ عَائِشَةَ، وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَتَابَعَةِ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ وَغُنْدَرٍ وَغَيْرِهِمَا عَنْ شَعْبَةَ،

¹ ابن حجر : الهدي، ص411.

² ابن حجر : المصدر نفسه، ص444.

³ ابن حجر : المصدر نفسه، ص107 .

⁴ هو: أبو قتيبة الخراساني الفريابي، نزيل البصرة، توفي سنة 200هـ، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 11/232-235.

⁵ ابن حجر : المصدر السابق، ص407.

والثاني: حديثه عن شعبة عن بن أبي بكر عن أنس في ذكر الكبائر مقروناً عنده بعبد الصمد عن شعبة، فوضح أنه لم يُخرج له احتجاجاً والله أعلم¹.

- مسكين بن بكير الحاراني²: "أبو عبد الرحمن، من شيوخ أحمد، وثقه ابن عمار وقال أحمد وابن معين وأبو حاتم: لا بأس به، زاد أحمد: في حديثه خطأ، وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى: كان كثير الوهم والخطأ، قلت - أي الحافظ - ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن شعبة عن خالد الخذاء عن مروان الأصغر عن ابن عمر في قوله تعالى "وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه" وتابعه عليه عنده روح بن عبادة³.

- عمران القطان البصري⁴ صاحب قتادة صدوق، ضعفه النسائي، وقال الدارقطني: كان كثير الوهم وعلق له البخاري قليلاً⁵.

4 - الذين اتهموا بالغفلة: والغفلة اصطلاحاً: غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له⁶.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" للسّهو والغفلة سبعة أسباب هي:

1 - الاشتغال عن هذا الشأن - أي: شأن الحديث - بغيره: فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة.

2 - الخلو عن معرفة هذا الشأن.

3 - التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

4 - أن يُدخل في حديثه ما ليس منه ويؤرّ عليه.

¹ ابن حجر: المصدر السابق، ص 432

² أبو عبد الرحمن الخذاء، توفي سنة 198هـ، انظر ترجمته: المزي: تهذيب الكمال، 486/27.

³ ابن حجر: المصدر السابق، ص 443.

⁴ هو عمران بن دوار، أبو العوام البصري، انظر ترجمته: المزي: المصدر السابق، 328/22-330.

⁵ ابن حجر: المصدر السابق، ص 458.

⁶ الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ص 233.

5- أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه.

6-الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضي.

7-التحديث من كتاب لإمكان اختلافه.

وقال: فلهذه الأسباب وغيرها اشترط أن يكون الراوي حافظاً ضابطاً معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعُر¹.

وذكر الخطيب البغدادي في "الكفاية" عن الحميدي ضابطاً للغفلة التي يُردُّ بها حديث العدل فقال: "أن يكون في كتابه غلط، فيُقَال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدِّث بما قالوا أو يُغيِّره في كتابه بقَوْلهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك"².

ومُنَّ وُصف بالغفلة من رواة البخاري :

- عثمان بن صالح السهمي³: "من شيوخ البخاري وثقه ابن معين والدارقطني، وقال أبو حاتم: شيخ، قال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يكذب، ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح فبلو به، كان يُملي عليهم ما لم يسمعوا. قلت -أي الحافظ- هذا بعينه جرى لعبد الله بن صالح كاتب الليث، وخالد بن نجيح هذا كان كذاباً، وكان يحفظُ بسرعة وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه، وأرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم إما من حفظه أو من الأصل، فكان يزيدُ فيه ما ليس فيه، فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة، وقد ذكّر الحاكم أن مثل هذا بعينه وقع لقتيبة بن سعيد معه مع جلاله قتيبة... والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميَّز صحيح حديثهم من سقيمهم، وتكلّم فيهم غيره أنه لا يدّعي أن جميع أحاديثهم من

¹ ابن تيمية : مجموع الفتاوي، 46-45/18.

² الخطيب : الكفاية، ص 167.

³ ذكرت هذا المثال :د: إلهام بنت بدر بن عوض الجابري : مقال مدارس الحديثين في نقد رواة الصحيحين، ص12-13، وهو أبو

يحيى المصري، توفي سنة 219هـ، انظر ترجمته:المزي:تهديب الكمال، 393-391/19.

شرطه فإنه لا يُخْرِج لهم إلا ما تبَيَّن له صحَّته، والدليل على ذلك: أنه ما أخرج لعثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة¹

- سلام بن أبي مطيع الخزاعي : "أبو سعيد البصري مشهور وقال أحمد ثقة صاحب سُنَّة وقال ابن عدي: ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة، ولم أر أحدا من المتقدمين نَسَبه إلى الضَّعْف، وقال ابن حَبَّان: كان سيِّء الأخذ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم: نُسب إلى الغفلة، قلتُ - أي الحافظ - له في البخاري حديثان أحدهما في فضائل القرآن، وفي الاعتصام بمتابعة حماد بن زيد وغيره له عن أبي عمران الجوني عن جُنْدب، والآخر في الدعوات بمتابعة أبي معاوية وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة²."

¹ ابن حجر : هدي الساري، ص 423.

² ابن حجر : المصدر نفسه، ص 408.

المطلب الثاني : أسباب رواية البخاري عن الرواة الضعفاء.

حاول العلماء توجيه تخریج الشيخين لأحاديث بعض الرواة الضعفاء، فذكروا جملة من الأسباب، جمعها من أقوالهم وهي كالآتي:

1- قد يكون الراوي ثقة عند البخاري ضعيفا عند غيره، وبالتالي يكون الانتقاد مقابلا لتعديل الإمام البخاري، وهو عارف بهذا الشأن إمام فيه قال الحافظ "وحيث إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيّن السبب، مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبير بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخرج عنه في الصحيح: هذا جاز الفنطرة؛ يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره "وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ، يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدّمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما"¹.

وقال السيوطي "يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، ولا يقبل الجرح إلا مبيّن السبب... . ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة وعمرو بن مرزوق، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسّر سببه"².

¹ ابن حجر :، المصدر السابق، ص384.

² السيوطي : تدریب الراوي، 1/359.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ومثال ذلك¹ الراوي سعيد بن سليمان الواسطي²؛ وثقه الأئمة: ابن سعد والعجلي ويحيى بن معين وأبو حاتم³، وقال الدارقطني: "يتكلمون فيه"⁴، قال الحافظ ابن حجر: "هذا تليين مُبهم لا يُقبل"⁵.

2- قد يكونُ الكلامُ في الرَّاوي هينًا، ولا يحصلُ التَّضَعِيفُ بِمِثْلِهِ، فيروي له إشعارا بتهوين ما قيل فيه، وأنَّ هذا الجرح غير قاذحٍ في ضبط الرَّاوي، ومثال ذلك الحسن بن الصباح⁶؛ "قال: النسائي: صالح، وقال في الكنى ليس بالقوي، قال الحافظ: هذا تليين هينٌ وقد روى عنه البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ولم يكثر عنه البخاري"⁷.

3- قد يرى البخاري أنَّ ضعفَ الرَّاوي خاصٌّ بشيوخٍ معيَّنين، أو عن أهل بلدٍ معيَّن أو في حالاتٍ مخصوصة، فيجتنب ما ضَعُفَ فيه⁸ كما سيأتي في موضعه من هذا البحث.

4- أن يرى البخاري أنَّ الراوي يصلحُ للاعتبار دون الاحتجاج به منفردًا، فيُخرج له ما تُوبع عليه دون ما تفرَّد به، وذلك مثل: "حاتم بن إسماعيل وحييب بن أبي قريبة والحسن بن بشر والحسن بن موسى والحسين بن الحسين وحُصين بن نمير"⁹.

وعن هذه الأسباب يقول العلامة المعلمي: "إنَّ الشَّيْخِينَ يُخْرِجَانِ لِمَنْ فِيهِمْ كَلَامٌ فِي مَوَاضِعَ مَعْرُوفَةٍ؛

¹ هذا المثال ذكره عبد المحسن بن عبد الله التخيفي: الجرح المردود في تطبيقات الحافظ ابن حجر في هدي الساري، ص52، وانظر المزيد من الأمثلة هنالك.

² هو أبو عثمان المعروف بسعدويه، توفي سنة 225هـ، انظر: المزي: تهذيب الكمال: 10/483-487.

³ انظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 4/26.

⁴ ابن حجر: هدي الساري، ص405.

⁵ ابن حجر: المصدر نفسه، ص405.

⁶ هو أبو علي الواسطي، قال أبو حاتم صدوق وكانت له جلاله عجيبة ببغداد كان أحمد بن حنبل يرفع من قدره ويجلُّه، توفي سنة 249هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 6/191-195.

⁷ ابن حجر: المصدر السابق، ص397.

⁸ انظر للتفصيل: ابراهيم اللاحم: الجرح والتعديل، ص100-112.

⁹ ذكر هذه الأمثلة محمد بن كيران: مقال لماذا قبل المسلمون صحيح الإمام البخاري، ص87.

- أحدهما : أن يؤدّي اجتهادهما إلى أنّ ذلك الكلام لا يضُرُّه في روايته البتّة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

- الثاني : أن يؤدّي اجتهادهما إلى أنّ ذلك الكلام إنّما يقتضي أنّه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنّه يصلح لأن يُنْتَجَ به مقروناً أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

- ثالثها : أن يريا أن الضّعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عن غيره، وهو مُدَلَّس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفَعُ ريبه التّدليس.

فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يُخرجان له حيث لا يصلح¹.

5- قد يكون الكلام في الراوي تعنتاً؛ كجرح الأقران أو ما كان سببه التعصّب المذهبي أو العداوة الشخصية. قال الحافظ الذهبي " كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيّما إذا لاح لك أنّه لعدوّة أو لمذهبٍ أو لحسدٍ وما ينجوا منه إلّا من عصمه الله، وما علمت أنّ عصراً من الأعصار سلّم أهلّه من ذلك سوى الأنبياء والصّديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس"².

وقال التاج السبكي في طبقاته : "والحدّر كلّ الحدّر . أن تُفهم أنّ قاعدتهم الجرح مقدّم على التعديل على إطلاقها .، بل الصّواب عندنا أنّ من ثبتت إمامته وعدالته، وكثُر مادحوه ونُدِر جارجوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصّب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه"³.

¹ المعلمي : التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، 692/2.

² الذهبي : ميزان الاعتدال، 111/1.

³ السبكي : طبقات الشافعية الكبرى، 9/2..

وبيان ذلك كالآتي¹:

- كلام الأقران بعضهم في بعض : فلم يعتد العلماء بترك أحمد بن صالح لحديث عثمان بن صالح السهمي، قالوا : لأنَّ أحمد بن صالح من أقران عثمان ؛ فلا يُقبل قوله فيه إلا ببيان واضح.
- وجود العداوة بين الناقد والراوي، كالجفاء الذي كان بين النسائي وأحمد بن صالح .
- اختلاف المذهب : مثل جرح الجوزجاني لكثير من الرواة الذين فيهم تشييع خفيف أو ميل لآل البيت بقوله مائل زائغ، وذلك لأنَّه كان ناصبياً ، فلا يُقبل جرحه لهم .
- لا يُجرح العدل بكلام المجروحين: وذلك مثل جرح يزيد بن أبي زياد² لعكرمة مولى ابن عباس فقد قال ابن حبان : " ولا يجب على من شَمَّ رائحة العلم أن يعرَّج على قول يزيد بن أبي زياد ... ومن أمحل الحال أن يُجرح العدل بكلام المجروح لأنَّ يزيد بن أبي زياد ليس ممن يُحتجُّ بنقل حديثه"³.
- إذا كان الجرح من المعتندين المتشددين ؛ يُجرح الراوي بأدنى شيء " مثل شعبة فهو من المتشددين الذين يغمزون الراوي بالهفوة والهفوتين، كما في ترجمة المنهال بن عمرو الأسدي من رواية البخاري في صحيحه، قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول : ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمده، قال ابن أبي حاتم : لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب، قال ابن حجر : وليس على المنهال حرج إلا إن تجاوز إلى حد التحريم، ولم يصح ذلك عنه، وجرحه بما تعسَّف ظاهر، وقد وثَّقه ابن معين والعجلي وغيرهما"⁴

¹ من مقال: إلهام الجابري: مدارس المحدثين مختصراً، ص 17-18.

² هو القرشي الدمشقي، قال أبو حاتم والبخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 134/32.

³ ابن حبان : الثقات، 230/5.

⁴ ابن حجر : الهدى، ص 446.

- أن يبيّن المعدّل أنّ الجرح مدفوعٌ عن الراوي، ويثبت ذلك بدليلٍ صحيح، وذلك مثل أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، قال ابن حجر: " قال ابن تميم: تركت حديثه لقول أهل بلده، وقال الميموني: قلت لأحمد: إنّ أهل حرّان يسيئون الشئ عليه؟ فقال: أهل حرّان قلّ أن يرضوا عن إنسان هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له قلت: - أي ابن حجر - فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حرّان من أجله وهو غير قاذح، وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان روى عنه أحمد في مسنده والبخاري في الصلاة والجهاد والمناقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد"¹.

- أنّ تقديم الجرح محلّه إذا كان الجرح قد علم ما لم يعلم المعدّل، فأما إذا كان المعدّل أعلم بالراوي من الجرح فالقول قول المعدّل، مثل " إبراهيم بن سعد الزهري وثقه ابن معين وأحمد والعجلي وأبو حاتم، وقال صالح جزرة: كان صغيراً حين سمع من الزهري. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ذكر عند يحيى بن سعيد إبراهيم بن سعد وعقيل بن خالد، فجعل يقول: عُقيل وإبراهيم بن سعد كأنه يُضعفهما، قال أحمد: وأيش ينفع هذا؟ هذان ثقتان لم يخبرهما يحيى، قال ابن عدي: قول من تكلم في إبراهيم بن سعد فيه تحامل، وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين، وإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري"².

6- أنّ ضعف الراوي لم يبلغ حدّاً يُردُّ به حديثه، ولو كان للكلام في الراوي اعتبارٌ فإنّ حديثه لا ينحطُّ عن مرتبة الحسن الاصطلاحي .

وعن هذه الأسباب يقول الإمام الذهبي: " من أخرج له الشَّيْخَانُ أو أَحَدُهُمَا على قسمين :

أحدهما: ما احتجَّ به في الأصول، وثانيهما : من أخرج له متابعة وشهادة واعتباراً.

¹ ابن حجر : المصدر السابق، ص386-387.

² ابن حجر: المصدر نفسه، ص388.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فمن احتجَّ به أو أحدهما، ولم يُوثَّق ولا غُمز، فهو ثقة؛ حديثه قويٌّ، ومن احتجَّ به أو أحدهما وتكلم فيه : فتارةً يكونُ الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قويٌّ أيضاً، وتارةً يكونُ في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحطُّ عن مرتبة الحسن التي قد نُسمِّيها : من أدنى دَرَجَاتِ الصَّحِيح. فما في " الكتابين " بحمدِ الله رجلٌ احتجَّ به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنةٌ أو صحيحة¹

وقال الحازمي " فإن قيل : إذا كان الأمرُ على ما مهدت، وأنَّ الشَّيخين لم يودعا كتابيهما إلا ما صحَّ، فما بالهما خرَّجا حديث جماعة تُكلم فيهم، نحو فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري، ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم. قلتُ : أمَّا إيداع البخاري ومسلم " كتابيهما " حديثاً نَفَرِ نُسَبُوا إلى نوع من الضَّعْف فظاهر، غيَّرَ أَنَّهُ لم يبلغ ضعفهم حدًّا يُرَدُّ به حديثهم² .

7- أن مقصد البخاري كان صحة الأصل لا خصوص الطريق .

قال الحافظ " وأما الغلطُ فتارةً يكثر من الراوي وتارةً يقلُّ، فحيث يُوصَفُ بكونه كثير الغلط؛ يُنظر فيما أُخرج له : إن وُجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، عُلِمَ أَنَّ المعتمد أصلُ الحديث لا خصوصُ هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادحٌ يوجب التوقُّف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح - بحمد الله - من ذلك شيء³ "

8 - يروي للراوي المنتقد حرصاً على المغايرة واجتناباً للتكرار وكذلك مراعاةً للمقاصد

الفقهية

¹ الذهبي : الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص 79-80.

² الحازمي : شروط الأئمة الخمسة، ص 69-70.

³ ابن حجر : هدي الساري، ص 384.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

يقول الدكتور بنكيران " على أن لتخريج البخاري عن بعض الرواة المنتقدين علاقة بمقاصده الفقهية في الكتاب، اختار بمقتضاها أن يستنبط من كل حديث أكبر قدر من المعاني والدلالات، الأمر الذي اضطره إلى إيراد نفس الحديث الواحد في أبواب متعددة، فكانت مراعاته لصحة أصل الحديث وحرصه في نفس الوقت على المغايرة أثناء التكرار سبباً في تحريجه لكثير من الرواة المنتقدين، الذين أبان في الإخراج لهم عن مهارة عالية، ومقدرة جد متناهية، ليس فقط في التمييز في رواياتهم بين ما يُقبل وما يُرد بل وأيضا في التقليل من شأن ما صدر في حق بعضهم من الطعن والانتقاد، فهو بتخريجه عنهم ما ثبتت شواهده ومتابعاته يشير إلى إمكانية تصحيح بعض رواياتهم وضرورة تكيف ما وُجّه لهم من النقد بما يناسب ذلك"¹.

9- يروي له من أجل أغراض فنية كالعلو في الإسناد أو لشهرة حديثه أو تسلسل إسناده ببلديه أو نحو ذلك مما عني به المحدثون، وهذا هو صريح جواب الإمام مسلم حين سُئل عن سبب روايته عن الضعفاء، وفي إجابة ابن الصلاح بيان لهذا السبب، حيث قال: "عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسّطين الواقعيين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح. والجواب: أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها: أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقةً عنده، الثاني: أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات.

الثالث: أن يكون صنف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه، باختلاط حدث عليه، غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سدادته واستقامته.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطوّل بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك، ولما أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري قال: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن

¹ بنكيران: لماذا قبل المسلمون صحيح البخاري، ص 95.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وأحمد؛ ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منه بنزول، فاقْتَصِرَ على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات " ¹.

ومن أخرج لهم البخاري لأجل العلو ²: حريز بن بن عثمان وسيف بن سليمان المخزومي وبشر بن السري وعيسى بن طهمان ومعروف بن خربوذ .

10- يروي له في المتابعات أو الشواهد، قال الحافظ " وحيث يُوصف بقلة الغلط كما يقال :
سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات ؛فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنّف من الرواية عن أولئك " ³.

قال ابن رجب : "اعلم أنه قد يُجْرَج في الصحيح لبعض من تُكَلِّم فيه إما متابعة أو استشهادًا، وذلك معلوم" ⁴ .

ومن الرواة الذين أخرج لهم البخاري متابعة ⁵: أحمد بن أبي الطيب البغدادي وأحمد بن يزيد بن إبراهيم وإبراهيم بن طهمان وأشهل بن حاتم وأيمن بن نابل وأيوب بن النجار وبشر بن السري وعبد الرحمن بن عبد الملك وعبد الرحمن بن عبد الله البصري وعبد الرحمن بن نمر وعبد السلام بن حرب .

11- يروي للراوي المنتقد في التعاليق وما هو خارج عن شرطه، ومن الرواة الضعفاء الذين أخرج لهم البخاري تعليقاً ⁶: إبراهيم بن إسماعيل بن جمّع الأنصاري، حُرَيْث بن أبي مطر الفزاري، الربيع بن صبيح

¹ ابن الصلاح : صيانة صحيح مسلم، ص96.

² ذكر هذه الأمثلة محمد بنكيران : المقال السابق، ص96

³ ابن حجر : هدي الساري، ص384.

⁴ ابن رجب : شرح علل الترمذي، ت: نورالدين عتر، 421/1.

⁵ ذكر هذه الأمثلة بنكيران : المقال السابق، ص92.

⁶ انظر عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان : مقال الرواة الذين جرّحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح، ص41- 45

12- يروي له لأنه من شيوخه، الذين لقيهم وعلم أحوالهم وخبر مروياتهم، قال ابن حجر: "ولا شك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم"¹.

وقال أيضا: "إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميّز جيدها من رديتها"².

وقال كذلك "وقال: "الحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميّر صحيح حديثهم من سقيمهم، وتكلم فيهم غيره أن لا يدعى أن جميع أحاديثهم على شرطه، فإنه لا يُخرَج لهم إلا ما تبين له صحته"³.

ومن أخرج له البخاري بهذا الاعتبار⁴:

- أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحراني: "قال أبو حاتم: ضعيف الحديث أدركته ولم أكتب عنه"⁵.

قال ابن حجر: "روى له البخاري حديثا واحدا في علامات النبوة متابعة،... فتبين أن تخريجه لهذا في المتابعة لا في الأصول، على أن البخاري قد لقي أحمد هذا وحدّث عنه في التاريخ فهو عارف بحديثه"⁶.

13 - يروي له مقرونا: وللبخاري طريقة أخرى في الرواية غير المتابعة والاستشهاد؛ ألا وهي أن

يروي له مقروناً، والقَرْنُ عند المحدثين هو "جمع الراوي بين راوَيْن أو أكثر في روايتهم حديثاً عن شيخ واحد

¹ ابن حجر: النكت، 288/1.

² ابن حجر: الهدى، ص12.

³ ابن حجر: المصدر نفسه، ص424.

⁴ وسأذكر نماذج أخرى عندما أتكلم عن منهجه في الانتقاء.

⁵ ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 82/2، ولا يوجد لفظ "لم أكتب عنه" وإنما ذكره ابن حجر في الهدى.

⁶ ابن حجر: المصدر السابق، ص387.

في أي طبقة من طبقات الرواة¹.

وقد ذكر الدكتور محمد الطوالة من أسباب قَرْن البخاري الرواة ببعضهم: السَّبب الأوَّل : جَبْرُ القصور في رواية المقرُون، وهو الغالب كما في حديث حميد بن الأسود والزيبر بن المنذر وعاصم بن بهدلة وعبد العزيز الدراوردي².

قال ابن حجر: "ويؤخذ من صنيعه -أي البخاري- أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان، أنه إن كان في الراوي قُصُورٌ عن ذلك، ووافقه على رواية ذلك من هم مثله، انجبر ذلك القصورُ وصحَّ الحديثُ على شرطه"³.

ومن الرواة الذين أخرج لهم البخاري مقرونين أذكر ما يلي⁴:

1- بشر بن بكر التنيسي⁵: ثقة يُعْرَبُ⁶، روى له البخاري حديثين قرَّنه فيهما بالوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، وسبب رواية البخاري لبشر بن بكر الثقة مقرونا بالوليد بن مسلم، أنه روى أشياء عن الأوزاعي تفرَّد بها كما قال مسلمة بن قاسم⁷، فقرَّنه بالوليد بن مسلم الدمشقي الحبير المتقن لحديث الأوزاعي الذي استحق أن يقولوا عنه: "إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد فما تبالي من فاتك" و"كان الوليد عالماً بحديث الأوزاعي"¹.

¹ محمد طوالة : مقال من أخرج لهم البخاري مقرونين ، ص367.

² طوالة : المقال السابق، ص372.

³ ابن حجر : الفتح، 635/9.

⁴ ذكر هذه الأمثلة طوالة : المقال السابق، ص374، ص377، ص379، وقد نقلتها عنه باختصار.

⁵ هو أبو عبد الله البجلي، وثقه أبو زرعة والدارقطني، وقال أبو حاتم: ما به بأس، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 4/96.

⁶ ابن حجر: تقريب التهذيب، ص122.

⁷ ابن حجر: تهذيب التهذيب، 1/388.

¹ ابن حجر : المصدر نفسه، 11/134.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

2- حميد بن الأسود الكرابيسي¹ : صدوق يهيم قليلاً²، روى له البخاري حديثين قرّنه فيهما بيزيد بن زريع - ثقة ثبت - بل وصف بأنه أثبت الناس - كليهما عن حبيب الشهيد.

فظهر أنّ السبب في قرنه بيزيد بن زريع لإزالة ما يخشى من وهمه القليل، وللدلالة على أنّ هذا مما حفظه وضبطه ولم يهيم فيه.

3 - سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي³ : صدوق يخطئ⁴، روى له البخاري حديثاً واحداً في التفسير مقروناً بموسى بن إبراهيم - صدوق ربما أخطأ - فسبب قرّنه قُصوره عن مرتبة الثقات، فقَرّنه بمن ندر منه الخطأ .

¹ هو أبو الأسود البصري، وقال أبو حاتم ثقة وقال غيره كان عَفَّانٌ يَحْمِلُ عَلَيْهِ، وذكره ابن حبان في الثقات، انظر المزي: تهذيب الكمال، 7/350-352.

² ابن حجر: تقريب التهذيب، ص181.

³ هو أبو أيوب التميمي، قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، توفي سنة 233هـ، انظر المزي: المصدر السابق، 12/26-31.

⁴ ابن حجر: المصدر السابق، ص253.

المطلب الثالث : منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء.

بعدما ما ذكرنا تعليقات العلماء وأجوبتهم عن أسباب تخريج الإمام البخاري للرواة المنتقدين، والتي دارت حول نفي التهمة عن الراوي أو التقليل من شأنها، أو أنّ البخاري لم يُخرج له احتجاجا وإنما متابعة أو تعليقا أو استشهدادا أو مقرونا، كان جوابهم عمّن روى له محتجًا به في الأصول: أنّه انتقى من حديثه ما علم صحته، ومنهج الانتقاء من أحاديث الراوي عامٌّ؛ سواء كان الراوي ثقة أو ضعيفا، فالثقة قد يُخطأ والضعيف قد يصيب، وتبرز مهارة الناقد في تمييز حديث الراوي والكشف عن علل وأوهام الثقات أو تصويب وتصحيح أحاديث بعض الضعفاء، فلا يوجد عند النقاد قاعدة مُطردة وإنما لكلّ حديث نقدٌ خاصٌّ كما قال الحافظ ابن رجب، وحجّتهم في ذلك الحفظ والفهم والمعرفة لا غير، هذه المعرفة هي التي حملت البخاري أن يروي عمّن عرف صحيح حديثه وسقيمه، ويجتنب حديث من لم يعلم ذلك عنه .

فقد قال عن أيوب بن عتبة، " : كان لا يُعرفُ صحيح حديثه من سقيمه فلا أحدثُ عنه " ¹

وقال في محمد بن أبي ليلي " : هو صدوق، ولا أروي عنه لأنّه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، وكُلُّ من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئا " ²

وقد دافع الحافظ ابن حجر عن بعض الرواة بقوله: أنّ البخاري روى لهم انتقاءً، ومن هؤلاء الرواة:

— محمد بن يوسف الفريابي ¹: قال ابن حجر : اعتمده البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميّزها ²

¹ الترمذي : العلل الكبير، 1 / 35.

² الترمذي : السنن، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا، عقب الحديث رقم 364، ص 330.

¹ وقد تتبعتُ أحاديثه وهي كثيرة، أخرج أغلبها عن سفيان الثوري، وهو من أشهر شيوخه وكان الفريابي ملازما للثوري وعُدَّ من

تلاميذه الثقات، فانتقاء البخاري لحديثه كان بهذا الاعتبار

² ابن حجر : الهدى، ص 442.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- إبراهيم بن المنذر الحزامي¹ : قال الحافظ " أحد الأئمة، وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى ابن أبي دؤاد، وقال الساجي عنده مناكير وتعقب ذلك الخطيب، قلت اعتمده البخاري وانتقى من حديثه"².

وعن هذا المنهج الدقيق -منهج الانتقاء- يقول ابن القيم رحمه الله، وهو يرُدُّ على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء : " ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقى من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدراك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ؛ فالأولى : طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية : طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله. وطريقة مسلم: هي طريقة أئمة هذا الشأن"³.

وقال في موضع آخر : "وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس:

طائفة تجد الرجل قد خرَّج حديثه في الصحيح، وقد احتجَّ به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا : هذا على شرط الصحيح ، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا من حديثه، ورؤوا له ما تابعه فيه الثقات ولم يكن معلولا، ويتركون من حديثه المعلول، وما شدَّ فيه، وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقات، أو رواه عن غير معروفٍ بالرواية عنه ولا سيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به، فإنَّ لهم في هذا نظرًا واعتبارًا اختصُّوا به عمَّن لم يشاركهم فيه . فلا يلزم حيث وُجد حديثٌ مثلك هذا أن يكون صحيحًا، ولهذا كثيرًا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة : بأنه لا يتابع عليه. والطائفة الثانية : يرون الرجل قد تكلم فيه بسبب حديث رواه، وضعف من أجله فيجعلون هذا سببًا لتضعيف حديثه أين وجدته، فيضعفون من حديثه ما يجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته . وهذا

¹ روى له البخاري 73 حديثًا، وقد انتقى له ما تابع عليه الثقات

² ابن حجر : المصدر السابق، ص388.

³ ابن القيم: زاد المعاد في هدي خير العباد، 1/ 353.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

بابٌ اشتبه كثيراً على غير الثَّقَادِ . والصَّواب : ما اعتَمَدَه أئمة الحديث ونقَّاده : من تنقية حديث الرجل، وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضع آخر¹.

فالذي يُفهم من كلامه أنَّ أساس منهج الانتقاء من حديثِ الرَّاوي : هو موافقةُ الثَّقَاتِ واجتناب الشاذِّ والمعلول من حديثه، ورواية ما له أصلٌ في الشَّرْعِ .

وقريبٌ من هذا قولُ الإمام الزيلعي عن منهج الشيخين في التخريج للضعفاء حيث قال: "ولكن صاحباً الصحيح رحمهما الله إذا أخرجنا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهدُه وعلم أن له أصلاً ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات"².

هذا هو الملمَحُ العام في انتقاء أحاديث الضعفاء عند أصحاب الصحيح، أما الملامح التفصيلية لمنهج الانتقاء فتختلف باختلاف نَوْعِ الطَّعنِ الموجَّه للرواي، وهذا بيان هذه الملامح :

1- إذا كان الراوي ضَعْفٌ في شيوخ معينين فإنَّه ينتقي من حديثه ما لم يروه عن هؤلاء الشيوخ.

وهذا كثيرٌ في صنيع الإمام البخاري، فإنَّه غالباً ما يجتنب حديث الراوي عن شيوخه الذين ضَعَّفَ فيهم، ومن الرواة الذين أخرج لهم بهذا الاعتبار³ :

- جعفر بن إياس¹ : الذي ضَعَّفَ في حديثه عن مجاهد وعن حبيب بن سالم، فلم يُخرِج له البخاري عنهما شيئاً¹.

¹ ابن القيم : تهذيب السنن، 5/326.

² الزيلعي : نصب الراية، 1/341-342.

³ ذكر هذه الأمثلة بنكيران : مقال لماذا قبل المسلمون صحيح الإمام البخاري، ص 90-91.

¹ وهو ابن أبي وحشية البشكري، أبو بشر الواسطي، قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأحمد بن عبد الله العجلي والنسائي :

ثقة، كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد، توفي سنة 123، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 5/5-9.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- حاتم بن إسماعيل المدني² : تكلم علي بن المديني في روايته عن جعفر بن محمد، فلم يُخرج له البخاري عنه شيئاً³.

- الربيع بن يحيى الأشناني⁴: قال الحافظ "من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم الرازي: ثقة ثبت وقال الدارقطني: يخطيء في حديثه عن الثوري وشعبة، قلت: ما أخرج عنه البخاري إلا من حديثه عن زائدة فقط"⁵.

لكنّ هذا التعامل لم يكن مطّرداً في صنيع الإمام البخاري؛ حيثُ أنّه أخرج لبعض الرواة المضعفين في شيوخ معينين حديثهم عن هؤلاء الشيوخ، لكنّه اعتمد في روايته عنهم أساس منهج الانتقاء وهو موافقة الثقات مما يدلُّ على صواب حديثه، ومن هؤلاء الرواة :

- إسحاق بن راشد : الذي ضَعَّف في روايته عن الزهري، قال الحافظ "غالب ما أخرج له البخاري مما شاركه فيه غيره عن الزهري وهي مواضع يسيرة"⁶

- جرير بن حازم : ضَعَّف في حديثه عن قتادة، قال الحافظ : "وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها"¹.

¹ ابن حجر : الهدي، ص 395.

² هو أبو إسماعيل: قال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث، قال أحمد: زعموا أنّ حاتم كان فيه غفلة، توفي سنة 187هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 187/5-190.

³ ابن حجر : المصدر السابق، ص 395.

⁴ هو أبو الفضل البصري، قال أبو حاتم ثقة ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة 224هـ، انظر: المزي: المصدر السابق 106/9-108.

⁵ ابن حجر: المصدر السابق، ص 402.

⁶ ابن حجر : المصدر نفسه، ص 389.

¹ ابن حجر: المصدر نفسه، ص 394.

2- ينتقي من حديث الراوي المضعف باجتناح ما استنكر عليه .

ومن أوجه انتقاد الراوي واتهامه بالضعف؛ روايته لبعض المناكير أو استنكار الأئمة لبعض أحاديثه، فمن إنصاف النقاد عدم تعميم الحكم على سائر مروياته، وإنما يردون من حديثه ما استنكر عليه ويقبلون منه ما سوى ذلك من الأحاديث الصحيحة، وكذلك فعل الإمام البخاري؛ حيث روى عن جملة من الرواة الذين أنكرت عليهم بعض الأحاديث، فانتقى من أحاديثهم ما أصابوا فيه واجتنب مناكيرهم، ومن أولئك الرواة أذكر ما يلي :

2- أفلح بن حميد¹ : أنكر عليه الإمام أحمد حديثين وهما: حديث " أن النبي ﷺ أشعر بدنة "2، وحديث: " وقت لأهل العراق ذات عرق "3، قال الحافظ " قلت : لم يخرج له البخاري شيئاً من هذا والله الحمد "4.

- حنظلة بن أبي سفيان الحمصي¹ : أنكر عليه ابن عدي في الكامل حديثه عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : " اغسلوا قتلاكم "2 ولم يخرج البخاري، واختلف على عمرو بن يحيى بن عمارة في حديثين فلم يخرجهما البخاري³.

¹ هو أبو عبد الرحمن المدني، وثه يحيى بن معين وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أحمد: صالح، وأنكر عليه حديثين، توفي سنة 156هـ، انظر: المزي، تهذيب الكمال، 3/323-324.

² النسائي: السنن، كتاب مناسك الحج، باب: ميقات أهل مصر، حديث رقم 2653، باب: ميقات أهل العراق، رقم 2656، 223/5.

³ أبو داود : السنن، كتاب: المناسك، باب: في المواقيت، حديث رقم 1739، 161/3.

⁴ ابن حجر : الهدي، ص 391.

¹ هو القرشي الجمحي، قال أحمد ووكيع: ثقة ثقة، ووثقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، توفي سنة 151هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 7/443-447.

² ابن عدي : الكامل في الضعفاء، 2/420.

³ بنكيران : لماذا قبل المسلمون صحيح البخاري، ص 87.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- خلاد بن يحيى¹: "قال الدارقطني ثقة إنما أخطأ في حديث واحد حديث عمرو بن حُرَيْث عن عمر في الشَّعر؛ رفعه هُوَ ووَقَّفه النسائي، قلتُ - أي الحافظ - وإنما أخرج له البخاري أحاديث يسيرة غير هذا"².

- فراس بن يحيى الهمداني³: "قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان "ما أنكرتُ من حديثه إلا حديث الاستبراء"، قلت أي الحافظ - كفى بها شهادة من مثل ابن القطان، وقد احتجَّ به الجماعة، وحديثه في الاستبراء لم يخرجهُ الشيخان"⁴

- عبد الواحد بن زياد⁵: قال الذهبي: "احتجَّ به في الصحيحين، وتجنبنا تلك المناكير التي نقتم عليه"¹.

3- ينتقي من حديث الراوي المضعف ما رواه عنه أوثق تلاميذه: ولا شك أنَّ علاقة الراوي بشيخه لها وزنها النقدي في منهج المحدثين في التصحيح والتضعيف والترجيح، فكلُّما زادت ملازمة الراوي لشيخه وأتقن حديثه كان مقدِّماً على غيره، وكانت قرينة من قرائن تصحيح الرواية²، وقد كان

¹ هو أبو محمد الكوفي، قال أحمد: ثقة أو صدوق، وقال أبو حاتم: ليس بذاك المعروف، محله الصدق، توفي سنة 213هـ أو 217هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 361-359/8.

² ابن حجر: المصدر السابق، ص 401.

³ هو أبو يحيى الكوفي، قال أحمد وابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ ما بحديثه بأس، توفي سنة 129هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 153-152/23.

⁴ ابن حجر: المصدر السابق، ص 434.

⁵ هو أبو بشر البصري، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، ويحيى بن معين، وضعفه يحيى بن سعيد، توفي سنة 176هـ وقيل غير ذلك، انظر: المزي: المصدر السابق، 454-450/18.

¹ الذهبي: ميزان الاعتدال، 672/2.

² انظر ابراهيم اللاحم: مقارنة الرويات، ص 520-512.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

من منهج الإمام البخاري أن ينتقي من حديث الراوي ما رواه عنه أوثق تلاميذه سواء كان الراوي ثقة أو ضعيفاً، ومن الأمثلة على رواية البخاري عن أوثق تلاميذ الراوي المنتقد ما يلي :

-سعيد المقبري: فقد "كان شعبة يقول عنه :حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر، وقال يحيى بن معين : أثبتُّ النَّاسَ فيه ابن أبي ذئب . وقال ابن خراش : أثبت الناس فيه الليث بن سعد، قال ابن حجر : أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين ؛ أي ابن أبي ذئب والليث عنه، وأخرج أيضاً من حديث مالك وإسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمر وغيرهم من الكبار وروى له الباقر، لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً"¹.

4- ينتقي من حديث الراوي ما رواه عن شيوخه الذين أتقن حديثهم :

وفي هذا يقول أبو بكر الحازمي : « ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أثبات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجهم، وعن بعضهم مدخولاً لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم "².

فقد بيّن الحازمي أنّ صاحب الصحيح اعتنى بتخريج حديث الراوي عن شيوخه الذين ضبط حديثهم، ومن الأمثلة على هؤلاء الرواة ما يلي :

عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني¹: قال الحافظ ابن حجر " وثقه العجلي ويعقوب بن شيبة وقال أبو داود عن ابن معين كان أثبت الناس في هشام بن عروة، وحكى الساجي عن ابن معين أنّ حديثه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حجة، وقال ابن المديني: أفسده البغداديون وحديثه بالمدينة أصح،

¹ ابن حجر : الهدي، ص 405.

² الحازمي : شروط الأمة الخمسة، ص56-57.

¹ هو ابن عبد الله بن ذكوان المعروف بأبي الزناد، أبو محمد المدني، كان من العلماء، لكن ضُغِف في حديثه خاصة ما رواه عنه

البغداديون، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 17/95-101.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال أبو حاتم والنسائي: لا يحتجُّ به، قلت-أي الحافظ- قد علّق له البخاري كثيرا عن أبيه عن الأعرج ومن روايته هو عن موسى بن عقبة وعن هشام بن عروة¹ - محمد بن أبي حفصة² : ضعّفه ابن معين والنسائي وتكلم فيه القطان، قال ابن حجر " : هو من أصحاب الزهري المشهورين، أخرج له البخاري حديثين من روايته عن الزهري، توبع فيهما وعلّق له غيرهما³ .

5- ينتقي من حديثه ما رواه عنه أهل البلد الذين أتقنوا حديثه .

من أنواع الضّعف النَّسبي أن يكون الرَّاوي ضعيفًا عند أهل بلد، وُمتقنًا عند أهل بلدٍ آخريّن، فمن دقّة البخاري في انتقاء أحاديث الرَّاوي؛ أنّه يروي له من طريق أهل البلد الذين أتقنوا حديثه، ويَجْتَنِب حديثَ أهل البلد الذين ضُعّفوا فيه، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

- زُهَيْر بن محمد : قال أحمد بن حنبل كأنَّ زُهَيْر الذي روى عنه أهل الشام آخِر، فإنَّ رواية أصحابنا عنه مستقيمة عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر العقدي، وقال ابن عدي: لعلَّ أهل الشام أخطئوا عليه، فإنَّ روايات أهل العراق عنه تشبه المستقيمة⁴

وقال البخاري في التاريخ الأوسط - رواية الخُفَّاف - : « ما روى أهل الشام عن زُهَيْر فإنَّه مناكير، ليس لها أصل، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث¹ »

¹ ابن حجر: المصدر السابق، ص457-458.

² هذا المثال ذكره عبد السلام أبو سمحة : مقال مفهوم الضبط عند البخاري، ص17، وهو أبو سلمة البصري، وثقه يحيى بن معين في رواية وأبو داود، وضعفه النسائي وتكلم فيه القطان، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 85/25-87.

³ ابن حجر : المصدر السابق، ص438.

⁴ ابن حجر : المصدر نفسه، ص403.

¹ البخاري : التاريخ الأوسط، 112/2.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

روى له البخاري حديثاً واحداً وهو حديث " ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يُشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها"¹ من رواية أبي عامر العقدي عنه، وهو من أهل البصرة الذين صحّت روايتهم عن زهير .

- يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ المخزومي : تُكَلِّمُ في رواية الحجازيين عنه، قال البخاري : « ما روى ابن بُكَيْرٍ عن أهل الحِجَاز في التاريخ فإني أتَّقِيهِ » ، قال الحافظ بعد نقله هذا القول " فهذا يدلُّك على أنَّه ينتقى حديثَ شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متتابعة، ومُعظَمُ ما أخرج عنه عن الليث " وقد قال ابن عدي عن الليث هو أثبتُّ الناس فيه أي في يحيى بن بكير"²

- علي بن المبارك³ : قال يحيى بن سعيد القطان " كان له كتابان أحدهما لم يسمعه، فَرَوِينَا عنه ما سمع وأما الكوفيون فرووا عنه الكتاب الذي لم يسمعه " قال الحافظ " أخرج له البخاري من رواية البصريين عنه خاصة"⁴.

معمر بن راشد⁵ : صاحب الزهري :

"كان من أثبت النَّاسِ فيه، قال ابن معين وغيره : ثقةٌ إلا أنَّه حدَّث من حفظه بالبصرة بأحاديث غلط فيها. قاله أبو حاتم وغيره. وقال العلالي عن يحيى بن معين: حديثُ معمر عن ثابت البناني ضعيف. وقال ابن أبي خيثمة : إذا حدَّثك معمر عن الزهري، وابن طاووس فحديثه مستقيم، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً، وإذا حدث عن العراقيين خالفه أهل الكوفة والبصرة، قال ابن حجر

¹ البخاري : الجامع الصحيح، كتاب:المرضى، بابُ ما جاء في كفارة المرض، رقم 5641، ص1004.

² ابن حجر : الهدي، ص452.

³ هو الهنائي، البصري، وثقه أحمد ويعقوب بن شعبة وتكلم في روايته عن يحيى بن أبي كثير، انظر:المزي:تهديب الكمال، 111/21-113.

⁴ ابن حجر : المصدر السابق، ص430.

⁵ هذا المثال ذكره أبو بكر كافي : منهج الإمام البخاري، ص137، نقلته عنه بتمامه.

"أخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طائوس وهمام بن منبه ويحيى بن أبي كثير، وهشام بن عروة، وأيوب وثمامة بن أنس وعبد الكريم الجزري. ولم يخرجوا من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه، واحتج به الأئمة كلهم"¹

6- ينتقي من أصول الراوي ما صح من حديثه :

وقد كان شيوخ البخاري يطلبون منه أن ينتقي لهم صحيح حديثهم من أصولهم المكتوبة، قال البخاري: "قال لي محمد بن سلام انظر في كُتُبِي، فما وجدتَ فيها من خطأ فاضرب عليه كي لا أرويه، ففعلتُ ذلك" وكان محمد بن سلام كتب عند الأحاديث التي أحكمها محمد بن إسماعيل: رضي الفتى، وفي الأحاديث الضعيفة: لم يرض الفتى"².

وهذا الصنيع يكون أكد إذا كان الراوي ضعيفاً، خاصّة إذا كان ضَعْفُه من جهة الحفظ، إذ الضبط ضبطان: ضبطُ صدرٍ وضبطُ كتاب، وكثيرٌ من الرُواة كان ضبطُ الكتاب عنده أفضل من ضبط الصدر، ولعل منهم إسماعيل بن أبي أويس؛ هذا الراوي الذي اختلف في توثيقه وتضعيفه اختلافاً شديداً³، بين من أئمه بالوضع ومن وثّقه مطلقاً، وأياً كان حاله فإنَّ البخاري قد انتقى من أصوله ما صح من حديثه، قال الحافظ: "رؤينا في مناقب البخاري بسند صحيح أنَّ إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويُعرض عما سواه، وهو مُشعرٌ بأنَّ ما أخرج البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنَّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يُتجُّ بشيء من حديثه غير ما في الصحيح"¹.

¹ ابن حجر : الهدى، ص444.

² ابن حجر : المصدر نفسه، ص483.

³ انظر: ابن حجر : تهذيب التهذيب، 1/271-273.

¹ ابن حجر : الهدى، ص391.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال في التهذيب " :وأما الشيخان فلا يظنُّ بهما أنَّهما أخرجاه عنه إلا الصحيح من حديثه، الذي شارك فيه الثقات " ¹.

وقد قام أحد الباحثين بدراسة مرويات إسماعيل بن أبي أويس وبيان منهج البخاري في انتقاء مروياته، فخلص إلى جملة من النتائج أذكر منها ما يلي ² :

- لقد انفرد البخاري من بين أصحاب الكتب السُّنة باخراج ستة عشر حديثا عن إسماعيل بن أبي أويس، ولكن بعد دراسة هذه الأحاديث وتخرجها من كتب السُّنة وجدتُ أنَّ لها متابعات وشواهد هناك، فتضاءل هذا العدد إلى حديثين اثنين، انفرد البخاري بإخراجهما عن إسماعيل، وهما: الحديث الثالث والرابع من الفصل الثاني، ومع ذلك فإنَّ معنى هذين الحديثين قد تآكل في مواضع أخرى من السنة النبوية الصحيحة فيكون احتجاج البخاري بهذين الحديثين بعد الاطمئنان إلى صحة معانيهما.

- لقد كان انتقاء البخاري لأحاديث إسماعيل مبنياً على تجنُّب نقاط الضعف التي رصدها العلماء في هذا الرجل المحدث والتي أجملتها في أمرين اثنين:

أولاً : تجنُّب البخاري مواضع انفرد إسماعيل في الرواية فقد أتهم بالضعف .

ثانياً : تجنُّب البخاري الرواية عن إسماعيل من حفظه وذلك لأنه أتهم بخفة في ضبطه إذا روى من صدره.

¹ ابن حجر : تهذيب التهذيب، 272/1.

² ياسين مهدي صالح الديلمي : إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل، ص219.

7- ينتقي من نسخ الراوي¹: من القرائن التي اعتمدت في تصحيح بعض روايات الضعفاء؛ الانتقاء من النسخ التي اعتمدها في الرواية، لاسيما إذا عرف عن صاحبها الخطأ في الحفظ والضبط للكتابة، ومن الأمثلة على ذلك: محمد بن فليح بن سليمان²: قال ابن حجر: "أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك تُوع على أكثرها عنده، وله نسخة أخرى عنده بهذا الإسناد، لكن عن عبد الرحمن بن أبي عمرة بدل عطاء بن يسار وقد توبع فيها أيضا وهي ثمانية أحاديث"³.

8- ينتقي من حديث الراوي ما رواه عنه أهل بيته: ومن قرائن ترجيح التصحيح للرواية عن الراوي المضعف، رواية أهل بيته عنه، ومن أمثلة ذلك:

-أبي بن عباس بن سهل⁴: "قال البخاري فيه: ليس بالقوي، وضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي ليس بالقوي. قلت - أي ابن حجر - : له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيم بن العباس، قلت وهو من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني فقال: "وأخرج البخاري حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جدّه، قال: كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحييف⁵، وأبي هذا ضعيف"¹. والترجيح في إخراج البخاري له رغم تضعيفه له؛ روايته عن أبيه عن جدّه، لاسيما أن البخاري أخرجه أيضا عن شيخه ابن المديني فاجتمع في روايته ناقدان من النقاد.

¹ نقلته من مقال عبد السلام أبو سمحة: مفهوم الضبط عند البخاري. ص15

² هو أبو عبد الله المكّي، قال عنه يحيى بن معين: ليس بثقة، توفي سنة 197هـ، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 26/299-300.

³ ابن حجر: الهدي، ص441.

⁴ هذا المثال ذكره، عبد السلام أبو سمحة: المقال السابق، ص12-13، وهو الأنصاري الساعدي، قال عنه أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: ضعيف، انظر: المزي: المصدر السابق، 2/259-260.

⁵ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب: الجهاد والسير، باب: إسم الفرس والحمار، رقم 2855، ص508.

¹ ابن حجر: المصدر السابق، ص398.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

-محمد بن الحسن بن التل¹: قال ابن حجر " محمد بن الحسن بن التل الأسدي الكوفي وثقه ابن مُؤمِر، قال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود: يُكْتَب حديثه، وضعفه يعقوب الفسوي، وقال العقيلي: لا يتابع، وقال ابن عدي: لم أرَ بحديثه بأسا. قلت: له في البخاري عن ابنه عمر بن محمد بن الحسن " ² .

- إبراهيم بن يوسف³ بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي: " قال أبو حاتم: حسن الحديث، يُكْتَب حديثه، وقال ابن عدي ليس هو بمنكر الحديث، وقال ابن المديني: ليس هو كأقوى ما يكون، قلتُ - أي الحافظ - هذا تضعيفٌ نسي، وقال النسائي ليس بالقوي احتج به الشيخان في أحاديث يسيرة " ⁴

قلتُ: روى له البخاري 15 حديثا، منها اثنان معلّقان، رواها كلها عن أبيه عن أبي اسحاق السبيعي، والغريب أنّ الحافظ لم يدافع عن الراوي بأنّ روايته كانت عن أبيه فقط مما يرجّح جانب ضبطه لهذه الأحاديث، كما أنّها تُشبه النسخة الحديثية، فقد روى البخاري أكثر هذه الأحاديث بإسناد واحد عن أحمد بن عثمان عن مسلمة بن شريح عن إبراهيم عن أبيه عن أبي اسحاق عن البراء بن عازب، وأكثر هذه الأحاديث في المغاري وأحداث السيرة، فلعلها تكون نسخة حديثية .

¹ هذا أيضا ذكره عبد السلام أبو سمحة: المقال السابق، ص، 13. وهو أبو عبد الله الكوفي، قال عنه يحيى بن معين وأبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود: صالح، يكتب حديثه، توفي سنة 200هـ، انظر: المزي: تهذيب الكمال، 67/25-69.

² ابن حجر: المصدر السابق، ص 438.

³ توفي سنة 198هـ، انظر: المزي: المصدر السابق، 250/2-251.

⁴ ابن حجر: المصدر السابق، ص 388-389.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

خلاصة :

- روى البخاري عن بعض الرواة الضعفاء منهم: من وُصف يفحش الغلط، ومنهم: من وُصف بسوء الحفظ، ومنهم من اتُّهم بالوهم، ومنهم من اتُّهم بالغفلة.

- ذكر العلماء بعض أسباب رواية البخاري عن الضعفاء منها:

أن يكون الراوي ثقة عند البخاري ضعيفا عند غيره، أو يكون الكلام في الراوي هيئا.

أو أن يكون ضعف الراوي خاصا ببعض شيوخه أو عن أهل بلد معين، أو يروي له في الشواهد والمتابعات أو التعاليق أو مقرونا إلى غير ذلك من الأسباب التي سبق تفصيلها.

- أما منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء فهو قائم على اعتبار بعض القرائن المرجحة جانب الصحة على الضعف، وهذه بعض ملامح هذا المنهج:

ينتقي البخاري من أحاديث الضعفاء باجتناب الرواية عن شيوخه الذين ضَعَّفَ فيهم أو أهل البلد الذين ضَعَّفَ فيهم، واجتناب ما استُكِرَ من حديث الراوي المضعَّف.

وينتقي للرواي ما رواه عن شيوخه الذين أتقن حديثهم، وأهل البلد الذين أتقن حديثهم، أو من طريق تلاميذه الذين أتقنوا حديثه.

كما ينتقي من أصول الراوي ما صح من حديثه أو ينتقي بعض نسخه الصحيحة إلى غير ذلك مما سبق بيانه.

الفصل الرابع: أهمية منح الانتقاء عند البخاري وأثاره النقدية على الصحيح.

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: أهمية منح الانتقاء في فهم صحيح الإمام البخاري في الصحيح.

المبحث الثاني: أهمية منح الانتقاء في دفع الشبهات عن الصحيح.

المبحث الثالث: أثر منح الانتقاء على رواة الجامع الصحيح.

المبحث الرابع: أثر منح الانتقاء على مرويات الجامع الصحيح.

المبحث الأول: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيع الإمام البخاري في الصحيح .

إنَّ إيراد الإمام البخاري للأحاديث لم يكن إيراداً عشوائياً، وإنما هو اختيارٌ مبنيٌّ على أسس علمية متينة، تتجلى في اختياراته الدقيقة لأسانيد مروياته وملتونها أيضاً؛ فقد اختار الأصحَّ وروى عن الأوثق، وراعى الشهرة وتجنَّب الغريب، وقصد العلوَّ وجمع أصول الفقه في الدين، إلى غير ذلك مما أوضحه البحث، وتكمن أهمية هذا الانتقاء فيما يأتي.

المطلب الأول: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيعه في إيراد المرويات

اختار الإمام البخاري ما رُوي بأصحَّ الأسانيد وحرص عليه، فلا يكاد يوجد حديث رُوي من طريق صحيح ووصف بأصحَّ الأسانيد إلا أوردته الإمام البخاري، كيف والإسناد لم ينل شرف هذه التسمية إلا للجلالة وإمامة رجاله، وهذا مقصودٌ يتحرَّاه المحدثون لما فيه من الثقة والاطمئنان لحديثهم، وما فيه من شرف الرواية عن هؤلاء الأعلام الذين يطيب العيش مع أنفاسهم، فهم قومٌ صحبوا أنفاس النبي ﷺ، وكأنيَّ بالإمام البخاري يقول:

كرر عليَّ حديثهم يا حادي فحديثهم يجلو الفؤاد الصادي .

وتكمن أهمية انتقائه لأصحَّ الأسانيد من الناحية النقدية عند الترجيح بين الروايات، فلا شكَّ أنَّ الحديث الذي رُوي بأصحَّ الأسانيد أولى من الحديث الذي رُوي بإسناد آخر، إلا أن يكون هناك اعتبارات وأوجه أخرى للترجيح، أما إذا استوت من كل الوجوه، فهو المقدم.

وحرص البخاري على الرواية عن أوثق تلاميذ الشيوخ خاصة المكثرين منهم؛ فقد كان من منهج المحدثين عموماً تحريُّ الرواية عن أصحاب الشيخ المكثرين عنه، والمتقنين لحديثه، قال محمد المهروي:

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

قدمت مكة سنة ثمان وتسعين، ومات ابن عيينة في أوّل السنّة قبل قدومي لسبعة أشهر، فسألْتُ عن أجلِّ أصحاب ابن عيينة، فذكر لي الحميدي، فكتبتُ حديث ابن عيينة عنه¹.

وكذلك الشَّانُ بالنسبة للإمام البخاري فقد رأينا سابقا عند دراسة مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه روى حديث ابن عمر عن أجلِّ تلاميذه وكذلك فعَل مع تلاميذ ابن عمر وتلاميذهم في كلِّ طبقات الإسناد إلى طبقة شيوخه، ولا يخرج عن هذا إلا قليلا²، وهذا نموذجٌ فحسب، وإلا فالأمثلة كثيرة جدًّا، ولو لم تكن كذلك لما صحَّ إطلاق مسمى منهجٍ عليه؛ إذ المنهج ما التزمه صاحبه وسار عليه في غالب أحواله، وأما أن نأتي بمثال واحدٍ ونزعم من خلاله أن هذا كان منهجا فليس هذا من العلم في شيء.

وتُعتبر الرواية عن أوثق الأصحاب أمرا ذا أهمية بالغة، ذلك أن هؤلاء الرواة الثقات هم ميزان رواية الشيخ³، وبهم يُعرف صواب الراوي من خطئه، وإليهم يحاكمون مرويات باقي الرواة ممن هم دونهم في الحفظ والإتقان، قال الشافعي: "ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل، بأن يُستدلَّ على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف أهل الحفظ له"⁴.

كما حرص البخاري على انتقاء مسانيد أشهر أئمة الأمصار أو بصيغة أخرى الرواية عن أهم مدارات الرواية في كلِّ بلد، فيُخرج مثلا حديث الكوفيين عن أهم مداراتها كالأعمش وحديث البصريين عن قتادة وحديث الحجازيين عن الزهري وعمرو بن دينار، ويكون كذلك الأمر في جميع طبقات الإسناد أو أغلبها، ولا شكَّ في أهمية هذا الانتقاء في التخريج وذلك من وجهين؛ الوجه الأول: من حيث كونهم جمعوا من الحديث ما لم يجمعه غيرهم، قال الدارمي: "يقال من لم يجمع

¹ ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 5/56.

² انظر المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

³ انظر: عبد السلام أبو سمحة: معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، ص35.

⁴ الشافعي: الرسالة، فقرة رقم 1047، ص401.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

حديث هؤلاء الخمسة، فهو مفلس في الحديث: سفيان وشعبة ومالك وحماد بن زيد وابن عيينة، وهم أصول الدين"¹.

قال الذهبي معلقاً: "يريد أنه ما بلغ درجة الحفاظ، وبلا ريب أن من جمع علم هؤلاء الخمسة وأحاط بسائر أحاديثهم وكتبه عالياً ونازلاً، وفهم علله، فقد أحاط بشطر السنة النبوية، بل أكثر من ذلك، وقد عُدّ في زماننا من ينهض بهذا أو ببعضه، نسأل الله المغفرة"².

وقال ابن الصلاح بعد نقل قول الدارمي السابق "وأصحاب الحديث يجمعون حديثاً خلق كثير،

غير الذين ذكرهم الدارمي، منهم أيوب السخيتاني والزهري والأوزاعي"³.

والوجه الآخر: يتمثل في كونهم معياراً لصحة الخبر وشهرته، فإنّ الحديث كلما كان مخرجه معروفاً كان أَدعى للقبول فعن سليمان بن موسى قال: "إن جاءنا العلم من الحجاز عن الزهري قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه، وإن جاءنا من الجزيرة عن ميمون قبلناه، وإن جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه"⁴.

كما تحرّى البخاري إيراد المشهور ولم يُورد إلا القليل من الغرائب، وتكمن أهمية انتقائه للمشهور في كونها مما تداوله أهل العلم بالقبول والتصحيح وكذلك بالعمل الاستنباط، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ شهرة الحديث تُعطي الحديث قوّة أكثر، كما أنه يسدّ الباب في وجوه الطاعنين؛ القائلين بأنّ أخبار الصحيح رُويت من طريق الآحاد التي لا تفيد في زعمهم إلا ظناً، فيقال لهم بل هي أخبار مشهورة عند العلماء قبل وبعد البخاري، ورُويت من طرق عديدة عن أئمة ورواة ثقات،

¹ نقلها: ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، 1/254.

² الذهبي: السير، 13/323.

³ ابن الصلاح: المصدر السابق، 1/254.

⁴ أبو زرعة الدمشقي: التاريخ، ص 249.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

والأفراد فيها قليلة، وحزم الأئمة بإفادتها للعلم، "كما أنّ الغرائب في الصحيح هي أحاديث نظيفة وقوية وكذا صحيحة عند عامة نقاد الحديث، مما يدل على أنّ الإمام انتقاها بعناية فائقة ودقيقة"¹.

ومع كُُلِّ ذلك الحِرْص في إيراد الصحيح، لم يُفْتِ البخاري أن يزين كتابه بالأحاديث العوالي، بل كان يتحرّاهما، خاصة إذا جمعت بين إمامة الرواة وقلة رجال الإسناد، لما فيها من شرف القرب من رسول الله ﷺ، وهذا الأمر وإن كان الظاهر أنه من الجوانب الفنية، غير أنه لا يخلوا من الفائدة النقدية، فلا ريب أنّ الإسناد كلما كان أعلى، كان احتمال الخطأ فيه أقل، سيما إذا كان أفراده ثقات، وفي هذا يقول الأبناسي " العلو يُبعد الإسناد من الخلل، لأنّ كلّ رجل من رجاله يَحْتَمَلُ أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ففي قَلَّتْهُمْ قَلَّةٌ جهات الخلل وفي كَثُرَتْهُمْ كَثْرَةٌ جهات الخلل، وهذا جلي واضح"².

ولم يُغفل البخاري الجانب الفقهي في انتقائه لأحاديث الجامع، فأودعه عيون المسائل وأصول الدّين، وعمدة الأحكام والآداب التي لا يستغني عنها ناسك ولا متفقّه ولا أحدٌ من عامة المسلمين، وتكمن أهمية هذا الانتقاء في الأثر الذي قدّمته للفقّه الإسلامي؛ فالأصول الستّة وعلى رأسها صحيح البخاري عليها مدار التفقه في الدين في سائر أبوابه؛ عقائداً وأحكاماً وسلوكاً وغيرها، قال ابن الأثير عن الكتب الستة "هذه الكتب الستّة التي هي أمُّ كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدلّ الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام"³.

¹ هذا تعقيب المشرف بارك الله فيه

² الأبناسي: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، 419/2.

³ ابن الأثير: جامع الأصول في أحاديث الرسول، 49/1.

المطلب الثاني: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيع البخاري مع الرواة.

دلّنا البحث في منهج الانتقاء عند الإمام البخاري على سلوكه المنهج النقدي المتين في التعامل مع مرويات الراوي عن فهم وممارسة لحديثه ممارسةً تُمكنه من الاطلاع على علل أحاديث الثقات، كما تمكّنه من معرفة مدى صواب الراوي في حديثه، سواءً كان ثقة أم ضعيفا.

كما أنّ تخريجه للراوي لم يكن على وجه الاستيعاب لأحاديث الراوي الثقة ولا الردّ المطلق لأحاديث الراوي المتكلم فيه، فكم من ثقة ترك حديثه بناءً على خروجه عن مقصوده من الانتقاء ومن ذلك: تركه غرائب الثقات وإن كانت صحيحة لأنّ كتابه لم يكن مجمعا للغرائب، وإن أوردتها فهي قليلة، وقد يترك بعض أحاديث الثقات لأنها خرجت عن مقصوده من الاختيار الفقهي، وربما ترك أحاديث الثقات لعلّة لاحت له، أو لجيئها من طُرُق لا يرتضيها أو ليس فيها من الخصائص الإسنادية ما يؤهلّها لأن تكون من أحاديث الجامع الصحيح.

ولئن كان ذلك شأن البخاري مع أحاديث الثقات، فانتقاؤه من أحاديث الضعفاء أو المتكلم فيهم من باب أولى؛ فقد أظهر مهارة فائقة في التعامل مع كلّ صنف من أصناف الرواة المتكلم فيهم، فمثلا حرص البخاري في تخريجه لأحاديث المبتدعة على الإنصاف في التعامل معهم حيث عاملهم معاملة سائر الرواة، فقبل حديث الثقة الصدوق منهم، ثم لم يفتنه في كلّ ذلك أن يشير إلى أمانتهم في النقل، وإن كان هذا النقل مما يعارض أهواءهم، فيروي لبعضهم أحاديث تنقض بدعهم¹، حيث روى عن بعض الشيعة أحاديث في فضائل الصحابة، وروى عن القدرية ومنهم المعتزلة أحاديث في المعجزات وفي الشفاعة، كما روى عن الجهمية أحاديث في إثبات العرش والعلو كما هو موضح في موضعه من هذا البحث.

كما ظهرت الملكة النقدية القوية عند البخاري في تعامله مع الرواة المدلسين حيث حرص أشد الحرص على إيراد مروياتهم بطرق مصرح فيها بالسماع، إما من طريق مسند أو معلق..، فإذا لم يكن

¹ انظر: المبحث الأول من الفصل الثالث، من هذا البحث.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

كذلك فإنه يروي حديث المدلس عمَّن عُرف بعدم تدليسه عنه، أو يرويه من طريق تلاميذه الذين عُرفوا أنهم لا يأخذون عنه حديثاً مدلساً، أو يروي له ما حدّث به عن أخصّ شيوخه وأكثرهم ملازمة له؛ وهذا له اعتبار في منهج النقاد، إلى غير ذلك من طرقه في انتقاء أحاديث المدلسين .

وتبرز أكثر أهمية الانتقاء عند الإمام البخاري في تعامله مع الرواة المختلطين، حيث اعتنى بانتقاء مروياتهم اعتناءً فائقاً، إذ أنّ التعامل مع مروياتهم مما يعسر جداً إلا على أمثال البخاري، فتحديد زمن اختلاطهم ومن أخذ منهم قبل الاختلاط ومن أخذ بعده، أمرٌ لا يدركه إلا من حوى التاريخ ووعاه وليس ذلك إلا للإمام البخاري ومن على شاكلته، إذ هو من أوائل من صنّف في التاريخ والرجال وقد قال: " قلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب " ¹، وقد كان منهجه في الرواية عنهم أنه يُخرج عن روى عنهم قبل الاختلاط، وإذا أخرج عمَّن روى عنه بعد الاختلاط فلا يخرج إلا ما توبعوا عليه وكان صواباً، قال الحافظ: " فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى ما توافقوا عليه " ².

أما صنيع البخاري في انتقاء أحاديث الرواة الذين نسبوا إلى نوع من الضعف؛ فتمّ الحذقة وتمّ تتجلى ثمرة العملية النقدية؛ حيث يُقبل حديث الضعيف لأنّه أصاب في ذلك الحديث ولم يُخطأ، والبخاري يقول " كل رجل لا أعلم صححة حديثه من خطئه لا أروي عنه " ³، فلم يرو عنه إلا وقد علم صححة حديثه الذي رواه عنه، وقد ظهر للدارسين بعض ملامح انتقاء البخاري من حديث الضعفاء؛ كأن يكون روى عنه عن غير الشيخ الذي ضعّف فيه، أو البلد الذي وهم فيه، أو يكون روى عنه غير ما استنكر عليه أو يروي له من طريق أوثق تلاميذه، أو يروي له ما رواه عن شيوخه الذين أتقن حديثهم أو لتفرده بمجلس، أو لعلاقة له بالشيخ كأن يكون ابنه، أو ممن له أصول جيدة إلى غير ذلك من الملامح التي سبق بيانها .

¹ الخطيب: تاريخ بغداد، 2/322.

² ابن حجر: الهدي، ص406.

³ الترمذي : العلل الكبير، 2/987.

المبحث الثاني: أهمية منهج الانتقاء في دفع الشبهات عن الصحيح .

لقد تعرّضت السنّة العزّاء على مرّ العصور والأزمان إلى محاولات عديدةٍ للتقليل من شأنها، ومن ثمّ نبذها من التشريع الإسلامي، ليتسنى للطاعنين إعمال عقولهم السّمجحة وأهوائهم السقيمة، سواءً من أعداء الدّين كالمستشرقين وأضرابهم، أو من أبناء الأمة المستغربين؛ أتباع كل ناعقٍ ومارقٍ، وذلك من خلال التشكيك في صحّة ما وردنا عن النبي ﷺ، فتارةً يقولون لا نقبل من الأخبار إلا ما كان متواتراً، وأخرى لا نقبلُ إلا ما جاء به القرآن، أو ما وافق عقولهم إلى غير ذلك من القلاقل والأقوال.

ثمّ إنهم نظروا فوجدوا احتفاء الأمة بالصحيحين باعتبارهما جمعا أصحّ ما نُقل لنا عن النبي ﷺ، فلم يتوانوا في الطعن بهذين الكتابين خاصة صحيح الإمام البخاري، فكانت أولى خطواتهم في هذا الدرب العفن؛ محاولة حصر السنة في الصحيحين ليسهل بعدها هدم ما سواهما، وقد صرّح غير واحد منهم بهذا الغرض الديء، فهذا جمال البنا يقول: "وأعتقد أنّنا وقد اقتحمنا العقبة؛ فإننا فتحنا السبيل لمراجعة كُتب السنّة الأخرى وكل حديثٍ تحفظنا عليه في البخاري سيستتبّع التّحفظ على عشرة أحاديث في المراجع الأخرى التي هي دون الصحيحين، وهذه فيما نرى خطوة منهجية حاسمة للتخلص مما كان يقف في طريق النهضة بالإسلام في العصر الحديث"¹ هكذا يعلنها صراحة .

ويقول إسماعيل الكردي²: "وإنما اخترتُ تطبيق هذه القواعد على بعض أحاديث الصحيحين، لأنه إذا ثبت ما قلته فيهما مع أنّهما أصحُّ الكُتب، فهو ثابتٌ من باب أولى فيما هو دونهما في الصحة من كتب الحديث"³.

¹ جمال البنا : تجريد البخاري ومسلم مما لا يلزم، القاهرة، ص15

² مؤلف لبعض الكتب الفلسفية وكتب الأديان، كما قام بالمراجعة والتدقيق اللغوي لبعض الكتب، ولا توجد أي معلومات أخرى عن سيرته الذاتية، انظر: بنجاح العزام: دفاعا عن الصحيحين، ص13، وراجع مؤلفاته في موقع فرات:

<http://www.furat.com/index.php?Prog=book&Page=authorinfo&aid=10653>

³ إسماعيل الكردي: نحو تفعيل قواعد متن الحديث النبوي، ص18.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وقال عبد الجواد ياسين¹: " لأنَّ البخاري ومسلما يُجَبَّان ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنة، فسوف نحاول التركيز على مروياتهم في هذا الصدد"².

هكذا تَتَفَقَّ كلمتُهُم وكأَنَّهُم يصطادون في نفس المستنقع، كيف لا وقد تشبَّعوا بنفس الثقافة الغربية.

وهذه الخطوة العرجاء ليست وليدة المنهج العقلي المعاصر، وإنما سرقتها من آباءهم الأقدمين الذين ما كانوا يستطيعون الكشف عن نواياهم كما هو حال أهل هذا العصر الذي صار كل شيء فيه سافراً وعربياً، وقد تنبَّه الأئمة الحفاظ إلى هذا في زمن مبكر، فقد جاء في معاتبه أبي زرعة الرازي ومحمد بن مسلم بن وارة للإمام مسلم حين تأليف كتابه الصحيح قولهما: " إنَّ هذا يطرَّق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديثٍ إذا احتجَّ عليهم به: ليس هذا في كتاب الصحيح"³.

وقد حصل ما توقَّعه الإمامان وذلك فيما حكاه الحاكم عن سبب تأليف كتابه المستدرک على الصحيحين، حيث قال: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة، يشمتون برواة الأخبار بأنَّ جميع ما يصحَّ عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلُّها سقيمة غير صحيحة"⁴.

هكذا كانت البداية وإلى ما قاله المعاصرون آلت الأمور، وعن هذا وذاك يقول الدكتور خليل ملاً خاطر: " إنَّ فكرة الاكتفاء بالصحيحين مع أنها فكرة مغلوطة ومُفْتَرَاةٌ إلاَّ أنَّها فكرة خطيرة جداً، وذلك بعد أن صار الصحيحان هدفاً للنيل منهما والطنن فيهما - والقصد هو النيل من السنَّة والطنن فيها- وذلك باسم الغيرة والتجديد والتقدُّم الحرُّ البناء، إنَّ فكرة الاكتفاء بالصحيحين،

¹ "من مواليد مدينة الزرقا محافظة دمياط، ولد عام 1954 م، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة 1976، وتدرج في سلك النيابة العامة والقضاء منذ تخرجه له مؤلفات في الفكر السياسي والفقہ الدستوري"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

² عبد الجواد ياسين: السلطة في الإسلام- العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ص292

³ أبو زرعة الرازي: الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، 2/676.

⁴ الحاكم : المستدرک على الصحيحين، 1/2-3

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ونقضها بوجود ما لا يصح فيهما أمران متغايران عجيبان إذ كيف يجوّز بعض المعاصرين لأنفسهما الدعوة إلى الاكتفاء بكتابهم يطعنون فيه، ويزعمون أنّ فيه الموضوع، فهذه دعوة تشكك المسلم بأعزّ شيء عنده بعد القرآن الكريم ألا وهو السُّنة، لأنّ أصح شيء فيها هو الصحيحان، فإذا طعن فيهما تجاوز الطعن إلى غيرهما من باب أولى¹.

أما عن شبهاتهم التي ما فتئوا يذكرونها ويعيدونها في كل محفل ومسوّد، فبعضها متعلّق بالمرويات وبعضها متعلّق بالطعن في الرواة، وهي كما سيأتي².

¹ خليل ملا خاطر: مكانة الصحيحين، ص198.

² كثير من هذه الشبهات تولت الرد عليها نجاح العزام في كتابها دفاعا عن الصحيحين، وأيضا عادل بن سعد المطرني في مقال مطول بعنوان تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري، ملتنقى أعلام الإسلام، ص245-333، لذلك لم يكن تركيزي على مناقشة شبههم بقدر تركيزي على بيان أهمية معرفة منهج الانتقاء عند البخاري في دفع هذه الشبهات.

المطلب الأول : الشبهات المتعلقة بمرويات الصحيح وأهمية معرفة منهج الانتقاء في الرد عليها.

1- شُبْهَةٌ أَنَّ أَحَادِيثَ الصَّحِيحِ أَكْثَرُهَا مِنَ الْغَرَائِبِ :

وفي هذا يقول إسماعيل الكردي: " والغالبية العظمى من الأحاديث المروية في كتب الحديث، ومن جُمَلَتِهَا أَحَادِيثُ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمِ أَحَادِيثِ آحَادٍ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا مِنْ نَوْعِ الْغَرِيبِ أَيْضًا، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي دَرَجَةِ الْغَرَابَةِ، وَقَلِيلٌ مِنْهَا مِنَ الْعَزِيزِ وَالْمَشْهُورِ"¹

هكذا يأتي بشبهته صلحاء هزيلة تيمُّ عن جهلٍ كبيرٍ للرَّجُلِ بمنهج المحدثين القوم، لا بل حتَّى بمصطلحاتهم.

وهذا عبد الجواد ياسين يأتي بشبهته المسروقة ويتختر بها كلابس ثوب زور فيقول " عملية جمع الحديث وتدوينه لم تكتف بالمؤثر المستفيض والمشهور الشائع كما ينبغي، بل راحت تفتش عن كلِّ خبرٍ تشتمُّ فيه رائحة النسبة إلى النبي ﷺ"².

أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء مروياته في الرد على هذه الشبهة:

لقد رأينا سابقا كيف أنَّ البخاري حرص على انتقاء الأحاديث المشهورة، وتجنَّب الغرائب التي هي بمعنى المناكير بل حتى الغرائب التي بمعنى الأفراد لا يوجد منها إلا حوالي مائتي حديث كما سبق، وهي نسبة لا تكاد تُذكر مقارنةً بعدد أحاديث الصحيح، فإذا بالمسألة تُقلَّب رأساً على عقب، ويصير القليل هو الأصل والكثير مستثنى، وبما أنَّ التُّهْمَةَ وُجِّهَتْ للمحدثين الذين عُنوا بالجمع والتدوين عامة، وليس البخاريُّ فقط فلا بأس بالذَّبِّ عنهم، فقد عُلم من منهج الأئمة العناية بالمشهور والحرص على روايته، وذمَّ الغريب وتجنُّبه؛ فهذا الإمام مالك . رحمه الله . يقول: " شرُّ العلم

¹ إسماعيل الكردي : نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي، ص39.

² عبد الجواد ياسين : السلطة في الإسلام، ص237.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الغريب، وخيرُ العلم الظاهر الذي قد رواه الناس¹، وقد حرص في موطنه أن لا يُودعه إلا الأحاديث المشهورة التي عليها العمل"، وقال له بعض من رأى كتابه : ليس في كتابك غريب، فقال سررتني².

وهذا الإمام مسلم رحمه الله يقول: "ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيح وضعته ههنا، وإنما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه"³، أي ما أجمع عليه نقادُ عصره، فأحاديثه مشهورةٌ عند أهل العلم والنقد.

والإمام أبو داود يفتخر بشهرة أحاديث كتابه السنن فيقول : " الأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كلِّ من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كلُّ الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتجُّ بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم"⁴.

وكذلك الإمام الترمذي عرض كتابه على أئمة عصره، فقد قال " صَنَّفْتُ هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق وخرسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم"⁵، هذا عن شهرة أحاديثه بين علماء عصره وكذلك حرص على إيداع جامعه ما عليه العمل حيث قال "جميع ما في هذا الكتاب معمول به..."⁶.

هكذا صرح كلُّ أولئك الأئمة أن غرضهم من التَّأليف هو جمع الأحاديث الصحيحة المشهورة، ثم يأتي هؤلاء الطاعنين فلم يكلِّفوا أنفسهم مجرد الاطلاع على مناهج الأئمة، ثم يرمونهم بشبهة هي أبعد ما يكون عن الواقع الصحيح، فمن أين لهم هذا الاتهام الباطل؟ أهكذا يفعلُ من يزعم البحث عن الحقِّ بتجرُّد وموضوعية؟.

¹ ابن رجب : شرح العلل، 67/2

² القاضي عياض : ترتيب المدارك، ص 103.

³ مسلم : الجامع الصحيح، ص 215.

⁴ أبو داود : رسالة إلى أهل مكة، ص 29.

⁵ الذهبي : السير، 13/275.

⁶ الترمذي : الجامع، ص 1280.

وعودا إلى تفنيد شبهتهم أنقل ما قاله الدكتور حاكم المطيري في الرد عن دعوى غرابة أحاديث الصحيحين وأنّ هذا ينافي تلقّي الأمة كتابيهما بالقبول، حيث قال: " أنّ صحيح البخاري ومسلم إنما تلقت الأمة صحيحيهما بالقبول؛ لا لأنهما تشددا في الشروط أو لأنّ شروطهما أشدّ من شروط غيرهما الخ، كما يُعلّل بذلك بعض أهل الفنّ، وإنّما التحقيق أن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول وأجمعت عليهما لأنهما اقتصرا في كتابيهما على ما أجمع الأئمة والأمة قبلهما على صحته وقد نصّا على ذلك، فجاء الدارقطني وغيره وانتقد عليهما ما لا يدخل في نظره في دائرة الحديث المجمع على صحته، وهذا الذي انتقده الدارقطني نزرّ يسير بالنسبة لمجموع أحاديثهما التي تبلغ نحو خمسة آلاف حديث صحيح تقريبا بلا مكرّر، ولهذا قال أبو إسحاق الإسفرائيني: " أهل الصنعة: أي أهل الحديث مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بهما - أي بصحتها - عن صاحب الشّرع وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها"¹.

فالحجة ليست في كتاب البخاري ولا كتاب مسلم وإنما الحجة في كون الأخبار والأحاديث التي جمعاها هي مما أجمع أهل العلم والحديث قبلهما على صحتها"² انتهى.

ويقول أيضا: " ولهذا اقتصر البخاري ومسلم في صحيحهما على ما اتفق على صحته علماء الحديث، بل الأمة والأئمة قبلهما لشهرة هذه الأحاديث عند جميع العلماء في القرن الأول والثاني، ولهذا قبلت المذاهب الفقهية المختلفة هذه الأحاديث، فعلماء أهل العراق، وعلماء أهل الحجاز جميعاً، متفقون على صحّة ما في البخاري ومسلم، كما اتفقوا من قبل على صحّة ما في الموطأ،..... فلم تكتسب هذه الأحاديث قوّتها وصحّتها من مجرد جمع البخاري لها في كتابه، وإنما اكتسبت هذه القوة لشهرتها، واتفاق العلماء على صحّة نسبتها للنبي ﷺ قبل عصر البخاري، لأنها

¹ ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، 377/1.

² حاكم عبيسان المطيري: جناية أوزون عندما يتحدث الجنون، 2010، موقع www.dr-hakem.com، ص13.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

مشهورة بين علماء الصحابة وأتباعهم الذين في العراق، والصحابة وأتباعهم الذين في الحجاز، ومن كانوا في مصر والشام¹.

وفي هذا الردّ دحضٌ أيضاً لشبهة أنّ أحاديث الصحيحين مروية من طريق الآحاد والآحاد لا يفيد إلا الظنّ بزعمهم؛ وعليه فلا يُحتجُّ بأحاديث الصحيحين لا في العقائد ولا في أصول العبادات²، ولسنا بصدد مناقشة هذه الشبهة لأنّها شبهة تولى الردّ عليها علماء الأمة سلفاً وخلفاً بدءاً من الإمام الشافعي في كتابه الرسالة وغيرها من كتبه إلى هذا العصر، لكنّ المقصود من ذكرها بيان أنّ شهرة أحاديث الصحيحين عند علماء عصرهما أخرجتها من كونها آحاداً - على فرض صحة تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد³ - وأنّ هذه الشهرة من أقوى القرائن على إفادة هذه الأخبار للقطع عند علماء الأصول، فضلاً عن كونها كذلك عند أهل الحديث الذين لا ينازعون في هذا الأمر أبداً.

2- شبهة عدم تحرّي الإمام البخاري الصحّة في كتابه .

يقول زكريا أوزون⁴ " هناك اختلاف في تحديد آخر آيات التنزيل الحكيم بين الصحابة الذين يخطئون ويصيبون كغيرهم من الناس، وكان على الإمام البخاري تحرّي الأصحّ والأدقّ من الحديث واعتماده خصوصاً أنه كان أقرب في زمانه وعهده إلى الصحابة"⁵.

وقال أيضاً: " وبيدوا أنّ البخاري لم يهتم بمراجعة تلك الروايات والتنسيق بينها في كتب صحيحه ليعتمد أدقّها"⁶.

¹ المطيري : المرجع السابق، ص14-15.

² انظر تفصيل هذه الشبهة والرد عنها عند نجاح العزام : دفاعا عن الصحيحين، ص140-150.

³ انظر مناقشة هذه المسألة عند حاتم العوني : المنهج المقترح لفهم المصطلح، ص91-158.

⁴ جاء في صفحته الشخصية على تويتر هذه الترجمة القصيرة عن نفسه "من مواليد دمشق، مهندس استشاري، مختص في دراسات البيتون المسلح وأعمال التدعيم الإنشائي، باحث وكاتب في الثقافة العربية الإسلامية" له عدّة مؤلفات، منها جناية سبويه، وجناية الشافعي وغيرها..

⁵ أوزون : جناية البخاري، ص38.

⁶ أوزون: المرجع نفسه، ص77.

أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء المرويات في الردّ على هذه الشبهة.

أما هذه الشبهة فلم يعرفها الناس في أزمان خلت، إذ كانت الأمة بطوائفها كلها مجتمعة على أنّ أحاديث صحيح البخاري أصح ما في دواوين السنّة، فلما كثُر الجنون في هذا العصر؛ صار يُقال ما لم يُقل قط، ولو كان الأمر يقف عند قائله لما تجشمتنا ذكر رأيه الذي تكفي حكايته بيان بطلانه، أما وأنّه قد صار لكل ساقطة في الناس لاقطة، وللأسف من أبناء هذه الأمة، وجبت مجارة المجنون بلا مداراة .

بيّنا في فصول مضت كيف اختار الإمام البخاري أحاديث كتابه وكيف انتقى أصحّها وأجودها من كمّ هائل من المرويات حيث قال: " خرّجْتُ الصحيح من ستمائة ألف حديث ¹، ثم ضيّق على نفسه في جوانب كثيرة من الكتاب فحرص على إيداع كتابه أصحّ الأسانيد فمثلا أخرج البخاري عن عائشة . رضي الله عنها . بأصحّ الأسانيد **365** حديثا، وأخرج لأبي هريرة بأصحّ الأسانيد **236** حديثا².

ثم حرص على أن يروي عن كل شيخ ما رواه أوثق تلاميذه؛ فمثلا روى أغلب أحاديث ابن عمر رضي الله عنهما من طريق أوثق أصحابه وهم نافع وسالم وعبد الله بن دينار، وكذلك روى لنافع من طريق أوثق أصحابه كمالك وعبيد الله بن عمر وهكذا³، وكثيرا ما ينتقي من الأحاديث ما تتابع أهل البلد الواحد في روايته فذلك أحرى لضبط الحديث، وإذا وجد إلى العلو سبيلا فلا يرضى عنه بدلا، ثم يختار من الأحاديث ما كان أصلا في بابهِ ودلّ على مراده من التبويب، بصفاء ذهن وحسن بيانٍ مما تحتاجه الأمة في الغالب، ومما تداوله النقاد بالتصحيح والقبول، وتداوله الفقهاء بالعمل والاستدلال، بعيدا عن تتبّع الغرائب والمناكير ورواية البواطيل.

¹ ابن حجر : الهدي، ص7.

² تقدم.

³ تقدم.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

كلُّ هذا سبق بيانه في هذا البحث ولم يوفِّه حقَّه ولا عُشرَ معشاره، فعن أي صحَّة يتحدثون؟ وأي تحرُّ يريدون؟ لقد تحاكم البخاري إلى ميزان دقيق في اختيار أحاديث كتابه وفق منهج علمي رصين، فإذا لم يرضوا به فهلا أعطونا البديل، إلى ما يريدون الأمة أن تتحاكم، إلى عقولهم السقيمة التي اعتلت من كثرة الشبهات، وكلَّت من تتبُّع التخرصات.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

المطلب الثاني : الشبهات المتعلقة برواة الصحيح وأهمية معرفة منهج الانتقاء في الرد عليها.

1- شبهة أن أسانيد الصحيحين مروية بالنعنة ورواتها من المدلسين :

ومن قال بهذه الشبهة أيضا إسماعيل الكردي حيث " ادّعى أن كثيرا من أسانيد أحاديث الصحيحين مروية بصيغة النعنة، رغم أن المعنعنين ممن عُرفوا بالتدليس، وعدّ هذه الظاهرة من مكامن تسرّب الخطأ والغلط إلى متون أحاديث الصحيحين على الرغم من الصحة الظاهرية لأسانيدها وهي تشكل الشجرة الثالثة من الشغرات في البناء السندي المحكم"¹.

أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين في الرد على هذه الشبهة².

إنّ الناظر لكلام الكردي يلحظ ذلك التهويل الكبير للمسألة وذلك حين يقول: "إن كثيرا من أحاديث المدلسين" إذ الصواب عكس ما يقول؛ فإنّ البخاري رحمه الله كان حريصا على الإتيان بالطرق المصرّح فيها بالسماع كما تقدم، وأكثر أسانيد المدلسين المعنعة في الصحيح قد أتى بها مصرّحا فيها بالسماع؛ إما في نفس الموضوع أو موضع آخر من الصحيح؛ وما لم يوجد كذلك في الصحيح وُجد خارج الصحيح من دواوين السنة المعتمدة، أما الأحاديث القليلة التي لم يُعثر فيه على تصريح بالسماع ففيها تجلّت مهارة الإمام البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين .

لقد انتقى الإمام البخاري أحاديث المدلسين بدقة عالية تنفي الشك في كون أنّ ذلك الحديث الذي رواه المدلس مدلس-أي لم يسمعه وأوهم ذلك-؛ وبيان ذلك ما سبق تفصيله في موضعه من هذا البحث ولا بأس من تلخيصه هنا :

¹ سياق الكلام منقول عن نجاح العزام: دفاعا عن الصحيحين، ص 107، وانظر: الكردي: نحو تفعيل، ص 309-313.

² لم أركّز على مناقشة الشبهات لأنها نوقشت من طرف كثير من الباحثين، بقدر ما ركزت على بيان أهمية معرفة منهج البخاري في الانتقاء للردّ على هذه الشبهة.

- ينتقي البخاري من أحاديث المدلس ما رواه عن شيوخه الذين عُرف بأنه لا يدلّس عنهم، كتخريجه حديث هُشيم بن بشير عن شيخه حُصين حيث أنّ هشيم عُرف بعدم تدليسهِ عن حُصين¹.

- ينتقي من حديث المدلّس ما رواه عن غير من عُرف أنّه كان يدلّس عنهم، أو في غير الفن الذي كان يدلّس فيه، وذلك مثل عامر بن عبد الله بن مسعود الذي قيل أنه كان يدلّس عن أبيه ولم يسمع منه، لذا لم يرو له البخاري أيّ حديث عن أبيه.

- ينتقي من حديث المدلّس ما رواه عن من قيل أنّ أحاديثه عنه مستقيمة كروايته أحاديث الوليد بن مسلم المعنونة عن شيخه الأوزاعي، حيث قيل أنّ المحدثين احتجوا به في روايته عن الأوزاعي².

- ينتقي من أحاديث المدلس ما رواه عن أخصّ شيوخه الذين أكثر عنهم كتخريجه حديث الأعمش عن شيوخه الذين أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل السّمّان .

- ينتقي من حديث المدلّس بروايته من طريق من عُرف بتميز حديث شيوخه، كتخريجه لأحاديث الأعمش وقتادة وأبي اسحاق من طريق قتادة الذي عُرف بتميز حديثهم.

- ينتقي من حديث المدلّس ما علّم فيه الوسطة بين المدلّس والمدلّس عنه، كتخريجه حديث حميد عن أنس إذ الوسطة بينهما غالباً هو ثابت .

وهكذا فإن الشبهة أتت من قلة علم بمنهج الإمام البخاري في انتقائه أحاديث المدلسين .

2- شبهة أنّ كثير من أحاديث الصحيح جاءت من رواية المختلطين.

¹ انظر: ابن رجب: شرح العلل، 1/751.

² ابن حجر: الهدي، ص450.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

لقد طعن كثير من العقلانيين في بعض أحاديث صحيح البخاري بدعوى أنها جاءت من طريق بعض من اختلط كردهم حديث لطم موسى لملك الموت وفقاً عينه¹، فقد رده كثير ممن لم يقبله عقله بدعوى أن أحد رواته هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وهو ممن اختلط، كما رد بعضهم حديث الرؤية² لأن فيه راوٍ مختلط وهو قيس بن أبي حازم، وبعضهم رد حديث خلق التربة³ لأن فيه الحجاج بن الأعور المصيصي، إلى غير ذلك من الأحاديث التي زُدت بدعوى اختلاط أحد رواتها.

وجاء في شبكة الكافي العقائدية مقالاً لأحدهم بعنوان " قيس بن أبي حازم يدك الصحاح " حيث قال " لا ينكرُ العقلاء أن علم الرجال والحديث عند أهل الخلاف ضربٌ من ضروب العبثية واللعب، فهو علم تتلاعب به الأهواء؛ فمتى شاءوا قبلوا بحديث المختلط ومتى لم يشاءوا ردوه.."⁴

أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث المختلطين في الرد على هذه الشبهة.

مما يلاحظ على هذه الشبهة أن القائلين بها إنما أرادوا رد الأحاديث التي لم يستسيغوها أو لم تقنع بها عقولهم، فاتخذوا هذه الشبهة مطية لهم لرد هذه الأحاديث، ولقلة بضاعتهم في هذا الباب لم يؤفّقوا في اختيارهم للرواة المختلطين فإن أكثر من تعللوا باختلاطهم إما أنه لم يثبت اختلاطهم، أو ممن لم يحدث بعد اختلاطه كالحجاج بن الأعور، أو ممن أخرج عنه من طريق من روى عنه قبل الاختلاط، مثل عبد الرزاق بن همام وقيس بن أبي حازم مما يوهن ما عليه اتكؤوا.

أما القائل بأن منهج المحدثين في الرواية عن المختلطين ضربٌ من العبث، فإما أنه قاله بسبب جهله بمنهج المحدثين أو لهوى في نفسه وأظن أنه اجتمع فيه الأمران؛ فإن منهجهم واضح وبعيد عن التخبط، وذلك أنهم يقبلون حديث الراوي المختلط إذا كان من طريق من روى عنه قبل الاختلاط،

¹ ممن رد هذا الحديث الشيخ الغزالي ومحمود أبورية وغيرهما أنظر أكرم نمراوي: شبهة بعض المعاصرين، ص116.

² وممن رده حسن السقاف وعلي بن عبد الله الحجري، انظر: أكرم نمراوي: المرجع نفسه، ص117.

³ رده رشيد رضا وانظر أكرم نمراوي: المرجع نفسه، ص114.

⁴ انظر <http://alkafi.net/vb/showthread.php?t=3796> نقلا عن شبهة بعض المعاصرين، ص124.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ولا يروون ما جاء عن تلاميذه الذين رواوا عنه بعد الاختلاط إلا ما كان من صحيح حديثه قبل الاختلاط .

والمتتبع لصنيع الإمام البخاري في تخريجه لأحاديث المختلطين يلحظ ما يلي¹ :

- أن البخاري أكثر من تخريج أحاديث المختلطين من طريق من روى عنهم قبل الاختلاط كأحاديث أبي إسحاق السبيعي وسعيد المقبري وسعيد بن إياس الجريري وغيرهم .

- أن البخاري انتقى من أحاديث من روى عن المختلطين بعد الاختلاط ما علم صحته مما تتابع على روايته الثقات؛ ووافقوا فيه قدماء أصحابهم، كما قال الحافظ ابن حجر عن تخريج البخاري لأحاديث سعيد بن أبي عروبة: "وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمّن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي؛ فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه"².

- أما من لم يتبين إن كان سماعه قبل الاختلاط أو بعده؛ فلعل البخاري تبين له وليس ذلك ببعيد فهو من علماء الرجال ومن أوائل من ألفوا في هذا الفن، كما قال الترمذي: "لم أرَ بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل"³.

وكان البخاري يقول "كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه"⁴.

وهذا الأمر ظاهر في كتابه الصحيح فقد تبين أنه لا يرو إلا ما صحّ من أحاديث المختلطين .

3- شبهة أن الإمام البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه .

¹ انظر التفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثالث من هذا البحث.

² ابن حجر : هدي الساري، ص406.

³ الذهبي: السير، 12/432.

⁴ الترمذي : العلل الكبير، ص394.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

إنَّ وجود بعض الرواة المتكلم فيهم في صحيح الإمام البخاري سُرَّت به أفئدة أقوام حريصين على الطعن في هذا الكتاب الجليل، كيف لا وهم لم يتورَّعوا أن يرموه بما لم يُقرَّهم عليه أحد من أباطيل وافتراءات، وهذه المسألة وجدوا فيها مسوِّغا لنفثِ سمومهم، ثم يقولون: ليس هذا من عند أنفسنا وإنما هذا قولكم أنتم، فهذا الحافظ يعقد فصلا في أسماء من طعن فيه في صحيح البخاري؛ وعن هذا يقول إسماعيل الكردي: " وهكذا لم ينفِ ابن حجر الطعن برجال البخاري مطلقا، بل جعله مقيدا بما ذكره من ضرورة وجود القادح الواضح، وهو موجود فعلا في عدد غير قليل من رجال البخاري بلا شك، ولا يتسع هنا المجال لذكر نماذج عن ذلك ومن أراد فعلية مراجعة ذلك الفصل من هدي الساري، وتتبع تراجم أولئك الرجال المنتقدون في سائر كتب الرجال"¹.

ويقول صاحب كتاب تدوين السنَّة في سياق كلامه عن اختلاف المحدثين في جرح الرواة بعد سلسلة من الافتراءات التي ذكرها عن الإمام البخاري وغيره من المحدثين " وقد ضَعَّف العلماء نحو من ثمانين رجلا من رواة البخاري، وضعَّفوا من رواة مسلم 160 رجلا"².

وفي نفس السياق يقول أحدهم: " وإذا كان الحفاظ قد ضَعَّفوا رواية نحو ثمانين من الرجال الرواة للبخاري..."³ يقصد بذلك اضطراب منهج المحدثين في الجرح والتعديل .

أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء في الردِّ على هذه الشبهة.

إنَّ وجود عددٍ من الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري أمرٌ لا مرية فيه، غير أنَّ اعتبار مثل هذا الأمر مطية لردِّ أحاديث الصحيح دونما مراعاةٍ لمنزلة الصحيح أو أحكام الحفاظ هو ما لا يُقبل.

إذ إنَّ اختلاف النَّقاد في الجرح والتعديل لا يُدلُّ بأيِّ حالٍ على اضطراب منهج المحدثين، بل يُدلُّ على مرونة هذا العلم، شأنه شأن الاختلاف في الفقه الإسلامي وفي سائر أبواب الاختلاف مما

¹ إسماعيل الكردي: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي، ص315.

² إبراهيم فوزي: تدوين السنة، ص196.

³ عبد الرزاق عيّد: سدنة هياكل الوهم - نقد العقل الفقهي، البوطي نموذجاً، ص59.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

تتسع فيه صدور أهل العلم، ولا تضيق إلا عند الجهال، كما أن علماء الحديث لم يتركوا هذا الاختلاف دونما قيود بل وضعوا الضوابط والقواعد التي يحسن على ضوئها التعامل مع هؤلاء الرواة وهو مبسوط في مظانّه من تطبيقات النُّقاد وتنظيرات العلماء، ومن عَقَلَ عنها فليراجعها إن شاء.

وعلى الرغم من أن الاختلاف حول توثيق وجرّح رواية الصحيح مما يُدافع به عن صنيع الإمام البخاري، إلا أنهم قلبوا القضية وجعلوها لصالحهم؛ ذلك أن الإمام البخاري مقدّم في علم الرجال فهو صاحب التواريخ، فتوثيقه لرواة جرّحهم بعض النقاد لها وزنها عند المحدثين فقد يكون الصواب معه .

ولعل الركيزة الأساسية لتخريج البخاري أحاديث الضعفاء هو اعتماده منهج الانتقاء من مروياتهم، حيث يختار ما صحّ من حديثهم ويترك ما لم يصح، إذ الضعيف قد يصيب كما أن الثقة قد يخطأ، وتتجلى مهارة الناقد في اختيار ما صحّ من حديثه، وهذا أمر لا يستطيعه كثير من العلماء فكيف بمن هم دونهم أو ممن ليس لهم من هذا العلم قليل ولا كثير.

وقد وجّه غير واحد من العلماء تخريج البخاري للضعفاء أنه على سبيل الانتقاء، والملمح العام في الانتقاء نجده في كلام الزيلعي الآتي حيث قال "ولكن صاحبنا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجنا لمن تُكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما تُوبع عليه وظهرت شواهد وعلم أن له أصلا، ولا يروون ما تفرّد به سيما إذا خالفه الثقات"¹، هذا بصفة عامّة أما على سبيل التفصيل - وقد سبق بيانه في موضعه من هذا البحث² - فإن البخاري ينتقي من أحاديث المضعفين كالاتي:

1- إذا كان الراوي ضَعْف في شيوخ معينين فإنّه ينتقي من حديثه ما لم يروه عن هؤلاء الشيوخ.

¹ الزيلعي : نصب الراية، 341/1-342.

² انظر المبحث الرابع من الفصل الثالث من هذا البحث.

2- وإذا كان الراوي ضَعْفٌ بسبب روايته لبعض المناكير؛ فإنه ينتقي من حديثه باجتناب ما استُنكر عليه.

3- ينتقي من حديث الراوي المضعف ما رواه عنه أوثق تلاميذه، وهذا مما اعتمده النقاد.

4- ينتقي من حديث الراوي ما رواه عن شيوخه الذين أتقن حديثهم .

5- ينتقي من حديثه ما رواه عنه أهل البلد الذين أتقنوا حديثه .

6- ينتقي من أصول الراوي ما صح من حديثه.

وعليه فإنّ الاعتراض على تخريج البخاري للضعفاء لا يستقيم حتى ننظر في الاعتبارات والقرائن التي اعتمدها النقاد في تصحيح حديث الراوي وتضعيفه، وهي مما تخفى غالباً إلا على الحاذق؛ فكيف يدركها المارق.

4- شبهة أنّ البخاري ألّف كتابه الصحيح تبعاً لميوله المذهبي وذلك بالرواية عن المبتدعة

من الشُّبه التي أكثر الطاعنون ترديدها أنّ البخاري ألّف كتابه تبعاً لميوله المذهبي فأحياناً يقولون إنّه ألّفه تحت ضغط الأمويين وأخرى تحت ضغط العباسيين، والروافض يتّهمونه أنّه عدل عن تخريج أحاديث الشيعة لأنّ فيه انحراف عن أهل البيت، إلى غير ذلك من التّرهات التي تكفي مطالعة يسيرة لسيرة الإمام البخاري بدحضها وتفنيدها، وأكثر شيء يلفت الانتباه تناقل هؤلاء الطاعنين نفس الكلام وأحياناً لدرجة التطابق، وكأنما سرّقه بعضهم من بعض أو أنّ أستاذهم واحد وهو كذلك.

يقول إسماعيل الكردي: " ومن أبرز الأمثلة على ذلك عكرمة البربري مولى ابن عباس الذي كان يرى رأي الخوارج الإباضية وقيل الصفرية، فقد احتج البخاري بروايته وعدّه موثقاً في حديثه، كما هو شأنه في الاحتجاج بكثير من الخوارج حتى الدعاة منهم"¹.

¹ إسماعيل الكردي: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي، ص 316.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ويقول إبراهيم فوزي " لقد اشترط الفقهاء في رواية الحديث عن رسول الله أن يكون الراوي خاليا من الأهواء وبالاستناد إلى ذلك لم يرو البخاري لأحدٍ من الشيعة ولو كانوا من الصحابة بحجة أنهم أصحاب هوى، فهل كان الخوارج خالين من الأهواء؟ ألا يدلُّ على أنَّ البخاري كان صاحب هوى بالرواية عمن ناصبوا عليا العدا؟"¹.

أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث المبتدعة في الرد على هذه الشبهة.

إنَّ ترديد مثل هذه الشبهات التي لا تمتُّ للواقع بأي صلة أمرٌ يثير الشفقة، إذ كيف يُعقل لرجالٍ لهم عقول أن يمشوا وراء أقوام ليس لهم همٌّ إلا تنكيس راية الإسلام، ينقبون عن الزلات بمجاهر عملاقة ويطمسسون الحقائق بنعالهم النتنة، فهلا رجعوا إلى النبع الصافي والمنهج الواضح المشرق الذي سار على نوره علماء الإسلام ؟ لِيُبصروا الحقائق ببصائرهم قبل أبصارهم؛ فحقاً ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ الحج: ٤٦

لقد روى البخاري عن جملة من الرواة الذين وُصفوا بالابتداع، فروى عن الشيعة وروى عن الخوارج وروى عن القدرية والمرجئة، هذا الأمر الذي يُعدُّ في نظري ونظر كثيرين من مناقب الإمام البخاري لا من مثالبه؛ فلم يمنعه ميول الرواة المذهبي أن يهدر رواياتهم التي يحتاجها المسلمون، والمصلحة تحتم ضرورة قبول رواياتهم، كما أنَّ داعي الإنصاف لا بُدُّ من إجابته فعاملهم البخاري وغيره من المحدثين معاملة سائر الرواة؛ يقبلون ما رواه صادق اللهجة ضابط الفؤاد ويردُّون على الكذوب أو مختل الضبط حديثه، "في موضوعية علمية منهجية قلَّ نظيرها"².

أما كلامهم عن احتجاجة بالخوارج وأنه أكثر عنهم فكذبٌ محض، فلم يرو إلا عن أربعة أو خمسة منهم على خلافٍ في ثبوت البدعة عند بعضهم، ومع ذلك أقلَّ عنهم لأنهم كانوا منشغلين بأمور

¹ إبراهيم فوزي: تدوين السنة، ص198.

² تعقيب المشرف جزاه الله خيرا.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الحكم والقتال، وغير ذلك ولم يكونوا من المكثرين في الرواية، وهم أصدق الناس لهجة وأبعدهم عن الكذب لأنهم يكفرون صاحب الكبيرة والكذب من الكبائر.

أما الشيعة فقد أخرج عن عددٍ منهم سواء كانوا غلاة أم لا ما داموا صادقي اللهجة، وهذا شأن الشيعة الأوائل فلم يكن الكذب فاشيا فيهم كالمتأخرين الذين يدينون بالكذب، بل أخرج لبعضهم أحاديث في فضائل أهل البيت وكلُّ هذا قد سبق بيانه، وبعد هذا وجب السؤال من يؤلف تبعا لميوله المذهبي، البخاري أم هؤلاء الطاعنين الذين اتهموه زورا وبهتانا أنه لم يرو عن أحدٍ من الشيعة، أفلا يبصرون؟ .

ثم إنَّ لمنهج الإمام البخاري في انتقاء أحاديث المبتدعة ميزة بديعة؛ فقد كان ينتقي من أحاديثهم بعض الأحاديث التي تخالف بدعهم فيرويها في كتابه، ليؤكد عظم الصّدق في نفوسهم وأمانتهم في النّقل، فيروي لبعض الشيعة أحاديث في فضائل الصحابة، ومثال ذلك أنه روى لخالد بن مخلد القطواني - وهو ممن وُصف بالغلو- في التشيع حديثا في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه !!، وروى للوليد بن كثير وهو ممن رمي برأي الخوارج حديثا في فضائل فاطمة، إلى غير ذلك مما سبق بيانه.

المبحث الثالث: أثر منهج الانتقاء على رواية الجامع الصحيح.

لقد كان لمنهج الانتقاء عند الإمام البخاري أثرٌ واضح على منزلة رواية الجامع الصحيح، ويظهر ذلك في قصد الإمام البخاري لتحري الرواية عن الثقات في الغالب من صنيعه، وانبنى على هذا القصد مسألة أخرى كانت محلّ نزاعٍ بين العلماء، وهي مسألة الحكم بالثقة لكل رجال الصحيح، كما انبنى عليها مسألة أخرى تجاذبتها آراء العلماء أيضاً وهي مسألة التصحيح على شرط الشيخين، وسنبين في هذا المبحث أثر منهج الإمام البخاري في الانتقاء في مناقشة هذه المسائل.

المطلب الأول: تحري أصحاب الصحاح الرواية عن الثقات.

إنَّ الأصل في الرواية عند أهل الحديث، الرواية عن الثقات فحديث الثقة عندهم مقبولٌ معمول به، وحديث المجروح ساقط وإِ كما قال الحاكم رحمه الله، ولا يُعدّل عن هذا الأصل إلا لأسباب دُكرت في مضامئها، وليس هذا موضع بسطها.

كما أنَّ الأصل في الرواية الذين روى لهم أصحاب الصحاح أنهم ثقات على الأقل عند أصحاب هذه الكتب، دلَّ على ذلك نصوصهم وكذا تسميتهم لمصنفاً¹؛ فالإمام مسلم رحمه الله يقول في مقدمة جامعه الصحيح "فأما القسم الأول فإننا نتوخى أن نقدّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عُثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدّم قبلهم"². وسمى كتابه الصحيح "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ"³. وابن خزيمة سمي كتابه "

¹ انظر: خالد بن جابر الأسمري: التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه، ص46.

² مسلم: مقدمة الجامع الصحيح، ص45-46.

³ ابن خيزر الاشبيلي: الفهرست، ص85.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقل الأخبار¹.

أما الإمام البخاري فلم يصرِّح بذلك، ولا ظهر ذلك في تسمية كتابه، لكن جاءت نصوص للعلماء تدلُّ على أنَّ الأصل في رواية الصحيح أنهم ثقات ومنها:

ما قاله الحاكم -رحمه الله-: "القسم الأول من المتفق عليها: اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ، وله راويان ثقتان ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عن أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواية من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة في روايته، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح"². وقال ابن طاهر " شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات..."³.

وقال الحازمي في سياق كلامه عن شرط الشيخين " وأن يكون كلُّ من رواه صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابط متحفظ، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد"⁴.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله "فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ"⁵. فهذه جملة من النصوص تؤكد تحري الإمام البخاري الرواية عن الثقات العدول؛ فهل هذا الأصل مطرد في صنيعه؟ أم له استثناء.

¹ ابن خزيمة: الصحيح، 3/1.

² الحاكم: المدخل إلى الاكلیل، ص73.

³ ابن طاهر المقدسي: شروط الأئمة الستة، ص17.

⁴ السخاوي: فتح المغيث، ت: عبد الكرم الخضير، 82/1.

⁵ ابن حجر: هدي الساري، ص10.

المطلب الثاني: الحكم بثقة كل رواية الصحيح وأثر منهج الانتقاء على هذا الحكم.

لقد كان لمنزلة الصحيح عند العلماء أثرٌ واضح على كثير من القواعد العلمية والمباحث الحديثية، ومنها مسألة تخريج الشيخين أو البخاري خاصة للراوي في كتابه الصحيح، هل يفيد ذلك تعديلاً منه للراوي؟ حيث يرى جمع من العلماء أنّ الراوي إذا خُرج له في الصحيح، فقد قفز القنطرة ولم يُلْتَفَت إلى ما قيل فيه من جرح.

وأول من أثار هذه المسألة حسب ما وقفت عليه هو أبو الحسن المقدسي فيما نقله عنه ابن دقيق العيد حيث قال: "ولمعرفة كون الراوي ثقةً طرُق، منها:.... تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي محتجّين به، وهذه درجة عالية، لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلّهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة .

وهذا معنيّ لم يحصل لغير من خُرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما وقد وجد فيها هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم .

وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخرَج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يُلْتَفَت إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد به ونقول، ولا نخرج عنه إلاّ بيانٍ شافٍ وحجّة ظاهرة، تزيد في غلبة الظنّ على المعنى الذي قدّمناه، من اتّفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل روايتهما .

نعم، يمكن أن يكون للترجيح مدخلٌ عند تعارض الروايات فيكون من لم يتكلم فيه أصلاً راجحاً على من قد تُكلم فيه، وإن كانا جميعاً من رجال الصحيح، وهذا عند وقوع التعارض¹ انتهى.

فحاصل كلامه أنّ كلّ من روى عنه البخاري احتجاجاً فهو ثقةٌ عنده، حتى وإن تُكلم فيه فالكلام فيه هدّر، فقد جاز القنطرة .

¹ ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص55

هذا الرأي لم يقف عند المقدسي ولا عند أبي الفتح القشيري وإنما تبناه جمع من العلماء بعدهما،
أذكر منهم :

– الحافظ ابن حجر: حيث قال في مقدمة الفتح في فصل سياق أسماء من طعن فيه من رجال البخاري : " وقبل الخوض فيه ينبغي لكل مُنصِف أن يُعلم أن تُخرِج صاحب الصحيح لأيِّ راو كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحَّة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتّابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرَّج له في الأصول.

فأما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحدٍ منهم، طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام؛ فلا يُقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادحٍ يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه، لأنَّ الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرَّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرِّج عنه إلا بحجَّة ظاهرة وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدَّمناه من اتِّفاق النَّاس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رُواتهما، قلت: فلا يُقبل الطَّعن في أحدٍ منهم إلا بقادح واضح، لأنَّ أسباب الجرح مختلفة¹ انتهى .

فدلَّ ظاهر كلام الحافظ هذا على تبنيه لهذا القول؛ وهو أنَّ من روى له البخاري في الأصول فهو ثقة.

¹ ابن حجر: هدي الساري، ص384.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- الذهبي: قال "من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتج به في الأصول، وثانيهما: من خرج له متابعة وشهادة واعتبارا. فمن احتج به أو أحدهما ولم يُوثَّق، ولا عُمز: فهو ثقة، حديثه قوي، ومن احتج به أو أحدهما وتكلم فيه:

فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التي قد نُسمِّيها: من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرَّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردُّد، فكلُّ من خرَّج له في "الصحيحين"، فقد قفز القنطرة. فلا معدل عنه، إلا ببرهان بيِّن¹.

فظهر بهذا الكلام موافقة الذهبي لهم أيضا، وأنه يرى أن كل من أخرج له البخاري في الأصول محتج به، وإن كان يُقرُّ بأن بعض من أخرج له في الأصول وتكلم فيه، فالكلام فيه معتبر لكن لا يخرج حديثه من دائرة القبول.

والذهبي هو من أشاع عبارة المقدسي تلك "قفز القنطرة" واستعملها في عدة تراجم من كتبه².

أثر معرفة منهج الانتقاء في مناقشة هذا الرأي:

إنَّ الملاحظ على كلام أولئك الأئمة أنه كلام سيق مساق التنظير والتأصيل العام، وإلا فإنَّ كل إمام من هؤلاء إذا جُمعت أقواله في الباب ونظرنا إلى تطبيقاته في حكمه على الرواة، تبين أنَّ هذا الكلام مجرد تنظير، فالحافظ ابن حجر مثلا يعلم يقينا أنَّ بعض من أخرج له البخاري في الأصول احتججا ليس بثقة وما قوله في إسماعيل بن أبي أويس عنا ببعيد، فقد أخرج له البخاري انتقاء قال الحافظ في

¹ الذهبي : الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص79-80.

² انظر : مصطفى إسماعيل : شفاء العليل بأسئلة في الجرح والتعديل، 1/31-32.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الهدى : " ورؤينا في مناقب البخاري بسند صحيح أنّ إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مُشعر بأن ما أخرج به البخاري عنه هو صحيح الحديث، لأنّه كتب من أصوله وعلى هذا لا يُحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر به"¹.

والأمثلة على هذا عديدة، فإنّ منهج صاحب الصحيح الانتقاء من حديث الراوي الضعيف، أي رواية صحيح حديثه، وعليه فمجرد الرواية عن الراوي في الصحيح لا يعني بالضرورة توثيق راويه.

قال الدكتور حمزة المليباري " وينبغي أن نفهم من هذا الصنيع أنّ مقصد البخاري ومسلم ذكر الأحاديث الصحيحة من طريق الثقات، لكن قد يخرج كل منهما عن هذا المقصد، فيرويان الحديث الصحيح عن طريق إسناد فيه ضعيف، وذلك لأغراض علمية يحدّدها منهجها المتبع في سياق تلك الأنواع من الأحاديث في الصحيحين، وليس معنى ذلك أنّ جميع ما يرويه ذلك الضعيف من الأحاديث محتج به، أو أنّه خالٍ من الخطأ، كما لا ينبغي أن نفهم من ذلك سوى أنّ الراوي قد تجاوز قنطرة العدالة الدينية"².

ويقول الدكتور يوسف الجديع " وكثيراً من النقاد بعد الإمامين يحتجون بالراوي يحتج به الشيخان أو أحدهما، ويعدونه بذلك قد جاز القنطرة، ويجعلونه في كفة ترجيح ثقة الراوي المختلف فيه .

قال ابن عدي في عبد الله بن يوسف التنيسي: " البخاري مع شدة استقصائه اعتمد عليه في مالك وغيره، ومنه سمع الموطأ، وله أحاديث سالحة، وهو خير فاضل"³.

وقال في علي بن الجعد: " والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه"⁴.

¹ ابن حجر : هدي الساري، ص391.

² المليباري: نظرات جديدة في علوم الحديث، ص121.

³ ابن عدي: الكامل في الضعفاء، 4/205.

⁴ ابن عدي: المصدر السابق، 5/213.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

كذلك قال في فليح بن سليمان: "اعتمده البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به"¹. قلتُ - أي الجديع -: لكنّ الواجب أن لا تجعل هذه قاعدة مطّردة في كل ما روى ذلك الراوي؛ لأنّ الشيخين كان من منهجهما الانتقاء من حديث من عُرف بضعفٍ من أهل الصدق، فالصواب أن يستفاد من احتجاج الشيخين أو أحدهما براوٍ أنّه مقبول من حيث الجملة، لكن حديثه المعين غير المخرج في الصحيح يجب الاحتياط في قبوله حتى يثبت أنه محفوظ، ليوافق منهج صاحب (الصحيح) في الانتقاء.² انتهى.

فإذا علمنا أنّ منهج صاحب الصحيح الانتقاء من حديث الراوي الضعيف بالطريقة التي سبق بيانها، وأنّ البخاري لا يروي عن الراوي إلا بعد أن يعرف صحيح حديث الراوي من سقيمه فنكون بذلك قد قيّدنا الإطلاق في قاعدة التوثيق لرواة الصحيح بمجرد الاحتجاج بهم .

وهذا كلام للمعلمي اليماني يوضّح مسألة الانتقاء عند البخاري أكثر وأثرها على الراوي، حيث قال بعد نقله كلام الإمام البخاري "ابن أبي ليلي لا هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يُدزى صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً"³؛ قال "وهذه الحكاية تقتضي أن يكون البخاري لم يرو عن أحدٍ إلا وهو يرى أنّه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل، فإنّ الكذاب لا يمكن أن يُعرف صحيح حديثه؛ فإن قيل: قد يُعرف بموافقة الثقات، قلت: قد لا يكون سمع وإنما سرق من بعض أولئك الثقات، ولو اعتدّ البخاري بموافقة الثقات لروى عن ابن أبي ليلي ولم يقل فيه تلك الكلمة، فإنّ ابن أبي ليلي عند البخاري وغيره صدوق، وقد وافق الثقات في كثير من أحاديثه، ولكنه عند البخاري كثير الغلط بحيث لا يُؤمن غلطه حتى فيما وافق عليه الثقات، وقريبٌ منه من عُرف بقبول التلقين، فإنه قد يلقن من أحاديث شيوخه ما حدّثوا به، ولكنّه لم يسمعه منهم، وهكذا من يحدث على التوهّم فإنه قد يسمع

¹ ابن عدي: المصدر السابق، 30/6.

² الجديع: تحرير علوم الحديث، 319/1.

³ الترمذي: السنن، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً، رقم 364، ص 330.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

من أقرانه عن شيوخه ثم يتوهم أنه سمعها من شيوخه فيرويها عنهم، فمقصود البخاري من معرفة صحيح حديث الراوي من شيوخه لا يحصل بمجرد موافقة الثقات، وإنما يحصل بأحد أمرين: إما أن يكون الراوي ثقة ثبتاً فيعرف صحيح حديثه بتحديثه، وإما أن يكون صدوقاً يغلط ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطريق أخرى كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلظه خاصاً بجهة كيجي بن عبد الله بن بكير، روى عنه البخاري وقال في التاريخ الصغير: "ما روى يحيى ابن عبد الله بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه"، ونحو ذلك¹ انتهى.

وقال أيضا -المعلمي- في ترجمة ضرار بن سرد: "وأما ضرار فروى عنه أبو زرعة أيضاً، وقال البخاري والنسائي: متروك الحديث، لكنَّ البخاري روى عنه وهو لا يروي إلا عن ثقة كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومرَّ النظر في ذلك في ترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن. والظاهر التوسط وهو أنَّ البخاري لا يروي إلا عمَّن هو صدوق في الأصل يتميز صحيح حديثه من سقيم، كما صرح به في رواية الترمذي عنه كما تقدّم في تلك الترجمة؛ فقله في ضرار: متروك الحديث محمول على أنه كثير الخطأ والوهم، ولا ينافي ذلك أن يكون صدوقاً في الأصل؛ يمكن لمثل البخاري تمييز بعض حديثه. فالمعلمي يرى أن أقلَّ أحوال من يروي له البخاري أن يكون صدوقاً في نفسه حتى يتسنى له أن ينتقي صحيح حديثه ويروي عنه، وأحسب أنه يقصد المعنى اللغوي من مصطلح الصدوق أي الصادق، لأنه استعمله في مقابل الكذاب، فهو لا يعني بالصدوق المرتبة المعروفة للرواة، والله أعلم. فالحاصل من سرد أقوال العلماء أنهم اختلفوا نظيراً في اعتبار رواية الشيخين للراوي توثيقاً له، فرأى بعضهم أن مجرد احتجاج صاحب الصحيح بالراوي في صحيحه إثبات منه لعدالته، ورأى بعضهم أن مجرد التخريج للراوي في الصحيح لا يلزم منه توثيق للراوي، لأنَّ منهج صاحب الصحيح الانتقاء من حديث الراوي وإن كان ضعيفاً، ويظهر أن هذا الرأي هو الأصوب، لأنه يؤكده واقع رواية الصحيح، فهل كان لهذا الاختلاف أثر من الناحية العملية؟.

¹ المعلمي : التنكيل، 321/1.

المطلب الثالث: مسألة التصحيح على شرط الشيخين وأثر منهج الانتقاء عليها.

إنَّ الكلام عن مسألة توثيق رواية الصحيح انبنى عليه من الناحية العملية مسألة أخرى، ألا وهي مسألة التصحيح على شرط الشيخين أو أحدهما ؛ هذا المصطلح الذي اعتبره ابن الصلاح المرتبة الرابعة من مراتب الصحة، بل وقطع ابن طاهر بصحة الأحاديث التي على شرطهما فقال: " أجمع المسلمون على ما أخرج في الصحيحين أو ما كان على شرطهما"¹

فماذا يعني شرط الشيخين وهل يستحق هذه المنزلة التي وضعت له؟ وما هو دور معرفة منهج الانتقاء عند الشيخين في مناقشة هذه المسألة؟²

مما ينبغي أن يُعلم أنه لم يصرِّح الشيخان بشرطهما ولا نصًّا عليه، كما قال السخاوي: " اعلم أنه لم يصرِّح أحدٌ من الشيخين بشرطه في كتابه، ولا في غيره كما جزم بذلك غير واحدٍ منهم النووي، وإنما عُرف بالسَّبر لكتابيهما ولذا اختلف الأئمة فيه "³.

وأوَّل من ذكر اسم الشرط هو الدارقطني⁴ في مقدمة كتابه الالتزامات، حيث قال: " ما يلزم إخراجهِ على شرطهما ومذهبهما "⁵، ولم يشتهر عنه وإنما الذي شهَّره هو الحاكم، وذلك نظريا حين قال: "ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان "⁶، وأما تطبيقيا: ففي كتابه المستدرك فكثيرا ما يصحِّح أحاديثَ فيه ويقول على شرط الشيخين، فكم من عائبٍ له قوله ومستدركٍ على مستدركه.

¹ سراج الدين البلقيني: محاسن الاصطلاح، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح، ص172.

² انظر: الزبير دحان: شرط الشيخين؛ غموظ في التنظير، واختلاف في التفسير، وعُرِّز في التطبيق، وقد استفدتُ منه كثيرا في أفكار هذا المطلب.

³ السخاوي: فتح المغيب، 81/1.

⁴ استفدتُها من الزبير دحان: المرجع السابق، ص19.

⁵ الدارقطني: الالتزامات والتتبع، ص64.

⁶ الحاكم : معرفة الإكليل، ص73.

وحاصل الخلاف في شرط الشيخين أنَّ بعض العلماء رأى أنَّ شرط الشيخين إنما هو رواتهما الذين أخرجوا لهم وإن كانوا على انفراد، أو يكون بعضهم من رجال البخاري وبعضهم من رجال مسلم لاضير في ذلك، ورأى آخرون ضرورة كَوْن الإسناد نفسه محتجَّ به، وهو ما عبَّروا عنه بصورة الاجتماع، بينما لم يحصره آخرون في الرواة وإنما في الصفات، فكلُّ راوٍ له نفسُ صفات راوي الصحيح فهو على شرطهما، قال المزي " اصطلاح المتقدمين إذا قالوا على شرط البخاري ومسلم أنَّ ذلك مخرَّجٌ على نظير رجال الصحيحين، واصطلاح المتأخرين إذا كان على رجال الصحيحين"¹.

وهذه بعض أقوال أهل العلم في هذا الباب :

قال النووي : " ومعنى كونه على شرطهما أنهما أخرجوا لرواته في صحيحيهما"².

وقال أيضا : " المراد بقولهم على شرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما"³.

وقال الإسماعيلي في المدخل : " لما كان مُراد البخاري إيداع الصحيح في كتابه صار من يروي عنه رواية موثوقا به، فجائز لمن حذا حذوه أن يحتج به بعينه، وإن كان في غير ذلك الخبر"⁴.

وكذلك قال ابن حجر في النخبة " شرطهما المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح"⁵.

بينما فصلَّ الحافظ أكثر في النُكت فقال في سياق كلامه عن مُستدرك الحاكم : " أن يكون إسناده الحديث الذي يخرَّجه محتجًا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع، سالما من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتج برواته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن

¹ الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح، 257/1.

² النووي: إرشاد طلاب الحقائق، 124/1.

³ السيوطي: تدریب الراوي، 137/1.

⁴ الزركشي : المصدر السابق، 257/1.

⁵ ابن حجر : نزهة النظر، ص76.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الزهري، فإنهما احتجًا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأنَّ سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وُجد حديثٌ من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين فهذه الحالات يجب أن يتفطن لها كلُّ من أراد أن يحكم على رواية ما بأثنا على شرط الشيخين أو أحدهما، أن يراعي كيف أُخرجت رواية هذا الراوي في الصحيحين¹.

أما ابن الصلاح فاعترض على من قال أنَّ شرط الشيخين روائهما فقط، فقال في الصيانة: "وفيما ذكرته دليلٌ على أنَّ من حَكَم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنَّه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقَّف على التَّنظر في أنَّه كيف روى عنه، وعلى أيِّ وجهٍ روى عنه، على ما بيَّناه من انقسام ذلك والله سبحانه أعلم"².

أمَّا القائلين بأنَّ العبرة بالصفات لا بأعيان الرواة فنذكر منهم:

- ابن طاهر: حيث قال "شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المتَّفَق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلافٍ بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متَّصلاً غير مقطوع"³.

- الحازمي: حيث قال: "مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيحٌ ثابت يلزم إخراجهم، وعن بعضهم مدخولٌ لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم ويتضح ذلك بمثال، وهو:

أن نعلم أنَّ أصحاب الزهري مثلاً على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، وتفاوت، فمن كان بالطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة غير أنَّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، حتى

¹ ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، 65/1.

² ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم، 100/1.

³ المقدسي: شروط الأئمة، ص18.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

كان منهم من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتيان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم، والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسوي.

والطبقة الرابعة قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقله ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا، وهم شرط أبي عيسى...

والطبقة الخامسة نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا.¹

وبعد سرد هذه الأقوال تبين أن مسألة الشرط أمر اجتهادي وأنه مصطلح مختلف في تحديد ماهيته، بل ما عدّه بعضهم شرطا، عدّه آخرون وهما أو غلطا، فكيف يكون له هذه المزية، ويكون من أعلى أقسام الحديث الصحيح، خاصة وأن كثيرا ممن يستعمل هذا المصطلح في التخريج لا يحدّد أي معنى أراد من قوله على شرط الشيخين، هل هو على قول النووي أو على معنى ابن الصلاح أو الحاكم أو الحازمي أو من؟.

أثر منهج الانتقاء في مناقشة مسألة التصحيح على شرط الشيخين.

إنّ ما قيل في مسألة توثيق الراوي لمجرد الرواية عنه في الصحيح هو ما يمكن أن يُقال في مسألة التصحيح على شرط الشيخين، وبيان ذلك أنّه إذا تقرّر عندنا أنّ تخريج صاحب الصحيح للراوي ليس حكما منه بثقته على الإطلاق بقدر ما هو حكم منه على صوابه في ذلك الحديث بعينه، فإنه ينبغي أيضا أن لا نحكم بصحة حديث الراوي باعتبار أنّ البخاري أو مسلما أخرج عنه، سواء كان ذلك في حال الانفراد كما قال النووي وغيره، أو في حال الاجتماع كما قال ابن حجر، ولا يكفي

¹ الحازمي: شروط الأئمة الخمسة، ص 56-58.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

مراعاة كيفية إخراج البخاري عنه كما قال ابن الصلاح، إذ قد يحصل الاجتماع والكيفية التي روى بها صاحب الصحيح في الحديث ولا يكون الحديث صحيحا، فضلا أن يكون على شرطهما، وإلا لا معنى لقول أن صاحب الصحيح قد انتقى -أي اختار- هذا الحديث بعينه بعد عدة اعتبارات قد تظهر لنا وقد لا تظهر، ليصحح هذا الحديث ويجعله من أحاديث كتابه الصحيح، وقد نبه مثل هذا المعنى بعض العلماء، أذكر منهم :

- **الزيلعي**: حيث قال: "وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على "الصحيحين" فتساهلوا في استدراكهم ومن أكثرهم تساهلا الحاكم أبو عبد الله في "كتابه المستدرك" فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما وفيه هذه العلة إذ لا يلزم من كون الراوي محتجا به في الصحيح، أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه بل الحاكم كثيرا ما يجيء إلى حديث لم يخرج لغالب رواياته في الصحيح كحديث روي عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري "يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة" وهذا أيضا تساهل، وكثيرا ما يخرج حديثا بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم فيقول: هذا على شرط الشيخين وهذا أيضا تساهل، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبنا "الصحيح" عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه أو لعدم ضبطه حديثه أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه أو لغير ذلك فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري. أو مسلم وهذا أيضا تساهل لأن صاحبنا "الصحيح" لم يحتج به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما وهذا كما أخرج البخاري. ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال. وغيره ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن المثنى فإن خالد بن مخلد عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلا، وكثيرا ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم

بالكذب وغالب رجاله رجال الصحيح فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري أو مسلم، وهذا أيضا تساهل فاحش، ومن تأمل كتابه "المستدرک" تبين له ما ذكرناه¹. انتهى.

فكلام الزيلعي هذا مختص بمناقشة طريقة الحاكم في المستدرک، وقد أشار إلى مسألة الانتقاء في جانب واحدٍ ألا وهو انتقاء صاحب الصحيح عن الراوي ما رواه عن شيخه الذي ضبط حديثه وأتقنه، وهذا منه على سبيل التمثيل .

أما ابن القيم فقد فصل أكثر وأروى الغليل بكلامه فقال: "وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس: طائفة تجحد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح، وقد احتج به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا: هذا على شرط الصحيح، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا من حديثه، ورووا له ما تابعه فيه الثقات، ولم يكن معلولا، ويتركون من حديثه المعلول، وما شد فيه، وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقات، أو رواه عن غير معروف بالرواية عنه، ولا سيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به، فإن لهم في هذا نظراً واعتباراً اختصوا به عمن لم يشاركهم فيه، فلا يلزم حيث وجد حديث مثل هذا أن يكون صحيحاً، ولهذا كثيراً ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة: بأنه لا يتابع عليه.

والطائفة الثانية يرون الرجل قد تكلم فيه بسبب حديث رواه وضُعم من أجله، فيجعلون هذا سبباً لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيضعفون من حديثه ما يجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته، وهذا باب اشتبه كثيراً على غير النقاد.

والصواب: ما اعتمده أئمة الحديث ونقادهم: من تنقية حديث الرجل وتصحيحه والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضعٍ آخر؛ وهذا فيما إذا تعددت شيوخ الرجل: ظاهر، كإسماعيل بن عياش في غير الشاميين، وسفيان بن حسين في غير الزهري، ونظائرهما متعددة، وإنما

¹ الزيلعي: نصب الراية، 342/1.

النقد الخفي : إذا كان شيخه واحدًا كحديث العلاء بن عبد الرحمن مثالا عن أبيه عن أبي هريرة، فإن مسلماً يصحح هذا الإسناد، ويحتج بالعلاء، وأعرض عن حديثه في الصيام بعد انتصاف شعبان، وهو من روايته وعلى شرطه في الظاهر، ولم ير إخراج له لكلام الناس في هذا الحديث، وتفرد به، وهذا أيضاً كثيرٌ يعرفه من له عناية بعلم النقد ومعرفة العلل، وهذا إمام الحديث البخاري : يعلل حديث الرجل بأنه لا يتابع عليه ويحتج به في صحيحه، ولا تناقض منه في ذلك¹ انتهى

ونقل الزركشي كلاماً لابن عبد الهادي قريباً من كلام ابن القيم فقال "وهاهنا فائدة جليلة وهو ما جرت به عادة كثيرٍ من المتأخرين في الرجل إذا روى له البخاري ومسلم وقد تُكلم فيه أن يعتمدوه ويقولوا قد جاز القنطرة، قال الشيخ وهكذا نعتقد وبه نقول، وجرى على ذلك الحافظ أبو الحجاج المزري والذهبي وغيرهم مما يظهر من تصريفهم، ونازع في ذلك الإمام الناقد شمس الدين محمد بن عبد الهادي وقال "الحق أن هذا القول غير مقبول على الإطلاق، بل الكلام في الرجل من رجال الصحيح تارة لا يكون مؤثراً فيه ككلام النسائي في أحمد بن صالح المصري، وتارة يكون مؤثراً كيجي بن أيوب المصري ونعيم بن حماد وسويد بن سعيد وغيرهم، فإذا انفرد واحد منهم واشتهر الكلام فيه أو ضعفه أكثر الأئمة بحديث في الحلال والحرام لم يحتج به، وأصحاب الصحيح إذا روى لمن تكلم فيه وضعف فإنهم يثبتون من حديثه ما لم ينفرد به بل وافق فيه الثقات وقامت شواهد صدقه، قال وفي هذا الموضع يعرض الغلط لطائفتين من الناس إحداهما (بيرون الرجل قد أخرج له في الصحيح فيحكمون بصحة كل ما رواه حيث رأوه في حديث قالوا " هذا حديث صحيح على شرط الصحيح " وهو غلطٌ فإن ذلك الحديث قد يكون مما أنكر عليه من حديثه أو يكون شاذاً أو معللاً فلا يكون من شرط أصحاب الصحيح، بل ولا يكون حسناً وقد أخرج البخاري حديث جماعة ونكب على بضعها خارج الصحيح. والثانية بيرون الرجل قد تكلم فيه وقد ضعف فيجعلون ما قيل

¹ ابن القيم: تهذيب السنن، 326/5.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فيه من كلام الحفاظ موجبا لترك جميع ما رواه ويضعفون ما صح من حديثه لطعن من طعن فيه كما يقول ابن حزم ذلك في إسرائيل وغيره من الثقات وكذلك ابن القطان يتكلم في أحاديث كثيرة قد أخرجت في الصحيح لطعن من طعن في رواها وهذه طريقة ضعيفة وسالكها قاصر في معرفة الحديث وذوقه عن معرفة الأئمة وذوقهم¹ انتهى .

فخلاصة ما سبق: أنَّ العلماء تضاربت أقوالهم في تحديد شرط الشيخين، بين من قال أنَّ شرطهما رجالهما، مع اختلاف بين أصحاب هذا الرأي في كون رجالهما منفردين أو مجتمعين في الإسناد، وبين من قال أنَّ شرطهما صفات رواتهما، فكل راوٍ توافرت فيه صفات رواة الصحيح فهو على شرطهما، وإذا كان الأمر بهذا الاختلاف فكيف نصَّح على شرطهما ولم يُتفق عليه، فضلا عن أن يكون له مرتبة عالية كالتى وُضعت له، وقد كان لمعرفة منهج الانتقاء عند البخاري أثر في مناقشة هذه المسألة ألا وهو عدم الجزم بكون الحديث على شرط البخاري لأنَّ له في مع كل حديث تعامل خاص فيقبل للراوي في موضع، ويردُّ حديثه في موضع آخر تبعا لمنهجه في الانتقاء وهو القول الذي قال به جمع من المتأخرين كالزليعي وابن القيم وابن عبد الهادي رحمة الله عليهم أجمعين.

¹ الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح، 3/348-352.

المبحث الرابع : أثر منهج الانتقاء على مرويات الجامع الصحيح .

إنَّ ما بذلَه الإمام البخاري في انتقاء مرويات جامعه الصحيح كان له أثر واضح على هذه المرويات، وذلك في علو منزلتها والحكم بصحة هذه الأحاديث، واعتبارها من أعلى درجات الصحيح، غير أنَّه اعترى هذا الحكم بالصحة نزاعٌ حول الجزم بصحة جميع ما أخرجه البخاري في الصحيح، وذلك لوجود عدد من الأحاديث التي انتقدها الحفاظ، وسُنِّبَ في هذا المبحث بإذن الله طبيعة هذه الانتقادات، وأثر معرفة منهج الانتقاء عند البخاري في الجواب عنها .

المطلب الأول : أثره على منزلة المرويات.

القولُ بصحة أحاديث البخاري صرَّح به المصنِّف نفسه حيث سمى كتابه "الجامع الصحيح" وقال "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح"¹، وقال الحميدي الأندلسي "لم نجد من الأئمة الماضين رضي الله عنهم من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين"² يعني البخاري ومسلم، ولم تكن مجرد دعوى بل ألزم نفسه إلزاماً شديداً في التحري والتدقيق والتضييق في انتقاء أحاديثه، حتى بلغ بها الكمال المنشود، قال الحاكم في المدخل: "وأما محمد بن إسماعيل فإنه بالغ في الإجهاد فيما أخرجه وصححه، ومتى قصد الفارس من فرسان أهل الصنعة أن يزيد على شرطه من الأصول أمكنه ذلك، لتركه كل ما لم يتعلق بالأبواب التي بنى كتابه الصحيح عليها"³.

ثم بموافقة أئمة زمانه وشيوخه على صحة أحاديثه، قال العقيلي: "لما ألَّف البخاري كتاب الصحيح عرضَه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقولُ فيها قولُ البخاري وهي صحيحة"⁴.

¹ ابن حجر: هدي الساري، ص7.

² ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ص26.

³ الحاكم: المدخل إلى الصحيح، ص112.

⁴ ابن حجر: المصدر السابق، ص8.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ثم بتلقي الأمة أحاديثه بالقبول؛ تصحيحاً، وعملاً واستنباطاً وشرحاً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلماً، بل جمهور ما صحَّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث متلقى بالقبول وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما ووافقوهما على تصحيح ما صحَّحاه .."¹

وهذا الإمام الدهلوي يعدُّ طبقات كتب الحديث ومراتبها من حيث الصحة فيقول: " وكُتِبَ الحديث على طبقات مختلفة فنقول هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات :

فالصحة أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ما صح أو حسن غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلا مع بيان حاله، والشهرة أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المحدثين قبل تدوينها، وبعد تدوينها :

فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رووها بطرق شتى، وأوردوها في مسانيدهم ومجاميعهم .

وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه، وكشف مشكله وشرح غريبه .. وتخرج طرق أحاديثه واستنباط فقها ...

ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها، وحكموا بصحتها، وارتضوا رأي المصنف فيها ..

ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون عنها، ويعتمدون عليها، ويعتنون بها ...

¹ ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، 215/7.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان " الصحة والشهرة" كُملا في كتاب، كان من الطبقة الأولى..... فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري وصحيح مسلم¹ انتهى.

ولا شك في تقدُّم صحيح البخاري عليهما، وإن نازع في ذلك بعضهم، فالقول قول جمهور المحدثين والعلماء، بل صرَّح غير واحد من الأئمة أنَّ البخاري أوَّل من جرَّد الصحيح².

وعدَّ ابن الصلاح ما اتفق عليه الشيخان الدرجة الأولى من درجات الصحيح، وما أخرج به البخاري في الدرجة التي تليها³، وتلقَّى تقسيمه هذا العلماء بالقبول والموافقة.

ولو أردنا سردَ ما قيل في مزايا هذه الأحاديث ما فرغنا منه، غير أنَّه ورد نزاعٌ بين العلماء في الجزم بصحة كلِّ أحاديث الصحيح فأردت إيراده هنا.

¹ الدهلوي: حجة الله البالغة، 1/231.

² انظر : الأقوال مجموعة في هذا الباب عند خليل ملا خاطر : مكانة الصحيحين، ص53.

³ ابن الصلاح : معرفة أنواع علوم الحديث، ص28.

المطلب الثاني : هل كل أحاديث البخاري صحيحة ؟

ذهب جمع من العلماء إلى أن جميع أحاديث الصحيح صحيحة وأنها متلقاة بالقبول، وأغلق بعضهم باب النقد تماما لأحاديث الصحيح، بينما قال آخرون بإمكان ذلك وأن الأحاديث المنتقدة قد تخرج من دائرة التلقي، وذلك أن عددا من العلماء تعرّضوا لانتقاد جملة من أحاديث الصحيح، وهذا طرف من أقوال العلماء في المسألة :

1- القائلين بصحة جميع أحاديث كتاب الصحيح :

وأعني بجميع أحاديث الصحيح كل ما أسنده البخاري- أو مسلم -محتجا به، فقد دافع بعض العلماء عن هذا القول ولم يستجيزوا النظر في أحاديث الصحيح تصحيحا وتضعيفا، لأنهم رأوا أن في هذا خرق لإجماع الأمة على تلقي أحاديثهما بالقبول " ويعني التلقي من بين ما يعني التسليم التام للإمام البخاري فيما قرّره من صحة أحاديث كتابه، ويقتضي ذلك عدم جواز الاشتغال بالبحث أو حتى الكلام عن أسانيد ورجاله من حيث الصحة والضعف أو التجريح والتوثيق وما شابه ذلك، لأن كل ذلك عبث لا داعي له ولا فائدة من ورائه، بعد أن انتهى النقاد من المحدثين من درسه وتقرير صحته "1.

وقد صرح بهذا غير واحد من العلماء منهم:

- العلائي: حيث قال: "الأئمة اتفقت على أن كل ما أسنده البخاري ومسلم في كتابيهما الصحيحين فهو صحيح لا ينظر فيه"2.

- الشوكاني : حيث قال: " فقد أجمع أهل الشأن على أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه بالقبول المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل

¹ محمد بنكيران: لماذا قبل المسلمون صحيح البخاري، ص59.

² العلائي: النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح، ص22.

تشكيك، وقد دافع أكابر الأئمة من تعرّض للكلام على شيء مما فيهما، وردّوه أبلغ ردّ، وبيّنوا صحّته أكمل بيان، فالكلام على إسناده بعد هذا لا يأتي بفائدة يُعتدُّ بها¹.

-الدّهلوي: "أمّا الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أنّ جميع ما فيهما من المتّصل المرفوع صحيح بالقطع، وأتّهما متواتران إلى مصنّفيهما، وأنّ كلّ من يهوّن من أمرهما فهو مبتدع متّبّع غير سبيل المؤمنين"².

2- القائلين بأن أغلب أحاديث كتاب الصحيح متلقاة بالقبول :

بينما رأى آخرون أنه يمكن استثناء بعض أحاديث الصحيح من جملة الأحاديث المتلقاة بالقبول، وأنها محلّ نزاع بين أئمة النقد مما تختلف فيه الأنظار، وإن كان رأي الشيخين أقرب للصواب، وممن ذهب هذا المذهب :

- ابن الصلاح : وله عدة أقوال في الباب، قد لا يُعلم رأيه إلا بجمعها والذي يظهر أنّه يرى صحّة الأحاديث المنتقاة غير أنها ليست من قبيل الجمع عليه، وهذه أقواله :

قال في الصيانة: "جميع ما حكّم مسلم بصحّته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصلٌ بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكّم البخاري بصحته في كتابه وذلك لأنّ الأمة تلقّت ذلك بالقبول، سوى من لا يُعتدُّ بخلافه ووفاقه في الإجماع"³.

وقال في معرفة أنواع علوم الحديث في سياق ذكره أقسام الحديث باعتبار الصحة: "هذه أمّهات أقسامه، وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: "صحيح متفق عليه". يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكنّ اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصلٌ معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.....وهذه نكتة نفيسة نافعة، وممن

¹ الشوكاني: قطر الولي على حديث الولي، ص218.

² الدهلوي: حجة الله البالغة، 1/132.

³ ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم، ص85.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم.¹

- ابن تيمية: وله عدّة أقوال أيضا، حيث قال في الفتاوى: " فإنّ جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأنّ النبي ﷺ قاله ... " ².

وقال أيضا: " ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم، فإنّ جميع أهل العلم يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتّابين.. ومما يسمى صحيحا ما يصحّحه بعض علماء الحديث وآخرون يخالفونهم في تصحيحه، فيقولون هو ضعيف ليس بصحيح مثل ألفاظ رواها مسلم في صحيحه، ونازعه في صحّتها غيره من أهل العلم... فهذا لا يجزم بصدقه إلا بدليل " ³.

¹ ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ص26.

² ابن تيمية: مجموع الفتاوى، 13/350.

³ ابن تيمية: المصدر نفسه، 17/18.

المطلب الثالث : الأحاديث المنتقدة في الصحيح.

لقد تصدَّى غيرُ واحد من العلماء إلى انتقاد بعض أحاديث الصحيحين، وأشهرهم وأكثرهم انتقادا هو الإمام الدارقطني في كتابه الإلزامات والتبُّع، ثم أبو علي الغساني الجبائي في كتابه النبیه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري، وله آخر على صحيح مسلم، وألّفت كتبٌ خاصّة بانتقاد أحاديث في صحيح مسلم، وانتقد بعض العلماء عرضا في كتبهم أحاديث في الصحيحين مثل ابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام .

وفي المقابل انتهض جمعٌ من العلماء للردِّ على هذه الانتقادات، وأشهرهم على الإطلاق الحافظ ابن حجر؛ حيث عقد فصلا في مقدمته هدي الساري للجواب على الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري حديثا حديثا، وهو ينتصر في الغالب لرأي البخاري، لم يسلم للناقد إلا في مواضع يسيرة لا تزيد عن الأربعة أحاديث¹.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية " :وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلما، بل جمهور ما صحَّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما ووافقوهما على تصحيح ما صحَّحاه إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا، غالبها في مسلم انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم وقد انتصر طائفة لهما فيها وطائفة قرَّرت قول المنتقدة، والصحيح التفصيل فإنَّ فيها مواضع منتقدة بلا ريب ... وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنَّه أبعد الكتابين عن الانتقاد ولا يكاد يروي لفظا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقدٌ إلا في كتابه ما يُبين أنه منتقد "2

¹ انظر مثلا الحديث 81، والحديث 83 من هدي الساري.

² ابن تيمية : منهاج السنة، 215/7.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

فما عدد هذه الأحاديث المنتقدة؟ وعلى أي وجه رواها البخاري؟ وما طبيعة الانتقادات الموجهة إليها؟.

أما عددُ الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري فقد ذكر الحافظ أنه مائة وعشرة أحاديث، وهذا فيما انتقده الدارقطني فقط وإلا فقد يزيد، قال الحافظ " وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه، وهو اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه، وهو ثمانية وسبعون حديثاً"¹.

ويُعتبر هذا العدد قليلاً جداً إذا ما اعتُبر بعدد أحاديث البخاري، مع ما يمكن استثناءه من هذه الأحاديث، لكون الوهم فيها ليس من البخاري أو لغير ذلك مما سيأتي .

قال شيخ الإسلام "من نقد سبعة آلاف درهم فلم يُرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر"².

أما عن طبيعة الانتقادات فيقول الدكتور مصطفى باحو، وهو من المعاصرين الذين دافعوا عن الصحيحين ويُعتبر كتابه " الأحاديث المنتقدة في الصحيحين" من أوسع ما كُتب في هذا الموضوع حيث جمع جميع الانتقادات وأجاب عنها حديثاً حديثاً، يقول: "فأغلب أحاديث الصحيحين المنتقدة وُجدت لها أجوبة صحيحة تُبين ضعف إعلاها أو عُثر لها على شواهد مقوية ومعضدة، وبقيت بقية لا محيد من الاعتراف بعلتها أو التسليم بضعفها"³.

ويفصّل في طبيعة هذه الانتقادات بهذا التفصيل⁴ :

- كثيرٌ من هذه الانتقادات ضعيفةٌ ولا تُقبل من أصحابها.

¹ ابن حجر: هدي الساري، ص346.

² ابن تيمية: المصدر السابق، 216/7.

³ مصطفى باحو: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ص53.

⁴ انظر: مصطفى باحو: المرجع نفسه، ص56-58.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- كثيرٌ من هذه الأحاديث المنتقاة تراجع عن انتقادها مُنتقدها .

- كثيرٌ من الانتقادات: الوهمُ فيها يسير جدا، كانتقادهم لاسم راوٍ وهم فيه الشيخان أو أحدهما.

- أكثر هذه الأحاديث المنتقاة قد صحَّت من طرق أخرى إما عندهما أو عند غيرهما، ولا يكاد يصفوا منها ما يقارب العشرين حديثا مما يقال إن الشيخين وهما في تحريجها ولم نعر على ما يقويها.

أما كيفية تحريج البخاري للأحاديث المنتقاة¹؛ فمنها ما أخرج البخاري احتجاجا به وهذا قليل جداً، ومنها ما أخرجها متابعة واستشهادا، ومنها ما أخرجها على وجه التتبع وبيان العلة أو حكاية للخلاف².

ويُقَسِّم الدكتور أبو بكر كافي الأحاديث المنتقاة في الصحيح فيقول: "ومن ههنا نستطيع أن نقسِّم الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في صحيح البخاري ومسلم إلى ثلاثة أقسام وهي: الأول: القسم المتفق عليه، وأعني به الأحاديث التي أعلها الدارقطني وقد أشار البخاري أو مسلم - رحمهما الله - إلى علَّتْها بما يفهمه أهل المعرفة، وفي كثير منها يذكر الدارقطني الخلاف ولا يحكم بشيء، ومن هذا القسم الأحاديث التي ذكرها الدارقطني وبيَّن أنها مكاتبه أو إجازة، لأنه صرَّح بأن مثل هذه الأحاديث حُجَّة في قبول الإجازة والمكاتبه وكأنه يردُّ على بعض من لا يصحَّح العمل بالمكاتبه، الثاني: القسم الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول الشيخين. الثالث: القسم الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قوله. ولو قيست هذه الأحاديث التي يترجح فيها قول الدارقطني بمجموع أحاديث الصحيحين، فإنها لا تتجاوز نسبة 1%، إذ إنَّ مجموع الأحاديث المنتقاة في البخاري ومسلم مائتين وعشرة من أكثر من ستَّة عشر ألف حديث، وهذه الأحاديث المنتقاة بعضُها متَّفَقٌ عليه والبخاري ومسلم قد أشارا إلى العلة فيه، والبعض الآخر يترجَّح فيه موقفُ الشَّيخين، فلنفترض

¹ انظر: أبو بكر كافي: منهج البخاري، ص 222.

² انظر مثلا: الحديث 33 من هدي الساري.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

أنَّ الدارقطني قد أصاب في نصفها أي في مائة حديث وهي نسبة ضئيلة جداً، وهي مما يؤكد صحة هذين الكتابين"¹.

أمَّا عن مدى تأثير هذه الانتقادات في أصل الصحيح، فقد أكَّد الناظرون في هذه الانتقادات ممن عُنوا بالجواب عنها أنها لا تضرُّ في أصل الصحة، إذ ما من حديثٍ منتقَد إلا له أصل صحيح يقوِّيه أو يشهد له، وذلك فيما صحَّ فيه الانتقاد أما فيما لم يصح فيه الانتقاد فلا كلام. قال الحافظ ابن حجر بعدما جمع الأحاديث المنتقدة وأجاب عنها، قال " وقد حرَّرتُها وحَقَّقْتُها وقَسَّمْتُها وفصَّلْتُها لا يظهرُ منها ما يؤثِّر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر"². وقال ابن القيم في الصواعق المرسله: " وأهل الحديث متَّفِقون على أحاديث الصحيحين وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جداً، وهم متفقون على لفظها ومعناها، كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه، وهذا مما انفرد بعلمه الخاصة، وهُم القليل من الناس"³

وذلك أنَّ أغلب الانتقادات كانت على الأسانيد أو بعض طرق الحديث التي ربما أخرجها البخاري من وجه آخر لا انتقاد فيه، أو أخرجها غيره من الأئمة مما علَّم صوابه. والذي ينبغي أن نستفيد من هذه الدراسات النقدية لأحاديث الصحيح "أنَّ هذه الدراسات النقدية أكَّدت ما حظي به الكتاب من القبول والتسليم وأبانت المزيد من الأسس العلمية التي يركِّز عليها هذا التسليم وذاك القبول"⁴. وذلك ما جاء في كلام الحافظ ابن حجر إذ يقول "فإذا تأمل المنصف ما حرَّرتُه من ذلك عَظُم مقدار هذا المصنَّف في نفسه، وجلَّ تصنيفُه في عينه وعَدَرَ الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول

¹ أبو بكر كافي : المرجع السابق، ص222-223.

² ابن حجر: المصدر السابق، ص348.

³ ابن القيم : الصواعق المرسله، 655/2.

⁴ بنكيران : مقال :لماذا قبل المسلمون صحيح البخاري، ص70.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنّف في الحديث والقديم، وليسا سواء: من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية¹.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

¹ ابن حجر: هدي الساري، ص383.

المطلب الرابع: أثر منهج الانتقاء في ترجيح روايات البخاري المنتقدة.

إنَّ عدداً من الأحاديث المنتقدة لو تأملناها وجدنا أنَّ الجواب عنها يتُّمُّ من خلال معرفة منهج البخاري في انتقاء مروياته، من اختياره أوثق الرواة وأصحَّ الأسانيد وما رواه أهل الراوي عنه؛ مما تصلح غالباً أن تكون قرائن لترجيح رواياتهم على رواية غيرهم، وقد اخترت نماذج من هذه المرويات التي انتقاهما البخاري وانثقت عليه، وكان الجواب أنَّ البخاري قد انتقاهما بوجه من وجوه الانتقاء التي رأيناها من قبل، وهذه الأحاديث كآتي¹:

الحديث الأول

- قال البخاري رحمه الله: حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "من أعتق شقيصاً² من مملوكه فعليه خلاصه في ماله، فإن لم يكن له مالٌ فقوم المملوك قيمةً عدل، ثم استسعي³ غير مشقوق عليه"⁴.

- وقال أيضاً: حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك، فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال، وإلا فقوم عليه فاستسعي به غير مشقوق عليه" تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة، اختصره شعبة⁵.

¹ اكتفيت بحديثين، وانظر أيضاً الحديث الذي أورده الدكتور كافي في تعارض الوقف والرفع، منهج البخاري، ص 280-281، وفيه أنَّ البخاري رحح رواية الرفع على رواية الوقف، لأنها من رواية الأوثق والأثبت عن الشيخ.

² الشَّقِصُ والشَّقِيسُ: النصيبُ في العين المشتركة من كل شيء، ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، 2/1193.

³ استسعاء العبد إذا عتق بعضه ورزق بعضه: هو أن يسعَى في فكِّك ما بقى من رقه فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه فسمي تصرفه في كسبه سعاية، وغير مشقوق عليه: أي لا يكلقه فوق طاقته، ابن الأثير: المصدر نفسه، 2/935.

⁴ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الشركة، باب: تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، رقم 2492، ص 441.

⁵ البخاري: المصدر نفسه، كتاب العتق، باب: إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال، رقم 2527، ص 446.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- وقال أيضا: حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى بن آدم حدثنا جرير بن حازم سمعت قتادة قال حدثني النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: "من أعتق شقيصا من عبد.."¹

- وقال أيضا: حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "من أعتق شقيصا له في عبدٍ أعتق كله إن كان له مال، وإلا يُستسَع غير مشقوقٍ عليه"².

الكلام عن الحديث :

الحديث رواه البخاري عن سعيد بن أبي عروبة وجرير بن حازم كلاهما عن قتادة بزيادة الاستسعاء، بينما رواه هشام وشعبة عن قتادة بدون لفظ الاستسعاء، وروى همام لفظ الاستسعاء وصرح أنه مدرج من كلام قتادة وليس مرفوعا للنبي ﷺ، والخلاف بين الأئمة في ترجيح وصله أو إدراجه خلاف معتبر، لكن ليس يعيننا ذكر الخلاف بقدر ما يعيننا بيان صنيع البخاري في انتقاء هذه الرواية التي انتقدت عليه وأهميته في الجواب عن هذا الانتقاد .

الانتقاد :

قال الدارقطني: "وأخرجنا جميعاً حديث قتادة عن النضر بن أنس عن بشير عن أبي هريرة: "من أعتق شقيصاً" وذكر فيه الاستسعاء من حديث ابن أبي عروبة وجرير بن حازم، قال البخاري: تابعهما حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة، قال: وقد روى هذا الحديث شعبة وهشام وهما أثبت من روى عن قتادة ولم يذكر في الحديث الاستسعاء، ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رواية قتادة، وقوله: لا، من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قاله المقبري عن همام، وقاله معاذ عن هشام، وابن عامر عن هشام وهو أولى بالصواب"³.

¹ البخاري: المصدر السابق، كتاب العتق، باب: إذا أعتق نصيبا في عبدٍ وليس له مال، رقم 2526، ص 446.

² البخاري: المصدر نفسه، كتاب: الشركة، باب: الشركة في الرقيق، رقم 2504، ص 442.

³ الدارقطني: الإلزامات والتتبع، ص 150-151.

الجواب عن الانتقاد :

رَجَّحَ البخاري رواية سعيد وجرير برفع زيادة الاستسعاء، ويَبِّنُ أنهما لم يتفردا وإنما تُوبَعُوا على هذه الزيادة، فقال عقب رواية الحديث: رواه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة، قال ابن حجر: "أراد البخاري بهذا الردَّ على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ، وأنَّ سعيد بن أبي عروبة تفردَّ به فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقتة، ثم ذكر ثلاثة تابعوهما على ذكرهما"¹

ولعلَّ من أسباب ترجيح البخاري صحة رواية سعيد - فضلا عن المتابعات - أنَّ سعيد بن أبي عروبة من أوثق الرواة عن قتادة وأكثرهم ملازمة له، وقد قدَّمه جماعة على غيره من تلاميذ قتادة² منهم ابن معين في رواية وأبو داود، وقال أبو حاتم: "سعيد قبل أن يختلط أعلم الناس بحديث قتادة، ثم هشام ثم همام"³.

يقول ابن القيم: "وقال آخرون الحديث صحيح وتزكُّ ذِكْرُ شعبة وهشام للاستسعاء لا يقدر في رواية من ذكرها، وهو سعيد بن أبي عروبة، ولا سيما فإنَّه أكبر أصحاب قتادة، ومن أخصَّهم به، وعنده ما ليس عند غيره من أصحابه، ولهذا أخرج أصحاب الصحيحين في صحيحيهما، ولم يلتفتا إلى ما ذُكِرَ في تعليقه، وأما الطعن في رواية سعيد عن قتادة ولو لم يخالف فطعنٌ ضعيف، لأنَّ سعيدا عن قتادة حُجَّةٌ بالاتِّفاق وهو من أصحَّ الأسانيد المتلقَّاة بالقبول، التي أكثر منها أصحاب الصحيحين وغيرهم، فكيف ولم ينفرد سعيد عن قتادة بالاستسعاء، بل قد رواه عن قتادة جرير بن حازم وناهيك به"⁴.

¹ ابن حجر: فتح الباري، 157/5.

² انظر: فهد بن عبد العزيز العمار: معرفة الرواة المكثرين، ص11.

³ ابن أبي حاتم: العلل، المسألة رقم 28، 83/2.

⁴ ابن القيم: تهذيب السنن، ص1883.

ومن مظاهر الانتقاء في هذا الحديث أنه روى حديث سعيد من رواية من طريق من سمع منه قبل الاختلاط وهما عبد الله بن المبارك ويزيد بن زريع، وقد قال ابن حبان عن سعيد: " لا يُتَّجُّ به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل ابن المبارك ويزيد بن زريع ودويهما"¹.

قال الحافظ في الفتح بعد أن حكى الخلاف في رفع الزيادة "هكذا جزم هؤلاء بأنه مُدرِّجٌ، وأبي ذلك آخرون منهم صاحباً الصحيح فصحَّحوا كَوْن الجميع مرفوعاً، وهو الذي رجَّحه ابن دقيق العيد وجماعة، لأنَّ سعيد بن أبي عروبة أعرُفٌ بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره وهشام وشعبة، وإن كانا أحفظ من سعيد لكنَّهما لم ينفيا ما رواه، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متَّحداً حتى يُتوقف في زيادة سعيد فإنَّ ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما، فسمع منه ما لم يسمعه غيره، وهذا كلُّه لو انفرد، وسعيد لم ينفرد، وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب، بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة: هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام، وما أُعلِّ به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردودٌ لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع، ووافقه عليه أربعة تقدَّم ذكرهم وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتَّفِق على رفعه؛ فإنَّه جعله واقعة عين، وهُم جعلوه حُكماً عاماً، فدلَّ على أنه لم يضبطه كما ينبغي، والعجبُ ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جعله من قول قتادة ولم يطعن فيما يدلُّ على ترك الاستسعاء، وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي، وإلا فقد عتق منه ما عتق، بكون أيُّوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه، ففصل قول نافع من الحديث وميَّزه كما صنع همام سواء، فلم يجعلوه مُدرِّجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً، مع كَوْن يحيى بن سعيد وافق أيُّوب في ذلك، وهمام لم يوافقه أحدٌ، وقد جزم بكون حديث نافع مُدرجاً محمد بن وضاح وآخرون، والذي يظهر أنَّ الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحبي الصحيح، وقال ابن المواق: والإنصاف أن لا نُوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به فليس بين تحديته به مرة، وفتياه

¹ ابن حبان : الثقات، 360/6.

به أخرى منافاة، قلت: ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكنٌ، بخلاف ما جزم به الإسماعيلي، قال بن دقيق العيد: حسبك بما اتفق عليه الشيخان فإنه أعلى درجات الصحيح، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعلقوا في تضعيفه بتعليقات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليقات، وكأنَّ البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفية كعادته؛ فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال: اختصره شعبة وكأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء، فأجاب بأنَّ هذا لا يؤثر فيه ضعفا، لأنه أورده مختصرا وغيره ساقه بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم¹ انتهى.

الحديث الثاني :

قال البخاري - رحمه الله -

حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية عن خنساء بنت خدام الأنصارية: " أنَّ أباهما زوجها وهي تيب، فكرهت ذلك فأنت رسول الله ﷺ فردَّ نكاحه"².

وقال أيضا : حدثنا إسحاق أخبرنا يزيد أخبرنا يحيى أن القاسم بن محمد حدثه أنَّ عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد حدثاه " أنَّ رجلا يدعى خداما أنكح ابنة له نحوه"³

¹ ابن حجر: الفتح، 5/158.

² البخاري: الجامع الصحيح، كتاب: النكاح، باب: إذا زوّج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود، رقم 5138، ص 926.

³ البخاري: المصدر نفسه، رقم 5139، ص 926.

الكلام عن الحديث: الحديث أخرجه البخاري موصولاً عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد عن خنساء من رواية مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، ورواه مراسلاً عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد دون ذكر خنساء بنت خدام، وكان الدارقطني أعلى الرواية الموصولة بالمرسلة .

الانتقاد :

قال الدارقطني "أخرج البخاري حديث خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهم زوجها وهي تيب فكرهت ذلك، الحديث من رواية مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع بن يزيد بن جارية عن خنساء به، ومن رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد أنهما حدثاه أن رجلاً يدعى خداماً أنكح ابنة له نحوه"¹.

الجواب عن الانتقاد

قال الحافظ: "قلتُ عبد الرحمن بن القاسم أعرفُ بحديث أبيه من غيره وقد وصله، ومالك أتقنُ لحديث أهل المدينة من غيره، ومع ذلك فأخرج البخاري الطريقين فأفهم أنه رأى أن الموصول أرجح وهو المعتمد والله أعلم"².

لقد بين الحافظ ابن حجر أنّ البخاري رجّح الرواية الموصولة على المرسلة وذلك لعدّة أسباب:

- لأنها من رواية القاسم بن محمد عن أبيه وهو أدري بحديث أبيه، وقد رأينا من قبل كيف يحرص البخاري أن يروي الحديث من طريق أهل الراوي خاصة إذا كان متكلماً فيه، فكيف إذا كان ثقة، وهذه قرينة لترجيح رواية الابن على رواية غيره إذا تعارضت الروايات .

- ولأنّ الرواية الموصولة من رواية مالك وهو من مدارات أهل المدينة، والحديث مدني فلا شك أنّ مالكا أدري بحديث بلده من يزيد بن هارون، وهذا لاحظناه في منهج البخاري في انتقاء الأحاديث

¹ ابن حجر: الهدي، ص375، ولم أجده في الإلزامات.

² ابن حجر: المصدر نفسه، ص375.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

من أئمة الأمصار ومدارات الرواية فيها، فإنه إذا وجد سبيلا لرواية الحديث مسلسلا بأهل البلد الواحد لا يعدل عنه .

خلاصة :

تبيّن من خلال النموذجين المدروسين أنّ معرفة منهج البخاري في انتقاء المرويات يمكّننا من الإجابة عن بعض الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري، ويترجح بذلك قول الإمام البخاري على قول المنتقد، ومن أوجه الانتقاء التي رأيناها في هذين الحديثين ما يلي:

- انتقاء البخاري حديث أوثق تلاميذ الشيخ، وترجيح صوابه في الحديث خلافا لمن رجّح خطأه، وذلك في رواية حديث الاستسعاء من طريق سعيد بن أبي عروبة لأنه أوثق الرواة عن قتادة قبل اختلاطه.

- انتقاء البخاري حديث المختلط بروايته عمن روى عنه قبل الاختلاط، وذلك لأنه أخرج حديث سعيد بن أبي عروبة من طريق عبد الله بن المبارك ويزيد بن زريع وهما ممن سمع منه قبل الاختلاط.

- انتقاء البخاري حديث الراوي بروايته من طريق ابنه وترجيحها على رواية غيره، وهذا بروايته حديث القاسم بن محمد عن أبيه.

- انتقاء البخاري حديث الراوي بالرواية له عن أهل البلد الذين أتقن حديثهم، وذلك بتخريج حديث الخنساء بنت خدام، الذي رواته مديون من طريق مالك المدني.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

خاتمة

مركز الأمل
عبد العزيز
مركز الأمل
للعلوم الإسلامية

الخاتمة :

في ختام هذا البحث يمكنني القول أنني خلصت إلى عدة نتائج أجملها فيما يلي:

- أن عملية الانتقاء بدأت مبكراً كمنهج في التحمل والأداء ثم برزت كمنهج في التصنيف مع الموطأ لتشتهر أكثر في القرن الثالث للهجرة .
- أن مقاصد المحدثين من الانتقاء هي: انتقاء الأفراد والغرائب، أو انتقاء العوالي أو الصحاح المشاهير، وفي بعض الأحيان ينتقون غرائب الشيخ التي تُعدُّ من مناكيره من أجل معرفتها ونقدها وبيان حالها .
- أن للانتقاء معالم ودلائل تدلُّ عليه، تدور غالباً حول استبعاد حديث المجروح، وترك الروايات الضعيفة، والتأني في التصنيف، والتقلُّل من الشيوخ والمرويات.
- أن أصحاب المصنفات الحديثية الشهيرة قد عُنوا بانتقاء مصنفاتهم، دَلَّ على ذلك مسلكهم العام في التثبُّت، وكذلك اختيارهم للرواة والمرويات ،يجمعهم المقصد العام للتصنيف على الأبواب الفقهية ويفترقون في مقاصد جزئية ، كما كان لمنهج الانتقاء الأثر الواضح على منزلة هذه المصنفات وعلى علو شأن مؤلفيها.
- أن الإمام البخاري سلك مسلكاً وعراً في انتقاء مرويات كتابه، وأنَّ كلَّ ما قيل عن تحريه للصحة في كتابه ليس فيه شيءٌ من المبالغة ، بل نصَّ عليه علماء الحديث، ودلَّ عليه النَّظر في صنيعه في الصحيح، وأثبتته الدراسات التطبيقية في هذا البحث، وفي غيره من البحوث المتخصصة في صحيح البخاري، وذلك ما ستؤكدُه النتائج التالية.
- أن البخاري انتقى أصح الأسانيد الواردة عن الصحابة ، حيث روى في صحيحه ما يقارب الألف من الأسانيد الموصوفة بالأصحية ، فمثلاً أخرج البخاري عن عائشة . رضي الله عنها . بأصح الأسانيد 365 حديثاً ، وأخرج لأبي هريرة بأصح الأسانيد 236 حديثاً.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- أن البخاري انتقى مروياته بالرواية عن أوثق تلاميذ الشيخ، وهذا ما وصلت إليه من دراسة مسند عبد الله بن عمر في الصحيح، حيث تبين أن البخاري انتقى من تلاميذ ابن عمر أوثق أصحابه وهم نافع مولاة، وسالم ابنه، وعبد الله بن دينار، وكذلك فعل مع تلاميذه وتلاميذهم إلى طبقة شيوخه.
- اعتمد البخاري في صحيحه على أساطين الرواية ومداراتها في جميع الطبقات، وعادة ما يراعي التسلسل بأهل البلد الواحد في روايته عن أئمة الأمصار، وهذا من دقائق الإسناد التي تميّز بها الصحيحان.
- أن البخاري يتحرى العلو ما وجد إليه سبيلا، ولا يروي الحديث من الطريق النازلة إلا إذا وجد فيها فائدة نقدية.
- أن البخاري انتقى الأحاديث المشهورة التي تداولها أهل العلم بالقبول والعمل وأقل من رواية الأفراد والغرائب.
- أن البخاري ألف مختصرا لأحاديث رسول الله ﷺ ولم يقصد الاستيعاب، وإنما قصد انتقاء أصول أحاديث الأبواب، وقد وثق بقصده فلا يكاد يوجد حديث يُعتبر أصلا في بابه إلا أخرج، بل استدل بترك الشيخين رواية حديث أصل في بابه على وجود علة في ذلك الحديث.
- أخرج البخاري لجمع من الرواة الذين رُموا بالبدعة ممن علم صدقهم وضبطهم، حتى ممن وُصف بالعلو منهم، كما أخرج لبعض المبتدعة الدعاة إلى مذهبهم، وغالب أحاديثهم لا علاقة لها بالمذهب واحتاج إلى أكثرها.
- كما أخرج لبعض المبتدعة أحاديث توافق بدعهم في الظاهر، وهي أحاديث ليست منكورة.
- عادة ما ينتقى البخاري من أحاديث المبتدعة ما يخالف بدعهم تأكيدا منه على أن بدعته لم تمنعه من تبليغ حديث رسول الله ﷺ على الوجه الذي سمعه.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- حرص البخاري على إيراد مرويات المدلسين من طُرُق مصرَّح فيها بالسماع، إما من طريق مسند أو معلق..، فإذا لم يكن كذلك فإنه ينتقي من حديث المدلس بالرواية له عمَّن عُرف بعدم تدليسه عنه، أو يرويه من طريق تلاميذه الذين عُرفوا أنهم لا يأخذون عنه حديثاً مدلساً، أو يروي له ما حدَّث به عن أخصِّ شيوخه وأكثرهم ملازمة له ؛ إلى غير ذلك من طرقه في انتقاء أحاديث المدلسين .
- ينتقي البخاري من حديث المختلطين ما رواه عنهم تلاميذهم الذين سمعوا منهم قبل الاختلاط، وإذا أخرج عمَّن روى عنهم بعد الاختلاط فلا يخرج إلا ما توبعوا عليه ووافقوا فيه الثقات وكان صواباً.
- منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء منهجٌ قائم على اعتبار بعض القرائن المرَّحة جانب الصِحَّة على الضعف، ومن ملامح هذا المنهج ما يلي:
- ينتقي من أحاديث الضعفاء باجتنااب الرواية عن شيوخه الذين ضَعَّف فيهم أو أهل البلد الذين ضَعَّف فيهم، واجتنااب ما استنكر من حديث الراوي المضعَّف.
- ينتقي للرواي ما رواه عن شيوخه الذين أتقن حديثهم، وعن أهل البلد الذين أتقن حديثهم، أو من طريق تلاميذه الذين أتقنوا حديثه.
- كما ينتقي من أصول الراوي ما صح من حديثه، أو ينتقي بعض نُسخه الصحيحة إلى غير ذلك .
- إنَّ معرفة منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من الأمور التي تساعد على فهم صنيع الإمام البخاري في صحيحه، فقد حاول هذا البحث كشف بعض الغموض الذي يكتنفه صنيع الإمام البخاري، باعتباره يحوي دقائق نقدية خفية .
- أنَّ مسلك الإمام البخاري في انتقاء مروياته في كُلِّ جزئياته كان ذا فائدة؛ إما نقدية تتمثل في ترجيح ما انتقاه على غيره خاصة عند الاختلاف، أو فائدة فنيَّة كالتي تتعلق بالعلوِّ

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

والتسلسل، أو فائدة علمية تتمثل في كونه صار مدارَ الفقه الإسلامي، والمرجع الأول بعد القرآن الكريم للأمة الإسلامية جمعاء .

● أن معرفة منهج البخاري في الانتقاء يُؤصد الباب في وجوه الطاعنين في الصحيح على اختلاف مللهم ومعتقداتهم، والذين يجمعهم أمرٌ واحد ألا وهو الجهل بمنهج المحدثين عامة والجهل بمنهج الإمام البخاري في الانتقاء خاصة.

● أن تخريج الإمام البخاري للراوي محتجًا به؛ ليس حُكما منه بالثقة المطلقة للراوي، لأنَّ منهجه في التخريج للرواة قائم على انتقاء صحيح مروياتهم سواء كانوا ثقاة أو ضعفاء.

● أن اعتبار منهج الانتقاء الطريقَ الأساسَ في الرواية عند البخاري؛ يرجح عدم الجزم على أيِّ حديثٍ أنه على شرط الشيخين، سواءً روى الحديث أعيانُ رواة البخاري أم من لهم صفاتُ رُواته، إذ أنَّ طريقة البخاري في الانتقاء ليست مطَّردة مع كل الرواة وإنما تختلف من راوٍ لآخر حسب ما توفَّر له من قرائن ومرجِّحات لجانب صوابه في الرواية.

● أن معرفة منهج البخاري في انتقاء المرويات يمكِّننا من الإجابة عن بعض الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري، ويترجَّح بذلك قول الإمام البخاري على قول المنتقد.

هذه أهم النتائج التي قدَّمتها البحثُ ولا أزعج فيها السَّبق إلا في القليل منها، وإنما هو الجمع والتحليل والاستنباط والترجيح لا غير، وإن كان ثمة من إضافة ففي النماذج المدروسة ومناقشة بعض المسائل العلمية.

هذا وأدعوا الباحثين في هذا التخصص الشريف أن يعتنوا بمسألة الانتقاء في الجامع الصحيح نفسه، لأنَّ الموضوع يحتاج إلى تطبيقاتٍ أكثر لا يسعُ باحثا واحدا أن يقوم بها، وإنما تحتاج عدَّة بحوث أو إلى مشاريع بحثٍ، وفي كتب السنَّة عموما لما للمسألة من أثرٍ في إثراء المعرفة لدى المتخصصين بمنهج نقاد الحديث، ولأنَّ كتب السنَّة كانت ولا تزال مرمى سهام الحاقدين، فلعل المنافع عنها يكون على ثغرٍ من الثغور.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

ختاماً أسأل الله أن يغفر لي ما كان لي في هذا البحث من تفريط أو تقصير، وأعتذر للإمام البخاري وللقارئ عما كان فيه من زللٍ، فمثلُ صحيح البخاري لا ينبغي معه شيءٌ من النقصان، ولكن هذا الذي كان والله المستعان، ورحم الله الإمام البخاري، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه.

الشيخ
الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

الفهارس العلمية

ويتضمن الفهارس الآتية :

أولا : فهرس الآيات.

ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار.

ثالثا : فهرس الأعلام .

رابعا : قائمة المصادر والمراجع.

خامسا : الفهرس الإجمالي.

سادسا : الفهرس التفصيلي

الصفحة	السورة	فهرس الآيات
124	البقرة: ١٢٥	﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾
230	البقرة: ١٩٨	﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾
161	آل عمران: ٧٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمناً قَلِيلاً أُولَئِكَ لَأَخْلَقَ لَهُمْ﴾
166	آل عمران: ١٠٣	﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾
168	آل عمران: ١٣٥	﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾
167	النساء: ٤٨	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
166	النساء: ٥٩	﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
190	النساء: ١٦٤	﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾﴾
156	المائدة: ١٠١	﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾
166	الأنعام: ١٥٣	﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّوْاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
165	الأعراف: ٥٤	﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾
165	الأعراف: ٥٤	﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾
160	الأنفال: ٦١	﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾
169	طه: ٣٩	﴿وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾
289	الحج: ٤٦	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾
166	النور: ٥٤	﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾

113	الفرقان: ٧٤	﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾
145	السجدة: ١ - ٢	﴿المر ﴿١﴾ تَنْزِيلٌ﴾
113	السجدة: ٢٤	﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾
168	فاطر: ١٠	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾
165	الصفات: ٩٦	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾
169	ص: ٧٥	﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾
13	الزمر: ١٧ - ١٨	﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾
194	غافر: ٧	﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾
13	الحجرات: ٦	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾
165	القمر: ٤٩	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾
170	الحشر: ٧	﴿وَمَا ءَاتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
166	الحشر: ١٠	﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾
194	الحاقة: ١٧	﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾
159	التغابن: ١٦	﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾
145	الإنسان: ١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾
165	البينة: ٥	﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

165	الفلق: ١	﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿١﴾ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾
-----	----------	--

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الرقم	الحديث	الراوي	الصفحة
01	اتقوا النار و لو بشق تمره	عدي بن حاتم	192
02	أتى النبي ﷺ عين من المشركين، وهو في سفر	سلمة بن الأكوع	159
03	أتى النبي ﷺ رجل مقنع بالحديد	البراء	191
04	أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان	أبو سعيد الخدري	167
05	إذا أصاب ثوب إحدانك الدّم من الحيضة، فلتقرضه، ثم لتنضحه بماء	أسماء بنت أبي بكر	157
06	إذا كان في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا يبزقن بين يديه	أنس	127
07	أطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء	عمران	231
08	اغسلوا قتلاكم "	ابن عمر	256
09	أن أباهما زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك	خنساء بنت خدام	321
10	إن آل أبي ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين "	عمرو بن العاص	186
11	إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع	أبو هريرة	108
12	أن امرأتين كانتا تخرزان في بيت أو في الحجرتين فخرجت احدهما	ابن أبي مليكة	161
13	أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوماً فزعا، يقول: لا إله إلا الله، ويل للعرب "	زينب بنت جحش	136
14	انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ فقال: اشهدوا	ابن مسعود	191
15	الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق	البراء بن عازب	189
16	انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد إلى خيبر	سهل بن أبي حثمة	160
17	أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي ﷺ يستأمره	ابن عمر	158
18	أن عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد، فسجدنا معه	عروة بن الزبير	37
19	إن كانت أحب أسماء علي رضي الله عنه إليه لأبو تراب	سهل بن سعد	186
20	إن الله - تبارك وتعالى - نزل الحق على لسان عمر وقلبه	ابن عمر	15

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

41	عروة بن الزبير	أنَّ المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها	21
177	واثلة بن الاسقع	إنَّ من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يُري عينه ما لم تر	22
123	ابن عباس	أنَّ النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد	23
232	عبد الله بن عمرو	أنَّ النبي ﷺ بينما هو يخطب يوم النحر، إذ قام إليه رجلٌ	24
19	معاذ بن جبل	أنَّ النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غزوة تبوك" ،	25
121	ابن عباس	أن النبي ﷺ نام حتى نفخ ثم صلى، وربما قال اضطجع حتى نفخ	26
256	عائشة	أنَّ النبي ﷺ أشعر بدنة"	27
14	أبو هريرة	أن يكون في هذه الأمة محدثون فعمر منهم "	28
16	ابن عباس	إننا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ ، ابتدرته أبصارنا	29
180	عمر بن الخطاب	إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة	30
156	عبدالله بن زيد	أنه شكأ إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرَّجُلُ يُحَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ	31
177	حريز بن عثمان	أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ قال: "أرأيت النبي ﷺ كان شيخاً؟	32
192	علي بن حسين	أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل حسين بن علي	33
127	أنس	إني أعطي قريشا أتألفهم لأنهم حديث عهد بجاهلية	34
178	ابن عباس	أيُّ الأجلين قضى موسى..	35
179	ابن مسعود	أي العمل أفضل	36
159	ابن عمر	بُني الإسلام على خمس :شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله	37
166	عبد الله بن مسعود	ثلاثٌ لا يُغلُّ عليهنَّ قلبُ امرئٍ مسلمٍ : إخلاص العمل لله	38
16	أبي هريرة	حفظتُ من رسول الله وعاءين، فأما أحدهما فبشئته، وأما الآخر فلو بشئته لقطع هذا	39
41	عائشة	خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء	40
	عبد الله بن مسعود	دخل النبي ﷺ مكة و حول الكعبة ثلاثمائة و ستون نصبا	41

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

156	أبو هريرة	دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم و اختلافهم على أنبيائهم	42
185	البراء بن عازب	رأيت النبي صلى الله عليه و سلم و الحسن بن علي علي عاتقه	43
159	عاصم الأحول	سألت أنسا عن القنوت، قال : قبل الركوع،	44
40	أبو هريرة	السفر قطعة من العذاب	45
178	ابن عباس	الشفاء في ثلاث	46
231	عائشة	طُيِّبْتُ رسول الله ﷺ بيدي بذريعة	47
113	عمر بن الخطاب	عُدُّوا الأئمة، فعدُّوا نحوًا من خمسة، قال : أفمتروك الناس بغير أئمة؟	48
155	عائشة	عشرٌ من الفطرة	49
86	ابن عمر	فيما سقت السماء والأَنْهار والعيون العشر	50
102	أنس	القتل في سبيل الله يكفر كلَّ خطيئة، فقال جبريل إلا الدين	51
124	ابن عمر	قدم النبي فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف	52
120	سعيد بن جبير	قلت لابن عباس: إنَّ نوحا البكالي يزعم أنَّ موسى	53
230	ابن عباس	كان ذو المجازِ وعُكاظ متجرُ النَّاسِ في الجاهلية، فلما جاء الإسلام	54
142	سهل بن سعد	كان النَّاسُ يصلُّونَ مع النبي ﷺ وهم عاقِدوا أزرهم	55
141	عبد الله بن مسعود	كان النبي ﷺ يتخوَّلنا بالموعظة في الأيام	56
145	أبو هريرة	كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر "ألم تنزل" السجدة	57
57	عبد الله بن عكيم	كتب إلينا رسول الله ﷺ أن لا تستمتعوا من الميتة يهاب ولا عصب"	58
13	حفص بن عاصم	كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع "	59
101	جابر	كلُّ معروفٍ صدقة	60
189	عمران	كلُّ ميسرٍ لما خُلق له	61
169	المغيرة بن شعبة	لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق لا يضُرُّهم من خذلهم	62
158	أبو هريرة	لا تُصْرُوا الإبلَ والغنمَ، فمن ابتاعها بعدُ فإنَّه بخير النَّظَرين	63
158	أبو هريرة	لا تُنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن،	64

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

188	عائشة	لا نُورث ، ما تركنا صدقة "	65
126	أنس	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه .	66
192	عائشة	لعن الله الواصلة و المستوصلة	67
177	أبو موسى الأشعري	لقد أوتيت مزمارة من مزامير آل داود	68
231	أبي بكر	لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل	69
180	عائشة	لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا نقضه	70
161	ابن عباس	لو يُعطى النَّاس بدعواهم لذهب دماء قوم وأموالهم	71
14	أبو بكر	ليبلغ الشاهد منكم الغائب	72
103	عبد الله بن مسعود	ليس المؤمن بالطعان واللعان ولا الفاحش ولا البذيء	73
139	عبد الله بن مسعود	ليس منّا من ضرب الخدود وشقّ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية	74
14	عمرو بن ميمون	ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، قال: فما سمعته يقول لشيء قطّ قال رسول الله	75
16	ابن مسعود	ما أنت بمحدث قوم حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة	76
14	البراء بن عازب	ما كلُّ الحديث سمعناه عن سول الله ﷺ كان يحدثنا أصحابنا "	77
119	أبو هريرة	ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثا عنه مني	78
102	أنس بن مالك	ما من عبد يموت له عند الله خيرٌ، يسره أن يرجع إلى الدنيا	79
14	سعد بن ابى وقاص	ما يمني من الحديث عن النبي ﷺ أن لا أكون أكثر أصحابه حديثا ولكني أكره	80
230	أبو هريرة	من اتبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا	81
317	أبو هريرة	من أعتق شقيصا من مملوكه فعليه خلاصه في ماله،	82
193	أبو هريرة	من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقا على الله أن	83
191	ابن عمر	من جرّ ثوبه مخيلة لم ينظر الله إليه يوم القيامة	84
14	أبو هريرة	من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار	85
135	سلمة بن الأكوع	من يقل عني ما لم أقل، فليتبوأ مقعد من النار	86

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

144	عبد الله بن عمر	نهى النبي ﷺ أن يقْرُن الرجل بين التمرتين جميعا	87
256	عائشة	وَقَّتْ لأهل العراق ذات عرق	88
226	أبو هريرة	وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٍ،	89
187	أبو هريرة	وَلَا تَقُولُوا خِيبة الدهر فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ	90
110	عبد الله بن عمرو	وَيْلٌ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ	91
126	أنس	يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ	10 0
161	ابن عباس	اليمين على المدعى عليه	10 1

القادر للعلوم الإسلامية

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الرقم	العلم	الصفحة
01	أبي بن عباس بن سهل	263
02	أحمد بن شيبان	13
03	اسماعيل الكردي	273
04	إسماعيل بن أبان الوراق	188
05	إسماعيل بن جعفر	92
06	أفلق بن حميد	256
07	بشر بن بكر التنيسي	250
08	أبو بكر البرقاني	56
09	جعفر بن إياس	254
10	جويرية بن أسماء	90
11	حاتم بن إسماعيل المدني	255
12	حجاج بن الأعور المصيبي	223
13	خريز بن عثمان الحمصي	176
14	الحسن بن الصباح	242
15	حصين بن عبد الرحمن	228
16	حماد بن أسامة أبو أسامة	88
17	حميد بن الأسود الكرابيسي	251
18	حنظلة بن أبي سفيان الحمصي	256
19	خالد الطحان	227
20	خالد بن مخلد القطواني	186
21	خلاد بن يحيى	257
22	داود بن حصين	43
23	الربيع بن يحيى الاشناني	255

227	روح بن عبادة	24
279	زكريا أوزون	25
178	سالم الأفتس	26
43	أبو سعيد الأعرابي	27
222	سعيد بن أبي هلال	28
242	سعيد بن سليمان الواسطي	29
237	سلم بن قتيبة	30
251	سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي	31
06	سليمان بن موسى	32
182	شبابة بن سوار	33
44	شريك بن عبد الله بن أبي نمر	34
206	صدر الدين بن المرخل	35
44	عاصم بن عبيد الله	36
214	عامر بن عبد الله بن مسعود	37
179	عباد بن يعقوب الرواجيني	38
190	عبد الأعلى بن عبد الأعلى	39
274	عبد الجواد ياسين	40
181	عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني	41
258	عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني	42
92	عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار	43
92	عبد العزيز بن مسلم	44
43	عبد الكريم بن أبي المخارق	45
190	عبد الله بن أبي نجيح	46
224	عبد الله بن جعفر بن غيلان	47

57	عبد الله بن عكيم	48
189	عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج	50
224	عبد الملك بن عمير اللخمي	51
257	عبد الواحد بن زياد	52
226	عبد الوارث بن سعيد	53
224	عثمان بن الهيثم	54
239	عثمان بن صالح السهمي	55
182	عدي بن ثابت	56
227	عطاء بن السائب	57
199	عطية بن سعد العوفي.	58
260	علي بن المبارك	59
202	عمر بن عبيد الطنافسي	60
238	عمران القطان	61
44	عَمْرُو بن أبي عَمْرُو	62
192	عمرو بن مرة	63
257	فراس بن يحيى الهمداني	64
50	أبو القاسم الرافعي	65
224	قريش بن أنس	66
205	القُطب الحلبي	67
186	قيس بن أبي حازم	68
203	مبارك بن فضالة	69
259	محمد بن أبي حفصة	70
227	محمد بن أبي عدي	71
52	محمد بن اسحاق الصاغاني	72

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

264	محمد بن الحسن بن التل	73
224	محمد بن الفضل السدوسي	74
227	محمد بن عبد الله الأنصاري	75
203	محمد بن عجلان	76
203	محمد بن عيسى بن نجيح	77
263	محمد بن فليح بن سليمان	78
52	محمد بن مخلد	79
199	مروان بن معاوية الفزاري	80
238	مسكين بن بكير الحراني	81
214	المغيرة بن مقسم	82
89	موسى بن عقبة	83
95	النضر بن محمد	84
192	الوليد بن كثير	85
193	يحيى بن صالح الوحاظي	86
244	يزيد بن أبي زياد	87

القرآن الكريم برواية حفص عن معاصم

أ

- إبراهيم فوزي:
 - 1- تدوين السنة، رياض الريس، لندن، ط1، 1994م.
- إبراهيم اللاحم:
 - 2- شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، من مجموعة أشرطة مفرغة، الشاملة.
 - 3- مقارنة المرويات، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1432هـ/2012م.
 - الأبناسي: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان.
 - 4- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، ت: صلاح فتحي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1418هـ/1998.
- ابن الأثير: عز الدين علي بن محمد بن محمد الجزري.
 - 5- الكامل في التاريخ، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م.
- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعدات المبارك بن محمد بن محمد الجزري.
 - 6- جامع الأصول، ت: الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1389هـ/1969م.
 - 7- النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م.
- أحمد بن حنبل:
 - 8- العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض، ط1، 1408هـ / 1988م.
 - 9- المسند: ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 1420هـ / 1999م.

- أحمد بن سعد آل غرم:

10- أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة والمسند، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،
1416هـ / 1995م

- أحمد شاكر:

11- الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث لابن كثير، مكتبة دار التراث، القاهرة،
1423هـ / 2003م.

- أبو إسحاق الحويني : حجازي محمد شريف الأثري.

12- المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة، تصنيف وانتقاء: أحمد بن عطية الوكيل، مكتبة دار ابن
عباس مصر، ط2، 1430هـ.

- إسماعيل الكردي:

12- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين، دار
الأوائل، دمشق، سوريا، ط1، 2002م.

- الأعظمي : محمد مصطفى

13- مقدمة تحقيق الموطأ، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبوظبي، 1425هـ / 2004م.

- أكرم نمرواي :

14- شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم للمختلطين، جامعة مالايا، كوالالمبور،
2013 م.

- أمين القضاة :

15- مدرسة الحديث بالبصرة حتى القرن الثالث الهجري، دار ابن حزم، ط1، 1419هـ / 1998م.

- أندونيسيا بنت خالد حسون :

16- منهج الإمام البخاري في الرواية عن رومي بالبدعة، جامعة أم القرى، 1423هـ / 1424هـ.

بج

- الباجي : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي.
17-التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح،ت:أبو لبابة حسين،دار اللواء،الرياض، ط1، 1406هـ/1986م .
- البخاري : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي.
18-الأدب المفرد،ت:محمد فؤاد عبد الباقي،دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3، 1409هـ/1989م
- 19-التاريخ الأوسط،دراسة وتحقيق : محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الصمعي ط1، 1418هـ/1998م.
- 20-التاريخ الصغير، دار الوعي،حلب، ومكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 1397هـ/1977م.
- 22-التاريخ الكبير،مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، بدون طبعة، بدون سنة نشر
- 23-الجامع المسند الصحيح، اعتناء:عز الدين حنبلي، عماد الطيار،ياسر حسن،مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق سوريا، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.
- 24-جزء رفع اليدين في الصلاة،وبهامشه جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين،ت:بديع الدين الراشدي،دار ابن حزم،بيروت، ط1، 1996، 1416هـ/م.
- 25-خلق أفعال العباد،ت:عبد الرحمن عميرة،دار المعارف، الرياض، 1398هـ/1978م.
- ابن بطلال : أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك .
- 26- شرح صحيح البخاري،ت:ياسر بن إبراهيم،مكتبة الرشد،الرياض، ط2، 1423هـ/2003م.
- البغدادي : أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد الاسفراييني.
27-الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة،بيروت، ط1، 1977، 2 م.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

-البقاعي : برهان الدين إبراهيم بن عمر.

28-النكت الوفية بما في شرح الألفية، ت: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1428 هـ / 2007 م.

-أبو بكر كافي :

29-منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل والجرح والتعديل، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1426هـ/2005م.

30-منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث و تعليلها من خلال الجامع الصحيح، دار ابن حزم، ط1، 1421هـ/2000م.

- البلقيني:سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني.

31-محاسن الاصطلاح، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح، ت: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف.

البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي -

32-السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/1994م.

33-معرفة السنن و الآثار، ت:عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط1، 1412هـ/1991م.

تت

الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة.

34-السنن، اعتناء : عز الدين حنبلي، عماد الطيار، ياسر حسن، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق سوريا، بيروت، لبنان، ط1، 1432هـ/2011م.

35-العلل الكبير، رتبّه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي , أبو المعاطي النوري , محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ.

- تقي الدين الندوي :

- 36- الإمام البخاري إمام الحفاظ والمحدثين، دار القلم، دمشق، ط4، 1415هـ/1994م.
-التهانوي: ظفر أحمد العثماني.
- 37- قواعد في علوم الحديث، ت: عبد الفتاح أبوغدة، دار القلم، بيروت، لبنان، ط3، 1392هـ/1972م .
-ابن تيمية : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني.
- 38- بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد، ط1، 1426هـ.
- 39- مجموع الفتاوى، ت: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط3، 1426هـ/ 2005م .
- 40- منهاج السنة النبوية، ت: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط1، 1406هـ.
- ﴿
- ابن جماعة : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني.
- 41- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406هـ.
- جمال البنا :
- 42- تجريد البخاري ومسلم مما لا يلزم، القاهرة، دعوة الإحياء الإسلامي .
- أبو جميل الحسن العلمي:
- 43- أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، معهد الغرب الإسلامي، القنيطرة، 1426هـ/ 2005م.
- الجوزجاني : أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي.
- 44- معرفة أحوال الرجال، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان، 309/1.

-الجوهري : إسماعيل بن حماد.

45-الصحاح، تاج اللغة و صحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.

م

-ابن أبي حاتم : عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي.

46-الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1371هـ / 1952م.

47-علل الحديث، ت: فريق من الباحثين تحت إشراف سعد الحميد وخالد بن عبد الرحمن

الجريسي، مطبعة الملك فهد، الرياض ط1، 1427هـ / 2006م.

-حاتم بن عارف العوني :

48-المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس -دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، دار

الهجرة، الرياض، ط1، 1418هـ / 1997م.

49-المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1416 هـ / 1996م

-حاجي خليفة:

50-كشف الظنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.

-الحازمي : أبو بكر محمد بن موسى.

51-شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ / 1984م.

-الحاكم : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري.

52-المدخل إلى الصحيح، ت: ربيع بن هادي المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ.

53-المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ت: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان،

ط1، 1423هـ / 2003م.

54-المدخل في أصول الحديث، ت: راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، 1351هـ / 1932م.

55-المستدرک، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ / 1990م،

56- معرفة علوم الحديث، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397هـ / 1977م.

-ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبان البستي.

57- الثقات، ت: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط1، 1395 هـ / 1975م.

58- الصحيح بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1414هـ / 1993م.

59- كتاب المجروحين، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

60- مشاهير علماء الأمصار، مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، 1411هـ/1991م.

-ابن حجر : أحمد بن علي العسقلاني.

61- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ت: ماهر الفحل، مكتبة القبس، الرياض، ط1، 1435هـ/2014م

62- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ت: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط1، 1996م.

63- تقريب التهذيب، ت: محمد عوامه، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1406هـ / 1986م.

64- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بالتلخيص الحبير، ت: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، ط1، 1428 هـ / 2007 م.

65- تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404 هـ / 1984 م.

66- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ت: حمد عبد المعيد ضبان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر آباد، الهند، ط2، 1392هـ / 1972م.

67- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

68- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ت: ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط1، 1422هـ

69-النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ/1984م.

م

-خالد بن جابر الأسمرى:

70- التعديل الضمني عند ابن عدي لشيخه، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429هـ.

-ابن خزيمة : أبو بكر محمد بن إسحاق

71-الصحيح، ت: محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي، بيروت، 1390هـ / 1970م.

-الخطابي : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي .

72-معالم السنن،، تحقيق محمد راغب الطباخ، المكتبة العلمية، حلب، 1351هـ / 1932م.

-الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت.

73-تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ / 2002 م.

74-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، بدون طبعة، 1403هـ.

75-الكفاية في علم الرواية، اعتناء وتخرىج حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ/2009م.

76-مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه، ت: خليل إبراهيم ملا خاطر، المكتبة الأثرية، باكستان، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

77-المنتخب من كتاب الزهد والرفائق، ت : عامر صبري، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ / 2000م.

- خليل إبراهيم ملا خاطر :

78-مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط1، 1402هـ.

-الخليلي : أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني.

79- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.

-ابن خير الاشبيلي : أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني

80-الفهرست، ت: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ / 1998م.

ك

-الدارقطني :أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي .

81-أطراف الغرائب والأفراد، ت:محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ / 1998م .

82-الالزامات و التتبع، ت: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ / 1985م.

-الدارمي :

83-الرد على الجهمية، ص32. ت : بدر عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط2، 1416هـ / 1995م.

-أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني.

84- رسالة إلى أهل مكة، ت : محمد لطفي الصباغ، دار المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1405هـ.

85-سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ت :زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم،المدينة المنورة، ط1، 1414هـ.

86 -السنن، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد كمال قره بللي،دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ /2009م.

- ابن دقيق العيد : تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري
87-الاقتراح في بيان الاصطلاح،دار الكتب العلمية،بيروت.

-الدهلوي : الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد.

88-الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف،ت: عبد الفتاح أبوغدة،،دار النفائس،بيروت،ط2، 1404هـ.

89-حجة الله البالغة، ت:سيد سابق، دار الجيل، بيروت،لبنان،ط1، 1426هـ/2005م.

90-المسوى شرح الموطأ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1403هـ/1983م .

-الدهلوي : عبد العزيز بن الشاه ولي الله .

91-بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين،نقله من الفارسية إلى العربية : محمد أكرم الندوي،دار الغرب الإسلامي،.

ط

-الذهبي :شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز .

92-سير أعلام النبلاء، ت:مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة،ط3، 1405هـ / 1985م .

93-العلو للعلي الغفار،ت: أشرف بن عبد المقصود،مكتبة أضواء السلف، الرياض،ط1،1995م.

- 94-المغني في الضعفاء، ت: نور الدين عتر، دار إحياء التراث العربي، قطر.
95-الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية
بجلب، ط2، 1412 هـ.
96-ميزان الاعتدال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1،
1382 / 1963 م.

ر

- الرافعي:عبد الكريم بن محمد القزويني.
97-الشرح الكبير العزيز شرح الوجيز -الشرح الكبير -، ت: علي معوض . عادل عبد الموجود، دار
الكتب العلمية، 1417 هـ / 1997 م.
-الرامهرمزي :أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد.
98-المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3،
1404 هـ.
-ابن رجب : أبو الفرج زين الدين عيد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي.
99-شرح علل الترمذي، ت: همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1421 هـ / 2001 م .
ت: نور الدين عتر، دار الملاح، ط1، 1398 هـ / 1978 هـ.
- رحاب رفعت فوزي:

100-أصح الأسانيد، دار الوفاء، مصر، ط1، 1430 هـ / 2009 م.

ز

- الزبير دحان:
101-شرط الشيخين؛ غموظ في التنظير، واختلاف في التفسير، وعُرِّر في التطبيق، سلسلة نقد
المصطلح، المغرب.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- أبو زرعة الدمشقي : عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو بن صفوان
- 102- التاريخ، تحقيق : شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق .
- أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد.
- 103-الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي،ت:سعدي الهاشمي،الجامعة الإسلامية،المدينة النبوية،ط1، 1402هـ/1982م .
- الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر .
- 104-النكت على مقدمة ابن الصلاح،ت:زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف،الرياض،ط1، 1419هـ/1998م .
- الزيلعي : أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي .
- 105-نصب الراية لأحاديث الهداية،، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت،لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية،ط1، 1418هـ/1997م .
- س
- السبكي : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين.
- 106- طبقات الشافعية الكبرى، ت : محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار النشر : هجر،ط2، 1413هـ.
- السخاوي : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن.
- 107-بغية الراغب المتمني في ختم النسائي،ت: عيد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان،1414هـ / 1993.
- 108-فتح المغيث شرح ألفية الحديث،ت: علي حسن علي،مكتبة السنة، مصر، ط1، 1421هـ /2003م.

ت: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل الفهيد، دار

المنهاج، ط1، 1426هـ.

109- القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر، ت: جمال فرحات صاوي، كنوز اشبيليا بدون طبعة بدون سنة نشر.

- ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري.

110- الطبقات الكبرى، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م.

سعد بن عبد الله آل حميد:

111- منهاج المحدثين، اعتناء: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، الرياض، ط1، 1424هـ / 1999م.

- سعد بن ناصر الشثري :

112- الأصول والفروع؛ حقيقتهما والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما، كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، 1426هـ / 2005م.

- سعيد محمد المري:

113- إعلال الحديث الغريب بالمشهور، دار ابن حزم، ط1، 1431هـ / 2010م.

- سفر الحوالي :

114- ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، دار الكلمة، مصر، ط1، 1420هـ / 1999م.

- السلفي : أبو طاهر أحمد بن محمد بن إبراهيم.

115- مقدمته على شرح معالم السنن للخطابي، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ

/ 1932م، مطبوعة معه في الجزء الرابع.

- سميرة قمري:

116- شهرة الحديث عند الشيخين و أثرها في ردّ شبهات المعاصرين حول السنّة، رسالة ماجستير،

جامعة الأمير عبد القادر، 2013م

-السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.

117- إسعاف المبتطأ برجال الموطأ، ت: موفق فوزي جبر، دار المحجرة، بيروت، ط1، 1410 هـ / 1990م.

118- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، ت: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندنوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

119- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

120- تنوير الحوالك، دار إحياء الكتاب العربي، مصر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

ش

-الشافعي: محمد بن إدريس بن شافع المطليبي.

121- الرسالة، ت: أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1426 هـ / 2005م

-الشوكاني: محمد بن علي بن محمد.

122- قطر الولي على حديث الولي، ت: إبراهيم إبراهيم هلال دار الكتب الحديثة، مصر، القاهرة.

123- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، ت: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413 هـ / 1993م.

-ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان .

124- المصنف، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409 هـ .

ص

- صالح عومار:

124- التدليس وأحكامه وآثاره النقدية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1422 هـ / 2002م.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- ابن الصلاح :أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري.
125-صيانة صحيح مسلم، ت: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2،
1408هـ.
126-معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نورالدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر، بيروت، بدون
طبعة، 1406هـ / 1986م

ط

- طاهر الأزهر خديري :
127-المدخل إلى الموطأ، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، 1429هـ / 2008م
طاهر الجزائري :ابن صالح بن أحمد السمعوني الجزائري ثم الدمشقي.-
128- توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية،
حلب، ط1، 1416هـ / 1995م.

ع

- ابن عاشور : محمد الطاهر التونسي.
129-كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ت: طه أبوسريح، دار سحنون، تونس،
دار السلام، القاهرة. ط1، 1427هـ / 2006م.
-ابن عبد البر :أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري.
130- الاستذكار، ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،
1421هـ / 2000م.
131-الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، اعتناء:عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات
الإسلامية، حلب، ط1، 1417هـ / 1997م.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

132- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ/1967م.

- عبد الحميد الخطيب :

133- مقدمة تحقيق سنن أبي داود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- عبد الجبار سعيد :

134- اختلاط الرواة الثقات، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1426هـ/2005م .

- عبد الجواد حمام :

135- التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله وردّه، دار النوادر، دمشق، ط1، 1429هـ/2008م.

- عبد الجواد ياسين :

136- السلطة في الإسلام- العقل الفقهي السلفي بين النص و التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

- عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي :

137- معجم علوم الحديث النبوي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ط1، 1421هـ/2000م.

- عبد الرزاق عيد:

138- سدنة هياكل الوهم- نقد العقل الفقهي، البوطي نموذجاً-، دار

الطلیعة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م

- عبد السلام أبو سمحة:

139- معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب

الأعمش، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 1426هـ/2005م.

- عبد العزيز الطريفي :

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

140- زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على بعض حديثه، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1426هـ.

- عبد السلام المباركفوري :

141- سيرة الإمام البخاري، ترجمة: عبد العليم البستوي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1422هـ.

- عبد الكريم الوريكات :

142- الوهم في روايات مختلفي الأمصار، الجامعة الأردنية، 2011م/2012م.

- عبد الله بن سالم البصري :

143- ختم سنن الإمام أبي داود، ت: محمد جميل النورستاني، دارأضواء السلف، الرياض، ط1، 1425هـ / 2004م

- عبد الله بن يوسف الجديع :

144- تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ / 2003م.

- عبد المحسن بن عبد الله التخيبي :

144- الجرح المردود في تطبيقات الحافظ ابن حجر في هدي الساري، إدارة النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1428هـ.

- ابن عدي : أبو أحمد محمد بن عدي الجرجاني.

145- الكامل في الضعفاء، ت: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1409هـ / 1988م

- العراقي : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين.

146- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة، ط1، 1389هـ / 1969م.

- ابن العربي : القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي المالكي.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

147- عارضة الأحوذى بشرح سنن الترمذى، دار الكتب العلمىة، بىروت، لبنان، بدون طبعه، بدون سنة نشر.

-العقلىى : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد.

148-الضعفاء الكبىر، ت: عبد المعطى أمين قلعلجى، دار المكتبة العلمىة، بىروت، ط1، 1404 / 1984م.

- العلالى: صلاح اللىن أبو سعىد خلىل بن كىكللى بن عبد الله اللمشقى.

149-النقد الصلح لما اعترض من أعللىث المصابىح، ت: عبد الرحمن محمد أحمد القشقرى، ط1، 1405هـ/1985م.

- عوال الخلف:

150-رواىات الملىسلىن فى صلح البخارى، جمعهها، تلرلجها، الكلام عللها، دار البشائل الإسلامىة.

- العىنى: بلىر اللىن أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغىتابى اللىنى.

151- عمدة القارى شرح صلح البخارى، تلقلق : عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمىة، ط1، 1421هـ/2001م.

ملل

-الغافللى : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد.

152-مسند الموطأ، ت: لطفى بن محمد الصغىر، طه بن على بوسرىح، دار الغرب الإسلامى، بىروت، ط1، 1997م.

- غالب على عوالى :

153-الخوالج تلرلجهم وآراؤهم الاعتلقالىة، وموقف الإسلام منهل، رساله ماجسلىر جامعه الملك سعود، 1399/1398هـ.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا.
- 154- معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، بدون طبعة، 1399هـ/1979م
- فاروق حمادة :
- 155- مقدمة تحقيق عمل اليوم والليلة للنسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ.
- الفريابي : جعفر بن محمد بن الحسن.
- 156- صفة المنافق، ت: بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط1، 1405هـ.
- الفسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي .
- 157- المعرفة و التاريخ، ت: أكرم العُمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1981م.
- فهد بن عبد العزيز العمار :
- 158- معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م .
- فهمي أحمد عبد الرحمن :
- 158- كتاب المدلسين ومروياتهم في صحيح البخاري، بيروت، ط1، 2012م.
- الفيومي : أحمد بن محمد بن علي
- 159- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية.
- ق
- قاسم علي سعد :
- 160- منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1.
- القاضي عياض : ابن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي.
- 161- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ت: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط1، 1379هـ / 1970م.

163- ترتيب المدارك، ضبطه وصححه : محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ / 1998م.

- القرطبي : أبو العباس أحمد بن الشيخ أبي حفص عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاري القرطبي
164- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ت: عبد الهادي التازي، مطبعة الكرامة، الرباط.

- ابن القطان الفاسي : أبو الحسن علي بن محمد الحميري الفاسي.

165- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ت: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1، 1418هـ / 1997م.

- ابن القيم : شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي بن قيم الجوزية

166- إعلام الموقعين، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ.

167- إغاثة اللهفان، ت: محمد عزيز شمس، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1432هـ.

168- تهذيب السنن، ت: إسماعيل بن غازي مرحبا، دار المعارف، الرياض، ط1، 1428هـ / 2007م.

169- زاد المعاد في هدي خير العباد، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، مشق، سوريا، بيروت، لبنان، 1428هـ / 2007م.

170- الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة، ت: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط3، 1418هـ / 1998م.

ك

- الكتاني : محمد بن جعفر.

171- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6، 1421هـ / 2000م.

- كريمة سوداني:

172- منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح، الشيعة نموذجاً، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1425هـ/2005م

-الكشميري : محمد أنور شاه بن معظم شاه.

173-العرف الشذوي في شرح الترمذي، ت:محمود شاكر، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425 هـ / 2004م.

-الكندهلوي : محمد زكريا المدني.

174-أوجز المسالك إلى موطأ مالك، اعتناء : تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1424هـ/2003م.

-ابن الكيال : أبو البركات محمد بن أحمد بن يوسف .

175-الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ت:عبد القيوم عبد رب النبي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط1420، 2هـ/1999م.

ل

- اللالكائي : أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور .

176-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط: 8، 1423هـ / 2003م

م

-ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني.

177- السنن، اعتناء : عز الدين حنبلي، عماد الطيار، ياسر حسن، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ط1، 1430هـ/2009م .

-مالك بن أنس:

178- الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، ت: كلال حسن علي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1430هـ/2009م.

-ماهر ياسين الفحل :

179- بحوث في المصطلح، المكتبة الشاملة، ترقيم آلي، ص326.

-متعب بن خلف السلمي:

180- أفراد الثقات بين القبول والرد، جامعة أم القرى، 1427هـ.

-المباركفوري : أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم.

181- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، ط.

-محمد بنكيران :

182- تدوين السنة في القرون الثاني و الثالث و الرابع، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

-محمد الثاني بن عمر بن موسى :

183- ضوابط الجرح والعديل عند الذهبي، الحكمة، بريطانيا، ليدز، ط1، 1421هـ/2000م.

-محمد الزهير عبد الله المحمد :

184- انتقاء الشيوخ عند المحدثين حتى نهاية القرن الثاني هجري، وأثره في الحكم على الرواية، جامعة اليرموك، الأردن، 1426هـ /2005م.

- محمد سعيد رسلان :

185- الرواة المبدعون من رجال الكتب الستة، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1434هـ.

-محمد بن عمر المدني:

186- خصائص مسند أحمد، مكتبة التوبة، الرياض، بدون طبعة، 1410هـ .

ابن المدني : علي بن عبد الله.-

- 187- العلل، تحقيق مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1980م.
-مراد براهيمى :
- 188- طبقات الرواة عن الإمام نافع وعلل حديثه، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004م.
-المزى : أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن.
- 189-- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999 م.
- 190- تهذيب الكمال، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1400، 1هـ/ 1980م.
-مسلم بن الحجاج النيسابوري:
- 191- الجامع الصحيح، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/ 2005م.
- مصطفى اسماعيل :
- 192- شفاء العليل بأسئلة في الجرح والتعديل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1411هـ/ 1991م.
- مصطفى باحوا :
- 193- الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، مكتبة الضياء، طنطا، ط1، 1426هـ/ 2005م.
-المعلمي : عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني.
- 194- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبها، عالم الكتب، بيروت، 1406 هـ / 1986 م.
- 195- التنكيل، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط1406، 2هـ/ 1986 م.
-معوض بن بلال العوفي :
- 196- أبوداود السجستاني وأثره في علم الحديث، ماجستير كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1400/1980. ص (174 . 177)

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

- ابن معين : أبو زكريا يحيى بن معين.
- 197- التاريخ، رواية الدارمي، ت: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400 هـ.
- 198- التاريخ، رواية الدوري، ت: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ط1، 1399 هـ / 1979 م.
- المقدسي: أبو الفضل محمد بن طاهر.
- 199- جزء العلو والنزول في الحديث، ت: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة ابن تيمية، الكويت، 1401 هـ.
- 200- شروط الأئمة الستة ومعه شروط الأئمة الخمسة للحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405 هـ/ 1984 م.
- المقدسي: تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي الدمشقي الحنبلي
- 201- عمدة الأحكام، ت: محمود الأرناؤوط، دار الثقافة العربية دمشق، ط2، 1408 هـ/ 1988 م.
- المليباري : حمزة بن عبد الله.
- 202- عبقرية الإمام مسلم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ/ 1997 م.
- 203- علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، دار ابن حزم، ط1، 1423 هـ/ 2003 م.
- 204- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، دار ابن حزم، بيروت، ط2، 1422 هـ / 2001 م.
- 205- نظرات جديدة في علوم الحديث، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1423 هـ/ 2003 م.
- ابن منده : أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن محمد.
- 206- فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن -المعروف بشروط الأئمة - ، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الغريوائي، دار المسلم - الرياض، ط1، 1414 هـ.
- منصور محمود الشرايري :
- 207- نظرية الاعتبار عند المحدثين، الدار الأثرية، الأردن، ط1، 1429 هـ/ 2008 م.

- ابن منظور: محمد بن مكرم الإفريقي المصري.

208- لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

ن

- ناصر الفهد :

209- منهج المتقدمين في التدليس،، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1422هـ/2001م.

- نجاح العزام:

210- دفاعا عن الصحيحين، ردا على كتاب إسماعيل الكردي، عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م.

- نذير حمدان :

211- الموطآت للإمام مالك، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، بدون طبعة، بدون سنة نشر .

- النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب.

212- السنن الصغرى، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات، حلب، ط2، 1406هـ/1986م.

213- السنن الكبرى، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ/2001م

214- الطبقات الكبرى: ت : مشهور حسن، عبد الكريم الوريكات، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1408هـ/1987م.

- أبو نعيم الأصبهاني : أحمد بن عبد الله.

215- حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1405هـ.

- نور الدين عتر :

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

216-الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط1، 1390هـ / 1970م.

-النورستاني : محمد محمدي بن محمد جميل.

217-المدخل إلى سنن أبي داود، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، ط1، 1429هـ / 2008م.

218-المدخل إلى سنن الإمام النسائي، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، ط1، 1429هـ / 2008م.

-النووي : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري.

219-إرشاد طلاب الحقائق، ت: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الأيمان، المدينة، ط1، 1408هـ / 1987م

220-التقريب و التيسير. ت: محمد عثمان خشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ / 1985 م.

221-روضة الطالبين وعمدة المفتين، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط3، 1412هـ / 1991م.

222-شرح أبي داود، مخطوط لم يطبع إلى الآن، وتوجد نسخة منه في مكتبة حكيم أولي علي باشا بإستانبول، برقم(14)[200]

223-ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، ت: علي الحلبي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

224-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

هـ

-الهاشمي : عبد الحق بن عبد الواحد المكي.

225- عادات الإمام البخاري في صحيحه، ت: محمد ناصر العجمي، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، ط1، 1428هـ/2007م.

بج

- ياسين مهدي صالح الديلمي :

226- إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري دراسة تطبيقية في كيفية انتقاء البخاري لحديث إسماعيل، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية، العراق، 1426هـ/2006م

-ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي.

227- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

- يوسف الكتاني :

228- ربايعات الإمام البخاري، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1404هـ/1984م .

بحوث المجالات و الملتقيات العلمية.

إسماعيل سعيد محمد رضوان :-

1- حصين بن عبد الرحمن السلمي وروايته في الصحيحين، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الثاني، غزة، فلسطين، 2002م.

- إلهام بنت بدر بن عوض الجابري :

2- مدارس المحدثين في نقد رواة الصحيحين، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، 2010م.

أمين القضاة وشرف القضاة:-

3- قياس شرط البخاري في الطبقات، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 21، العدد الخامس، 1994م.

- جمال محمد أبو زايد :

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

4- الأحاديث المنتقدة على الشيخين في باب الرواية المقوية لبدعة راويها، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، 2010.

- حذيفة الخطيب :

5- دراسة تطبيقية في واقع مرويات المتهمين بالضعف في صحيح البخاري، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، 2010م.

- زهير الشاويش :

6- تمكّن الشيخين من الصناعة الحديثية، علُو الإسناد أنموذجاً، مقال مقدّم إلى مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، 2010م .

- زياد سليم العبادي :

7- منهج الإمام البخاري في انتقائه لمرويات الزهري في الجامع الصحيح، دراسة تحليلية، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 37، العدد 1، سنة 2010 .

- سعيد محمد حسن البخاري:

8- موطأ الإمام مالك و اعتماد البخاري و مسلم على نسخ مكتوبة منه في الصحيحين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

- صالح عومار:

9- مسلك الشيخين في انتقاء الأحاديث، ودفع شُبُهاتٍ عنه، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، 1431هـ/2010م

- طالب حامد أبو شعر :

10- الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل مجلة الجامع الإسلامية، غزة، المجلد التاسع - العدد الثاني، سنة 2001م.

- عادل بن سعد المطرفي :

11- تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري، ملتقى أعلام الإسلام، الإمام البخاري نموذجاً، مبرة الآل و الأصحاب، الكويت، 2012م.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

-عبد السلام أبو سمحة:

12- مفهوم الضبط عند البخاري، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، 2010م.

-عبد العزيز صغير الدخان :

13- علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، ندوة علوم الحديث واقع وآفاق، دبي، 1424هـ / 2003م.

-عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان:

14- الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة طيبة.

- فهد بن سليمان الفهيد:

15- منهج الإمام البخاري في العقيدة، مطبوع ضمن أعمال ملتقى أعلام الإسلام : الإمام البخاري نموذجاً، مبرة الآل و الأصحاب، الكويت، 2012.

-قاسم حاج امحمد:

16- دور الإمام الحاكم في كشف منهج الشيخين في تعليل الأحاديث من خلال المستدرک، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، سنة 2010م

-محمد بنكيران :

17- لماذا قبل المسلمون صحيح الإمام البخاري، مجلة بصائر الرباط، السنة الأولى، العدد الأول محرم 1426هـ، فبراير 2005م.

-محمد زهير المحمد :

18- القول المفيد فيما وصف بأصح الأسانيد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد الثالث، 1433هـ/2011م.

-محمد طوالبه :

19- من أخرج لهم البخاري مقرونين، مجلة المنارة، المجلد السابع، العدد الثاني، 2001.

-محمد عبد الله حياني :

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

20-الانتخاب عند المحدثين أثره وأهميته، مجلة جامعة أم القرى، السنة الخامسة، العدد السابع، 1413 هـ/1992 م .

-محمد لطفي الصباغ :

21-أبو داود حياته وسننه، مجلة البحوث الإسلامية، العدد1، 1395هـ.

-محمود أحمد يعقوب رشيد :

22-انتقاء المرويات أو الانتخاب عند المحدثين مفهومه ودوافعه وأنواعه وصوره، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد التاسع، العدد 4، 1435 هـ/2013م.

-ميسر رجب الداعور :

23-شيوخ البخاري المتكلم فيهم، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، 2010.

-النورستاني:

24-معاقل العلم والعلماء: «بُست» مدينة العظماء، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد565، يوليو أغسطس 2012م.

المواقع الإلكترونية والبحوث المنشورة فيها.

1-موقع الألوكة: التعريف بصحيح ابن السكن للشيخ عبد الله السعد،

[/http://majles.alukah.net/t11491](http://majles.alukah.net/t11491)

2-موقع الألوكة: أبو مالك المدني: قرب الإسناد و صحة الرجال، تاريخ 2014/2/15.

3-موقع حاكم عبيسان المطيري: جناية أوزون عندما يتحدث الجنون، 2010 .

www.dr-hakem.com

<http://alkafi.net/vb/showthread.php?t=3796>

4-موقع سفر الحوالي: التكفير و ضوابطه، من دروس شرح العقيدة الطحاوية .

5-موقع فرات:

<http://www.furat.com/index.php?Prog=book&Page=authorinf>

[o&aid=10653](http://www.furat.com/index.php?Prog=book&Page=authorinfo&aid=10653)

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

6- موقع: محمد بن عمر بازمول : الكتب الستة مصطلحا ومزايا.

[https://old.uqu.edu.sa/files2/tiny-mce/plugins/filemanager/files/4052784/filesave1/alkutobalsetah.](https://old.uqu.edu.sa/files2/tiny-mce/plugins/filemanager/files/4052784/filesave1/alkutobalsetah.pdf)

pdf

7- موقع مركز الدراسات و الأبحاث و إحياء التراث، المملكة المغربية، عبد الله كنون: القنداق و

ألفاظ أخرى و هذا رابطته على الموقع.

<http://www.almarkaz.ma/Article.aspx?C=6061>

8- وكيبيديا الموسوعة الحرة.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الصفحة	الموضوع
أ-ص	مقدّمة
1	الفصل الأول : الانتقاء عند المحدثين ؛معالمه وعنايتهم به
2	المبحث الأول : مفهوم الانتقاء
2	المطلب الأول: التعريف اللغوي
5	المطلب الثاني: استعمال المحدثين للفظي الانتقاء والانتخاب
8	المطلب الثالث: التعريف الاصطلاحي
13	المبحث الثاني : نشأة الانتقاء
13	المطلب الأول : جذور منهج الانتقاء
18	المطلب الثاني: بداية الانتقاء على الشيوخ
21	المطلب الثالث: بداية التأليف على الانتقاء
26	المبحث الثالث : مقاصد الانتقاء ومعالمه
26	المطلب الأول: صفة المنتخب ومقاصد الانتخاب
30	المطلب الثاني: معالم الانتقاء
34	المبحث الرابع : منهج الانتقاء عند أصحاب المصنفات الحديثية الشهيرة
35	المطلب الأول : منهج الانتقاء عند الإمام مالك في الموطأ
47	المطلب الثاني :منهج الانتقاء عند الإمام أبي داود في كتابه السنن
55	المطلب الثالث: منهج الانتقاء عند الإمام النسائي في كتابه السنن الصغرى
63	المطلب الرابع: منهج الانتقاء عند الإمام الترمذي في كتابه السنن
71	الفصل الثاني: منهج البخاري في انتقاء مرويات الجامع الصحيح
72	المبحث الأول:انتقاء البخاري أصح الأسانيد الواردة عن الصحابة
83	المبحث الثاني :انتقاء البخاري مرويات أوثق أصحاب الشيخ
95	المبحث الثالث :انتقاء البخاري الأحاديث المشهورة وتجنُّبه الغرائب
95	المطلب الأول:ضبط المفاهيم

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

99	المطلب الثاني:عناية البخاري بالمشهور وتجنبه للغرائب
104	المطلب الثالث:نماذج تطبيقية على انتقاء البخاري للأحاديث المشهورة
113	المبحث الرابع : انتقاء البخاري مسانيد أشهر أئمة الأمصار
113	المطلب الأول:اهتمام المحدثين بمعرفة أئمة الأمصار
116	المطلب الثاني:عناية البخاري بانتقاء أحاديث أئمة الأمصار
119	المطلب الثالث: نماذج من أحاديث عمرو بن دينار في صحيح البخاري
128	المبحث الخامس:انتقاء البخاري الأسانيد العالية
130	المطلب الأول: العلوُّ في صحيح البخاري
135	المطلب الثاني:أسانيد الإمام البخاري بين العلوِّ والنزول
139	المطلب الثالث:نماذج من تحري البخاري للعلو في صحيحه
147	المبحث السادس :انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب
150	المطلب الأول : دلائل انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب
153	المطلب الثاني :نصوص العلماء الدالة على انتقاء البخاري لأصول الأحاديث
156	المطلب الثالث : نماذج من انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب
163	الفصل الثالث: انتقاء الإمام البخاري من أحاديث المتكلم فيهم
164	المبحث الأول : انتقاء البخاري من أحاديث أهل البدع
164	المطلب الأول : موقفُ الإمام البخاري من المبتدعة
172	المطلب الثاني: منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة
188	المطلب الثالث :انتقاء البخاري من أحاديث المبتدعة ما يخالف بدعهم
197	المبحث الثاني : انتقاء البخاري من أحاديث المدلسين
197	المطلب الأول : تعريف التدليس وبعض المسائل المتعلقة بالتعريف
202	المطلب الثاني :المدلسون في صحيح البخاري وحكم معنعاتهم
212	المطلب الثالث:منهج البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين
218	المبحث الثالث: انتقاء البخاري من أحاديث المختلطين

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

218	المطلب الأول: تعريف الاختلاط وحكم رواية المختلطين في الصحيحين
222	المطلب الثاني: الرواة المختلطون في صحيح البخاري
225	المطلب الثالث: منهج البخاري في انتقاء أحاديث المختلطين
229	المطلب الرابع: نموذج تطبيقي لانتقاء البخاري من أحاديث الرواة المختلطين
235	المبحث الرابع: انتقاء البخاري من أحاديث الضعفاء
235	المطلب الأول: الضعفاء في صحيح البخاري
241	المطلب الثاني: أسباب رواية البخاري عن الرواة الضعفاء
252	المطلب الثالث: منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء
266	الفصل الرابع: أهمية منهج الانتقاء عند البخاري وآثاره النقدية على الصحيح
267	المبحث الأول: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيع الإمام البخاري في الصحيح
267	المطلب الأول: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيعه في إيراد المرويات
271	المطلب الثاني: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيع البخاري مع الرواة
273	المبحث الثاني: أهمية منهج الانتقاء في دفع الشبهات عن الصحيح
276	المطلب الأول: الشبهات المتعلقة بمرويات الصحيح وأهمية معرفة منهج الانتقاء في الرد عليها
282	المطلب الثاني: الشبهات المتعلقة برواة الصحيح وأهمية معرفة منهج الانتقاء في الرد عليها
291	المبحث الثالث: أثر منهج الانتقاء على رواة الجامع الصحيح
291	المطلب الأول: تحري أصحاب الصحاح الرواية عن الثقات
293	المطلب الثاني: الحكم بثقة كل رواة الصحيح وأثر منهج الانتقاء على هذا الحكم
299	المطلب الثالث: مسألة التصحيح على شرط الشيخين وأثر منهج الانتقاء

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

	عليها
307	المبحث الرابع : أثر منهج الانتقاء على مرويات الجامع الصحيح
307	المطلب الأول : أثره على منزلة المرويات
310	المطلب الثاني : هل كل أحاديث البخاري صحيحة ؟
313	المطلب الثالث : الأحاديث المنتقدة في الصحيح
317	المطلب الرابع أثر منهج الانتقاء في ترجيح روايات البخاري المنتقدة
325	الخاتمة
329	الفهارس
342	قائمة المصادر والمراجع
372	الفهرس الإجمالي
376	الفهرس التفصيلي

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

الصفحة	الموضوع
أ_ص	مقدّمة
ب	الإشكالية
ت	أسباب البحث ودوافعه
ث	أهداف البحث
ج	أهمية البحث
ج	الدراسات السابقة
ذ	منهجية البحث
ش	خطة البحث
1	الفصل الأول : الانتقاء عند المحدثين ؛معالمه وعنايتهم به.
2	_ المبحث الأول : مفهوم الانتقاء.
2	_المطلب الأول: التعريف اللغوي.
2	أولا : الانتقاء لغة
3	ثانيا : تعريف الانتخاب لغة
5	_ المطلب الثاني: استعمال المحدثين للفظي الانتقاء والانتخاب.
8	_ المطلب الثالث: التعريف الاصطلاحي.
13	_ المبحث الثاني :نشأة الانتقاء .
13	_المطلب الأول :جذور منهج الانتقاء.
18	_المطلب الثاني: بداية الانتقاء على الشيوخ.
21	_المطلب الثالث: بداية التأليف على الانتقاء.
26	_ المبحث الثالث :مقاصد الانتقاء ومعالمه.
26	_ المطلب الأول:صفة المنتخب ومقاصد الانتخاب.
26	أولا : صفة المنتخب
27	ثانيا : مقاصد الانتقاء .

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

30	_المطلب الثاني: معالم الانتقاء
30	1_ استبعاد الأحاديث الضعيفة و المرويات الواهية
30	2_ ترك رواية المجروحين
32	3_ التقلُّل من المرويات والشيوخ.
33	4_ طول المكث في التأليف .
34	_ المبحث الرابع : منهج الانتقاء عند أصحاب المصنفات الحديثية الشهيرة..
35	المطلب الأول : منهج الانتقاء عند الإمام مالك في الموطأ
35	أولاً : انتقاء الإمام مالك الرواة
36	ثانياً : انتقاء الإمام مالك للأحاديث
37	ثالثاً :مظاهر الانتقاء في الموطأ.
37	1. قلة شيوخ الإمام مالك في الموطأ
38	2. قلة مروياته
38	3. علو أسانيده
39	4. انتقاؤه المشهور وتجنبه الغريب
40	5. انتقاؤه أصول أحاديث الأحكام
42	6 - انتقاؤه لفقهِه الموطأ
42	رابعا :الآثار النقدية للانتقاء في الموطأ
42	1. أثر الانتقاء على الرواة
45	2. أثر منهج الانتقاء على مرويات مالك
46	3 . أثر الانتقاء على منزلة الكتاب
47	_المطلب الثاني :منهج الانتقاء عند الإمام أبي داود في كتابه السنن.
47	أولاً :عناية أبي داود بالانتقاء
48	ثانياً : مظاهر الانتقاء في سنن أبي داود
48	1_ انتقاؤه أصح ما في الباب

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

48	2. انتقاؤه رجال كتابه
49	3. انتقاؤه أصول السنن وتقصييه لها
51	4. انتقاؤه المشهور وتجنبه الغريب
51	5. انتقاؤه متون الأحاديث
52	ثالثا: أثر منهج الانتقاء على كتاب السنن
55	المطلب الثالث: منهج الانتقاء عند الإمام النسائي في كتابه السنن الصغرى
55	أولا : مظاهر الانتقاء في سنن النسائي
55	1_ تحريره في الرجال وتشدده في الجرح .
56	2. انتقاؤه أصح ما في الباب
57	3. تركه العلو في الإسناد من أجل صحة الحديث.
58	ثانيا : أثر منهج الانتقاء على سنن النسائي
58	1. اعتباره من الصحاح
59	2. ثقة رجاله
60	3. تقديمه على بقية كتب السنن
60	4. اعتباره أقل الكتب حديثا ضعيفا بعد الصحيحين
61	5. علو شأن الكتاب
61	6_ علو شأن مؤلفه
63	_المطلب الرابع: منهج الانتقاء عند الإمام الترمذي في كتابه السنن
63	أولا : بيان أن جامع الترمذي كتابٌ منتقى .
66	ثانيا : دلائل الانتقاء في جامع الترمذي.
66	1_ الدلائل الخارجية
66	أ. عرضه كتابه على أهل العلم وموافقتهم له
67	ب_ تسميته صحيحا
68	ج_ ثناء أهل العلم عليه وتفضيله

68	2_ الدلائل الداخلية
71	الفصل الثاني: منهج البخاري في انتقاء مرويات الجامع الصحيح.
72	المبحث الأول: انتقاء البخاري أصح الأسانيد الواردة عن الصحابة.
74	الدراسة التطبيقية
74	أولا : أصح الأسانيد التي رويت عن عائشة . رضي الله عنه . في صحيح البخاري
75	ثانيا: أصح الأسانيد التي رويت عن أبي هريرة . رضي الله عنه . في صحيح البخاري .
76	ثالثا: أصح الأسانيد عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما .
77	رابعا: أصح الأسانيد عن أنس بن مالك . رضي الله عنه .
78	خامسا: أصح الأسانيد التي رويت عن أبي موسى الأشعري . رضي الله عنه
78	سادسا: أصح الأسانيد التي رويت عن عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . في صحيح البخاري .
79	سابعا: أصح الأسانيد عن جابر بن عبد الله الأنصاري في صحيح البخاري
80	ثامنا: أصح الأسانيد عن عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما .
80	تاسعا: أصح الأسانيد عن عبد الله بن مسعود . رضي الله عنه . في صحيح البخاري .
80	عاشرا: أصح الأسانيد عن عقبة بن عامر الجهني . رضي الله عنه . وهو أصح أسانيد المصريين
81	حادي عشر: أصح الأسانيد التي رويت عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . في صحيح البخاري.
82	ما وصف بأصح الأسانيد ولم يُخرج منه البخاري شيئا .
83	المبحث الثاني: انتقاء البخاري مرويات أوثق أصحاب الشيخ.
85	الدراسة التطبيقية لمسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

85	أولاً : تلاميذ عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . في صحيح البخاري
87	أ : تلاميذ نافع
90	ب . تلاميذ سالم بن عبد الله
91	ج . تلاميذ عبد الله بن دينار
95	المبحث الثالث : انتقاء البخاري الأحاديث المشهورة وتجنبه الغرائب .
95	المطلب الأول : ضبط المفاهيم .
96	أولاً : معنى المشهور .
97	ثانياً : معنى الغريب .
99	المطلب الثاني : عناية البخاري بالمشهور وتجنبه للغرائب .
99	تكراره للحديث في مواضع مختلفة
99	كثرة طرقه
100	اشتهار أحاديث كتابه بين علماء عصره
102	مثال على رواية البخاري للمشهور وتجنبه للغريب
103	مثال على تركه للغريب الذي هو بمعنى الفرد
104	المطلب الثالث : نماذج تطبيقية على انتقاء البخاري للأحاديث المشهورة
113	المبحث الرابع : انتقاء البخاري مسانيد أشهر أئمة الأمصار .
113	المطلب الأول : اهتمام المحدثين بمعرفة أئمة الأمصار .
116	المطلب الثاني : عناية البخاري بانتقاء أحاديث أئمة الأمصار .
119	المطلب الثالث : نماذج من أحاديث عمرو بن دينار في صحيح البخاري
126	نماذج لأحاديث البصريين رواها البخاري في صحيحه
128	المبحث الخامس : انتقاء البخاري الأسانيد العالية
130	المطلب الأول : العلو في صحيح البخاري .
135	المطلب الثاني : أسانيد الإمام البخاري بين العلو والنزول
136	النزول في صحيح البخاري وأسبابه .

139	المطلب الثالث: نماذج من تحري البخاري للعلو في صحيحه.
147	المبحث السادس: انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب
147	أولا: معنى أصول الأحاديث
148	ثانيا: رواية أصول أحاديث الأبواب كان مقصد أصحاب الكتب الستة .
150	المطلب الأول : دلائل انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب
150	أولا : البخاري ألف مختصرا لأحاديث رسول الله ﷺ ولم يقصد الاستيعاب، وإنما قصد انتقاء أصول أحاديث الأبواب.
152	ثانيا : كتب أحاديث الأحكام اعتمدت على البخاري بالدرجة الأولى
153	المطلب الثاني : نصوص العلماء الدالة على انتقاء البخاري لأصول الأحاديث
156	المطلب الثالث : نماذج من انتقاء البخاري أصول أحاديث الأبواب
163	الفصل الثالث: انتقاء الإمام البخاري من أحاديث المتكلم فيهم
164	المبحث الأول : انتقاء البخاري من أحاديث أهل البدع.
164	المطلب الأول : موقف الإمام البخاري من المبتدعة .
164	أولا : عقيدة الإمام البخاري وبراءته من البدع.
166	ثانيا : عنايته بالرد على المبتدعة داخل الجامع الصحيح .
169	ثالثا : عنايته بالسنة والرد على أهل البدع خارج الصحيح .
172	المطلب الثاني: منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة
173	رأي الحافظ ابن حجر في كيفية إخراج البخاري للمبتدعة
175	أولا: هل أخرج البخاري لمن كان داعية؟
176	1_ حُرير بن عثمان الحمصي
177	2_ سالم الأفتس
178	3_ عباد بن يعقوب الرواجيني
179	4_ عمران بن حطان
181	5_ عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

182	6_ شباة بن سوار
182	7_ عدي بن ثابت
184	ثانيا: هل روى البخاري للمبتدعة ما يوافق بدعهم
188	المطلب الثالث: انتقاء البخاري من أحاديث المبتدعة ما يخالف بدعهم.
188	1_ انتقاؤه من مرويات الشيعة ما يخالف بدعتهم
189	2_ انتقاؤه من مرويات القدرية ما يخالف بدعتهم .
191	3_ انتقاؤه من مرويات المرجئة ما يخالف بدعته
192	4_ انتقاؤه من أحاديث الخوارج ما يخالف بدعهم
193	5_ انتقاؤه من حديث الجهمية ما يخالف بدعتهم
197	المبحث الثاني : انتقاء البخاري من أحاديث المدلسين
197	المطلب الأول : تعريف التدليس وبعض المسائل المتعلقة بالتعريف .
202	المطلب الثاني : المدلسون في صحيح البخاري وحكم معنعاتهم
202	أولا : المدلسون في صحيح البخاري
203	ثانيا : حكم الأحاديث التي رواها المدلسون بالعننة في صحيح البخاري .
212	المطلب الثالث: منهج البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين
213	1_ انتقاؤه من أحاديث المدلسين ما صرحوا فيه بالسماع .
213	2_ انتقاؤه من أحاديث المدلس ما رواه عن شيوخه الذين عُرف بعدم تدليسهم .
214	3_ انتقاؤه من حديث المدلس ما رواه عن غير من عُرف أنه كان يدلس عنهم ، أو في غير الفن الذي كان يدلس فيه
214	4_ انتقاؤه من حديث المدلس ما رواه عن من قيل أن أحاديثه عنه مستقيمة .
215	5_ انتقاؤه من أحاديث المدلسين ما رواه عن أخص شيوخه وأكثرهم ملازمة له
216	6_ انتقاؤه من حديث المدلس ما رواه عنه تلاميذه الذين عُرفوا بتميز حديثه .
217	7_ انتقاؤه من حديث المدلسين ما علم فيه الوساطة بين المدلس والمدلس عنه

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

	.
218	المبحث الثالث: انتقاء البخاري من أحاديث المختلطين .
218	المطلب الأول: تعريف الاختلاط وحكم رواية المختلطين في الصحيحين.
218	أولا تعريف الاختلاط
220	ثانيا : حكم رواية المختلطين في الصحيحين .
222	المطلب الثاني: الرواة المختلطون في صحيح البخاري
222	الرواة الذين لم يثبت اختلاطهم
223	الرواة الذين اختلطوا لكنهم لم يحدثوا بعد الاختلاط
223	الرواة الذين روى عنهم البخاري وثبت اختلاطهم
225	المطلب الثالث: منهج البخاري في انتقاء أحاديث المختلطين .
226	1_ نماذج لرواة مختلطين أخرج عنهم البخاري من طريق من حدث عنهم قبل الاختلاط
227	2_ نماذج لرواة مختلطين أخرج البخاري عنهم من طريق من سمع منهم بعد الاختلاط.
229	المطلب الرابع: نموذج تطبيقي لانتقاء البخاري من أحاديث الرواة المختلطين _ عثمان بن الهيثم_
229	ترجمة عثمان بن الهيثم
229	إختلاطه
229	سماع البخاري منه
230	أحاديثه في صحيح البخاري
232	منهج البخاري في انتقاء أحاديثه
235	المبحث الرابع : انتقاء البخاري من أحاديث الضعفاء.
235	المطلب الأول : الضعفاء في صحيح البخاري .
235	1_ من وُصف بفُحش الغلط

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

236	2 _ من وُصف بسوء الحفظ
237	3_ الذين اتُّهموا بالوهم
238	4 _ الذين اتُّهموا بالغفلة
241	المطلب الثاني : أسباب رواية البخاري عن الرواة الضعفاء.
241	1_ قد يكون الراوي ثقةً عند البخاري ضعيفا عند غيره
242	2_ قد يكون الكلام في الراوي هيئًا ، ولا يحصلُ التَّضعيفُ
242	3_ قد يرى البخاري أنَّ ضعفَ الرَّاوي خاصٌّ بشيوخٍ معيَّنين ، أو عن أهل بلد معيَّن
242	4_ أن يرى البخاري أنَّ الراوي يصلحُ للاعتبار دون الاحتجاج به منفردا
243	5 _ قد يكون الكلام في الراوي تعنتًا
245	6_ أنَّ ضعف الراوي لم يبلغ حدًّا يُردُّ به حديثه
246	7_ أنَّ مقصد البخاري كان صحة الأصل لا خصوص الطريق .
246	8 _ يروي للراوي المنتقد حرصا على المغايرة واجتنابًا للتكرار وكذلك مراعاةً للمقاصد الفقهية .
247	9_ يروي له من أجل أغراض فنية
248	10_ يروي له في المتابعات أو الشواهد
248	11_ يروي للراوي المنتقد في التعاليق
248	12_ يروي له لأنه من شيوخه
249	13 _ يروي له مقرونا
252	المطلب الثالث : منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء.
254	1_ إذا كان الراوي ضَعْف في شيوخ معينين فإنَّه ينتقي من حديثه ما لم يروه عن هؤلاء الشيوخ.
256	2_ ينتقي من حديث الراوي المضعَّف باجتنا ب ما استُكر عليه .
257	3_ ينتقي من حديث الراوي المضعَّف ما رواه عنه أوثق

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

258	4_ ينتقي من حديث الراوي ما رواه عن شيوخه الذين أتقن حديثهم
259	5_ ينتقي من حديثه ما رواه عنه أهل البلد الذين أتقنوا حديثه .
261	6_ ينتقي من أصول الراوي ما صح من حديثه
263	7_ ينتقي من نسخ الراوي
263	8_ ينتقي من حديث الراوي ما رواه عنه أهل بيته
266	الفصل الرابع: أهمية منهج الانتقاء عند البخاري وآثاره النقدية على الصحيح.
267	المبحث الأول: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيع الإمام البخاري في الصحيح .
267	المطلب الأول: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيعه في إيراد المرويات
271	المطلب الثاني: أهمية منهج الانتقاء في فهم صنيع البخاري مع الرواة.
273	المبحث الثاني: أهمية منهج الانتقاء في دفع الشبهات عن الصحيح .
276	المطلب الأول : الشبهات المتعلقة بمرويات الصحيح وأهمية معرفة منهج الانتقاء في الرد عليها.
276	1_ شُبْهَةٌ أَنَّ أَحَادِيثَ الصَّحِيحِ أَكْثَرُهَا مِنَ الْغُرَائِبِ
276	أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء مروياته في الرد على هذه الشبهة:
279	2_ شُبْهَةٌ عَدَمُ تَحَرِّيِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ الصَّحَّةَ فِي كِتَابِهِ .
280	أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء المرويات في الرد على هذه الشبهة.
282	المطلب الثاني : الشبهات المتعلقة برواة الصحيح وأهمية معرفة منهج الانتقاء في الرد عليها.
282	1_ شُبْهَةٌ أَنَّ أَسَانِيدَ الصَّحِيحِينَ مَرْوُوبَةٌ بِالْعَنْعَنَةِ وَرَوَاتُهَا مِنَ الْمَدْلُوسِينَ :
282	أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث المدلسين في الرد على هذه الشبهة
283	2_ شُبْهَةٌ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَحَادِيثِ الصَّحِيحِ جَاءَتْ مِنْ رِوَايَةِ الْمُخْتَلَطِينَ.
284	أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث المختلطين في الرد على هذه

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

	الشبهة.
285	3_ شبهة أن الإمام البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه .
286	أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء في الرد على هذه الشبهة.
288	4_ شبهة أن البخاري ألف كتابه الصحيح تبعاً لميوله المذهبي وذلك بالرواية عن المبتدعة
289	أهمية معرفة منهج البخاري في انتقاء أحاديث المبتدعة في الرد على هذه الشبهة.
291	المبحث الثالث: أثر منهج الانتقاء على رواة الجامع الصحيح.
291	المطلب الأول: تحري أصحاب الصحاح الرواية عن الثقات .
293	المطلب الثاني: الحكم بثقة كل رواة الصحيح وأثر منهج الانتقاء على هذا الحكم؟
299	المطلب الثالث: مسألة التصحيح على شرط الشيخين وأثر منهج الانتقاء عليها.
307	المبحث الرابع: أثر منهج الانتقاء على مرويات الجامع الصحيح .
307	المطلب الأول: أثره على منزلة المرويات.
310	المطلب الثاني: هل كل أحاديث البخاري صحيحة؟
310	1_ القائلين بصحة جميع أحاديث كتاب الصحيح
311	2_ القائلين بأن أغلب أحاديث كتاب الصحيح متلقاة بالقبول
313	المطلب الثالث: الأحاديث المنتقدة في الصحيح
317	المطلب الرابع: أثر منهج الانتقاء في ترجيح روايات البخاري المنتقدة
325	الخاتمة
329	الفهارس
330	فهرس الآيات
333	فهرس الأحاديث

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

338	فهرس الأعلام
342	قائمة المصادر والمراجع
372	الفهرس الإجمالي
376	الفهرس التفصيلي

الإمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

ملخص البحث:

هذا البحث يتعلّق بإحدى طرق المحدثين في الرواية والتصنيف، تُسمّى بمنهج الانتقاء، وكان موضوع الدراسة في هذا البحث متعلّقاً بإمام المحدثين، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري واعتماده منهج الانتقاء في تصنيف جامعه الصحيح، حيث تولّى البحث التفصيل في ملامح هذا المنهج عند المحدثين عامة، وعند الإمام البخاري خاصة، وذلك ببيان طريقته في اختيار مرويات جامعه الصحيح عموماً وطريقته في انتقاء مرويات الرواة المتكلم فيهم بنوع من الجرح في صحيحه، ثم تعرّض البحث إلى بيان أهمية هذا المنهج الذي سلكه الإمام البخاري في ردّ الشبهات الموجهة إليه، وكذلك آثاره على رواية ومرويات الجامع الصحيح.

ولعل أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث هي كالاتي:

. أنّ الإمام البخاري سلك مسلكاً وعراً في انتقاء مرويات كتابه، وأنّ كلّ ما قيل عن تحريه للصحة في كتابه ليس فيه شيء من المبالغة، بل نصّ عليه علماء الحديث، ودلّ عليه النّظر في صنيعه في الصحيح، وأثبتته الدراسات التطبيقية في هذا البحث، وفي غيره من البحوث المتخصصة في صحيح البخاري .

. أنّ منهج البخاري في انتقاء أحاديث الضعفاء منهج قائم على اعتبار بعض القرائن المرجّحة جانب الصحة على الضعف.

. أنّ معرفة منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من الأمور التي تساعد على فهم صنيع الإمام البخاري في صحيحه، كما تُوصد الباب في وجوه الطاعنين في الصحيح.

. أنّ تخريج الإمام البخاري للراوي محتجاً به؛ ليس حكماً منه بالثقة المطلقة للراوي، وأنّ معرفة منهج البخاري في انتقاء المرويات يمكّننا من الإجابة عن بعض الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري

Abstract

Cette étude concerne l'une des méthodes de narration et de classification chez les muhaddithines¹, connue sous le nom de « Méthodologie de sélection ».

Le sujet de cette étude concerne l'Imam des muhaddithines – à savoir Abou Abdilleh Mouhamed bin Ismaïl al-Boukhârî – et l'adoption de la méthodologie de sélection lors de la rédaction de son « authentique », puisque l'étude s'est chargée d'observer en détail les aspects de cette méthodologie chez les muhaddithines en général et plus spécifiquement chez l'imam al-Boukhârî et ce en démontrant la voie qu'il emprunta lors de la sélection des narrations de son « authentique » de manière générale et plus particulièrement la voie qu'il emprunta lors de la sélection des narrations provenant de narrateurs soumis à certaines critiques.

Puis l'étude s'est penchée sur la démonstration de l'importance de cette méthodologie empruntée par l'imam al-Boukhârî dans la réfutation des ambiguïtés qui furent émises à son égard, ainsi que l'impact de celle-ci aussi bien sur les narrateurs que sur les narrations de son authentique.

Parmi les points les plus importants résultant de cette étude on peut citer les suivants :

- Que l'Imam al-Boukhârî emprunta une voie difficile dans la sélection des narrations de son authentique, et que tout ce que l'on a pu dire à son égard dans la quête d'authenticité est exempt de toutes exagérations. Voir ceci a été établi par les savants du Hadith, et a été prouvé par l'observation de son travail dans son authentique, et a été démontré par les études pratiques, dont celle-ci et d'autres études spécialisées sur l'authentique d'elBoukhari.
- Que la méthodologie d'al-Boukhârî dans la sélection des narrations provenant de narrateurs faibles est basée sur la prise en considération de quelques indices favorisant ainsi le côté authentique sur le côté faible.
- Que la connaissance de la méthodologie de la sélection chez l'imam al-Boukhârî fait partie des éléments contribuant à la compréhension de l'œuvre de l'imam dans son authentique, tout en fermant la porte fermement aux visages des détracteurs de son authentique.
- Que le Takhrij² de l'imam al-Boukhârî de narrateurs, n'est pas un jugement de confiance absolue à l'égard de ces derniers, et que la connaissance de la méthodologie d'al-Boukhârî dans la sélection des

¹Le muhaddith est un savant de l'islam spécialiste de la science du hadith.

²Le Takhrij, c'est à dire le référencement des ahadith et leur différentes chaînes de transmission, mais aussi le jugement qu'on leur donne : Sahih, Hasan, Da'if.

منهج الانتقاء عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، أهميته وآثاره النقدية.

narrations nous permet de répondre à la question de certains hadiths critiqués de son authentique.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abstract:

The Selection Method is one of the methods used by the Scholars of Hadith in narration and authoring. This research shed the light on the aspects of this method and showed with details how El-Imam, Abou Abd Allah Mouhamed Ibn Ismail relied on it when he wrote his book: "El Jami al-Sahih".

The research also described the Bukhari's ways in choosing the narrations of his book: "El Jami al-Sahih", and gave more emphasis to the narrations of the criticized Hadith Narrators, then the research went through the importance of the method which was adopted by "EL Imam El Bukhari" in rejecting all the suspicions against him as well as his effects on the narrators and the narrations (Marwiat) of "El Jami al-Sahih".

The most important results of the research are as follow:

First, El Imam El-Bukhari took a tough way in selecting the narrations (marwiat) of his book and all what is said about his accuracy checking in his book is not an exaggeration, in contrary, this accuracy is stated by the famous Scholars of Hadith, clearly noticed in his book "El Jami al-Sahih", and it is also demonstrated by the applied study in this research and the other specialized studies of Sahih EL Bukhari.

Second, the method of El Bukhari in selecting the narrations of the weak and criticized narrators was based on taking into account some evidences that were overwhelming the truthful side from the weakness.

Third, knowing the method of El Bukhari in selecting his narrations is an important step to understand his work in "El Jami al-Sahih", as well as to close the door in front of all the criticizers of Sahih El Bukhari.